



شعر

شایسته این عالم

نایب

اشیخ رفیعی الیوم شاعر و شاعر

مع شرح

کلام الملک عبد القادر بنفیس صاحب دیوانه اکبر
القدس له عام ۱۰۹۳ من المجلد

مقتبها و غیره در دیوانه و شرح و تفسیر

مکتبہ المصنوعه
مکتبہ المصنوعه

توزیع

دار البیان للنشر و التوزیع

عماس احمد الباز
مکتبہ المصنوعه



شرح
شافية ابن الحاجب

نألف

اشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبازى النخوى ٦٨٦هـ

مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادى صاحب خزانه الأدب
المتوفى فى عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الأساتذة

محمد محى الدين عبد الحميد

المدرس فى تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزواف

المدرس فى كلية
اللغة العربية

محمد نور حسن

المدرس فى تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الأول

دار الكتب العلميه

بيروت - لبنان

60081

[جميع حقوق الطبع محفوظة للشرح]

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

بيروت - لبنان

السِّمُّ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه
ومن والاه .

أما بعد ؛ فهذا شرح أفضل المحققين ، وأبرع المدققين ، العالم الذي لا يشق
غُبَّاره ؛ ولا يدرك مداه ، نجم الملة والدين ، محمدرضى الدين بن الحسن الأستراباذى ،
على مقدمة العلامة النجوى الفقيه الأصولى أبى عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف
بإبن الحاجب التى جمع فيها زبدة فن التصريف فى أوراق قليلة ؛ غير تارك مما يجب
علمه ولا يجمل بالمتأدب جهله شيئاً ، مشيراً فيها إلى اختلاف العلماء أحياناً ، وإلى
لغات العرب ولهجاتهم أحياناً أخرى

وقد ظلَّ شرح رضى الدين رحمه الله - رغم كثرة طبعاته وتعددتها - سرّاً
محبوباً ، وكنزاً مدفوناً ، لا يقرب منه أحد إلا أخذهُ البهر ، وأعجزه الوقوف
على غوامضه وأسراره ، ذلك لأنه كتاب ملاءه صاحبه تحقيقاً ، وأفعمه تدقيقاً ،
وجمع فيه أوابد الفن وشوارده ، وأتى بين ثناياه على غرر ابن جنى وتدقيقه ،
وأسرار ابن الأنبارى واستدلاله وتعليله ، وإفاضة المازنى وترتيبه ، وأمثلة سيبويه
وتنظيره ، ولم يترك فى كل ما بحثه لقائل مقالاً ، ولا أبقى لباحثٍ منهجاً ؛ حتى كان
كتابه حريّاً بأن ينتجعه طالب الفائدة ، ويُقبِلَ على مدارسته واستذكاره كل
من أراد التفوق على أقرانه فى تحصيل مسائل العلم ونوادره ، وكان الذين قاموا
على طبعه فى الآستانة ومصر لم يعطوه من العناية ما يستحقه ، حتى جاء فى منظر
أقلُّ ما يقال فيه إنه يُبعد عنه ، ولا يقرب منه ،

وبقى قراء العربية إلى يوم الناس هذا يمتقدون أن الكتاب وعُرُ المسلك ،
صعبُ المرتقى ، لاتصل إليه الأفهام ، ولا تدرك حقائقه الأوهام ، فلم يكونوا

ليقبلوا عليه ، ولا ليتعرضوا له ؛ والكتاب - علم الله - من أمتع الكتب وأوفاهها ، وأحفلها بالنافع المفيد ، وأدناها إلى من ألقى له بالا ، ولم يشنه عن اقتطاف ثماره ما أحاط بها من قتاد

وكم كنا نوّد لو أن الله تعالى قيّضَ لنا من تنبعت همته إلى نشره على وجهٍ يرضى به الإنصاف وعرفان الجليل ، حتى أتيت لنا هذه الفرصة المباركة ، ووكل إلينا أمر مراجعته وإيضاح ما يحتاج إلى الإيضاح منه ، فعكفنا على مراجعة أصوله ، وضبط مبهماتهِ ، وشرح مفرداته ، والتعليق على مسائله وما يختاره المؤلف من الآراء تعليقا لا يميلُ قارئه ولا يحوجه إلى مراجعة غيره ،

ثم عرض لنا أن نذيله بشرح شواهد الذي صنّفه العالم المطلع المحقق عبد القادر البغدادي صاحب « خزانة الأدب ، ولب لباب لسان العرب » التي شرح فيها شواهد شرح رضى الدين على مقدمة ابن الحاجب في النحو ، فلما استقر عندنا هذا الرأي لم نشأ أن نطيل في شرح الشواهد أثناء تعليقاتنا، وأرجأنا ذلك إلى هذا الشرح الوسيط ، واجتزأنا نحن بالإشارة المفهومة التي لا بد منها لبيان لغة الشاهد وموطن الاستشهاد

وليس لأحدنا عمل مستقل في هذا الكتاب ؛ فكل ما فيه من مجهود قد اشتركنا ثلاثتنا فيه اشتراكا بأوسع ما تدل عليه العبارة ، فلم يخطُ أحدنا حرفاً أو حركة إلا بعد أن يقر الآخرون ما أراد ؛ فإن يكن هذا العمل قد جاء وافيا بما قصدنا إليه ، مؤديا الغرض الذي رجونا أن يؤديه ؛ كان ذلك غاية أملنا ومنتهى سؤالنا ؛ وإن تكن الأخرى فهذا جهد المقل ، وحسبك من غنى شبع وري . والله تعالى المستول أن يتقبل منا ، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه ، مقربا منه ، آمين

كتبه

محمد نور الحسن محمد الزفراف محمد محي الدين عبد الحميد

فهارس الجزء الأول من كتاب

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف العلامة المحقق رضي الدين الأسترابادي

المتوفى في عام ٦٨٨ من الهجرة

فهرست الموضوعات

الموضوع	ص	الموضوع	ص
أبنية الاسم الرباعي والخماسي	٤٧	خطبة الشارح الرضى	١
المزيد فيه من الأسماء وضابطه	٥٠	« المصنف ابن الحاجب »	١
تفسير أبنية الرباعي والخماسي	٥١	تعريف التصريف	١
معنى اللاحق	٥٢	بناء الكلمة ووزنها وصيغتها	٢
فائدة اللاحق	٥٢	أنواع الأبنية	٧
دليل اللاحق	٥٣	حصر الأبنية المزيد فيها	٩
مقابل حرف اللاحق	٥٤	الميزان الصرفي	١٠
ذو زيادة الملحق	٥٥	وزن الكلمة التي فيها حرف زائد	١٣
شرط اللاحق بنى الزيادة	٥٥	الوزن التصغيري	١٤
موضع حرف اللاحق	٥٦	قد يجوز في الكلمة أن تحمل	١٦
أوزان الملحق بالرباعي	٥٩	زيادتها على التكرير ، وألا تحمل	
أوزان الملحق بالخماسي	٦٠	عليه ، فلا يقدم على القول بأحدهما	
متى يكون أحد المثلين زائدا	٦١	إلا بثبت	
فك المثلين أمانة اللاحق	٦٤	زنة المبدل من تاء الافتعال	١٨
القياسي والسماعي من اللاحق	٦٤ هـ	زنة المكرر	١٩
(بحث)		القلب المكاني	٢١
الأغراض التي تقصد من أحوال	٦٥	أنواع القلب المكاني	٢١
الأبنية		علامات القلب المكاني	٢٣
أبنية الفعل الماضي المجرد الثلاثي	٦٧	تقسيم الأبنية إلى صحيح ومعتل	٣٢
أبنية الفعل الماضي الثلاثي المزيد	٦٧	وبيان أنواع المعتل	
فيه		أبنية الاسم الثلاثي	٣٥
تختص المغاللة بباب نصر إلا لداع	٧٠	رد بعض الأبنية إلى بعض	٣٩
		بيان التفريعات وأنها لغة تميم	٤٠

الموضوع	ص	الموضوع	ص
نوعين سماعى وقياسى وبيان		فعل (بكسر العين) ومعانيه	٧١
المواطن التي ينقاس فيها كل منهما		فعل (بضم العين) ومعانيه	٧٤
مع ذكر ما شذ عن القياس وما		لم يجى أجوف يأتى من باب كرم	٧٦
قيل في تخريج الشاذ		لم يجى مضعف من باب كرم	٧٧
مضارع فعل بكسر العين	١٣٤	إلا نادرا	
بيان أصل القياس في مضارع فعل	١٣٥	معانى صيغة أفعال	٨٣
بكسر العين وما جاء مخالفا له		معنى التعدية وأثرها	٨٦
مضارع فعل بضم العين	١٣٧	معنى التعريض	٨٨
مضارع ما زاد على ثلاثة أحرف	١٣٨	معنى الصيرورة ومواضعها	٨٨
كسر حرف المضارعة ومواضعه	١٤١	بقية معانى صيغة أفعال	٩٠
الصفة المشبهة وقياس أوزانها	١٤٣	معانى فعل بتضعيف العين	٩٢
الصفة المشبهة من فعل بفتح العين	١٤٨	معانى فاعل	٩٦
قليلة		معانى تفاعل	٩٩
المصدر	١٥١	الفرق بين فاعل وتفاعل	١٠١
مصدر الثلاثى كثير الأوزان	١٥١	معانى صيغة تفاعل	١٠٤
وذكر ضوابط لأوزانه بحسب		معانى صيغة انفعال	١٠٨
ما يدل عليه من المعانى		معانى صيغة افتعل	١٠٨
مذهب الفراء في قياس المصدر	١٥٧	معانى صيغة استفعال	١١٠
من الثلاثى إذا لم يسمع ، والرد		معانى باقى الصيغ	١١٢
عليه		المجرد الرباعى ومزيده	١١٣
مصدر الفعل الثلاثى المكسور	١٦٠	المضارع وأنواعه	١١٤
العين		قياس مضارع فعل بفتح العين	١١٧
مصدر ما زاد على ثلاثة أحرف	١٦٣	في الأفعال التي على زنة فعل	١١٨
المصدر الميمى	١٦٨	بفتح العين ما يجب في مضارعه	
مجىء المصدر على زنة مفعول	١٧٤	ضم العين أو كسرها وهذا على	
مجىء المصدر على زنة فاعل	١٧٥		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	فيه من سبب الاعلال وذكر ما اتفق العلماء عليه من ذلك وما اختلفوا فيه	١٧٧	مصدر الفعل الرباعي المجرد
٢١٧	حكم تصغير ما فيه مدة ثانية وما حذف منه شيء قبل التصغير فاء كان المحذوف أو عينا أو لا ما	١٧٨	اسم المرة
٢٢٦	حكم تصغير ما ثلثه حرف علة أو همزة	١٨١	أسماء الزمان والمكان
٢٣٧	حكم تصغير الاسم المؤنث بغير تاء، وبيان ما يحذف من ألفات التأنيث وما لا يحذف	١٨٦	اسم الآلة
٢٤٩	حكم المدة التي تقع بعد كسرة التصغير، وحكم تصغير ما فيه زيادتان من الاسم الثلاثي وليست إحدى الزيادتين مدة قبل الآخر، وحكم تصغير ما فيه زيادة من الأسماء الرباعية الأصول	١٨٨	يبى على زنة مفعلة من أسماء الأجناس للدلالة على كثرتها بالمكان
٢٦٥	حكم تصغير جمع الكثرة، واسم الجمع، واسم الجنس	١٨٩	التصغير
٢٧٣	شواذ التصغير	١٩٠	معنى التصغير، وبيان ما يدخله
٢٧٤	تصغير إنسان	١٩١	هل يجيء التصغير للتعظيم؟
٢٧٥	تصغير عشية	١٩٢	المقصود من التصغير
٢٧٦	تصغير مغرب	١٩٣	ما يعمل في الاسم المراد تصغيره
٢٧٧	شذوذ أصيلان	١٩٦	تميز ما تقاب فيه عند التصغير
٢٧٧	شذوذ أيدنون		الألف التي قبل النون ياء وما لا تقلب فيه
٢٧٧	تصغير ليلة	٢٠١	ضابط للنجاحة في قلب الألف التي قبل النون، والاعتراض عليه
		٢٠٢	تصغير ما زاد على الأربعة
		٢٠٤	اختلاف العلماء في الذي يحذف من الخماسي عند تصغيره
		٢٠٥	بيان ما يرد إلى أصله عند التصغير وما لا يرد
		٢٠٦	الضابط العام لذلك
		٢٠٩	بيان حكم ما يزيل التصغير ما كان

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٨٩	السر في امتناع تصغير الضمائر	٢٧٨	شذوذ رويجىل
٢٩٠	امتناع تصغير بعض الأسماء المبهمة	٢٧٨	شذوذ أغيلة وأصيبة
٢٩١	لا يصغر اسم الفعل ، ولا الاسم العامل عمل الفعل	٢٧٩	تصغير الصفات
٢٩١	تصغير الزمان المحدود ، واختلاف العلماء فيه	٢٧٩	تصغير أفعال التعجب والمراد منه
٢٩٤	تصغير الاسم الذى حدث فيه قلب مكانى قبل التصغير	٢٨٠	بعض أسماء وردت مصغرة ولم يستعمل لها مكبر
		٢٨٣	تصغير الترخيم
		٢٨٤	ذكر ما صغر من المبنيات

تمت فهرست الموضوعات الواردة فى الجزء الأول

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

فهرس الاءءلام

(ابن)

ابن السيد : ٧٥
 ابن سيده : ١٠ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٤٨ ،
 ٦٩ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ١٢٣ ،
 ١٢٤ ، ١٨٣ ، ١٩٨ ،
 ٢٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ،
 ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٠ ،
 ٢٧٤ ، ٢٨١

ابن صياد : ٢٧٤
 ابن الطراوة : ١٠٠
 ابن عامر : ١٧١
 ابن عباس : ٢٧٤
 ابن عصفور : ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٢٢٢ ،
 ابن القطاع : ١٠ ، ١٣٦ ، ١٤٩ ،
 ابن القوطية : ١٣٨ ، ١٥٤ ،
 ابن كثير : ١٧١
 ابن الكرماني : ٧٥
 ابن مالك : ٣٩ ، ٧١ ، ١٣٣ ، ١٦٠ ،
 ابن مقبل : ٦١ ، ١٩٨ ،
 ابن منظور : ١٧ ، ٢٢ ، ٩٩ ، ١٢٨ ،
 ٢٢٣
 ابن ميادة : ٣٦
 ابن هشام : ٨٤ ، ١١٤ ، ١٧٧ ، ٢٢٣ ،
 ٢٩٢ ، ٢٩٣

ابن أبي عبلة : ١٣٠
 ابن الأثير : ١٠ ، ٢٠ ، ٢٧ ،
 ١٠٥ ، ١٣١ ، ١٥٢ ،
 ١٨٢ ، ٢٤٤ ، ٢٦٤ ،
 ابن الأعرابي : ٤٨ ، ٨٩ ، ١٤٦ ، ٢٤١ ،
 ابن الأنباري : ٢٤٤
 ابن بري : ١١ ، ٦٩ ، ٨٦ ، ٩١ ،
 ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٦ ،
 ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٥١ ،
 ١٥٩ ، ٢٣٦ ، ٢٦٣ ،
 ابن بزرج : ٢٢٣
 ابن جماعة : ٣٨
 ابن جنى : ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٩ ، ٥٣ ،
 ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
 ١٢٣ ، ١٣٣ ،
 ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٧٠ ،
 ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ،
 ٢٦٠ ، ٢٧٥ ،
 ابن الحاجب : ١ ، ٢ ، ١٨ ، ٨٩ ،
 ٢١١ ، ٢٥٠ ،
 ابن خروف : ٢٣٥ ، ٢٦٧ ،
 ابن دريد : ٥٤
 ابن السكيت : ١١٤ ، ١٣٦ ، ٢٠٣ ،

أبو سهل الهروي : ۱۱
أبو الطيب المتنبي : ۱۸۰
أبو عبدالله القرطبي : ۲۲۸
أبو عبيد : ۱۲۰، ۲۴، ۱۴۲، ۱۴۲، ۲۲۵
۲۷۷، ۲۷۳
أبو عبيد البكري : ۹۳
أبو عبيدة : ۱۱۲، ۱۲۳، ۱۲۴
۱۶۲، ۱۳۷
أبو عثمان المازني : ۶۴، ۶۵، ۱۳۳
۲۹۲، ۲۸۸، ۲۵۴، ۲۲۴
أبو علي الفارسي : ۶۱، ۶۴، ۶۵
۲۰۱، ۱۸۳، ۱۳۱، ۷۵
۲۳۳، ۲۳۴، ۲۶۰
۲۶۵
أبو العلاء المعري : ۱۸۰
أبو عمرو : ۱۷۱
أبو عمر الجرمي : ۲۱۵، ۲۲۱
۲۹۳، ۲۴۲
أبو عمرو بن العلاء : ۲۲، ۹۳، ۱۲۵
۱۵۹، ۱۶۰، ۲۲۴
۲۲۶، ۲۳۳، ۲۳۴
۲۳۵، ۲۴۴
أبو القاسم السهيلي : ۷۵، ۱۰۰
أبو مالك : ۲۱
أبو مالك الغفاري : ۳۸
أبو منصور : ۹۴، ۲۷۴
أبو النجم : ۴۳
أبو هريرة : ۱۴۳
أبو الهيثم : ۱۵۹

ابن يعيش : ۱۸۷، ۲۲۱، ۲۷۶
۲۸۶، ۲۸۵
(أبو)
أبو الأخرز : ۱۶۹
أبو الأسود الدؤلي : ۳۶، ۱۳۱
أبو البقاء العكبري : ۲۲۸
أبو بكر بن السراج : ۲۴۱، ۲۵۱
أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) : ۷۸
أبو بكر بن العربي : ۱۰۰
أبو تمام : ۱۸۰
أبو حاتم : ۲۴۳
أبو الحسن الأخفش : ۲۷۸
أبو الحسن الأشموني : ۲۲۲، ۲۳۰
أبو حنيفة (الدينوري) : ۱۰، ۱۱، ۱۲
أبو حيان : ۳۸، ۱۱۷
أبو ذؤيب الهذلي : ۲۰۹
أبو زيد : ۷۱، ۱۱۲
۱۱۷، ۱۲۴، ۱۲۵
۱۳۶، ۱۴۹، ۱۵۹
۱۶۴، ۲۱۰، ۲۲۸، ۲۶۳
۲۶۹، ۲۷۸، ۲۹۱
أبو سعيد السيرافي : ۴۶، ۱۲۳
۱۳۳، ۱۳۴، ۱۶۸
۱۷۱، ۲۰۱، ۲۰۵
۲۲۵، ۲۳۳، ۲۳۵
۲۴۳، ۲۶۸
أبو سفيان : ۳۷
أبو السمال : ۳۸

(المحلي بآل)

۲۳۵، ۲۳۲، ۲۲۵، ۲۰۹

۲۵۵، ۲۴۴، ۲۴۳، ۲۴۱

۲۷۷، ۲۷۴، ۲۶۴

الحجاج : ۹۳

الحسن البصرى : ۱۲۵، ۳۸

الحسن بن علي : ۱۰۱

الحسين بن عبد الرحمن العربي : ۱۹۰

الحكم بن منقذ : ۱۵

الخليل : ۲۹، ۲۵، ۲۲، ۲۱

۱۲۷، ۸۲، ۸۱، ۵۸

۱۵۲، ۱۳۹، ۱۳۵

۲۲۳، ۲۰۵، ۱۶۵، ۱۵۳

۲۸۲، ۲۵۸، ۲۵۳، ۲۳۵

الدئل : ۲۶

الرازي : ۱۳۳، ۱۲۸

الرضي : ۲۵۰، ۱۰۰، ۷۵

الزجاج : ۲۱۶، ۱۷۱، ۱۵۷

۲۷۱، ۲۶۴، ۲۳۴

۲۸۷، ۲۷۲

الزجاجي : ۱۰۴، ۱۰۰

الزنجشيري : ۲۰۵، ۱۸۷، ۱۸۹، ۱۷

السخاوي : ۱۱۴

السري الرفاء : ۶۲

السيد الشريف الجرجاني : ۸۹، ۷۵

الشماب الخفاجي : ۸۹، ۷۵

الصاغانى : ۱۸۸، ۱۳۷، ۱۳۳

الصبان : ۳۸

الصمة الأصغر (معاوية بن الحرث) :

۲۳۱

الأحنف : ۱۰۳

الأخطل النصراني (التغلبي) : ۴۴، ۴۳

الأخفش : ۱۶، ۲۹، ۳۰، ۳۱

۳۸، ۴۶، ۴۸، ۵۵

۱۵۹، ۱۲۵، ۸۴، ۶۱، ۵۹

۲۰۲، ۱۷۶، ۱۷۰، ۱۶۵

۲۶۶، ۲۶۵، ۲۰۹، ۲۰۵

۲۸۸، ۲۸۵

الأزهري : ۱۱، ۳۸، ۷۵، ۱۱۹

۱۳۱، ۱۷۱، ۱۸۲

۲۰۳، ۲۶۴، ۲۷۴

۲۸۱، ۲۷۶

الأسدي : ۱۵۷

الأصمعي : ۱۳۷، ۱۵۹، ۲۵۴

۲۶۹، ۲۶۳

الأعلم الشتمري : ۴۳، ۹۳، ۱۵۰

الأندلسي (أبو علي الشلوبين - أو - علم

الدين اللورقي) : ۲۰۱

۲۳۵، ۲۲۲، ۲۰۵

البحري : ۱۸۰

البغدادي : ۱۳۴، ۱۵۰، ۱۹۱

۲۲۵، ۲۱۰

التبريزي : ۲۶۷

الجاربردي : ۱۷، ۱۰، ۸

الجوهري : ۷۴، ۲۰، ۱۶، ۱۰

۱۱۷، ۱۱۴، ۸۹، ۷۸

۱۳۷، ۱۳۲، ۱۳۱، ۱۲۸

۱۸۹، ۱۸۸، ۱۸۲، ۱۳۹

۲۸۴ ، ۲۸۰ ، ۲۶۳
۲۸۷
المجد (الفيروزبادي) : ۱۱ ، ۱۶ ، ۹۹
۲۰۹ ، ۱۸۳ ، ۱۵۴ ، ۱۲۸
المرار الاسدي : ۲۷۳
المرار الفقعسي : ۲۷۳
المراد بن منقذ : ۱۵ ، ۵۳
المسيب بن علس : ۸۶
الميداني : ۲۸۳
الناطقة الذيباني : ۱۲۷ ، ۱۸۰ ، ۲۶۷
الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان
۱۹۴ ، ۳۶ :
اليزيدي : ۱۷۱

حرف الهمزة

أحمد بن يحيى (ثعلب) : ۲۱ ، ۲۰ ، ۶
۲۷۶ ، ۱۸۳ ، ۸۶ ، ۶۷
أدد : ۲۱۶ ، ۲۰۷ :
أد (بن طابخة) : ۲۱۷
امرؤ القيس : ۷۷ ، ۴۶ :
أنس بن زعيم اللبي : ۱۳۱
أوس بن حجر : ۱۹۲ ، ۱۵۷
أيوب السخيتاني : ۲۲۸

ب

بثينة : ۱۶۸
بشر بن أبي خازم : ۲۴۸ ، ۱۷۶
بكر : ۴۳
بلال : ۲۷۳

ت

۴۳

تغلب

الطرماح : ۶۱ ، ۶۰ :
العباس بن مرداس : ۲۱۲ ، ۱۵۲
العجاج بن روبة : ۲۲۹ ، ۲۲۸ ، ۴۵ :
العرجي : ۱۹۰ :
العمراني : ۲۵۶ :
العيبي : ۲۱۰ :
الفراء : ۳۰ ، ۲۹ ، ۲۱ ، ۲۰ :
۳۸ ، ۴۷ ، ۴۸ ، ۶۳ ،
۱۵۰ ، ۱۴۳ ، ۱۰۴ ، ۹۴
۱۵۱ ، ۱۵۲ ، ۱۵۷ ،
۱۵۸ ، ۱۶۵ ، ۱۶۸ ،
۱۶۹ ، ۱۷۱ ، ۱۸۲ ،
۱۹۶ ، ۲۱۲ ، ۲۲۵ ، ۲۶۷
۲۶۸ ، ۲۷۱ ، ۲۷۳ ، ۲۸۳
الفرزدق : ۱۷۷ ، ۱۳۳ ، ۹۳ ، ۹۲ :
الفضل بن العباس : ۱۵۸ :
القتبي : ۹۴ :
الكسائي : ۳۱ ، ۳۰ ، ۲۹ ، ۲۱ :
۴۷ ، ۷۱ ، ۷۰ ، ۷۲ ،
۱۴۲ ، ۱۶۸ ، ۱۷۱ ، ۲۴۳ ،
۲۶۸
اللحياني : ۲۱۲ ، ۱۴۲ ، ۸۵ :
۲۳۶
الليث : ۵۴ ، ۴۸ ، ۳۸ :
۲۸۲ ، ۲۷۵ ، ۲۰۹
المبرد : ۱۵۷ ، ۱۳۴ ، ۴۸ :
۲۰۶ ، ۲۱۴ ، ۲۱۶ ،
۲۳۳ ، ۲۳۵ ، ۲۳۶ ،
۲۵۹ ، ۲۵۴ ، ۲۵۳ ، ۲۴۷

سويد أبي كامل اليشكري ، ١٣١

سيبويه ، ١٥٦٦ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢

٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠

٣١ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٧

٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٥٩

٦١ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٨

٨٤ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١٠٨

١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥

١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧

١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٧

١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠

١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧

١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣

١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩

١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦

١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٠١

٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢

٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦

٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥

٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤

٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤١

٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤

٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢

٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١

٢٩٣

ج

١٣٣ ، ٧٤ جرير

١٦٨ جميل العذري

٢٧٦ جندب الجهني

ح

١٠٣ حاتم الطائي

٢٧٣ ، ٢٦٧ ، ١٠٧ ، ١٠٧ حسان بن ثابت

١٧١ ، ٢٦ حمزة

٢٧٨ حي بن وائل

خ

١٩٤ ، ١٣٩ ، ١٩٤ خطام المجاشعي

١٥٧ ، ١٣١ ، ١٥٧ خفاف بن ندبة

د

٢٤٢ دكين الراجز

ذ

٩٢ ذو الرمة (غيلان بن عقبة)

١٥٩

ر

١٥٠ روبة بن العجاج

٢٧٥ رويشد

ز

١٧٤ ، ٢٦ زهير بن ابي سلمي

١٥ زياد بن منقذ العدوي

س

٢١١ سلمان الفارسي

غ
غيلان بن شجاع النمشلي : ١١٦

ف
فقيم ١٨

ق
قطرى بين الفجاة ٢٧٨
قيصر ١٠

ك
كامل الثقفي ١٩٠
كثير ٢٢٨
كراع ١١٥
كعب بن مالك الأنصاري ٣٧

ل
ليد بن ربيعة العامري ١٠٧ ، ١٣٢ ، ١٩١ ، ١٨٨ ، ١٣٣
ليلي الأخيلية ١٣٩

م
مجاشع بن مسعود السلمي ٩١
مجاهد ١٧٠ ، ١٣٠
مجنون بن عامر (قيس بن الملوح) ١٧٧
محمد بن السري ٤٩
مروان بن الحكم ١٦٩
مسيلمة ٢١٢
معن بن أوس ١٣١
معية ٢٣١
مقاتل ١٣٠
مهرة بن حيدان ٢٥٦

سيف الدولة ١٨٠

ط
٨٦ طرفة بن العبد :
٢٨٢ طفيل الغنوي :

ع
عبد القاهر : ١٨
عبدالله بن همام السلوي : ١٥٧
عبد المؤمن بن عبد القدوس : ٢٤٣
عبد الملك بن مروان : ٢٤٨
عبد يغوث بن وقاص الحارثي : ٥٦
عبيد : ١٧١
عدي بن خزاعي : ١٤٩
عدي بن الرقاع : ٦٠
عروة بن الزبير : ١٣٠
علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) : ٧٨ -
١٠٤ - ٢٧٩
عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : ٧٨
عمر بن عبدالعزيز (رضي الله عنه) : ٦٠
عمرو بن معد يكرب : ٩١
عمرو بن العاص : ١٧
عمرو بن عبيد : ٢٢٨
عنزة بن شداد : ١١٦ ، ٧٠
عاصم : ١٧١
عيسى بن عمر : ٤٦
عيسى بن عمر (الثقفي) ١٧٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤
عياض بن درة : ٢١٠

س	ن
ياقوت (الحموي) ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦	١٧١
يزيد النحوي ١٣٠	٧٥
يونس : ٧٧ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٧٠ ،	١٤٨
٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ،	٧٥
٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩	٢١٦

تمت فهرست الأعلام الواردة

في الجزء الأول من شرح رضى الدين الأستراباذى على شافية ابن الحاجب في علم الصرف

فهرست الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية

حرف الهمزة

٥٤	أَحْرَنْبِي	١٥٧	أَتَقَى	٢٠٩	آء
٦٨	أَحْرَنْبَجَم	١٣٩	أُتْفَى	٢٢	آبَار
٩	أَحْرَنْبَجَام	١٠٥	أُتْمَم	٢٢	آدُر
٨٨	أَحْصَدَ	٥٦	أُتْمَد	٢٢	آرَاء
٩١	أَحْمَدَ	١٨٨	أُجَابَ	٣٣	آل
٣٦	أَحْنَاء	٩٠	أُجْبَلَ	٩٠	آلَفَ
٢٣٢ و ٢٠٨	أَحْوَى	٩١	أُجْبَنَ	١٢٧	آنَ
٢٣٣		١٠٩	أُجْتَوَرُوا	٣٨	آنَ
٢٢٠	أُخْتُ	٩٠ و ١٥٨	أُجْدَ	٩١	أُبْخَلَ
١٠٩	أُخْتَبَزَ	٨٧	أُجْدَى	٤٦	أُبْدَ
١١٢	أُخْرَوَّطَ	١٤٥	أُجْدَمَ	١٢٠	أُبْرَأَ
٩٠	أُدْبَرَ	٨٨	أُجْرَبَ	٤٦	أُبْطَ
٢١٧	أُدَّ	٥٩	أُجْرَدَ	٥٦	أُبْلَمَ
٢١٦ و ٢٠٧	أُدَدَ	١٠٧	أُجْلَ	٢٧٠	أُبْيَكِرَ
١٦١	أُدْرَةَ	٥٥ و ١١٨	أُجْلَوذَ	٨٨	أُبَاعَ
٥٦	أُدْرُونَ	٩٠	أُجْنَبَ	٩٠	أُتْسَعَ

۹۱	أَشْكَى	۸۶	اسْتَحْجَرَ	۷۱	أَدَمَ
۹۰	أَشْمَلَ	۱۱۰	اسْتَرْفَعَ	۹۰	أَذْنَفَ
۱۸۷	أَشْنَانَ	۱۱۰	اسْتَرْفَعَ	۱۹	أَدَارَكَ
۹۰	أَشْهَرَ	۱۱۰	اسْتَرَمَّ	۳۱	إِدَاوَةَ
۱۴۶	أَشِيمَ	۷۰ و ۶۸	اسْتَكَانَ	۱۱۳	إِذْلَوَى
۳۱	أَشَايَا	۱۱۱	اسْتَلَامَ	۲۳۳	أُرَاسَ
۹۰	أَصْبَحَ	۱۱۱	اسْتَنْسَرَ	۱۷۳	أُرِبَ
۹۰	أَصْبَى	۸۶	اسْتَنَوَقَ	۱۰۹	أَرْتَشَى
۲۰۰	أَصْطَوَانَةَ	۱۲۴	اسْتَوَقَدَ	۱۸۱	ارْتِفَاقَ
۱۰	إِصْطَفَلِينَةَ	۸۵	أَسْحَمَ	۱۴۴	أُرِجَ
۲۷۶	أَصْهَبُ الْعَثَانِينَ	۱۴۰	اسْحَنَكَكَ	۵۷	أُرْطَى
۲۶۷	أَصِيلَ	۱۱۳	اسْرَنْدَى	۹۹	أُرْعَ
۲۱	أَضْمَحَلَ	۱۰۸	أَسْفَقَ	۲۵۲	أُرَنْدَجَ
۸۸	أَطْفَلَتَ	۹۱ و ۸۸	أَسْقَى	۲۳۶	أُرَوَى
۱۹	أَطْلَبَ	۶۸ و ۵۵	اسْلَنْقَى	۲۳۶	أُرْوِيَّةَ
۴۶	إِطْلَ	۹۱	أَسْمَنَ	۱۰	إِرِّيسَ
۳۶	أُعْبَاءَ	۲۲۱	أُسْنَتَ	۸۸	أَرَابَ
۱۰۹	اعْتَوَرُوا	۲۳۰	أُسُودَ	۱۸	أَزْدَرَعَ
۱۸۸	أَعْدَادَ	۸۵	أُسْحَمَ	۳۳	أَزَّ
۱۱۲	اعرورى	۱۴۴	أُشِرَّ	۱۹	أَزْبَنَ
۸۸	أَعْسَرَ	۸۹	أَشْفَ البعيرَ	۱۲۰	اسْتَبْرَأَ
۹۰	أَعْسَرَ	۱۹۴	أَشْقَرُ	۲۶۴	اسْتَبْرَقَ

۱۵۸	أُنْجَرَدَ	۸۸	أَكْبَ	۵۵	اعشوشب
۸۹	أَنْزَفَ	۱۱۰	اَكْتَسَبَ	۶۸	اعلوَطَ
۸۹	أَنْسَلَ	۹۰	أَكْدَى	۵۸	اعيلَ
۶۱	إِنْتَحَلَ	۹۱	أَكْرَمَ	۱۰۹	اغْتَدَى
۶۹	أَهْرَمَعَ	۲۱	اَكْرَهَفَ	۱۹۴	اغتال
۱۴۶	أَهْمِمَ	۲۱	اَكْفَهَرَ	۸۸	أَغَدَّ
۲۷	أَوَدَّ	۱۰۷	إِكْلِيلَ	۱۱۲ و ۶۸	اغْدَوَدَنَ
۸۸	أَيْسَرَ	۱۰	أَكَّارَ	۱۱۳	اغرندى
۷۴	أَيْشَى	۲۵۴	بنات ألب	۹۰	أَفْجَرَ
۴۶	أَيْطَلَ	۱۰۷	أَلْبَ	۹۱	أَفْحَمَ
۲۷	أَيْلَ	۸۵	أَلْجَمَ	۸۷	أَفْحَى

حرف الباء

۲۲۴ و ۲۲۳	بَخَ	۲۵۲ و ۵۳	الندد	۸۸	أَفَلَّ
۱۵۱	بَخَدَنَ	۲۱۲	الاءة	۲۷۳	أَفْنَانَ
۱۲۰ و ۱۱۹	بَرَأَ	۸۸	الأم	۸۸	أَقْبَرَ
۶۸	بَرَّأَلَ	۱۰۹	امتحى	۸۸	أَقْتَلَ
۶۸	بُرَائِلَ	۸۹	أمرت الناقة	۸۹	أَقْشَعَ
۵۱	بُرْثُنَ	۹۰	أَمْسَى	۱۱۳ و ۴۶	أَقْطَرَ
۲۰۳	بُرْدَى	۲۱	امضحل	۱۱۳	أَقْطَارَ
۲۴۶	بَرْدَرَايَا	۲۲	أَمَّيَ	۱۴۵ و ۹۰	أَقْطَعَ
۷۴	بَرَعَ	۱۵	أَمِيلِحَ	۸۸	أَقْطَفَ
		۹۰	أَنْجَدَ	۵۴	أَقْمَنْسَسَ

۲۵۰	تَرْقُوتَةٌ	۲۲۰	بِنْتُ	۷۲	بَرْقٌ
۶۹	تَرْمَسَ	۴۸	بُومَى	۲۱۰	بَارِقَةٌ
۶۸	تَرْهَوْكَ	۷۳ و ۷۶	بُورٌ	۱۷۸	بَرْقَشٌ
۲۱۶ و ۲۰۷	تُرَاثٌ	۷۳	بُورَى	۴۸	بُرُقُوعٌ
۷۸	تَشَطَّرَا	۳	بَيْطَرٌ	۲۵۳ و ۶۳	بَرْهَرَهَةٌ
۶۸ و ۵۵	تَشَيْطَنَ	۱۵۸	بَيْنٌ	۲۴۸	بَرْوُكَاءٌ
۱۶۷	تَضْرَابٌ			۲۴۸	بِرَاكَاءٌ
۱۶۷	تَعْشَارٌ			۲۱۰	بِرَى
۱۰۴	تَعَهَّدَ	۱۶۷	تَبْرَاكٌ	۲۱۲ و ۲۸	بِرِيَّةٌ
۱۰۴	تَعَايَا	۱۷۲	تَبِيعُ عِلْمٌ	۸۷	بِزْرٌ
۱۰۲	تَغَاوَلَ	۱۹۵	تَبْرَى	۲۷۹	بِزِيرِيزٌ
۴۳	تَقْتَلٌ	۱۰۵	تَجْرَعٌ	۹۵	بِصْرٌ
۱۶۸	تَقْصَارٌ	۶۸	تَجَلْبَبٌ	۷۲	بِطْرٌ
۲۱۵	تَقْوَى	۶۸	تَجْوَرَبٌ	۸۵	بِطْنٌ
۱۵۷	تَقَى	۲۶۰	تَجْيِيفٌ	۱۶ و ۱۱	بُطْنَانٌ
۴۵	تَكَرُّدَسٌ	۱۰۲	تَحْلَمٌ	۱۱	بَعَكُوكَةٌ
۲۱۵	تُكَلَّةٌ	۲۱۶	تُخَمَّةٌ	۱۱۱	بَغَاثٌ
۱۶۷	تَلْعَابٌ	۱۵۲	تُدْرَأٌ	۱۵۵	بُغَامٌ
۱۶۷	تَلْفَاقٌ	۱۵۶	تُرِبٌ	۱۷۶	بَاقِيَةٌ
۱۶۷	تَلْقَامٌ	۱۶۷	تِرْبَاعٌ	۲۱	بَلْبَالٌ
۱۰۲	تَمْرَأٌ	۱۰۵	تَرْدَى	۴۵	بَازٌ
۱۶۷	تَمْرَادٌ	۶۹	تَرَفَلٌ	۱۵۳	بَلْهِنِيَّةٌ

۱۴۷ جَمَجَم
۱۵۴ جَمَاح
۲۸۰ جَمِيل
۲۵۷ جَمَادَى
۵۵ جُنْدَب
۵۱ جَنْدَل
۶۸ جَهْوَر
۱۴۹ جِيد
۲۲ جَاه

حرف الحاء

۷۷ و ۱۶ حَبَّ
۴۶ و ۳۵ حَبْر
۲۶۱ حَبَطُ
۲۵۵ و ۵۴ حَبْنَطَى
۳۹ و ۲ حَبْكُ
۶۰ حَبْوَكْر
۲۵۷ و ۲۴۴ حَبَارَى
۲۷۳ اُم حَبِين
۱۶۸ حَبِيْبِي
۱۹۹ حَبَلُ
۱۶۸ حَبِيْرَى
۱۴۵ حَدَبُ

۱۲۳ جَبَا
۲۴۹ جَجَجَبِي
۵۱ جَجَمَرِش
۲۶۳ و ۶۰ جَجَنْفَل
۵۱ جُجْدَب
۵۱ جُجَادِب
۱۵۴ جَدَاد
۸۷ جَدَا
۹۲ و ۹۴ جَدَع
۲۴ جَدَب
۱۴۴ جَدَلُ
۱۶۱ جُدْمَة
۱۴۴ جَرْد
۲۳۰ جَزُوْر
۷۰ جَسْمَرَة
۵۰ جَعْفَلِيْق
۱۵۸ جَابُ
۹۴ و ۸۵ جَلْد
۶۹ جَلْمَط
۲۵۰ جَلُوْز
۲۴۸ جَلُوْلَاء
۱۵۸ جَلِيْس

۶۸ تَمَسْكَن
۱۶۷ تَمَسَاح
۲۶۰ تَمَلَّاق
۱۶۸ تَنَبَال
۱۰۶ تَنَجَز
۱۶۵ تَنَزِي
۶۸ تَنُوْط
۶۹ تَهَلْمَم
۲۱۶ تَهْمَة
۱۶۷ تَهْوَاء
۴۵ تَوَجَسَّ
۱۰۵ تَوَسَّد
۸۷ تَابِل
۱۱۵ تَاه

حرف الثاء

۲۷۳ ثَغَام
۱۴۴ ثَكَل
۲۲۰ ثِنْتَان
۹۵ ثِيْب

حرف الجيم

۲۴ جَبْد
۱۵۲ جَبْرُوْت

۱۵۸	خَلِيْط	۷۲	حَمَق	۶۲	حَدْرَدُ
۱۶۸	خَلِيْفِي	۲۵۲	حَمَارَةٌ	۲۷۴	حَدْرِيَان
۷۲	خَط	۲۵۶	حَنْطَاوُ	۲۴۱	حَرْب
۵۲	خَنْدَرِيْس	۲۵۶	حَنْظَاوُ	۱۰۵	حَرَج
۲۶۲	خَنْشَلِيْل	۲۴۲	حَنْطَا	۲۷۴	حَرِيْصِيَان
۵۹	خَنْفَس	۵۲ و ۳۳	حَوْقَل	۲۴۸	حَرْمَلَاء
۱۹۱	خَوْخَة	۶۸	حَوْقَل	۱۵۴	حِرَان
۱۱۰	خَوَان	۲۴۹ و ۲۴۶	حَوَلَايَا	۸۷	حَزَن
۲۰	خَوَال	۲۴۲	حَوَاط	۱۰۵	حَسِي
	حرف الدال	۲۵۵	حَيَوَة	۱۰۶	حَسَاء
				۱۳۹	حَصِي
				۲۷۳	أَبُو الْحَصِيْن
۳۶	دَال		حَرْف الخاء	۱۲۵	حَضِيْض
۳۸	دَالَان	۱۶۲	خَبَط	۱۵۵	حَطَام
۳۶	دَائِل	۴۰	خَبِيْق	۲۲۱	حَفْرِي
۳۷	دَب	۳۶	خَتَل	۵۲	حَقَل
۴۸	دُخَل	۵۹	خَدَب	۶۳	حَلْبَلَاب
۳۴	دَدَن	۷۲	خَرْق	۱۰	حَلْتِيْت
۲۶	دَارِي	۱۱	خَزَعَال	۷۳	حَلِي
۱۱۳	دَرَبْج	۵۱	خَزَعَبِيْل	۲۲۸	حَمْرَاء
۱۸۰	دَرَب الْقَلَة	۷۲	خَزِي	۷۲	حَمَش
۶۲ و ۵۰	دَرْدَبِيْس	۶۰	خَفِيْفَد	۲۷۲	حَمَصِيْصَة
۲۴۲ و ۳۰	دَرَع	۶۰	خَفِيْدَد	۶۹	حَمْظَل
۶۹	دَقْعَاء	۱۷۸ و ۱۵	خَلْخَال		

۹۹	رَاع	۲۸	رَبِّي	۱۵۵	دُقَاق
	حرف الزاي	۲۲۳ و ۲۲۴	رَبِّ	۱۶۸	دَلِيْلِي
		۲۳۹	رَبَاب	۱۷۶	دَالَّة
۳۲	زَبِيْر	۹۲	رَبْع	۶۲	دَمْدَم
۱۴۴ و ۱۴۸	زَبَب	۱۵۶	رَتَكَان	۷۸	دُمْت
۱۶۲	زَبْر	۲۶۵	رَاجِل	۹۰	دَنَف
۵۱	زَبْرَج	۷۵	رَحْب	۶۹	دَنَقَع
۱۴	زَرَق	۴۴	رَدَاد	۱۷۰	دَهْدَاه
۱۲۴	زَرَگَن	۷۲ و ۱۰۵	رَدِي	۱۹۱	دَاهِيَة
۱۵	زَلْزَال	۷۳	رَسَح	۱۰	دَوْبَل
۱۵۴	زَمَار	۵۹	رَعَشَن	۴۹	دُوْدِم
۲۰۳	زَنْبَار	۷۴	رَعْن	۲۱۰	دِيْن
۲۰۳	زَنْبُوْر				حرف الذال
۱۸۹	زَنَار	۱۲۶	رَغَا	۲۱۳	ذُوَابَة
۶۲	زَهْلُوْل	۱۵۵	رُفَات	۱۶۲	ذَبْح
۷۰	زِيَاْفَة	۱۵۴	رِفَاع	۶۳	ذَرْحَرَح
۹۴	زَيْل	۱۵۰	رَقْم	۷۰ و ۱۹۵	ذَفْرِي
	حرف السين	۲۷۰	رَقَة	۲۴۳	ذَوْد
۴۸	سُوْدَد	۱۱۵	رَرَگَن	۲۲۰	ذَيْت
۱۹۸	سَبْعَان	۷۶	رَمُو		حرف الراء
۱۰۱	سَاجَل	۱۶۸	رَمِيَّا	۸۵	رَاس
۱۵۹	سَخُوْر	۹۵	رَوُض	۳۸	رَم
		۱۶۹	رَوُع		

٩٣	شِيعٌ	١١	سَمْنَانٌ	١٠	سُحْنُونٌ
١٥٠	شَعِيبٌ	٢٥٧	سَمَانِيٌّ	١٩٨	سِرْبَالٌ
٧٢	شَعِثٌ	٥٩	سَنْبِتَةٌ	٢٠١	سِرْحَانٌ
١٧٥	شَفَى	٦٩	سَنْبَسٌ	٥٧	سِرْدَاخٌ
٧٢	شَكْسٌ	٦٩	سُنْبِلٌ	٢٦٩	سِرَاوِيلٌ
١٨٠	شُكُولٌ	٧٢	سَدَّيْكَ	١٣٠	سِرْوٌ
٢٦٣	شَمْرَاخٌ	١٠١	سَاهَمٌ	٥٨	سِاسِمٌ
١٥٤	شِمَاسٌ	٢٤	سَوَاءٌ	٢٦٥	سِفْرٌ
٥٣	شَمَلٌ	١٥٥	سَوَافٌ	١٦٢	سِفْرٌ
٦٧ و ٥٣	شَمَلَلٌ	١٥٢	سَيْدُوْدَةٌ	٩٩	سِافِرٌ
٥٦	شِمَالٌ	١٠١	سَايَفٌ	١٠٨	سِفْقٌ
٧٢	شَهَبٌ	٢٥١	سَيِّمِيَاءٌ	٩٩	سِقْرٌ
١٦٥	شَهْلَةٌ	حرف الشين		٩٤	سَقَى
٢٢	شَوَائِعٌ	٣٧	شَبٌّ	٢٨٢	سُكَيْتٌ
١٤٩	شَوْلَمٌ	٧٣	شَتْرٌ	٢٦١	سُحْفَاةٌ
٥٥	شَيْطَانٌ	١٢٢	شَجَبٌ	٨٥	سَلَخٌ
١٤٩	شَيْلَمٌ	١٥٠	شَاجِنٌ	١٤٤	سَلَسٌ
١٤٩	شَالَمٌ	١٥٠	شُجُونٌ	٩ و ٥٠	سَلْسَبِيلٌ
حرف الصاد		٢٤٣ و ٢٤٢	شَخِيمٌ	٤٤	سَلْفٌ
٩٥	صَبَحٌ	١٩٠	شَدَنٌ	٥٥ و ٦٨	سَلَقَى
٢٥٢	صَبَارَةٌ	٧٨	شَرُزْتُ	٢٤٦ و ٢٠٣	سَلْهَبَةٌ
١٩٥	صَحْرَاءٌ	٢٩١	شِرْعَكَ	٧٢ و ١٩٠	سَمْرٌ
		٩٨ و ٣	شَرِيفٌ		

طَيَّان ۲۱۱	صَيَّرَفٌ ۱۴۹	صَدِيءٌ ۷۳
حرف الظاء	حرف الضاد	صَدِّي ۱۴۶
ظَرَبَانَ ۱۹۸	ضَبَّيْلٌ ۳۲	صُرَدٌ ۳۵
ظَاعِنٌ ۱۸۰	ضَحِيٌّ ۲۴۳	صِرْدَانٌ ۲۸۱
ظَاهِرٌ ۱۹۴	ضِرَابٌ ۱۵۴	صَرَصَرٌ ۶۲
ظُهْرَانٌ ۱۷	ضَارِجٌ ۷۷	صِرَامٌ ۱۵۴
حرف العين	ضَارُورَةٌ ۱۵۳	صَعْرٌ ۹۹
عَبْدِي ۲۴۵	ضَاعَفَ ۹۹	صَاعِرٌ ۹۹
عَبْوَتْرَانٌ ۲۰۰	ضَلَعٌ ۷۳	صَعْفُوقٌ ۱۱
عَبْيِيْتْرَانٌ ۲۰۰	ضِنَاكٌ ۲۴۲	صَعْقُولٌ ۱۱
عَبَابِيدٌ ۲۶۸	ضَوًّا ۹۵	صَفْقٌ ۴۴
عَبَادِيدٌ ۲۶۸	ضَالٌ ۱۹۰	صَلَعٌ ۷۳
عَتَبٌ ۱۱۸	حرف الطاء	صَلْعَةٌ ۱۶۱
عُمٌّ ۱۹۷	طَامَنَ ۲۲	صَلَّ ۱۹۱
عُمَانٌ ۱۹۷	طُحْلُبٌ ۴۸	صَلِّيَانٌ ۲۰۰
عُثْنُونٌ ۱۱	طَرَفَاءٌ ۲۹	صَمَّحْمَحٌ ۶۰ و ۲۵۳
عَثْوَتْلٌ ۶۰	طَلْبُ عِلْمٍ ۱۷۲	صَمِيَانٌ ۱۹۷ و ۱۹۹
عَثْوَلٌ ۲۵۳	طِاحٌ ۱۵۴	صَنَعٌ ۱۵۷
عَثَا ۱۲۴	طُوْمَارٌ ۲۱۷ و ۱۹۸	صَهَبٌ ۱۶۱
عَجَزٌ ۹۵	طَامُورٌ ۱۹۸	صُهْبَةٌ ۱۶۱
عَجَفٌ ۷۲	طَاخٌ ۱۱۵ و ۸۱	صُهُوبَةٌ ۱۶۱
		صَابٌ ۲۰۹

٥١	عَلْبِط	٢٢٩	عَشَوَاء	١١٠	عَجَل
٢٤٣ و ٢٤٢	عَلَج	٢٧٥	عَشِيَّة	٧٢	عَجْم
٥٠	عَلَطَبِيس	٢	عَضْد	٢٦٣	عَجَس
٥١	عَلَطَبِيس	٥١ و ٩	عَضْرَفُوط	٢٣٠	عَجُوز
١٧٢	عَلَق مَضْنَة	٢٥٣	عَطَوَد	١٨٠	عَذْرَة
١٨٢	عَلَق عِلْم	٢٧٩	عَطَار	٧٧	عَذِيب
١٩٥	عَلَقِي	٢٥٥	عَفْر	٢٥٧	عَذَا فِرَة
٦١	عَلَكْد	٢٥٦	عَفْر نِيَة	٢٤٣	عَرَب
١١٦	عَلَّ	٢٥٥	عَفْر نِي	٢٤٢	عَرُس
١٥٤	عَلَا ط	٢٥٦	عَفْر نَاَة	٥٩	عَرَضْنَة
١٧٣	عَلَا قَة	٢٥٦ و ١٥	عَفْر نِي ت	٢٤٥	عَرَضْنِي
٢٥٧	عَلَانِيَة	٢٥٦	عَفْر نِيَة	٥١	عَرَفَج
٦٠	عَمَلَس	٢٤٥ و ٦٠	عَفْنَجَج	٥١	عَرَنْ تَن
٢٦٢	عَنْ تَرِيس	٢٥٤ و ٢٥٢		٢٠٨	عَرُ وَة
٥٩	عَنْ سَل	٢٥٧ و ٢٥٦	عَفَارِيَة	٢٠٨	عَرُ وُض
٢٥١	عَنْ فُ وَا ن	٢٣١	عَقْد	٨	عَرِي قَة
٢٣٩	عَنَا ق	٩٤ و ٩٢	عَقْر	١٥٤	عَرَار
٢٣١	عَهْد	٢٣٨	عَقْر ب	١٥٤	عَرَا ضْر
٤٨	عُ وَطَط	٢٣٨	عَقْر بَاء	٧٨	عَز
٩٥	عَوْن	٢٣٨ و ١٩٩	عَقْر بَان	٧٢	عَسْر
١٥٥	عَوَاء	٦٠	عَقْنَقَل	١٥٦	عَسْلَان
٩٥	عَوَان	٢٣٩ و ٢٣٨	عُقَاب	١١٢	عُ شَب

۴۳	فَصِيدٌ	۹۶	غَوْرٌ	۱۶۰	عَيْسٌ
۱۷۶	فَاِضْلَةٌ	۱۵۵	غَوَاثٌ	۱۶۰ و ۱۶۱	عَيْسَةٌ
۱۵۹	فَطُورٌ	۱۹۵	غَوَاغٌ	۲۶۳	عَيْضَمُوزٌ
۱۶۹	فَعَالٌ	۱۴۹	غَيْلَمٌ	۱۵۰	عَيْنٌ
۱۸	فَقِيمَجٌ	حرف الفاء		۲۷۸	عَابٌ
۱۰۷	فَكَكٌ			۱۷۵	عَاقِبَةٌ
۲۲۲	فُلٌ	۱۵۵	فَتَاتٌ	۸۵	عَانَ
۳۵	فَلَسٌ	۸۷	فَتَنٌ	حرف الغين	
۲۵۰	فَلَيْقٌ	۱۸	فَخْصَطٌ		
۷۰	فَنِيْقٌ	۸۷ و ۹۳	فَحْيٌ	۸۸	غُدَّةٌ
۹۶	فَوَزٌ	۶۱	فِرْدَوْسٌ	۲۵۲	غُدْوَدَانٌ
۱۰۵	فَوْقٌ	۱۵۳	فِرَارٌ	۱۴۴	غُرْثٌ
۱۰۶	فَيْقَةٌ	۲۴۱	فِرَاسٌ	۱۶۱	غُرْهَةٌ
حرف القاف		۵۹	فِرَاسِنٌ	۲۲۹	غُرْوَانٌ
۱۹۹	قَبَجٌ	۶۹	فِرَاصِمٌ	۱۲۴	غَسِيٌّ
۵۴ و ۹	قَبَعَثْرِيٌّ	۶۹	فِرَاصِنٌ	۷۰	غَضُوبٌ
۶۹	قَحْزَنٌ	۱۸	فِرْدٌ	۲۹	غَضِيَاءٌ
۲۰۲	قِدْرٌ	۱۷	فُسْطَاطٌ	۱۵۸	غَلَبٌ
۲۴۳	قُدَّامٌ	۹۴	فُسُقٌ	۱۵۳	غَلْبَةٌ
۵۱	قُدَّعِمِلٌ	۲۸۲	فُسَيْكَلٌ	۲۱۰ و ۱۵۳	غَلْبِيٌّ
۱۹۴	قُدْفٌ	۴۳	فُصْدَلَةٌ	۹۵	غَلَسٌ
				۱۴۸	غَمٌّ

۲۱۷	قار	۱۵۴	قَطَاف	۷۲	قرب
۲۸۲	قاسور	۴۸	قُعْدَد	۱۴۷	قَرَبَان
۹۵	قيح	۱۴۵	قَعَس	۸۵ و ۹۴	قَرَد
۲۱۷	قير	۱۷	قُفْرَان	۱۳	قَرَدَد
۳۷	قيل وقال	۶۸	قَلَسَى	۶۱	قَرَشَب
۱۶۳ و ۱۶۲	قيوء	۱۶۱	قُلْفَة	۵۱ و ۲۶۴	قَرَطْبُوس
۲۱۱	قِي	۱۴۴	قلق	۵۱	قَرَطْعَب
حرف الكاف		۱۷۸	قَلْقَال	۱۱	قَرَطَاس
		۶۸	قَلْنَس	۱۷	قَرَطَاط
		۱۵۵	قَلَامَة	۲۶۴ و ۲۰۰ و ۱۰	قَرَعْبَلَانَة
۷۲	كَدِر	۱۱۴	قَلَى	۱۵۵	قِرَاضَة
۱۶۱	كُدُورَة	۲۶۱	قَمَحْدُورَة	۲۴۸	قِرِيَاء
۹۰	كُدِيَة	۵۳	قَمَد	۱۷	قِسْطَاس
۱۷۶	كاذِبَة	۵۱ و ۳	قَمَطْر	۷۴	قِسَامَة
۲۴۹	كِرْدُوس	۱۵۶	قَمَاص	۲۹	قِصْبَاء
۶۳	كر كر	۶۲	قِنْب	۱۶۸	قِصْرَة
۶۰	كِرُوس	۷۲	قَم	۶۹	قِصْمَل
۱۹۹	كروان	۷۳	قَهَب	۷۶	قِصُور
۱۱۰	كسب	۲۱	قَهْر	۲۲۳	قَط
۱۵۴	كشاح	۱۹۶	قُوبَاء	۱۶۱	قُطْعَة
۱۳۴	كع	۲۱۱	قَوَاء	۲۵۳	قَطُورَى
۲۸۰	كُعَيْت	۲۴۳	قُوس	۱۹۷ و ۱۹۹	قَطُورَان
۲۹۱	كُفِيك				

۱۷۳ مَحِيض
۴۱ مُحِين
۵۱ مَحَلْب
۲۷۳ مُخْلِس
۱۶۸ مَخْنَقَة
۱۸۲ مَدَب
۱۱۶ مَد
۲۵۰ مَدَّة
۲۹ مِدْرَعَة
۱۸۷ مَدُق
۱۸۷ مَدْهَن
۷ مَد
۱۸۳ مَذَلَّة
۱۷۲ مَذْمَة
۱۸۴ مَرَبَد
۹۲ مَرَبَع
۱۹۴ مَرْت
۱۷۳ مَرَجَع
۱۸۱ مَرْفَق
۱۷۵ مَرْفُوع
۱۵۰ مَرَقْن
۶۳ مَرْمَرِيْس

۱۸۸ لُبْنَى
۷۲ لَحِج
۷۲ لَحْز
۲۴۴ لَغِيْزَى
۱۴۴ لَهْف
۱۴۳ لَوَى
۲۵۰ لَيْن
۱۵۹ لِيَان

حرف الميم

۱۷۳ مَادُبَة
۱۷۳ مَارَبَة
۱۸۲ مَأْوَى
۱۷۴ مَأْوِيَة
۷۷ مُتَأَمَّل
۱۷۴ مَجْلُود
۱۰۰ مَجْمُوعَة
۱۲۲ مَجْن
۱۸۷ مَحْرُضَة
۱۷۲ مَحْسَبَة
۴۰ مَحَك
۱۸۶ مَحَلْب
۱۷۰ مَحْمِيَة

۲۹۲ كَل
۲۲۱ كَلْتَا
۲۸۱ كَمِيْت
۶۱ كُنَابِيْل
۲۴۲ كِنَاز
۴۹ كَنَهْبُل
۵۶ كَنَهْوَر
۷۳ كَهَب
۳۶ كَاهَل
۲۵۶ كَوَالَل
۵۳ كَوَثَر
۹۵ و ۹۶ كَوَف
۵۴ كَوَكَب
۲۲۰ كِيْت
۱۳۸ كَاد
۷۰ كَرِيْن
۱۵۲ كِيْنُوْنَة

حرف اللام

۱۰۹ لَام
۱۱۱ لَامَة
۲۷۰ نُوْم
۷۴ لَبْت

۹۶	مَفَاذَة	۱۸۸	مُطَخَّب	۱۶۶	مِرَاء
۱۸۴	مَقْبَرَة	۱۴۲	مِطْرَف	۲۳۰ و ۲۰۸	مِرْوَد
۱۷۳	مَقْدُرَة	۱۵۰	مُطْفِل	۲۶	مُسْتَهْزِيء
۷۰	مَقْرَم	۱۷۱	مَطْلَع	۱۸۳ و ۱۷۳	مَسْرُبَة
۲۸	مَقْرَو	۱۷۲	مَظْلَمَة	۲۵۰	مُسْرُول
۱۸۳	مَقْنُونَة	۱۷۲	مَعْتَبَة	۱۸۷	مُسْعَط
۱۷۳	مَقِيل	۱۷۲	مَعْدِرَة	۲۹	مَسِيل
۱۷۳	مَكْبِر	۳۷	مَعْرَس	۹۵	مَسِي
۷۰	مُكْدَم	۱۷۰	مَعْصِيَة	۱۵۳	مَسَائِيَة
۱۶۹	مَكْرَم	۱۷۵	مَعْقُول	۲۹۳	مَسَار
۱۷۵	مَكْرُوْهَة	۲۴۸	مَعْلُوجَاء	۱۵۰	مُشْدِن
۱۷	مَكْرُوك	۲۴۸ و ۲۰۳	مَعْيُورَاء	۱۸۳ و ۱۷۳	مَشْرُبَة
۹۲	مَلْعَب	۴۱	مُعِين	۱۸۳	مَشْرُقَة
۱۵۰	مَلْقَن	۲۰۸	مُعَاوِيَة	۲۵۰	مُشْرِيف
۱۶۷	مَنْتَجِح	۴۴	مُعْبُون	۱۲۲	مَشَق
۲۲۱	مَنْت	۱۸۷	مُعْتُور	۱۴۲	مُصْحَف
۴۵	مَنْتَصِبَاء	۱۸۷	مُعْرُود	۱۷۵	مَصْدُوقَة
۴۵	مَنْتَصَاء	۱۸۷	مُعْفُور	۲۱۰	مَصَاب
۲۶۲	مَنْجَنِيْق	۱۸۷	مُعْلُوق	۱۶۷	مَضْرِب
۲۶۲	مَنْجَنِيْن	۱۰	مَعْنَاطِيْس	۱۸۳	مَضْرِبَة
۲۹	مَنْدِيل	۱۷۴	مَقْتُون	۱۸۸	مُضْفِد ع
		۱۸۳	مَقْيُودَة	۱۸۴	مِطْبَخ

۱۷۹	نَشْدَة	۱۴۹	مال	۱۸۲	مَنْسِك
۷۲	نَصَفَ	۲۲	ماهة	۱۸۷	مَنْصُلٌ
۱۴۷	نَصْفَان	۸	مُ اللهُ	۱۴	مَهْدَد
۱۲۵	نَاصِيَة	حرف النون		۱۷۳	مَهْلِكَة
۹۹	نَعْمَة			۱۹۴	مَهْمَة
۹۹	ناعم	۲۰۷	نُور	۲۲	مَهَاءَة
۲۸۱	نَغْرَان	۳۲	نُظِّل	۲۵۶	مَهَارَى
۱۶۱	نُفْحَة	۱۵۵	نُتْمِم	۱۸۶	مَوَالَة
۱۶۲	نَفَضَ	۴۵	نُبَاءَة	۹۳	مَوْت
۱۵۶	نُفَاوَة	۱۵۵	نُبِيح	۹۳	مَوْتَان
۱۵۶	نفوة	۱۲۵	نُبَل	۱۸۶	مَوْرَق
۱۵۶	نُفَايَة	۲۱۲	نُبِي	۱۷۵	مَوْضُوع
۱۵۶	نفاة	۱۳۷	نُبْجِد	۱۸۵	مَوْظَب
۱۵۶	نفاء	۲۹	نُدَال	۱۸۶	مَوْكَل
۱۵۶	نُفْرَان	۱۵۸	نُدِيم	۱۸۶	مَوْهَب
۱۶۲	نقوع	۶۹	نُرْجِس	۱۸۵	مَوْهَبَة
۱۵۰	نقى	۱۶۱	نُرْعَة	۱۷۳	مَيْسِر
۱۵۶	نُقَاوَة	۱۵۶	نُرْوَان	۱۷۰	مَيْسِر
۱۵۶	نُفَايَة	۱۶۵	نُرْي	۱۷۲	مَيْسِرَة
۱۵۶	نُقَاة	۱۸۲	نَسْك	۱۴۹	مَيْل
۷۲	نكد	۱۲۲	نَسْم	۱۱۱	مائدة

۲۴۴	وَرَى	۴۶ و ۴۲	هَيُّوْ	۱۶۸	نَمِيْمَى
۲۴۳	وَرَاءَ	۲۲۴	هَائِر	۱۵۵	نَهِيْمِيْت
۲۸	وَزِيْ	۱۵۲	هَيِّعُوْعَة	۱۵۵	نَهِيْق
۱۲۰	وَسِعَ	۲۱	هَائِع	۲۴۱	نَاب
۱۷۴	وَسَامَة	۲۱	هَاع	۱۵۱	نَاع
۱۲۰	وَضُوْ	حرف الواو		۱۴۹	نِيْرِب
۱۵۹	وَضُوْء			حرف الهاء	
۱۲۰	وَطِيْءٌ	۳۳	وَأَل		
۱۳۵	وَعِق	۱۳۵	وَجَدَ	۶۰	هَبِيِيْنَح
۳۸	وَعِلٌ	۱۴۵	وَجَرَ	۹۵	هَجَرَ
۱۳۶	وَعِيْمَ	۱۶۲	وَجُوْر	۱۶۸	هَجِيْرِي
۱۲۱	وَعِرَ	۱۲۱	وَحَرَ	۲۸	هَجَف
۱۵۹	وَقُوْد	۲۱۶	وَد	۴۸	هَدَبْدُ
۱۳۵	وَقِه	۱۳۰	وَدَعَ	۱۷۵	هَدَع
۲۳۱	وَقَاء	۱۵۴	وَدَقَ	۸۷	هَدِيِيْتَة
۲۱۵	وَمَكَلَة	۱۳۱	وَذَرَ	۸۷	هَدِي
۱۳۵	وَمِيْم	۲۴۴	وَرَأَ	۱۸	هَرَاقَ
۱۲۱	وَالَه	۱۹۹	وَرَشَان	۱۴۵ و ۷۳	هَضِيْمَ
۱۲۱	وَهْلَ	۱۲۰ و ۱۳۶	وَرَعَ	۶۹	هَلَقَمَ
۳۵	وَيْبُ	۹۵	وَرَقَ	۶۱	هَمْرَش
۳۵	وَيْح	۱۳۵	وَرَكَ	۱۲۰	هَنَّا
۳۵	وَيْسَ	۳۳	وَرَنْتَل	۲۲۰	هَنْت
۳۵	وَيْل	۱۳۵	وَرِي	۴۹	هَنْدَلِيْع

حرف الياء			
يَدَاهُ	٨٥	يَرِنْدَج	٢٥٢
يَرِهَ نَاءً	٦٩	يَسِر	١٢٩
يُرِنَاء	٦٩	يَلْمَع	٥٩
		يَلْنَدَد	٥٣ و ٢٥٢
		يَمْن	١٨٨
		يَمِي	١٦٩
		يَنْبَاع	٧٠
		يُوح	٣٥

تمت فهرست الكلمات اللغوية الواردة في الجزء الأول من شرح شافية ابن

الحاجب للعلامة رضي الدين الأستراباذي

فهرست الشواهد الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب للعلامة الرضى (١)

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١٥	البيسيط	نحو الأميلح من سمنان مبتكرا بفتية فيهم المرار والحكم
٢٦	الطويل	جرىء متى يظلم يعاقب بظلمه سريعا ، وإلا يبد بالظلم يظلم
٣٦	»	رأيت الوليد بن يزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله
٣٧	المنسرح	جاءوا بجيش لو قيس مفرسه ما كان إلا كعرس الدئل
٤٣	الطويل	[فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها] وحب بها مقتولة حين تقتل (٢)
٤٣	الرجز	[خوود يغطى الفرع منها المؤتزر] لو عضر منه البان والمسك انعصر
٤٤	الطويل	وما كل مبتاع ولو سلف صفقه براجع ما قد فانه برداد
٤٥	الرجز	فبات منتصبا وما تكرر دسا [إذا أحس نباءة توجسا]
٤٥	الطويل	[الأرب مولود وليس له أب] وذى ولد لم يلد له أبوان
٧٠	الكامل	ينبأع من ذفرى غضوب جسرة زيافه مثل الفنيق المكدم
٧٧	الطويل	قعدت له وصحبتى بين ضارج وبين العذيب ، بعد ما متأملي
٩١	»	وقفت على ربع لمية ناقتى فما زلت أبكى عنده وأخاطبه
٩٣	البيسيط	وأسقيه حتى كاد مما أبته تكلمنى أحجاره وملاعبه
١١٣	الرجز	مازلت أفتح أبوابا وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمّار
		إني أرى النعاس يغرنديني أطرده عني ويسرنديني

(١) وقع كثير من الشواهد في حواشينا ، ولكننا لم نذكرها في هذه

الفهرس .

(٢) وانظره أيضا في (ص ٧٧) .

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١١٤	المنسرح	[نستوقد النّبل بالحضيض ونصّ طاد نفوساً] بنت على الكرم
١٣١	الرمل	ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودّعه
١٣٢	الكامل	لو شئت قد نفع الفؤاد بشربة تدع الحوامم لا يجدن غليلا
١٣٧	الرجز	بنيّتي سيدة البنات عيشي ولا نأمن أن تمآتي
١٣٩	»	فإنه أهل لأن يؤكرماً
١٥٠	»	مابأل عيني كالشعيب العين
١٥٨	البيسط	إن الخليط أجدوا البين فاجردوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا
١٦٥	الرجز	فهي تنزي دلوها تنزيًا كما تنزي شهلة صبيًا
١٦٨	الطويل	بشئ الزمي لا ، إن لا إن لزمته علي كثرة الواشين أي معون
١٦٩	الرجز	[نعم أخو الهيجاء لليوم اليمى] ليوم روع أو فعّال مكرم
١٧٦	الوافر	كفي بالنأي من أسماء كاف واپس لنأيها إذ طال شاف
١٧٧	الطويل	فلو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضر موت اهتدي ليا
١٧٧	»	لم ترمي عاهدت ربي ، وإني لبين رتاج قائم ومقام
١٨٠	الطويل	ولا خارجاً من في زور كلام على حلفة لأشتم الدهر مسلما
١٨٠	البيسط	لقيت بدرّب القلة الفجر لقيمة ها إن تا عذرة إلا تكن نفعت
١٨٨	الرجز	يمن أعدادا بلبني أو أجأ مضمّدات كلها مطحلبة
١٩٠	البيسط	ياما أميلح غزلاً نأ شدن لنا من هوليائكن الضال والسمر (١)
١٩١	الرجز	داهية قد صغرت من الكبر صل صفا ماتنطوي من القصر

(١) وانظره أيضاً في (ص ٢٨٠) وفي (ص ٢٨٩)

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١٩١	الطويل	وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم دُوَيْهِيَّةٌ تصفر منها الأناملُ
١٩٢	الطويل	فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شاهق الرأس لم تكن لتبلغه حتى تكلَّ وتعملا
١٩٤	الرجز	ومَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظهراهما مثل ظهور الترسين
١٩٤	الهمزج	أَقَدَّ أَغْدُو عَلَى أَشَقَّ رَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّاتَا
٢١٠	الطويل	حَمَى لَا يُحَلُّ الدهرَ إلا بأمرنا ولا نسأل الأقوم عقد الميثاق
٢٣١	الوافر	وَقَالِمًا مَعِيَّةَ مِنْ أَبِيهِ لِمَنْ أَوْفَى بَعْدَ أَوْ بَعْدَ
٢٤٢	الرجز	إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الحِنَاطِ لَثِيمَةً مَذْمُومَةَ الحَوَاطِ
٢٧٠	المتقارب	عَلَيْهِ مِنْ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ
٢٧٠	الرجز	قَدْ رَوَيْتَ إِلَّا الدُّهَيْدِ هِينَا قُلَيْصَاتِ وَأَبْيَكْرِينَا
٢٧٣	الكامل	أَعْلَاقَةٌ أُمَّ الوُلَيْدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ المَخْلَسِ
٢٧٧	الرجز	فِي كُلِّ يَوْمٍ مَّا وَكَل لَيْلَاةً

تمت فهرست الشواهد ، والله الحمد في الأولى والآخرة

فہرست الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

المثل	ص
أُعِيَّتَنِي مِنْ شُبِّ إِلَى دُبِّ . وَمِنْ شُبِّ إِلَى دُبِّ	ش ٣٧
لَمْ يَحْرَمِ مِنْ فُصْدٍ لَهُ	» ٤٣
إِنْ لَمْ يَكُنْ خَلَّ فِخْمَرٍ	» ٨٠
اسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ	» ٨٥
أَكْرَمَتْ فَارِ بَطْ	» ٩١
لَا تُعَلِّمِ الْعَوَانَ الْجُمْرَةَ	ت ٩٥
إِنْ الْبِغَاتِ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ	ش ١١١
صَدَقَنِي سَنٌّ بَكْرَهُ	» ١٧٥
إِنْ لَمْ أَكُنْ صَنَعًا فَانِي أَعْتَمُ	ت ١٩٧
عَرَفَ حَمِيقَ جَمَلِهِ	ش ٢٨٣
شَرَّعَكَ مَا بَلَغَكَ الْمَحَلَّ	ت ٢٩١

تأليفاتنا في مجال تربية الأبقار

١٠٨	تأليفاتنا في مجال تربية الأبقار
١٠٩	تأليفاتنا في مجال تربية الأبقار
١١٠	تأليفاتنا في مجال تربية الأبقار
١١١	تأليفاتنا في مجال تربية الأبقار
١١٢	تأليفاتنا في مجال تربية الأبقار
١١٣	تأليفاتنا في مجال تربية الأبقار
١١٤	تأليفاتنا في مجال تربية الأبقار
١١٥	تأليفاتنا في مجال تربية الأبقار
١١٦	تأليفاتنا في مجال تربية الأبقار
١١٧	تأليفاتنا في مجال تربية الأبقار
١١٨	تأليفاتنا في مجال تربية الأبقار
١١٩	تأليفاتنا في مجال تربية الأبقار
١٢٠	تأليفاتنا في مجال تربية الأبقار



تمت بحمد الله تعالى في شهر ربيع الأول سنة ١٤٠٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم]

أما بعد حمد الله تعالى على توالى نعمه ، والصلاة على رسوله محمد وعترته المعصومين ، فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب فى التصريف والخط ، وأبسط الكلام فى شرحها كما فى شرح أختها بعض البسط ، فإن الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب ، وهذا — مع قرب التصريف من الإعراب فى مَسَّاسِ الحاجة إليه ، ومع كونهما من جنس واحد — بعيد من الصواب ، وعلى الله المَعْوَلُ فى أن يوفىنى لإتمامه ، بمنه وكرمه ، وبالتوسل بمن أنا فى مقدس حرمة ؛ عليه من الله أزكى السلام ، وعلى أولاده الغر الكرام .

قال المصنف : « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ ؛

وَبَعْدُ فَقَدِ التَّمَسَّ مَنِي مَنْ لَا تَسْعُنِي مُخَالَفَتُهُ أَنْ الْحَقَّ بِمُقَدِّمَتِي فِي الْإِعْرَابِ مُقَدِّمَةٌ فِي التَّصْرِيفِ عَلَى نَحْوِهَا ، وَمُقَدِّمَةٌ فِي الْخَطِّ ، فَأَجَبْتُهُ سَائِلًا مُتَضَرِّعًا أَنْ يَنْفَعَ بِهِمَا ، كَمَا نَفَعَ بِأَخْتَيْهِمَا ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ ؛

التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست تعريف
بإعراب .

أقول : قوله « بأصول » يعنى بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات ،

كقولهم مثلاً « كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً » والحق أن هذه الأصول هي التصريف ، لا العلم بها ^(١)

تعريف
الصيغة

قوله « أبنية الكلم » المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كـل في موضعه ؛ فرجل مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيها عضد ^(٢) ، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم ، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء ، فرجل ورجلاً ورجلٍ على بناء واحد ، وكذا جمل على بناء ضرب ؛ لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه ، وإنما قلنا « يمكن أن يشاركها » لأنه قد لا يشاركها في الوجود كالـحبك - بكسر الحاء وضم الباء - فإنه لم يأت له نظير ^(٣) ، وإنما قلنا « حروفها المرتبة » لأنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن ،

(١) يريد الاعتراض على ابن الحاجب حيث قال « التصريف علم بأصول » ولم يقل التصريف أصول ، وذلك أن عبارة ابن الحاجب تشعر بأن التصريف غير الأصول المذكورة ، مع أنه نفس الأصول المذكورة ، والحق أن عبارة ابن الحاجب مستقيمة ، ولا وجه للاعتراض المذكور عليها ، وذلك أنه قد تقرر عند العلماء أن لفظ العلم يطلق إطلاقاً حقيقياً على الأصول والقواعد ، وهي القضايا الكلية التي يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، وعلى التصديق بهذه الأصول والقواعد ، وعلى ملكة استحضارها الحاصلة من تكرير التصديق بها ، فقول ابن الحاجب « التصريف علم بأصول » يجوز أن يراد من العلم فيه القواعد ، فتكون الباء في قوله « بأصول » للتصوير ، وأن يراد منه التصديق فتكون الباء للتعدية ، وأن يراد منه ملكة الاستحضار فتكون الباء للسببية إلا أن القواعد سبب بعيد للملكة ، والسبب القريب التصديق بها (٢) العضد - كرجل وفلس وعنق وقفل وكتف - من الإنسان وغيره الساعد وهو ما بين المرفق إلى الكتف

(٣) الحبيكة - كسفينة - الطريق في الرمل ونحوه ، واسم الجمع حبيك ، والجمع

كما تقول : يئسَ على وزن فعِلَ وأيسَ على وزن عَفِلَ ، وإنما قلنا « مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية » لأنه يقال : إن كَرَّمَ مثلاً على وزن فَعَّلَ ، ولا يقال : على وزن فَعَمَّلَ أو أَفَعَلَ أو فَاَعَلَ مع توافق الجميع في الحركات المعينة والسكون ، وقولنا « كل في موضعه » لأن نحو دَرَّهَمَ ليس على وزن قَمَطَرَ^(١) لتخالف مواضع الفتحيتين والسكونين ، وكذا نحو بَيَّطَرَ^(٢) يخالف لَشَرَّيفَ^(٣) في الوزن لتخالف موضعي الياءين ، وقد يُخَالَفُ ذلك^(٤) في أوزان التصغير فيقال : أوزان التصغير ثلاثة : فُعَيْلٌ ، وَفُعَيْعِلٌ ، وَفُعَيْعِيلٌ ؛ فيدخل في فُعَيْعِلُ أَكَيْلِبُ وَحَمِيرٌ وَمُسَيْجِدٌ ونحوها ، وفي فُعَيْعِيلُ مُفَيْتِيحٌ وَتُمَيْثِيلٌ ونحو ذلك ؛ [وذلك]^(٥) لما سيجيء

حبائك وحبك ، كسفين وسفائن وسفن ، وقد قرىء في الشواذ : (والسما ذات الحبك) بكسر الحاء وضم الباء ، وهذه هي التي عنها الشارح المحقق بأنها لانظيرها (١) القمطر : الجمل القوي السريع ، وقيل : الجمل الضخم القوي ، ورجل قمر : قصير ، وامرأة قمر : تصيرة عريضة ، والقمطر والقمطرة : ما تصان فيه الكتب

(٢) يطر : عاجل الدواب ، فهو ييطار . وبطر كفرح وبيطر كجعفر وبيطر كزبر ومبيطر ، وأصله بطر الشيء ببطره شقه ، وبابه نصر (٣) شريف الزرع : قطع شريافه ، وهو ورقه إذا كثر وطال وخشى فساده ، ويقال : شرفه ، أي قطع شرفه ، وهو بمعنى الأول

(٤) اسم الإشارة في قوله « ذلك » يعود إلى اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه في الوزن ؛ فأكيلب وزنه التصريفي أفيعل والتصغيري فيعيل ، وحمير وزنه التصريفي فعيل والتصغيري فيعيل ، ومسجد وزنه التصريفي مفعيل والتصغيري مفعيل ، وفيتيح وزنه التصريفي مفعيل والتصغيري فمفعيل ، وتمثيل وزنه التصريفي تفعيل والتصغيري تفعيل ، وسيأتي للشارح توجيه هذه المخالفة عند قول المصنف « ويعبر عنها بالفاء والعين واللام »

(٥) هذه الزيادة عن النسخة الخطية

قوله « أحوال أبنية الكلم » يُخْرِجُ من الحد معظم أبواب التصريف ،
أعنى الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع والأمر والصفة وأفعال التفضيل
والآلة والموضع والمصغر والمصدر ، وقد قال المصنف بعد مدخلاً لهذه الأشياء في
أحوال الأبنية : « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع » الخ
وفيه نظر ^(١) ، لأن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي

(١) هذا النظر في قول المصنف بعد مدخلاً لهذه الأشياء في حد التصريف
« وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر واسمى الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب
والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف ، وقد تكون للتوسع كالمقصود والممدود
وذي الزيادة ، وقد تكون للمجانسة كالامالة ، وقد تكون للاستئصال كتخفيف الهمزة
والاعلال والابدال والادغام والحذف » والحاصل أن قول المصنف « تعرف بها
أحوال الأبنية » إن جعلت الاضافة فيه بيانية دخل فيه الأصول التي تعرف بها أبنية
الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل
وأسماء الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع ، وخرج منه الأصول التي
تعرف بها أحوال الأبنية كالأصول التي يعرف بها الابتداء والامالة وتخفيف الهمزة
والاعلال والابدال والحذف وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة
في بعض نحو مد وامتد وشد واشتد ، وبعض التقاء الساكنين وهو ما إذا كان
الساكنان في كلمة نحو قل وبع ، وخرج منه الأصول التي يعرف بها الادغام في كلمتين
نحو « منهم من ينظر » و « منهم من يقول » و « منهم من يستمع » « فماله من وال »
« قل لزيد » والتي يعرف بها التقاء الساكنين في كلمتين نحو « ادخل السوق »
« واشتر الكتاب » وإن جعلت الاضافة على معنى اللام خرج من الحد النوع الأول
والثالث ، ثم ذكر الشارح المحقق أن قول المصنف « وأحوال الأبنية قد تكون الخ »
مشكل على كل حال ، وذلك أن الماضي وما ذكر معه إلى الجمع ليست أبنية ولا أحوال
أبنية كما أن الادغام من كلمتين والتقاء الساكنين من كلمتين كذلك ، فلا يستقيم
قوله « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع الخ » سواء أجمعت
الاضافة بيانية أم على معنى اللام

والمزيد فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريفٌ بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تُعرَفُ به أبنية الكلم ، لأحوال أبنيتها ، فإن أراد أن الماضي والمضارع [مثلاً] حالان طارئان على بناء المصادر ففيه بُعد ؛ لأنهما بناءان مُستأنفان بنياً بعد هدمِ بناء المصدر ، ولو سلمنا ذلك فلم عدَّ المصادر في أحوال الأبنية ؟ فإن القانون الذي تُعرَفُ به أبنيتها تصريفٌ ، وليس يعرف به حال بناء ، والماضي والمضارعُ والأمرُ وغيرُ ذلك مما مر كما أنها ليست بأحوال الأبنية ليست بأبنية أيضاً على الحقيقة ، بل هي أشياء ذوات أبنية ، على ما ذكرنا من تفسير البناء ، بلى قد يقال لَضَرَبَ مثلاً : هذا بناء حاله كذا ، مجازاً ، ولا يقال أبداً : إن ضَرَبَ حالُ بناء ، وإنما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء ، والامالة ، وتخفيفُ الهمزة ، والاعلال ، والابدال ، والحذف ، وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض ، وأما نحو « قُلْ لَهُ » فالادغام فيه ليس من أحوال البناء ، لأن البناء على ما فسرناه لم يتغير به ، وكذا بعض التقاء الساكنين ؛ وهو إذا كان الساكنان من كلمة كما في قُلْ وأصله قَوْلٌ ، وأما التقاؤهما في نحو « اضْرِبِ الرجل » فليس حالاً لبناء الكلمة ، إذ البناء - كما ذكرنا - يعتبر بالحركات والسكنات التي قبل الحرف الأخير ؛ فهذه المذكورات أحوال الأبنية ، وباقي ما ذكر هو الأبنية ؛ إلا الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والادغام فيهما ؛ فإن هذه الثلاثة لأبنية ولا أحوال أبنية

قوله « التي ليست باعراب » لم يكن محتاجاً إليه ، لأن بناء الكلمة - كما ذكرنا - لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة ، والاعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة ، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه ، وإن دخل (١) فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء ، فهلاً احترز عنه أيضاً ؟ !

(١) قول الشارح المحقق « وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء فهلاً

واعلم أن التصريف ^(١) جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة ،
والتصريف — على ما حكى سيبويه عنهم — هو أن تبني ^(٢) من الكلمة بناء لم

احترز عنه أيضا « نقول : قد يقال : إن المراد من الأعراب ما يشمل البناء ، وإطلاق
الأعراب على ما يشمل البناء كثير في كلامهم ؛ من ذلك قول المصنف « أن الحق
بمقدمتي في الأعراب مقدمة في التصريف على نحوها » فهو إما حقيقة عرفية أو مجاز
مشهور ، وكلاهما لا يضر أخذه في التصريف .

(١) قول الشارح المحقق « واعلم التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف
من أهل الصناعة » نقول : هذا على طريقة المتقدمين من النحاة ؛ فانهم يطلقون النحو
على ما يشمل التصريف ، ويعرف على هذه الطريقة بأنه علم يعرف به أحكام الكلم
العربية أفراداً وتركيباً ، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب
الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلفت منها ، والمتأخرون على أن التصريف
قسيم النحو لا قسم منه ، فيعرف كل منهما بتعريف يميزه عن قسيمه وعن كل ما عداه
فيعرف النحو بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أو آخر الكلم إعراباً وبناء ، وأما
التصريف فيستعمل في الاصطلاح مصدراً واسماً علماً ، فيستعمل مصدراً في تغيير
الكلمة عن أصل وضعها ، ويتناول هذا المعنى نوعين من التغييرات : الأول : تحويل
الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني لا تحصل إلا بذلك التحويل ، وذلك
كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم
الزمان والمكان والآلة ، وكالتحويل إلى التثنية والجمع والتصغير والنسب ، والثاني :
تغيير الكلمة عن أصل وضعها لقصد اللاحق أو التخلص من التقاء الساكنين أو
التخفيف ، وذلك التغيير كالزيادة والحذف والإعلال والإبدال وتخفيف الهمزة
والإدغام ، ويستعمل التصريف اسماً علماً في القواعد التي يعرف بها أبنية الكلمة وما
يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام وابتداء
وإمالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس بأعراب ولا بناء كالوقف والإدغام والتقاء
الساكنين ، وهذان التعريفان غير التعريف الذي حكاه الشارح عن إمام أهل
الصناعة سيبويه .

(٢) قول الشارح « أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب الخ » نقول : يريد

تَبْنِيهِ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنِ مَا بَنَتْهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي الْبِنَاءِ الَّذِي بَنَيْتَهُ مَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ
كَلَامِهِمْ ، كَمَا يَتَّبِعِينَ فِي مَسَائِلِ التَّمْرِينِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالتَّأَخَّرُونَ عَلَى أَنْ
التَّصْرِيفِ عِلْمَ بَأْبْنِيَةِ الْكَلِمَةِ ، وَبِمَا يَكُونُ لِحُرُوفِهَا مِنْ أَصَالَةٍ وَزِيَادَةٍ وَحَذْفِ وَصَحَّةِ
وَإِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ وَإِمَالَةٍ ، وَبِمَا يَعْضُرُ لِآخِرِهَا مِمَّا لَيْسَ بِأَعْرَابٍ وَلَا بِنَاءٍ مِنَ الْوَقْفِ
وغير ذلك .

أنواع
الأبنية

قال : « وَأَبْنِيَّةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخَمَاسِيَّةٌ ، وَأَبْنِيَّةُ
الْفِعْلِ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ » (١)

أن تأخذ من الكلمة لفظاً لم تستعمله العرب على وزن ما استعملته ثم تعمل في هذا
اللفظ الذي أخذته ما يقتضيه قياس كلامهم من إعلال وإبدال وإدغام ، فإذا بنيت
من وأيت مثل قفل قلت وؤى ، فإذا خففت الهمزة بإبدالها من جنس حركة ما قبلها
صار ووياء ، فعلى أن قلب الواو الأولى همزة في مثل هذا واجب يقال : أوى ، وعلى
أنه جائز يقال : « أوى » ، أو « ووى » ، وإذا بنيت من وأيت مثل كوكب قلت :
ووأى ، تعل الياء بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم تحذف الألف لالتقاء
الساكنين ، فإذا خففت الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها ثم حذفها ، فعلى القول
بوجوب القلب في مثله يقال : أوى ، كفتى ، وعلى القول بعدم وجوبه يقال : أوى ،
أو ووى

(١) قول المصنف « وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية والخ » مقتضاه أن
الأبنية الأصول للاسم والفعل لا تكون أقل من ثلاثة ، وهو كذلك بالنظر إلى أصل
الوضع وأما بالنظر إلى الاستعمال فقد تكون على حرفين وعلى حرف واحد ، مثال ما كان
على حرفين من الاسم وهو محذوف اللام أب وأخ ويد وثبة وأمة ، ومثاله محذوف
الفاء عدة وزنة ودية وشية ، ومثاله محذوف العين وهو قليل لم يسمع إلا في ثلاث
كلمات : سه اتفاقاً ، وأصله سته بدليل جمعه على أستاه ، ومد على رأى من يقول : إن أصلها
منذ ، استدلالاً بأنك لو سميت بمد صغرته على منيد وجمعته على أمناذ ، قال الشارح
في شرح الكافية : ومنع منه صاحب المعنى في الموضعين وقال : قولهم منيد وأمناذ
غير منقول عن العرب ، وأما تحريك ذال مذفى نحو « مذ اليوم » بالضم للساكنين

أقول : لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها ، وكذا الأسماء (١)
العريقة البناء كمن وما

أكثر من الكسر فلا يدل أيضا على أن أصله منذ ، لجواز أن يكون للاتباع ، وضم
ذال مذ — سواء كان بعده ساكن أو لا — لغة غنوية ، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله
الضم فخفف فلما احتيج إلى التحريك للساكنين رد إلى أصله كما في « لهم اليوم » والكلمة
الثالثة ذا الاشارية ، على رأى من يقول : إن المحذوف منها العين ، وإن أصلها
ذوى ، لكثرة باب طويت ، وورود الامالة في ألفها ولاسبب لها هنا إلا انقلابها
عن ياء ، وهذا ما اختاره الشارح في باب التصغير والاعلال ، ولكن اختار في
شرح الكافية أن أصله ذى ، وأن المحذوف منه اللام ، لأن حذف اللام اعتبارا
أكثر من حذف العين ، والحمل على الأكثر عند خفاء الأصل أولى ، ومثال ما
كان على حرف واحد في الاسم « م الله » على رأى من يقول : إن أصله « أيمن
الله » وأما على رأى من يقول : إنه موضوع للقسم هكذا ابتداء وليس مختصرا من
أيمن ، فهو حرف قسم كالباء والواو ، وأما الفعل فقد يكون على حرفين ، والمحذوف
منه العين كقل وبع وسل ، وقد يكون كذلك والمحذوف منه الفاء كضع ودع وذر ،
وقد يكون على حرف واحد والمحذوف منه الفاء واللام المعتلان نحو « ع كلامي »
و « ق نفسك »

(١) قول الشارح « وكذا الأسماء العريقة البناء » يريد المتأصلة في البناء ،
وهو مستعار من قولهم : أعرق الرجل ، إذا صار غريقا ، أى : أصيلا ، وهو الذى
له عروق في الكرم أو اللؤم ، هذا ، ولم يتعرض الشارح للسر في أن أقل الأبنية
ثلاثة ، ولا للسر في أن الاسم لا يكون سداسيا ، ونحن نذكر لك ما قيل في ذلك :
قال أبو حيان : إنما كان أقل الأصول ثلاثة لأنه لا بد من حرف يبتدأ به ، وحرف
يسكت عليه ، وحرف يحشى به الكلمة لأن بعض الكلم يحتاج إليه في بعض
الأحكام ، ألا ترى أن التصغير لا يتصور في اسم على حرفين لأن ياءه إنما تقع
ثالثة وحرف الاعراب بعدها ، وفيه أن هذا إنما يتم في الاسم لا الفعل ، وقال
الجاربردى : « الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به ،
وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه ، إذ

واعلم أنه لم يُبَيَّن من الفعل خماسي ، لأنه إذن يصير ثقيلًا بما يلحقه مُطَرِّدًا من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول ^(١) والضمائر المرفوعة التي هي كجزء الكلمة ، وإِنَّمَا قال « الأصول » لأنه يزداد على ثَلَاثِيّ الفعل واحدٌ كأخرج ، واثنان كاتقطع ، وثلاثة كاستخرج ، وعلى رُبَاعِيَّةٍ واحدٌ كندخرج ، واثنان كاحرنجم ^(٢) ويزاد على ثَلَاثِيّ الاسم واحدٌ نحو ضارب ، واثنان كمضروب ، وثلاثة كمستخرج ، وأربعة كاستخراج ، وعلى رُبَاعِيَّةٍ واحدٌ كمُدْخِرَج ، واثنان كمتدخرج ، وثلاثة كاحرنجم ^(٢) ، ولم يزد في خَمَاسِيَّةٍ غير حرف مد قبل الآخر نحو سَلْسَبِيل ^(٣) وَعَضْرَ فُوط ^(٤) أو بعده مُجَرِّدًا عن التاء كقَبْعَثْرَى ^(٥)

يجب أن يكون المبتدأ به متحركًا والموقوف عليه ساكنًا ، فلما تنافيا صفة كرهوا مقارنتهما ؛ ففصلوا بينهما بحرف لا تجب فيه الحركة ولا السكون ، فكان مناسبًا لهما « وهو منقوض بما كان على حرفين من الحروف والأسماء المشبهة لها ، قال : « وإِنَّمَا جوزوا في الاسم رباعيًا وخماسيًا للتوسع ، ولم يجوزوا سداسيًا لثلايوهم أنه كلمتان ؛ إذا الأصل في الكلمة أن تكون على ثلاثة أحرف » هذا ، وأكثر أنواع الأبنية وقوعًا في الكلام الثلاثي ، ويليه الرباعي ، ويليه الخماسي

(١) قول الشارح « وعلامة اسم الفاعل والمفعول » ظاهره أن علامة اسم الفاعل والمفعول تلحق الفعل وليس كذلك ، والصراب حذفه والتعليل تام بدونه (٢) الاحرنجم : الاجتماع ، يقال : احرنجم القوم ، إذا اجتمع بعضهم إلى بعض ، وحرجمت الابل : إذا رددت بعضها إلى بعض ، فاحرنجمت : أي ارتد بعضها إلى بعض واجتمعت

(٣) يقال : شراب سلسل وسلسال وسلسيل ، إذا كان سهل المدخل في الحلق ، واختلف علماء اللغة في قوله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسيلا) فقيل : إنه اسم عين في الجنة ، وصرف وحقه المنع للعلمية والتأنيث ؛ للتناسب ، وقيل : إنه وصف للعين ، وعليه فلا إشكال في صرفه

(٤) العضرفوط : دوية بيضاء ناعمة ، وقيل : ذكر العظام

(٥) القبعثرى : العظم الشديد ، والاثني قبعثرأة ، قال المبرد : ألفه ليست

أو معها كقَبَعَثْرَاة ، وندر قرَعْبَلَانَة ^(١) وإِصْطَفَلِينَة ^(٢)

الميزان
العرفي

قال : « وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالنَّفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ ، وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً ، وَيُعَبَّرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ ، إِلَّا الْمُبْدَلَ مِنْ تَاءِ الْأَفْتَعَالِ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ ، وَإِلَّا الْمُكَرَّرَ لِلإِلْحَاقِ أَوْ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ إِلَّا بِثَبَتِ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ حَلْتِيَّتِ ^(٣) فَعَلِيًّا لَا فَعَلِيًّا ، وَسُحْنُونِ ^(٤) »

للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنما هي مجرد تكثير البنية

(١) القرعبلانة : دوية عريضة عظيمة البطن ، قال ابن سيده : وهو مما فات الكتاب من الأبنية ، قال الجوهري : أصل القرعبلانة قرعبل ، فزيدت فيه ثلاثة أحرف ، لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف ، وقيل : إن هذه اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين ، وهو غير موثوق به

(٢) في القاموس : « الاصطقلين - كجردحلين بزيادة الياء والنون - :

الجزر الذي يؤكل ، الواحدة إصطقلينة ، وفي كتاب معاوية إلى قيصر : « لأنزعتك من الملك انتزاع الاصطقلينة ، ولأردنك إريسا من الأرايسة ترعى الدوبل » اه والاريس : الأكار : أي الحراث ، والدوبل : الخنزير أو الذكرك من الخنازير خاصة أو ولده ، قال ابن الأثير : ليست اللفظة - بعنى الاصطقلينة - بعربية محضة لان الصاد والطاء لا يكادان يجتمعان إلا قليلا ، وقول الشارح « وندر قرعبلانة وإصطقلينة » نقول : ذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفا مد قبل الآخر ، نحو مغناطيس ، قال : فان صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا ، وقد حكاه - أعنى مغناطيس - ابن القطاع ، ونقول : « في اللسان المغنطيس حجر يجذب الحديد ، وهو معرب » وفي القاموس « المغنطيس والمغنطيس والمغنطيس : حجر يجذب الحديد ، معرب » اه

(٣) قال في اللسان : قال أبو حنيفة : « الحلتيت عربي أو معرب ولم يبلغني أنه ينبت ببلاد العرب ولكن ينبت بين بست وبين بلاد القيقان ، وهو نبات يسلمطح ثم يخرج من وسطه قصبة تسمو وترفع ، والحلتيت أيضا : صمغ يخرج في أصول ورق تلك القصبة ، وأهل تلك البلاد يطبخون بقلة الحلتيت ويأكلونها وليست مما يبقى على الشتاء » اه

(٤) لم نجد هذه الكلمة في القاموس وشرحه ولا في اللسان ، وفي شرح الجاربردي أنه أول الريح والمطر

وَعُثُنُونَ^(١) فُغُولًا لَا فُغُولًا لِذَلِكَ وَ لِعَدَمِهِ ، وَسَحْنُونَ^(٢) إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ
فَفَعَلُونَ لَا فَعَلُولٌ كَحَمْدُونَ ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْعِلْمِ ؛ لِنُدُورِ^(٣) فَعَلُولٍ وَهُوَ
صَعْفُوقٌ^(٤) ، وَخَرْنُوبٌ ضَعِيفٌ^(٥) ، وَ سَمْنَانٌ^(٦) فَعَلَانٌ ، وَخَزَعَالٌ^(٧) نَادِرٌ
وَبُطْنَانٌ^(٨) فَعَلَانٌ ، وَقُرْطَاسٌ^(٩) ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ تَقْيِيزٌ ظُهُرَانٍ «

(١) قال في القاموس : « العثنون اللحية ، أو ما فضل منها بعد العارضين ، أو ما نبت على الذقن وتحتة سفلا ، أو هو طولها ، وشعيرات طوال تحت حنك البعير ومن الريح والمطر أولها ، أو عام المطر ، أو المطر ما دام بين السماء والأرض »
(٢) مرجع الضمير في قوله : « وهو مختص بالعلم » فعلون (بفتح أوله)
وبالنون) وقوله « لندور فعلول » تعليل لحمله على فعلون ونفي كونه فعلولا
(٣) قوله « وهو صعفوق » يريد الذي ندر من فعلول بفتح أوله ، قال في اللسان : « وقال الأزهري كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول مثل زنبور وبهلول وعمروس وما أشبه ذلك ؛ إلا حرفا جاء نادرا وهو بنو صعفوق لخول باليامة . وبعضهم يقول صعفوق بالضم ، قال ابن بري : رأيت بخط أبي سهل الهروي على حاشية كتاب : جاء على فعلول (بالفتح) صعفوق وصعقول لضرب من الكمأة وبعكوكه الوادي لجانبه ، قال ابن بري : أما بعكوكه الوادي وبعكوكه الشرف فذكرها السيرافي وغيره بالضم لا غير ، أعني بضم الباء ، وأما الصعقول لضرب من الكمأة فليس بمعروف ولو كان معروفا لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات وأظنه نبطيا أو أعجميا » اه وقد ذكر المجد في القاموس الصندوق بضم أوله وفتح ه فهو مزيد على ما حكاه ابن بري عن الهروي

(٤) سمنان كما قال الشارح : اسم موضع ، قيل : هو من أرض نجد ، وقيل : هو مدينة بين الري ونيسابور

(٥) سيأتي في كلام الشارح تفسير الخزعال بأنه ظلع يصيب الناقة

(٦) بطنان : اسم لباطن ريش الطائر ، وظهران : اسم لظاهره ، وسيأتي لهذا القول تكملة

(٧) القرطاس - بضم أوله ، وقد يفتح ، والأشهر فيه الكسر - وهو الكاغد : أي ما يكتب فيه

أقول : يعنى إذا أردت وزن الكلمة عبرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام : أى جعلت فى الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول : ضَرَبَ عَلَى وزن فَعَلَ

اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظ متصف بالصفة التى يقال لها الوزن ، واستعمل ذلك اللفظ فى معرفة أوزان جميع الكلمات ؛ فقليل : ضَرَبَ عَلَى وزن فَعَلَ ، وكذا نَصَرَ وخرَجَ ، أى : هو على صفة يتصف بها فَعَلَ ، وليس قولك فَعَلَ هى الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات ، لأننا نعرف ضرورة أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة فى شىء من الكلمات المذكورة ، فكيف تكون الكلمات مُشْتَرِكَةً فى فَعَلَ ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلاً للهيئة المُشْتَرِكَةَ فقط ، بخلاف تلك الكلمات ، فانها لم تُصَغْ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيها المعلومة ، فلما كان المراد من صَوَّغَ فَعَلَ الموزون به مجرد الوزن سُمى وزناً وزِنَةً ، لأنه فى الحقيقة وزن وزنة ، وإنما اختير لفظ فَعَلَ لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة^(١) حروفها

(١) المراد أن يعرف المتعلم باختصار الفرق بين الأصلى والزائد ومحل الأصلى ، فاذا قيل له إن وزن منطلق منفعل ، كان أخصر من أن يقال الميم والنون زائدتان ، وكذا إذا قيل له أن ناء فلع كان أخصر من أن يقال له إن اللام مقدمة على العين ، وهكذا ، وبما ذكرنا اندفع ما يقال : كيف تعرف الأصالة والزيادة من المقابلة بالفاء والعين واللام مع أن المقابلة فرع معرفة الأصالة والزيادة ، وذلك أن المعلم إذا عرف الأصالة والزيادة من أدلتها وأراد أن يعرف المتعلم باختصار الأصالة والزيادة قابل له حروف الكلمة التى يريد أن يعرفه حالها بحروف الميزان ، ثم إن ما ذكر من أن المقابلة بالفاء والعين واللام تدل على الأصالة إنما هو فى غير المكرر أما هو سواء كان تكراره الألاحاق أم لغيره فانما تعرف الأصالة والزيادة فيه من أمر آخر وهو أن كل تضعيف فى كلمة زائدة على ثلاثة أحرف فأحد الضعفين فيها زائد كقطع وجلب وركع (جمع راعع) ، وقردد ؛ إذا لم يفصل بين المثليين

الأصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون ، والمطرّد في هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع ، إذ لا تجد فعلا ولا اسما متصلا به إلا وهو في الأصل مصدرٌ قد غير غالباً إما بالحركات كضرب وُضِرِبَ أو بالحروف كيضرب وُضارِب ومضروب ، وأما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثيرٌ منه خالٍ من هذا المعنى كرجُل وفَرَس وجَعْفَر وسَفَرٌ جَل ، لا تغيير في شيء منها عن أصل

ومعنى تركيب « ف ع ل » مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها ، إذ الضرب فعل ، وكذا القتلُ والنومُ ، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضا في معناه ، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية ، إذ الفاء والعين واللام أصول ، فان زادت الأصول على الثلاثة كرّرت اللام دون الفاء والعين ، لأنه لما لم يكن بُدٌّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللام لأن الفاء والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أول الأصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى ، ولما كانت اللام أقرب كرّرت هي دون البعيد

فان كان في الكلمة المقصود وزنها حرفٌ زائد فهو على ضربين : إن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي كتكرير عين قطع أو لام جلبب كرّرت العين في وزن الأول نحو فعلّ واللام في وزن الثاني نحو فعلل ، ولا يُورد ذلك المزيد بعينه ؛ فلا يقال : فَعَطَلٌ وَلَا فَعَلَبٌ ؛ تنبيهها في الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي ، سواء كان التكرير لللاحق كقَرَدَدٍ^(١) أو

حرف أصلي ، وإن لم تزد على الثلاثة فالمتلان فيها أصليان كمد وعد وبر وجب
(١) قردد : اسم جبل ، وما ارتفع من الأرض ، ومن الظهر أعلاه ، ومن الشتاء شدته وحدته ، ويقال : جاء بالحديث على قردده : أي وجهه

لغيره كقطع ، وإن لم تكن الزيادة بتكرير حرف أصلي أُوردَ في الوزن تلك الزيادة بعينها ، كما يقال في ضارب : فاعل ، وفي مضروب : مفعول

الوزن
التصغير

وقد ينكسر هذا الأصل الممهد في أوزان التصغير ، إذ فصدوا حصرَ جميعها في أقرب لفظ وهو قولهم : أوزان التصغير ثلاثة فُعَيْلٌ ، وَفُعَيْعِلٌ ، وَفُعَيْعِيلٌ ، ويدخل في فُعَيْعِيلٍ دُرَيْهَمٌ مع أن وزنه الحقيقي فُعَيْلٌ ؛ وَأَسْيُودٌ وهو أَفَيْعِلٌ ، وَمُطَيْلِقٌ وهو مُفَيْعِلٌ ، وَجُؤَيْزِبٌ وهو فُؤَيْعِلٌ ، وَحَمَيْرٌ وهو فَعَيْلٌ ، ويدخل في فُعَيْعِيلٍ عُصْفِيرٌ وهو فُعَيْلٌ ، وَمُفَيْتِيحٌ وهو مُفَيْعِيلٌ ، ونحو ذلك ، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يُشترَكُ فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات ، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها ، فان دُرَيْهَمًا مثلاً وَأَحْمِيرَ وَجُدْيُولًا وَمُطَيْلِقًا تشترك في ضم أول الحروف وفتح ثانيها ومجىء ياء ثلاثة وكسر ما بعدها ، وإن كانت أوزانها في الحقيقة مختلفة باعتبار أصالة الحروف وزيادتها ، فقالوا لما قصدوا جمعها في لفظ للاختصار : إن وزن الجميع فُعَيْعِلٌ ، فوزنوها بوزن يكون في الثلاثي دون الرباعي ، لكونه أكثر منه ، وأقدم بالطبع ، ثم قصدوا ألا يأتوا في هذا الوزن الجامع بزيادة إلا من نفس الفاء والعين واللام ، إذ لا بد للثلاثي — إذا كان على هذا الوزن — من زيادة ، واختيارُ بعض حروف « اليوم تنساه » للزيادة دون بعض تحكّم ، إذ لو قالوا مثلاً أفيعل باعتبار نحو أحيمر أو مُفَيْعِلٌ باعتبار نحو مُجَيْلِسٌ أو فُعَيْلٌ باعتبار نحو حَمَيْرٌ أو غير ذلك كان تحكّمًا ، فلم يكن بُدٌّ من تكرير أحد الأصول ، وفي الثلاثي لا تكون زيادة التضعيف في الفاء فلم يقولوا فُعَيْعِلٌ ، بل لا تكون إلا في العين كزُرُقٌ ^(١) أو في اللام كمَهْدِدٌ ^(٢) وَقَرَدَدٌ ،

(١) الزرق بوزان سكر طائر صياد وبياض في ناصية الفرس والجمع زراريق

(٢) مهدد: اسم امرأة ، قال ابن سيده : وإنما قضيت على ميم مهدد أنها أصل

فلو قالوا فعيل لا لتبس بوزن جعيفر ، أعنى وزن الرباعي المجرد عن الزيادة ، وهم قصدوا وزن الثلاثي كما ذكرنا ، فكرروا العين ليكون الوزن الجامع وزن الثلاثي خاصة ، وإن لم يقصدوا الحصر المذكور ورنوا كل مصغر بما يليق به ، فقالوا : **دُرَيْهِمْ فُعَيْلٌ ، وَحُمَيْرٌ فُعَيْلٌ ، وَمُقَيْتِلٌ مُفَيْعِلٌ ، ونحو ذلك .**

هذا ، وقد يجوز في بعض الكلمات أن تُحْمَلَ الزيادة على التكرير ، وأن لا تحمل عليه ، إذا كان الحرف من حروف « اليوم تنساه » وذلك كما في **حَلَّتَيْتِ** ، يحتمل أن تكون اللام مكررة كما في **شَمَلِيلٍ** فيكون وزنه فعليلاً فيكون ملحقاً **بِقَنْدِيلٍ** ، وأن يكون لم يقصد تكرر لامة وإن اتفق ذلك ، بل كان القصد إلى زيادة الياء والتاء كما في **عَفْرَيْتِ** ^(١) فيكون **فَعْلَيْتًا** ، وكذا **سَمْنَانٍ** : إما أن يكون مكرر اللام لللاحق بزوال ، أو يكون زيد فيه الألف والنون لالتكرير بل كما زيد في **سَلْمَانٍ** ، ولا دليل في قول الحماسي : -

١ - **نَحْوُ الْأَمِيلِحِ مِنْ سَمْنَانَ مُبْتَكِرًا** بِفَتْحَةٍ فِيهِمُ الْمَرَارُ وَالْحَكْمُ ^(٢)

- بمنع صرف **سَمْنَانَ** - على كونه فعلاً ، لجواز كونه فعلاً لا وامتناع صرفه

لتأويله بالأرض والبقعة لأنه اسم موضع ، قال المصنف : لا يجوز أن يكون مكرر اللام لللاحق لأن فعلاً نادراً كخزعال ، ولا يباحق بالوزن النادر ، ولقائل أن يقول : إن فعلاً إذا كان فاءً ولامه الأولى من جنس واحد نحو **زَلْزَالٍ** ^(٣)

لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كسد ومرد ، وهو (مهدد) فعلل اه وقال سيبويه : الميم من نفس الكلمة ، ولو كانت زائدة لأدغم الحرف مثل مفر ومرد ، فثبت أن الدال ملحقة ، والملحق لا يدغم اه

(١) العفريت : النافذ في الأمر المبالغ فيه مع دهاء

(٢) الأميلح : ماء لبني ربيعة ، وسمنان تقدم ذكره ، ومبتكرا : ذاهبا في بكرة الهار ، وهي أوله ، والمرار والحكم أخوا الشاعر ، وهو زياد بن منقذ

(٣) الزلزال : التحريك الشديد ، والخلخال : حلى يلبس في الساق ، واخلخال : بلد ويقال : ثوب خلخال ، أي رقيق

وخلخال غير نادر اتفاقا ، فهلا يجوز أن يكون سَمْنَان ملحقا به ، وليس نحو
زَلْزَال بفعفأل على ما هو مذهب الفراء كما يذكره المصنف في باب ذى الزيادة ،
ولا يجوز أن يكون التاء ان أصليتين في حِلْتَيْتِ وكذا النونان في سَمْنَان لما سيجىء
من أن التضعيف في الرباعى والخامسى لا يكون إلا زائداً إلا أن يفصل أحد
الحرفين عن الآخر بحرف أصلى كزَلْزَال على ما فيه من الخلاف كما سيجىء ،
ولا يجوز أن يكون كرر اللام فيهما لغير اللاحق كما في سُودَدِ^(١) عند سيبويه
لأن معنى اللاحق حاصل فيهما ، وإنما امتنع ذلك في نحو سُودَدِ عند سيبويه^(١)
لعدم نحو جُجْدَبِ عنده

وأما نحو سُخْنُونِ وَعُثْنُونِ فهما مكررا اللام لللاحق بـصُفُورِ ، ولا يجوز أن
يكون زيد الواو والنون كما في حَمْدُونِ لعدم فَعْلُونِ فى أبنيتهم ، وأما سَخْنُونِ
— بفتح الفاء — فليس بمكرر اللام لللاحق بصَعْفُوقِ ، لأنه نادر ، ولا يلحق
بالنادر ، وليس التكرير لغير اللاحق كما فى سُودَدِ^(١) لعدم فَعْلُولِ مكرراً اللام
فهو إذن فَعْلُونِ اثبتت فعلون فى الأعلام خاصة ، وَسَخْنُونِ علم
وأما بَطْنَانِ فليس بمكرر اللام ، لأنه جمع بطن^(٢) ، وليس فَعْلَالِ من

(١) هذا الكلام الذى ذكره الشارح هاهنا فى كلمة سُودَدِ مخالف لما سياتى له ،
فقد قال فى مبحث اللاحق : ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجىء فى الملحقه
ذلك الزائد بعينه فى مثل مكانه ، فلا يقال إن اعشوشب واجلود ملحقان باحرنجم
لأن الواو فيهما فى موضع نونه ، ولهذا ضعف قول سيبويه فى نحو سُودَدِ إنه ملحق
بجندب المزيدي نونه ، وقوى قول الأخفش إنه ثبت نحو جندب وإن نحو سُودَدِ
ملحق به . وقال فى باب الاعلال عند التعليل لتصحيح كلمة عليب : وهو عند الأخفش
ملحق بجندب وعند سيبويه لللاحق أيضا كسُودَدِ وإن لم يأت عنده فعلل اه فهاتان
العبارتان صريحتان فى أنه يرى أن مذهب سيبويه أن كلمة سُودَدِ ملحقة بنحو جندب
(٢) الذى قاله المصنف هنا هو الذى ذكره المجد فى القاموس والجوهري فى

أبنية الجموع ، وفُعْلَانُ مِنْهَا كَقَفْزَانٍ^(١) ولو كان بطنان واحدًا لجاز أن يكون فُعْلَانًا مكرر اللام لللاحق بقُسْطَاسٍ^(٢) كما في قُرْطَاطٍ^(٣) وَفُسْطَاطٍ^(٤) ، أو يقال في الثلاثة إنها مكررة اللام لا لللاحق كما في سُؤْدَدٍ عند سيديويه^(٥) وقال المصنف : لا يجوز أن يكون بطنان ملحقا بقُرْطَاسٍ لأنه ضعيف ، والفصيح قُرْطَاسٌ - بكسر الفاء - ولقائل أن يقول : قُرْطَاسٌ غير ضعيف ، وقد قرئ في الكتاب العزيز بالكسر والضم ، وما قيل « إنها لغة رومية » لم يثبت والظاهر أن المصنف بنى على أن بطنانًا وظهرانًا مفردان^(٥) فحمل بطنانًا في كونه فُعْلَانٌ عَلَى ظَهْرَانٍ الذي هو فُعْلَانٌ بيقين ، ولو جعلهما جمعين لم يحتاج إلى ما ذكر ، لأن فُعْلَانًا ليس من أبنية الجموع ، والحق أنهما جمعاً بطن وظهر كما ذكر أهل اللغة

رجعنا إلى تفسير كلامه ، قوله « يعبر عنها » أي عن الأصول : أي

الصحاح وابن منظور في اللسان عن ابن سيده ، لكن قال الجاربردى في شرحه على الشافية إن ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطناننا اسم لباطنه فهما على ذلك مفردان كما يقتضيه كلام المصنف

(١) القفزان : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكاكيك (والمكاكيك : جمع مكوك - بزنة تنور - وهو مكيال يسع صاعا ونصف صاع) . والقفيز من الأرض يساوى مائة وأربعا وأربعين ذراعا

(٢) القسطاس - بالضم والكسر - الميزان

(٣) القرطاط - بالضم والكسر - ما يوضع تحت رحل البعير ، وهو الداھية أيضا .

(٤) الفسطاط - بضم أوله أو كسره - المدينة التي فيها مجتمع الناس ، وكل

مدينة فسطاط ، ومنه قيل لمدينة مصر التي بناها عمرو بن العاص فسطاط ، وقال

الزحشرى : الفسطاط : ضرب من الأبنية في السفر دون السرادق ، وبه سميت المدينة ،

ويقال لمصر والبصرة الفسطاط اه عن اللسان (٥) أنظر (ص ١٦ ١٥ من هذا الجزء)

يُجْعَلُ فِي الْوِزْنِ مَكَانَ أَوَّلِ الْأَصُولِ الْفَاءَ ، وَمَكَانَ ثَانِيهَا الْعَيْنَ ، وَمَكَانَ
ثَالِثِهَا اللَّامَ .

قوله « وما زاد » أي : وما زاد على ثلاثة من الأصول يُعَبَّرُ عَنْهُ بِلامٍ ثَانِيَةٍ
إِنْ كَانَ الْأِسْمُ رِبَاعِيًّا ، كَمَا تَقُولُ : وَزَنَ جَعْفَرٍ فَعَلَّلٌ

قوله « وثالثة » أي : إِذَا كَانَ الْأِسْمُ خَمَاسِيًّا كَمَا تَقُولُ : وَزَنَ سَفْرَجَلٍ فَعَلَّلٌ

قوله « ويعبر عن الزائد بلفظه » : أي يورد في الوزن الحرفُ الزائد بعينه
في مثل مكانه ، كَمَا تَقُولُ : مَضْرُوبٌ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ

قوله « إلا المبدل من تاء الافتعال » يعني تقول في مثل اضْطَرَبَ وَازْدَرَعَ (١)

قوله « ولا تقول اْفَطَعَلْ وَلَا اْفَدَعَلْ ، وَهَذَا مِمَّا لَا يُسَلَّمُ ، بَلْ تَقُولُ : اضْطَرَبَ

عَلَى وَزْنِ اْفَطَعَلْ ، وَفَخَصَطُ (٢) وَزَنَهُ فَعَلَطُ ، وَهَرَاقُ (٣) وَزَنَهُ هَفَعَلْ ، وَفُقَيْمِجٌ

وَزَنَهُ (٤) فُعَيْلِجٌ ؛ فَيَعْبَرُ عَنْ كُلِّ الزَّائِدِ الْمَبْدَلِ [مِنْهُ] بِالْبَدْلِ ، لَا بِالْمَبْدَلِ مِنْهُ

وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي الْمَبْدَلِ عَنِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ : « يَجُوزُ أَنْ يَعْبُرَ عَنْهُ بِالْبَدْلِ ؛ فَيُقَالُ

فِي قَالَ : إِنَّهُ عَلَى وَزْنِ قَالَ » اه ، قَالَ فِي الشَّرْحِ (٥) : إِنَّمَا لَمْ يُوزَنَ الْمَبْدَلُ مِنْ تَاءِ

(١) أصل ازدرع ازترع ، فأبدلوا التاء دالا لوقوعها بعد الزاي ، وهي بمعنى زرع

أي طرح البذر

(٢) فخصط : هو فخصت بتاء المتكلم ، فأبدلت طاء تشبيها لها بالتاء في نحو اصطبر

والابدال في فخصت شاذ ؛ إذ التاء فيه من الأسماء العريقة في البناء

(٣) هراق : أصله أولا أريق ثم أعل بالنقل والقلب فصار أراق ثم ، أبدلت

همزته هاء شدوذا

(٤) فقيمج (بالتصغير والجيم مشددة) أصله فقيمي ، وهو المنسوب إلى فقيم ،

وفقيم : بطن من كنانة ، أبدلت فيه الياء المشددة جيما كما قالوا : علجا وعشجا في

على وعشى

(٥) المراد بالشرح في هذه العبارة شرح ابن الحاحب على شافيته

الافتعال بلفظه إما الاستتقال أو للتنبيه على الأصل ، قلنا : هذان حاصلان في
خَصَطُ وفي فُزْدُ^(١) ولا يوزنان إلا بلفظ البدل ، ولو قال : ويعبر عن الزائد
بلفظه ، إلا المدغم في أصليّ فانه بما بعده ، والمكرر فانه بما قبله ، ليدخل فيه نحو
قولك : ازيّن وادّارك^(٢) على وزن افعلّ وافعّل ، وقولك قرّدد وقطّع واطّلب
على وزن فعّل وفعلّ وأفعلّ ؛ لكان أولى وأعم

قوله « وإلا المكرر لللاحق » أي : لا يقال في قرّدد فعلّدّ ، بل فعّلل
قوله « أو لغيره » أي : لا يقال في نحو قطع فعطلّ ، بل فعّل ، قال :^(٣)
« إنما وزن المكرر لللاحق بأحد حروف فعل لأنه في مقابلة الحرف الأصلي ، وهذا
ينتقض عليه بقولهم في وزن حوّقل وبيطر : فوعّل وفيعّل ، بل العلة في التعبير
عن المكرر لللاحق [كان] أو لغيره عينا كان أو لا ما ذكرته قبل
قوله « فانه بما تقدمه » أي : فإنّ المكرر يعبر عنه في الوزن بالحرف الذي
تقدمه ، عينا كان ذلك الحرف أو لا ما

قوله « وإن كان من حروف الزيادة » أي : وإن كان أيضا ذلك الحرف
المكرر من حروف « اليوم تنساه » لا يعبر عنه بلفظه ، بل بما تقدمه ، فالنون
من عُثْنُون من حروف « اليوم تنساه » ولا يعبر عنه في الوزن بالنون ، بل
باللام الذي تقدمه .

(١) فزد : أصلها فزت ، فعل ماض من الفوز مسند إلى ضمير المتكلم ، فأبدلت
التاء دالا تشبيها لها بالتاء في نحو ازدجر وازدرع

(٢) ازين : أصله تزين ، فأبدلت التاء زايا ثم ادغم ثم أتى بهمزة الوصل توصلا
إلى النطق بالساكن ، وادارك : أصله تدارك أبدلت التاء دالا ثم فعل به ما فعل
بسابقه ، واطلب : أصله اطّلب أبدلت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الأطلاق
ثم ادغمت الطاء في الطاء .

(٣) القائل هو المصنف في الشرح المنسوب إليه

قوله « إلا ثبت » أى : إلا أن يكون هناك حجة تدل على أن المراد من الاتيان بحروف « اليوم تنساه » ليس تكريرا كما قلنا فى سَحْنُونُ — بالفتح — إنه فَعْلُونُ لا فَعْلُولُ .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف « اليوم تنساه » ، ونحن قد ذكرنا أنه لا مانع أن يقال إنه فعليت قوله « لذلك » أى : لوجوب التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة .

قوله « ولعدمه » أى : لعدم فَعْلُونُ .

قوله « وَسَحْنُونُ إن صح الفتح » إنما قال ذلك لأنه رُوِيَ الفتح فيه ، والمشهور الضم ، وَحَمْدُونُ وَسَحْنُونُ : علمان .

قوله « وهو صَعْفُوقُ » أى : الفَعْلُولُ النادر صَعْفُوقُ ، وهو اسم رجل ، وبنو صَعْفُوقُ : خَوْلٌ^(١) باليمامة

قوله « وَخَزَعَالُ نادر » المشهور ضم الخاء ، وقد منع الجوهري الفتح ، ولو ثبت أيضا لم يدل على ثبوت فَعْلُولُ ؛ لأن النون زائدة لقولهم أَخْرُوبُ — بالتضعيف — بمعناه ، وهو نبت .

قوله « وخزعال نادر » قال الفراء : لم يأت من غير المضاعف على فَعْلَالٍ إلا قولهم : ناقة بها خزعال : أى ظلع ، وزاد ثعلب قَهْقَارًا ، وأنكره الناس ، وقالوا :

(١) الخول - بفتحيتين - الخدم والرعاة إذا حسن قيامهم على المال والغنم ، الواحد خولى كعرب وعربي . قال ابن الأثير : الخولى عند أهل الشام القيم بأمر الأبل واصلاحها ، من التخول التعهد وحسن الرعاية

قَهْرٌ^(١) وزاد أبو مالك قَسَطًا بمعنى قَسَطَلٍ ، وهو الغبار ، وأما في المضاعف كخَلْخَالٍ وَبَلْبَالٍ^(٢) وَزَلْزَالَ فكثر .

قال : « ثُمَّ إِنَّ كَانَ قَلْبٌ فِي الْمَوْزُونِ قَلِبَتِ الزَّيْنَةُ مِثْلَهُ كَقَوْهِمْ فِي آدُرٍ أَعْفُلٍ ، وَيُعْرَفُ الْقَابُ بِأَصْلِهِ كِنَاءً يَنَاءً مَعَ النَّأْيِ ، وَبِأَمْثَالِهِ اشْتِقَاقِهِ كَالْجَاهِ وَالْحَادِي وَالْقِسِيِّ ، وَبِصِحَّتِهِ كَأَيْسَ ، وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَارَامٍ وَآدُرٍ ، وَبِأَدَاءِ تَرْكِهِ إِلَى تَمَرِّزَتَيْنِ عِنْدَ الْخَلِيلِ نَحْوَ جَاءَ ، أَوْ إِلَى مَنْعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ عَلَى الْأَصْحَحِ نَحْوَ أَشْيَاءَ ؛ فَهِيَ أَفْعَاءٌ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : أَفْعَاءٌ وَأَصْلُهَا أَفْعَلَاءٌ ، وَكَذَلِكَ الْخَذْفُ كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ فَاعٍ ، إِلَّا أَنْ يُبَيَّنَ فِيهِمَا »

أقول : يعنى بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرها قليلا ، نحو امضحلّ وا كرهفّ في اضمحلّ وا كفهّرّ^(٣) ، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوه كِنَاءً يَنَاءً في نأى ينأى ، وَرَاءَ فِي رَأَى ، وَوَلَاعٍ وَهَاعٍ وَشَوَاعٍ فِي لَائِعٍ وَهَائِعٍ^(٤)

القلب
المكانى

أنواع
القلب

(١) قال في اللسان : القهقر ، والقهقر بتشديد الراء الحجر الأملس الأسود الصلب ، وكان أحمد بن يحيى يقول وحده القهقار اه وأحمد هو ثعلب

(٢) البلبال : شدة الهم ، والوسواس في الصدر

(٣) اضمحل الشيء : ذهب ، وامضحل في لغة الكلابيين بمعناها ، وا كفهّر الرجل :

عبس وقطب وجهه ، وا كرهف بمعناها

(٤) تقول : رجل هائِع لائِع : أي جبان ضعيف جزء ع ، وهو اسم فاعل من الأجوف قلبت عينه ألفا ثم همزة كما في بائع وقائل ، وقد قال أكثر العرب هاع لاع (معربا بحركات ظاهرة على آخر الكلمة وهو العين) فاختلف العلماء في تحريكه فمنهم من ذهب إلى أنه على زنة فعل بكسر العين قلبت عينه ألفا لتحركها إثر فتحة وقال آخرون : أصله هائِع لائِع ، فحذفت العين ووزنه فال ، وقال بعض العرب هاع لاع (معربا لإعراب قاض) فقال العلماء : أصله هابِع لاءِع قدمت اللام على العين فصار هاعيا ولاءِعوا ثم أعلا لإعلال قاض وغاز ، فالاعراب على هذا الوجه بفتحة ظاهرة وبضمة وكسرة مقدرتين ، هذا ، واعلم أنه قد تتوارد هذه الأوجه

وشوائع^(١) والمهارة وأصلها الماهة^(٢) ، وأمهييت الحديد^(٣) في أمهته ، ونحو جاء عند الخليل ؛ وقد تقدم متلو الآخر على العين نحو طأمن وأصله طمان^(٤) لأنه من الطمانينة ، ومنه أطمان يطمئن اطمئنا ، وقد تقدم العين على الفاء كما في أيس وجاءه وأينق والآراء والآبار والآذر^(٥) ، وتقدم اللام على الفاء كما في أشياء على الأصح ، وقد تؤخر الفاء عن اللام كما في الحادي وأصله الواحد

الثلاثة فيما ورد مجرورا بالكسرة ، فأما المرفوع والمنصوب فلا تتوارد عليه ، بل إن كان المرفوع بالضم والمنصوب بالفتحة على الحرف الصحيح فلا يجيء إلا أحد الوجهين ، وإن كان على غير ذلك فهو على ما ذكر آخر ليس غير

(١) شوائع : جمع شائعة ، تقول : أخبار شائعة وشوائع إذا كانت منتشرة ، وكذا تقول شاعية وشواع بالقلب ، وتقول : جاءت الخيل شوائع وشواعي : أي متفرقة

(٢) الماهة : واحدة الماه ، وهو الماء ، قاله في اللسان ، والمهارة - بفتح الميم - الحجارة البيض التي تبرق ، وهي البلورة التي تبص لشدة بياضها ، وهي الدرّة أيضاً ، والمهارة - بضم الميم - ماء الفحل ، وإذا استقرت أمثلة القلب المكنى علمت أنه لا بد بين معنى اللفظ المقلوب والمقلوب عنه من المناسبة لكن لا يلزم أن يكون هو نفسه ، بل يجوز أن يكون مما شبه بمعنى المقلوب عنه أو من بعض أفراده ، قال ابن منظور : «المهو من السيوف : الرقيق ، وقيل : هو الكثير الفرند ، وزنه فلع ، مقلوب من لفظ ماه ، قال ابن جنى : وذلك لأنه أدق حتى صار كالماء » اهـ

(٣) تقول : أمهيت الحديد إذا سقيتها الماء وأحدتها ورققتها وتقول : أماه الرجل السكين وغيرها إذا سقاها الماء وذلك حين تسنها به ، ومثل ذلك قولهم في حفر البئر أمهي وأماه إذا انتهى إلى الماء

(٤) طأمن الرجل الرجل : إذا سكنه ، والطمأنينة : السكون ، والذي ذهب إليه المؤلف من أن طأمن مقلوب عن طمان هو ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه ذهب إلى أن طمان مقلوب عن طأمن ، انظر اللسان فإن فيه حجة الأمامين وتفصيل المذهبين

(٥) الجاه : المنزلة والقدرة عند السلطان ، وأصله وجه قدمت العين فيه على الفاء ثم حركت الواو ؛ لأن الكلمة لما لحقها القلب ضعفت فغيروها بتحريك ما كان ساكناً

علامات
القلب

قوله « بأصله » أى : بما اشتُقَّ منه الكلمةُ التى فيها القلب ، فان مصدر
نَاءُ يَنَاءُ النَّأَى لَا النَّئُ

قوله : « وبامثلة اشتقاقه » أى : بالكلمات المشتقة مما اشتُقَّ منه المقلوب ؛
فان تَوَجَّهَ وَوَجَّهَ وَوَجَّهْتُهُ وَالْوَجَاهَةُ مشتقة من الوجه ، كما أن الجاه مشتق منه ؛
وكذلك الواحد وَتَوَحَّدَ مشتقان من الوَحْدَة كاشتقاق الحادى منها ، والأقواس
وَتَقَوَّسَ مشتقان من القَوْسِ اشتقاق القِيسَى منه ؛ وهذا منه عجيب ، لم جعله
قسما آخر وهو من الأول : أى مما يعرف بأصله ؟ ! بل الكلمات المشتقة من ذلك
الأصل تؤكد كون الكلمات المذكورة مقلوبة

قوله « وبصحته كأيس » حَقُّ العلامة أن تكون مطردة ، وليس صحة
الكلمة نصا فى كونها مقلوبة ، إذ قد تكون لأشياء أخر كما فى حَوْلٍ وَعَوْرٍ

ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وليس يلزم فى القلب اتحاد وزن المقلوب
والمقلوب عنه ، قاله فى اللسان عن ابن جنى ، وذهب بعض الشراح إلى أن الواو
لما أخرجت عن الجيم أخرجت وهى مفتوحة ، وحركت الجيم ضرورة أنها صارت
مبتدأ بها ، وكانت حركتها الفتحة للخفة أو لأنها أصل حركة الفاء فى هذه الكلمة ،
وبعضهم يذهب إلى أن الواو انقلبت ألفا لانفتاح ما قبلها وإن كانت هى ساكنة كما
فى طائى وياجل . والذى ذكره المؤلف من أن أينقا مقلوب هو أحد مذهبين لسيويبه
قال فى اللسان : قال ابن جى ذهب سيويبه فى قولهم أينق مذهبين أحدهما أن تكون
عين أينق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت فى التقدير أونق ثم أبدلت الواو ياء لآها
كما أعلنت بالقلب كذلك أعلنت بالإبدال أيضا ، والآخر ان تكون العين حذفت ثم
عوضت الياء منها قبل الفاء فمثالها على هذا القول أيفل وعلى القول الأول أعفل .
وأصل آراء و آبار آراء و آبار بدليل مفردهما فقدمت العين فالتقى همزتان فى أول
الكلمة وثانيتها ساكنة فقلبت الثانية وجوبا مدة من جنس حركة ما قبلها ، وأصل
آدر آدور جمع دار ، أبدلت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، ثم قدمت
العين على الفاء فقلبت ثانية الهمزتين ألفا

وَاجْتَوَرُوا وَالْحَيْدَى ، وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظاً ومعنى لاتدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة؛ فان رَجَلَةٌ في جمع رَجُلٍ أقل استعمالاً من رِجَالٍ وليست بمقلوبة منه ، ولعل مراده أنها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهما ، فان كانت إحداها صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى كأيس مع يئس فالصحيحة مقلوبة من الأخرى ، وكذا إن كانت إحداها أقل استعمالاً مع الفرض المذكور من الأخرى ، فالقلبي مقلوبة من الكُثْرَى ، كآرام وآدمع أرام وأدور ، مع أن هذا ينتقض بجذب وجبذ ، فان جذب أشهر مع أنهما أصلان ^(١) على ما قالوا ويصح أن يقال : إن جميع ما ذكر من المقلوبات يُعرَف بأصله ؛ فالجاء والحادي والقسي عرف قلبها بأصولها وهي الوجه والوحدة والقوس ، وكذا أيس يئس باليأس ، وآرام وآدر برئم ودَّارٍ ، فان ثبت لغتان بمعنى يتوَّهم فيهما القلب ، ولكل واحدة منهما أصل كجذب جَدْباً وجبذ جَبْذاً ؛ لم يحكم بكون إحداها مقلوبة من الأخرى ، ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال ، بل قد يكون كثيراً كالحادي والجاه ، وقد يكون مرفوض الأصل كالقسي ، فان أصله — أعني القووس — غير مستعمل

وليس شيء من القلب قياسياً إلا ما ادعى الخليل فيما أدَّى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاء وسواء ^(٢) ؛ فانه عنده قياسي

(١) هذا الذي ذكره من أن جذب وجبذ أصلان هو ما ذهب إليه جمهرة المحققين من النحاة وذهب أبو عبيد وابن سيده في المحكم على ما قاله اللسان (في مادة جذب) إلى أن جبذ مقلوبة عن جذب ونقل في اللسان عن ابن سيده (في مادة جبذ) مثل قول الجمهور

(٢) جمع سائية، وهي مؤنث ساء، وهو اسم فاعل من قولهم ساءه سوءاً وسواء وسواءة وسواية وسوائية ومساءة ومسائية على القلب؛ فعل به ما يكره

قوله « وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل كجاء » أي : أن الخليل يعرف القلب بهذا ويحكم به ، وهو أن يؤدي تركه إلى اجتماع همزتين ، وسيبويه لا يحكم به وإن أدى تركه إلى هذا ، وذلك في اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو ساء وجاء ، وفي جمعه على فواعل نحو جواء وسواء جمعى جائية وسائية وفي الجمع الأقصى لمفرد لامة همزة قبلها حرف مد كخطايا في جمع خطيئة ، وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين ، وذلك لأنه إنما يُحْتَرَزُ عن مكروهه إذا خيف ثباته وبقاؤه ، أما إذا أدى الأمر إلى مكروهه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه ، كما أن نقل حركة واو نحو مقوول إلى ما قبلها وإن كان مؤديا إلى اجتماع الساكنين لم يجنب لَمَّا كان هناك سبب مُزِيل له ، وهو حذف أولهما ، وكذا في مسئلتنا قياسٌ موجب لزوال اجتماع الهمزتين ، وهو قلب ثانيتهما في مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه ، وإنما دعا الخليل إلى ارتكاب وجوب القلب في مثله أداء ترك القلب إلى إعلاين كما هو مذهب سيبويه ، وكثرة القلب في الأجوف الصحيح اللام ، نحو شاك وشواع في شائك وشواع ؛ لتلايهمز ما ليس أصله الهمز والهمز مستثقل عندهم كما يجيء في باب تخفيف الهمزة ، ويحذفه بعضهم فيما ذكرت حَدَرًا من ذلك ، فيقول : رجلٌ هاعٌ لاعٌ بضم العين ، فلما رأى فرارهم من الأداء إلى همزة في بعض المواضع أوجب الفرار مما يؤدي إلى همزتين ، وأما سيبويه فإنه يقلب الأولى همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام نحو قائل وبائع ، ثم يقلب الهمزة الثانية ياءً لاجتماع همزتين ثانيتهما لام كما سيجىء تحقيقه في باب تخفيف الهمزة ، فيتخلص مما يجتنبه الخليل مع عدم ارتكاب القلب الذي هو خلاف الأصل ، وقد نقل سيبويه عن الخليل مثل ذلك أيضاً ، وذلك أنه حكى عنه أنه إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة نحو جاء وآدم ، فقد حكم على ماترى بانقلاب ياء الجائى عن الهمزة ، وهو عين مذهب سيبويه

فان قيل : لو كانت الثانية منقلبةً عن الهمزة لم تُعَلَّ بحذف حرّتها كما في
داري^(١) ومستَهزِيونَ

فالجواب أن حُكْمَ حروف اللين المنقلبة عن الهمزة انقلاباً لازماً حُكْمُ
حروف اللين الأصلية التي ليست بمنقلبة عن الهمزة ، وإن كان الانقلاب غير
لازم كما في داري^(٢) ومستَهزِينَ فالأكثر أن حكمها حكم الهمزة لعروضها ؛ فلذا
بقي الياء في داري^(٣) ومستَهزِينَ ، وَيُرْوَى عن حمزة مُسْتَهزِونَ ، وعليه قوله^(٤) :
٢ - جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمُ يُعَاقِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيْعاً وَإِلَّا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يُظْلَمُ^(٥)

فحذف الألف للجزم ، وكذا قالوا مَحْيِيٌّ فِي مَحْبُوءٍ مَخْفُوءٍ بِالْهَمْزَةِ كَمَا
يَجِيءُ فِي بَابِ الْأَعْلَالِ ، وبعضهم يقول في تخفيف رُوِيَّةٍ ورُوِيَا : رِيَّةٌ ورِيَاً
بالادغام كما يجيء في باب الاعلال

(١) مذهب سيبويه في جاء أن أصله جايء فقلبت الياء ألفاً ثم قلبت الألف
همزة فصار جاتاً ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لكونها ثانية همزتين في الطرف أو لاهما
مكسورة على ماسياتي في تخفيف الهمزة ثم أعطيت الكلمة حكم قاض ونحوه من
حذف الياء إذا كان منوناً غير منصوب وبقائها فيما عدا ذلك ؛ فالشارح يعترض
على الاعلال بالحذف بأنه لو صح أن الياء منقلبة عن الهمزة الثانية وليست هي
العين أخرجت إلى موضع اللام لكان يجب لها البقاء كما بقيت الياء المنقلبة عن
الهمزة في داري وأصله داري. وفي مستَهزِينَ وأصله مستَهزِونَ خففت الهمزة فيهما
بقلبها من جنس حركة ما قبلها .

(٢) داري : اسم فاعل من قولك دراه دراه إذا دفعه وتقول : ناقة
داري مغدة ، ومستَهزِيءٌ اسم فاعل من استَهزَأَ منه وبه أي سخر .

(٣) هو زهير ابن أبي سلى المزني ، والبيت من معلقته يمدح به حصين

ابن ضمضم

(٤) يريد أنه شجاع متى ظلمه أحد عاقب الظالم بظلمه سريعاً وأنه مع ذلك
عزیز النفس إن لم يبدأه أحد بالظلم بدأ هو بالظلم

قان قيل : فاذا كان قلب ثانية همزتي نحو أئمة واجباً فهلاً قلبت الياء ألفاً

لتحركها وانفتح ما قبلها

قلت : إذا تحركت الواو والياء فاءين وانفتح ما قبلهما لم تقلبا ألفا وإن كانتا أصليتين كما في أود^(١) وأيل^(١) ، بل إنما تقلبان عينين أو لامين ، كما بجىء في باب الاعلال إن شاء الله تعالى ، وقال المصنف : إنما لم تُقلب ياء أئمة ألفاً لعروض الحركة عليها كما في « أُخْشِيَ اللهُ » « وَلَوْ أَنَّهُمْ » ولقائل أن يقول : - ركة العارضة في أئمة لازمة بخلاف الكسرة في « أُخْشِيَ اللهُ » ، ولو لم يُعتدَّ بتلك العارضة لم تنقلب الهمزة الثانية ياء ، فانها إنما قلبت ياء للكسرة ، لا لشيء آخر ، هذا ، وإنما قدم الادغام في أئمة وإوزة على إعلال الهمزة بقلبها ألفا وإعلال الواو بقلبها ياء للكسرة التي قبلها ، لأن المثلين في آخر الكلمة وآخرها أثقل طرفيها إذ الكلمة يتدرج ثقلها بتزايد حروفها ، واللأثر بالحكمة الابتداء بتخفيف الأثقل ، ألا ترى إلى قلب لام نوى أولاً دون عينه ، فلما ادغم أحد المثلين في الآخر في أئمة وإوزة - ومن شرط إدغام الحرف الساكن ما قبله نقل حركته إليه - تحركت الهمزة والواو الساكنتان فزالت علة قلب الهمزة ألفا والواو ياء ، وإنما حكم في إوزة بأنها إفعلة لا إفعلة لوجود الوزن الأول كما صمغ دون الثاني ،

(١) أود إن كانت واوه مفتوحة فهو إما مضرع وددته وإما أفعال تفضيل منه ، وإن كانت الواو مضمومة فهو جمع قلة لود (مثلث الواو) على وزن أفعال وأصله أودد فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ثم ادغم ، وأيل - بفتح الهمزة والياء - يحتمل أن يكون مضرع يلبت إذا قصرت أسناني وانعطفت إلى داخل الفم ، وبابه فرح ، ويحتمل أيضاً أن يكون صفة مشبهة من ذلك ، والأثرى يلاء

ولا يجوز أن يكون فعلة كرجف^(١) لقولهم وز^(٢) ، وأما ترك قلب عين نحو نوى
بعد قلب اللام فلما يجيء في باب الاعلال^(٣)

فان قيل : إذا كان المد الجائز انقلابه عن الهمزة حكمه حكم الهمزة فلم يجب
الادغام في برية ومقروة^(٤) بعد القلب ؟ وهلا كان مثل ريباً^(٥) غير مدغم ، مع
أن تخفيف الهمزة في الموضعين غير لازم ؟ ؟

قلت : الفرق بينهما أن قلب الهمزة في برية ومقروة لقصد الادغام فقط
حتى تخفف الكلمة بالادغام ، ولا مقتضى له غير قصد الادغام ؛ فلو قلبت بلا
ادغام لكان نقضاً للغرض ، وليس قلب همزة ريباً كذلك ؛ لأن مقتضيه كسر
ما قبلها كما في بر ، إلا أنه اتفق هناك كون ياء بعدها

قوله « أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح » أي : يعرف القلب على
الأصح بأداء تركه إلى منع صرف الاسم من غير علة ، ودعوى القلب بسبب أداء تركه

(١) الهجف - بكسر ففتح فسكون - الظلم (الذكر من النعام) المسن ، أو الجاني
الثقل منه ومن الآدميين ، وهو أيضاً الجائع

(٢) الأوزة : البطة ، واحدة الأوز ، وقد قالوا فيها : وزه ، وقالوا في اسم الجنس
أيضاً : وز ، فكان سقوط الهمزة في بعض صور الكلمة دليلاً على أن هذه الهمزة
حرف زائد

(٣) الذي يجيء في باب الإعلال هو أن شرط إعلال العين بقلبها ألفاً ألا
تكون اللام حرف علة ، سواء أعلت اللام كما في نوى أم لم تعل

(٤) برية : أصله بريئة ، فهيلة بمعنى مفعولة ، من قولهم : برأ الله الخلق : أي أنشأه
وأوجده ، خففت الهمزة بأبدالها ياء ثم أدغمت الياء في الياء . ومقروة : أصله
مقروءة اسم مفعول من قرأ ففعل به ما فعل بسابقه

(٥) ريباً : أصله ريباً ، خففت الهمزة بأبدالها من جنس حركة ما قبلها ،
والرئي : المنظر الحسن

إلى هذا مذهبُ سيبويه ، فأما الكسائي فإنه لا يعرف القلب بهذا الأداء ، بل يقول : أشياء أفعال ، وليس بمقلوب ، وإن أدى إلى منع الصرف من غير علة ، ويقول : امتناعه من الصرف شاذ ، ولم يكن ينبغي للمصنف هذا الاطلاق ؛ فإن القلب عند سيبويه عرف في أشياء بأداء الأمر لولا القلب إلى منع الصرف بلا علة ، كما هو مذهب الكسائي ، أو إلى حذف الهمزة حذفاً غير قياسي ، كما هو مذهب الأخفش والفراء ، فهو معلوم بأداء الأمر إلى أحد المحذورين لأعلى التعمين ، لا بالأداء إلى منع الصرف مُعَيَّنًا

ثم نقول : أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لاجمع ، كالتقصباء والغضياء والطرِّفاء ، في القصبَة والغضَا والطرِّفة ^(١) وأصلها شَيْئَاء ، قدِّمت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين — أي الألف — مع كثرة استعمال هذه اللفظة ، فصار لَفَعَاء ، وقال الكسائي : هو جمع شَيْءٍ ، كَبَيْتٍ وَأَبْيَاتٍ ، مُنِعَ صرفه تَوَهُّمًا أنه كحمراء ، مع أنه كأبناء وأسماء ، كما تَوَهَّمُ في مَسِيلٍ ^(٢) — وميمه زائدة — أنها أصلية فجمع على مُسَلَّانٍ كما جمع قَفِيزٌ على قَفَزَانٍ وحقه مَسَائِلٌ وكما تَوَهَّمُ في مُصِيبَةٍ وَمَعِيشَةٍ أن ياءها زائدة كياء قبيلة فهزمت في الجمع فقليل : مصائب اتفاقا ، ومعاش عن بعضهم ، والقياس مصابوب ومعاش ، وكما توهم في مُنْدِيلٍ وَمِسْكِينٍ وَمِدْرَعَةٍ ^(٣) ، وهو من تركيب نَدَلٍ ^(٤) ودرَعٍ وَسَكَنٍ ، أصالةٌ ميمها فقليل : تَمْنَدَلٌ وَتَمْسَكَنٌ وَتَمْدَرَعٌ اهـ .

(١) القصباء : القصب وهو معروف ، والغضياء : منبت الغضا ، وواحد غضا أيضاً ، والغضا : الشجر الذي ينبت في هذا المكان واحده غضاة ، والطرِّفاء : اسم جنس للطرفة

(٢) المسيل : أصله اسم مكان من سال يسيل ، ومسيل الماء : مجراه

(٣) المدرعة - كمكلسة - الثوب من الصوف

(٤) ندل الشيء : نقله ، وندل الخبز : أخذه بيده ، والمنديل : الخرقه التي يمسح بها

وما ذهب إليه بعيد ، لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود ، والحمل على التوهم — ما وُجِدَ مَحْمَلٌ صَحِيحٌ — بعيدٌ من الحكمة . (١)

وقال الأخفش والفراء : أصله أَشْيَاءٌ جمع شَيْءٍ وأصله شَيْءٌ نحو بَيْنَ وَأَبْنَاءٍ ، وهو ضعيف من وجوه :

أحدها : أن حذف الهمزة في أشياء إذن على غير قياس ،

والثاني : أن شَيْئًا لو كان في الأصل شَيْئًا لكان الأصلُ أكثر استعمالاً من الخفف ، قياساً على أخواته ، فان بَيْنًا وَسَيْدًا وَمَيْتًا أكثر من بَيْنٍ وَسَيْدٍ وَمَيْتٍ ، ولم يسمع شَيْءٌ ، فضلاً عن أن يكون أكثر استعمالاً من شَيْءٍ .

والثالث : أنك تصغر أشياء على أَشْيَاءٍ ، ولو كان أفعالاً [وهو] جمع كثرة وجب رده في التصغير إلى الواحد .

وجمعه على أَشْيَاوَاتٍ مما يقوَّى مذهب سيبويه ، لأن فعلاء الأسمية تجمع على فعلاوات مطرداً نحو صحراء على صحراوات ، وجمع الجمع بالألف والتاء كرجالات وبيوتات غير قياس .

قال في اللسان : قيل هو من الندل الذي هو الوسخ ، وقيل : إنما اشتقاقه من الندل الذي هو التناول ، وقوله (ودرع) الذي عثرنا عليه أن الدرع ثوب من ثياب النساء والدرع الحديد ، وتقول : درعته بالتضعيف أي ألبسته الدرع ، ودرعت المرأة بالتضعيف كذلك : أي ألبستها قميصها ، فندرع وادرع أي لبسها ، ولم نعثر على فعل ثلاثي مجرد من هذا المعنى

(١) قال في القاموس : وأما الكسائي فيرى أنها (يريد أشياء) أفعال كفرخ وأفراخ ، ترك صرفها لكثرة الاستعمال ، شبهت بفعلاء في كونها جمعت على أشياوات فصارت كخضراء وخضراوات ، وحينئذ لا يلزمه ألا يصرف أبناء وأسماء كما زعم الجوهري لأنهم لم يجمعوا أسماء وأبناء بالألف والتاء

ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم : أشايا ، وأشأوى ، في جمع أشياء ، كصحارى في جمع صحراء ، فان أفعلاء وأفعالا لا يُجمَعان على فعّالي ، والأصل هو الأشايا^(١) وقلبت الياء في الأشأوى واو أعلى غير قياس ، كما قيل : جببته جبباًة وجبباًة .

وقال سيبويه : أشأوى جمع إشأوة في التقدير ، فيكون إذن مثل إداوة^(٢) وأداوى كأنه بنى من شيء شياءة ثم قدمت اللام إلى موضع الفاء وأخرت العين إلى موضع اللام فصار إشاية ، ثم قلبت الياء واو أعلى غير قياس كما في جبباًة ، ثم جمع على أشأوى كإداوة وأداوى .

وأقرب طريقاً من هذا أن نقول : مُجمَع أشياء على أشايا ، ثم قُلِبَت الياء واو أعلى غير القياس

قوله «وكذلك الحذف» عطف على قوله «إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله» يعني وإن كان في الموزون حذف حذف في الزنة مثله ، فيقال : قاض على وزن فاعٍ ، بحذف اللام .

قوله «إلا أن يُبينَ فيهما» أي : يبين الأصل في المقلوب والمحذوف ، يعني

(١) أصل أشايا الذي هو جمع أشياء أشايء ، فقلبت الياء همزة (على رأى سيبويه وجمهور البصريين) فصار أشائيء بهمزتين ، فقلبت الثانية ياء ، ثم قلبت كسرة أولى الهمزتين فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حينئذ ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فكان لا بد من قلب الهمزة ، فقلبت ياء لأميرين : الأول : أن الياء أخف من الواو ، والثاني : أنها أقرب مخرجاً منها إلى الهمزة ، فلا جرم أن الياء قد غلبت الواو في هذا الباب كثيراً ، وإذا عرفت هذا كان من السهل أن تدرك أن قلب الياء واو بعد ذلك غير القياس

(٢) الإداوة - بكسر الهمزة - المطهرة ، وهي إناء من جلد يتخذ للباء .

[أنك] إن أردت بيان الأصل في المقلوب والمحذوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف فيه ، وهو وَهْمٌ ، لأنك لاتقول : إن أشياء مثلاً عند سيبويه فعلاً إذا قصدت بيان أصله ، بل الذي تزن بفعلاء ما ليس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب ، تقول : أصل أشياء على وزن فعلاء ، وكذا لاتقول إذا قصدت بيان أصل قاض : إن قاض فاعل ، بل تقول : أصل قاض فاعل ، فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحذوف إلا مقلوبا ومحذوفا ، فلا معنى للاستثناء بقوله « إلا أن يبين فيهما »

قال : « وَتَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ ، فَأَلْمَعْتَلُّ مَا فِيهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ ، وَالصَّحِيحُ بِخِلَافِهِ ؛ فَأَلْمَعْتَلُّ بِالْفَاءِ مِثَالُهُ ، وَبِالْعَيْنِ أَجْوَفٌ وَذُو الثَّلَاثَةِ ، وَبِاللَّامِ مَنقُوصٌ وَذُو الْأَرْبَعَةِ ، وَبِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَوْ بِالْعَيْنِ وَاللَّامِ لَفِيْفٌ مَقْرُونٌ ، وَبِالْفَاءِ وَاللَّامِ لَفِيْفٌ مَفْرُوقٌ . »

الصحيح
والمعتل

أقول : قوله « تنقسم » أي : تنقسم الأبنية أصولاً كانت أو غير أصول ، ولا يكون رباعياً الاسم والفعل معتلاً ولا مضاعفاً ولا مهموز الفاء^(١) ، ولا يكون

(١) أما أن أحدهما لا يكون معتلاً فلأنه إما أن يكون اعتلال أحدهما بالواو أو بالياء أو بالألف ، وإما أن يكون أحد هذه الأحرف في الأول أو بعده ، فأما الواو والياء فلا يكونان مع ثلاثة أصول إلا زائدين كما يجيء في باب ذي الزيادة وأما الألف فلا تقع أولاً ولا تكون بعد الأول مع ثلاثة أصول إلا وهي زائدة ، وأما أن أحدهما لا يكون مضاعفاً فإن عنى بذلك أنه لا يكون مكرراً فغير مسلم لورود نحو زلز ووسوس ، وسمسم ويؤيؤ ، وإن عنى أن لأمه الأولى والثانية مثلاً لا تكونان من جنس واحد مع كونهما أصليين فمسلم ؛ فمحو هجف وخب اللام الثانية مزيدة للملاحق بهزبر ، وأما أن أحدهما لا يكون مهموز الفاء فوجهه أن الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول فقط لا تكون إلا زائدة نحو أحمد ، وأما مهموز العين فقد يكون رباعياً نحو زهر (وهو ما يعلوا لثوب الجديد) ونحو ضئبل ونثطل (وهما اسمان من أسماء الداهية)

الخامس مضعفاً ، وقد يكون معتل الفاء فقط ، ومهموزه ، محوَرَنْتَلْ^(۱) وَإِصْطَبَلْ بل يكون الرباعي مضعفاً بشرط فصل حرف أصلي بين المثليين كزَلْزَلْ ، وستعرف هذه الجملة حق المعرفة في باب ذي الزيادة إن شاء الله تعالى .

قوله « ما فيه حرف علة » أي : في جوهره ، أعني في موضع الفاء أو العين أو اللام ، حتى لا ينتقض بنحو حَوْقَلْ وَبَيْطَرْ وَيَضْرِبُ^(۲) ، ويعني بحرف العلة الواو والياء والألف ، وإنما سميت حرف علة لأنها لا تسلم ولا تصح : أي لا تبقى على حالها في كثير من المواضع ، بل تتغير بالقلب والاسكان والحذف ، والهمزة وإن شاركتها في هذا المعنى لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة .

وتنقسم الأبنية قسمةً أخرى إلى مهموز وغير مهموز ، فالمهموز قد يكون صحيحاً كَأَمْرٍ وَسَأَلَ وَقَرَأَ ، وقد يكون معتلاً نحو آَلِ وَوَأَلِ^(۳) ورأى ، وكذا غير المهموز نحو ضَرَبَ وَوَعَدَ .

وتنقسم قسمةً أخرى إلى مضعف وغير مضعف ، والمضعف إما صحيح كَمَدَّ ، أو معتل كَوَدَّ وَوَحَىَّ وَقُوَّةٍ ، وكذا غير المضعف كضرب وواعد ، وكذا المضعف إما مهموز كَأَزَّ^(۴) ، أو غيره كَمَدَّ ، فالمهموز ما أحد حروفه الأصلية همزة

(۱) الورتل : الشر والأمر العظيم ، وظاهر كلام الشارح هنا يقتضي أنه خامس الأصول مثل ما بعده ، مع أن الواقع أن النون زائدة مثل نون جحافل ، أما واوه فأصلية لأنها لا تزاد أولاً البتة . انظر اللسان

(۲) حوقل الرجل : ضعف عن الجماع مثل حقل ، وحوقل أيضاً : أسرع في المشي ، وكبر ، ومشى فأعيا ، والواو فيها زائدة ، أما حوقل بمعنى قال لاحول ولا قوة إلا بالله فالواو فيها أصلية

(۳) آل يؤول أولاً وما آلا : رجع ، ووأل يثل وألا ووم لا ووئلا : لجأ ، ومنه الموثل

(۴) أزت القدر تؤز وتزأز أو أزيزاً : إذا اشتد غليانها ، وقيل : هو غليان ليس بالشديد

كأمر وسأل وقرأ ، والمضاعف ماعينه ولامه متماثلان وهو الكثير ، أو مافاؤه وعينه
متماثلان كدَدَن^(١) وهو في غاية القلة^(٢) ، أو ما كرَّرَ فيه حرفان أصليان بعد
حرفين أصليين نحو زلزل ، أمامافاؤه ولامه متماثلان كقلَقٍ فلا يسمى مضاعفا .
قوله « فالمعتل بالفاء مثال » لأنه يماثل الصحيح في خلو ما ضيه من الاعلال
نحو وَعَدَ وَيَسَرَ ، بخلاف الأجوف والناقص ، وإنما سمي بصيغة الماضي لأن
المضارع فرَعٌ عليه في اللفظ ؛ إذ هو ماض زيد عليه حرف المضارعة وغير حركاته ؛
فالماضي أصل أمثلة الأفعال في اللفظ .

قوله « وبالعين أجوف » أي : المعتل بالعين أجوف ، سمي أجوف تشبيها
بالشيء الذي أخذ ما في داخله فبقى أجوف ؛ وذلك لأنه يذهب عينه كثيراً نحو
قُلْتُ وَبِعْتُ ولم يقلْ ولم يبيعْ [وقلْ وبيعْ] وإنما سمي ذا الثلاثة اعتباراً بأول
ألفاظ الماضي ؛ لأن الغالب عند الصرفيين إذا صرَّفوا الماضي أو المضارع أن يبتدئوا
بمحاكاة النفس نحو ضَرَبْتُ وَبِعْتُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه ، والمحاكاة
عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو قُلْتُ وَبِعْتُ .

وسمي المعتل اللام منقوصا وناقصا لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب
منقوصا ؛ فانه إنما سمي به هناك لنقصان إعرابه ، وسمي ههنا بهما لنقصان حرفه
الأخير في الجزم والوقف نحو أغزُ وأزِمُ وأخشَ ولا تغزُ ولا ترمِ ولا تخشَ ، وسمي
ذا الأربعة لأنه — وإن كان فيه حرف العلة — لا يصير في أول ألفاظ الماضي على

(١) الددن : اللعب واللهو ، وقد يستعمل منقوصا أي محذوف اللام كيد

فيقال الدد ، ومقصوراً كالعصا فيقال الددا

(٢) وإنما كان في غاية القلة لأن اجتماع المثليين مستثقل ، فاذا كان في أول الكلمة

حين يبدأ المتكلم كان أشد ثقلا لضرورة النطق بالحرف مرتين ؛ بسبب تعذر
الادغام حينئذ

ثلاثة كما صار في الأجوف عليها؛ فتسميتهما ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم .

وقوله « وبالفاء والعين » نحو يَوْمٌ وَوَيْحٌ ^(١) وبالعين واللام نحو نَوَى وَحَيٍّ وَالقُوَّةُ ، يسمى مضاعفا باعتبار ، وفيها مقرونا باعتبار .

قوله : « وبالفاء واللام » نحو وَلِيٍّ وَوَقِيٍّ .

قال : « وللأسمِ الثلاثيِّ المُجَرَّدِ عَشْرَةُ أبنِيَّةٍ ، وَالْقِسْمَةُ تَقْتَضِي اثْنَيْ عَشَرَ ، سَقَطَ مِنْهَا فِعْلٌ وَفِعْلٌ اسْتِثْقَالًا وَجُعِلَ الدُّبُلُ مَنْقُولًا ، وَالْحُبُّكَ إِنْ ثَبَتَ فَعَلَى تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ فِي حَرْفِي الْكَلِمَةِ ، وَهِيَ فَلَسٌ فَرَسٌ كَتِفٌ عَضُدٌ حَبْرٌ عِنَبٌ إِبِلٌ قَفْلٌ صُرْدٌ عُنُقٌ » ^(٢) .

أقول : إنما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأن اللام للاعراب أو للبناء ؛ فلا يتعلق به الوزن كما قدمناه ، ولفاء ثلاثة أحوال : فتح ، وضم ، وكسر ، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ، وللعين أربعة أحوال : الحركات الثلاث ، والسكون ، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر ، سقط المثالان لاستثقال الخروج من

(١) لم يحىء هذا النوع في الأفعال المأخوذة من المصادر ، وقد جاء في بعض أفعال مأخوذة من أسماء جامدة ليست مصادر كما قالوا : ياومته وكما قالوا : تويل ، إذا قال ويلى ، ومنه قول الشاعر :

تَوَيْلٌ أَنْ مَدَدَتْ يَدِي وَكَانَتْ يَمِينِي لَا تُعَلِّلُ بِالْقَلِيلِ

وقد جاء هذا النوع في أسماء قليلة مثل ويح وويل وويس وويب ويوح ويوم .
والويح : كلمة رحمة ، والويل : دعاء بالعذاب ، والويس : كلمة رحمة واستملاح للصبى ، والويب : بمعنى الويل ، واليوح : اسم من أسماء الشمس

(٢) الفلس - بفتح فسكون - ما يتعامل به مما ليس فضة ولا ذهباً ، والحبر بكسر فسكون - المداد الذي يكتب به والعالم ، والصرد - بضم ففتح - طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير ، وبياض في ظهر الفرس من أثر الدبر

ثَقِيلٌ إِلَى ثَقِيلٍ يَخَالِفُهُ ؛ فَأَمَّا فِي [نَحْوِ] عُنُقٍ وَإِبْلِ فَمَا تُثَلُّ الثَّقِيلِينَ ^(١) خَفَّفَ شَيْئًا ،
وَالخُرُوجُ مِنَ الكَسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ أَثْقَلُ مِنَ العَكْسِ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ ثَقِيلٍ إِلَى أَثْقَلٍ مِنْهُ ؛
فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فِعْلٌ لَّا فِي الأَسْمَاءِ وَلَا فِي الأَفْعَالِ إِلا فِي الحُبِّكَ إِنْ ثَبَتَ ، وَيَجُوزُ
ذَلِكَ إِذَا كَانَ إِحْدَى الحِرْكَتَيْنِ غَيْرَ لَازِمَةً نَحْوِ يَضْرِبُ وَيُقْتَلُ ، وَأَمَّا فِعْلٌ فَلَمَّا
كَانَ ثِقَلُهُ أَهْوَنَ قَلِيلًا جَاءَ فِي الفِعْلِ المَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، وَجُوزَ ذَلِكَ لِعَرُوضِهِ لِكَوْنِهِ
فَرَعٌ المَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ ، وَجَاءَ فِي الأَسْمَاءِ الدُّنْيَى عِلْمًا وَجِنْسًا ^(٢) ، أَمَّا إِذَا كَانَ عِلْمًا
فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنقُولًا مِنَ الفِعْلِ كَشَمَّرَ وَيَزِيدُ ، وَالدُّنْيَى ^(٣) : الخِتْلُ ، وَدخُولُ
اللامِ فِيهِ قَلِيلٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : —

٣ — رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ الزَّيْدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَأَهْلِهِ ^(٤)

(١) كَلَامُ الشَّارِحِ هَاهُنَا يَعَارِضُ مَا سَيَأْتِي لَهُ أَنْ يَذْكُرَهُ فِي بَابِ النِّسْبِ عِنْدَ
التَّعْلِيلِ لِفَتْحِ عَيْنِ الثَّلَاثِي الْمَكْسُورَةِ نَحْوِ إِبْلِ وَنَمْرٍ وَدُنْلٍ دُونَ المَضْمُومَةِ كَعَضُدٍ
وَعُنُقٍ فَقَدْ قَالَ : إِنْ الطَّبِيعُ لَا يَنْفَرُ مِنْ تَوَالِي المَخْتَلِفَاتِ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا مَكْرُوهَةً كَمَا يَنْفَرُ
تَوَالِي المَتَمَاثِلَاتِ ، اللَّهُمَّ إِلا أَنْ يَقَالَ إِنْ كَلَامُهُ هَاهُنَا فِي تَوَالِي ثَقِيلِينَ مَتَمَاثِلِينَ وَمَا
سَيَأْتِي فِي تَوَالِي الأَمثَالِ النِّقْلَاءِ .

(٢) أَمَّا العِلْمُ فَهُوَ الدُّنْيَى بْنُ بَكْرِ بْنِ كِنَانَةَ ، وَمَنْ بَنِيهِ أَبُو الأَسْوَدِ الدُّوَلِيُّ ظَالِمٌ مِنْ
عَمُرُو ، وَجَمَهْرَةُ العُلَمَاءِ يَقُولُونَ : الدُّنْيَى بضم الدال ، وَكسر الهمزة فِي هَذَا العِلْمِ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُهُ بِكسر الدال وَقَلْبِ الهمزة ياء . وَأَمَّا الجِنْسُ فَهُوَ دَوِيَّةٌ كالثَّعْلَبِ ،
وَفِي الصِّحَاحِ دَوِيَّةٌ شَبِيهَةٌ بِابْنِ عَرَسٍ

(٣) الخِتْلُ : الخُدَيْعَةُ

(٤) الأَعْبَاءُ : جَمْعُ عَبٍّ ، وَالمَرَادُ بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ مَشَاقِمَهَا وَمَتَاعِبَهَا ، وَيُرْوَى فِي
مَكَانِهِ بِأَحْنَاءِ الخِلَافَةِ ، وَالأَحْنَاءُ : جَمْعُ حَنَوٍ وَالمَرَادُ بِهَا أَطْرَافُهَا وَنَوَاحِيهَا وَمَتَشَابِهَاتُهَا .
وَالمَكَاهِلُ : مَقْدَمُ أَعْلَى الظُّهْرِ . وَالبَيْتُ لِابْنِ مِيَادَةَ يَمْدَحُ الوَلِيدَ بْنَ الزَّيْدِ بْنَ عُبَيْدِ
المَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ

فعلى هذا لا استبعاد فيه ؛ لأن أصله الفعل المبني للمفعول ، وأما إذا كان جنساً على ما قيل « إنه اسم دويبة شبيهة بابن عرس » قال : —

٤ — جَاؤَا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّبِّ (١)

ففيه أدنى إشكال ؛ لأن نقل الفعل إلى اسم الجنس قليل ، لكنه مع قلته قد جاء منه قدر صالح ، كقوله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ اللَّهَ نَهَى كُمْ عَنْ قَيْلٍ وَقَالَ » و يروى « عن قَيْلٍ (٢) وَقَالَ » — على إبقاء صورة الفعل — وكذا قولهم : أَعْيَيْتَنِي مِنْ شُبِّ إِلَى دُبِّ ، ومن شُبِّ إِلَى دُبِّ (٣) أى : من لدن شَبَّبْتُ إِلَى أَنْ دَبَّتُ عَلَى الْعَصَا ، فلما نقل إلى معنى الاسم غير لفظه أيضاً من صيغة المبني للفاعل إلى صيغة المبني للمفعول ؛ لتكون الصيغة المختصة بالفعل دليلاً

(١) معرس — بضم فسكون ففتح — اسم مكان من أعرس ، لكن الأشهر عرس تعريساً والمكان منه معرس بتشديد الراء مفتوحة ومعناه مكان النزول آخر الليل للاستراحة . والبيت لكعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أبي سفيان في غزوة السويق بالقلة والحقارة

(٢) قال ابن الأثير : معنى الحديث أنه (صلى الله عليه وسلم) نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قَيْلٌ كَذَا وَقَالَ كَذَا هـ

(٣) قال في اللسان : وفي المثل أعييتني من شب إلى دب ومن شب إلى دب (الأول على صيغة الفعل المبني للجهول والثاني اسم معرب منون على زنة قفل) أى من لدن شببت إلى أن دببت على العصا (وضبطه بالقلم بضم التاء على أنها ضمير المتكلم وفي مادة درر ضبطه بفتح التاء) يجعل ذلك بمنزلة الاسم بأدخال من عليه ، وإن كان في الأصل فعلاً ، يقال ذلك للرجل والمرأة كما قيل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قَيْلٍ وَقَالَ ، وما زال على خلق واحد من شب إلى دب ، قال : —

قَالَتْ لَهَا أُخْتُ لَهَا نَصَحَتْ رُدِّي فُوَادَ الْهَائِمِ الصَّبِّ
قَالَتْ : وَلِمَ ؟ قَالَتْ : أَذَاكَ وَقَدْ عُلِقْتُكُمْ شُبًّا إِلَى دُبِّ ؟

على أن أصله كان فعلاً ، وكذا الدُّبْلُ جنساً وأصله دَأَلٌ من الدَّالِّ الآنِ وهو مَشَى
تَقَارَبُ فيه ائْخَطَا ، ويجوز أن يكون الدُّبْلُ العلم منقولاً من هذا الجنس على ما قال
الأخفش ، وقال الفراء : إن « الآن » منقول من الفعل ^(١) ، ومن هذا الباب
التَّنَوُّطُ ^(٢) لَطَّأْرُ ؛ وجاء على فُعْلِ اسمان آخران ، قال الليث : الوَعِلُ لغة في
الوَعِلِ ^(٣) ، وحكى الرُّيَّمُ بمعنى الاست ،

قوله « والحَبِكُ إن ثبت » قرىء في الشواذ ^(٤) (ذَاتِ الحَبِكِ) بكسر

(١) هذا أحد وجهين حكاهما في اللسان عن الفراء ، والآخر أن أصل آن أو ان
كرمان فحذفت الألف التي بعد الواو فصار أون كزمن ثم قلبت الواو ألفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها

(٢) تقول : ناط الشيء ينوطه نوطاً : أى علقه ، ونوط بالتشديد للبالغة ،
وتنوط أصله فعل مضارع مبدوء بتاء المضارعة فهو بضم التاء وفتح النون وتشديد
الواو المكسورة ، سمي هذا الطائر بهذا الفعل لأنه يدلى خيوطاً من شجرة ثم يفرخ
فيها ، قاله الأصمعي

(٣) الوعل - بفتح فكسر وبفتح فسكون وبضم فكسر ، والأخيرة نادرة - هو
تيس الجبل ، وقال الأزهرى : أما الوعل - بضم فكسر - فما سمعته لغير الليث اه
فان صحت رواية الليث فوجهها أن أصله الفعل المبني للجهدول ، تقول : وعل بمحمد
إذا أشرف به (أى ارتفع به) فحذف حرف الجر ثم أوصل الفعل إلى الضمير
أو يضمن وعل معنى علا فيتعدى تعديته

(٤) قال ابن جماعة : هذه القراءة منسوبة إلى الحسن البصرى وأبي مالك الغفارى
وذكر الصبان أنها منسوبة إلى أبي السمال (كشداد) وهذا الوجه الذى ذكره المؤلف
أحد تخريجين لهذه القراءة ، والتخريج الآخر ما استحسنته أبو حيان وهو أن أصلها الحَبِكُ
يضمين ، فكسر الحاء إتباعاً لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز

الحاء وضم الباء ، فقال المصنف : إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جنى (وهو أن الحَبِكَّ بكسرتين والحُبُكَّ بضميتين بمعنى) : إن الحَبِكَّ مركب من اللغتين ، يعنى أن المتكلم به أراد أن يقول الحَبِكَّ بكسرتين ، ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهَلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الحُبُكَّ بضميتين ، فلم يرجع إلى ضم الحاء ، بل خلاها مكسورة وضم الباء ، فتداخلت اللغتان : الحَبِكُّ والحُبُكُّ في حرفي الكلمة الحاء والباء ^(١) ، وفي تركيب حَبِكُّ من اللغتين — إن ثبت — نظرٌ لأن الحُبُكَّ جمع الحَبَاك ، وهو الطريقة في الرمل ونحوه ، والحَبِكُّ بكسرتين إن ثبت فهو مفرد مع بَعْدِهِ ؛ لأن فِعْلاً قليل ، حتى إن سيبويه قال : لم يجيء منه إلا إِبِلٌ ، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع ، قيل : وقرئ في الشاذ (يَمْحَقُ اللهُ الرَّبُّوا) بضم الباء ، ولم يغر هذا القارئ إلا كتابته بالواو .

قال : « وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ ، ففَعِلٌ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفٌ حَلَقٌ كَفَخَذٍ يَجُوزُ فِيهِ نَخَذٌ وَنَخَذٌ وَنَخَذٌ ، وَكَذَا الفِعْلُ كَشَهَدَ ، وَنَحْوُ كَتَفٍ يَجُوزُ فِيهِ كَتَفٌ وَكَتَفٌ ، وَنَحْوُ عَضِدٍ يَجُوزُ فِيهِ عَضِدٌ ، وَنَحْوُ عُنُقٍ يَجُوزُ فِيهِ عُنُقٌ ، وَنَحْوُ إِبِلٍ وَبَلِزٍ يَجُوزُ فِيهِمَا إِبِلٌ وَبَلِزٌ وَلَا ثَالِثٌ لهُمَا ، وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ قُفْلٌ عَلَى رَأْيِ لِمَجِيءِ عُسْرٍ وَيُسْرٍ . »

غير حصين ، قال ابن مالك في شرح الكافية عن التوجيه الأول الذي ذكره المؤلف : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لأمكان عروض ذلك له ، وقيل : إن كسر الحاء مع ضم الباء شاذ لا وجه له

(١) إنما قيد التداخل بحرفي الكلمة تبعاً للمصنف لأن التداخل أكثر ما يكون في كلمتين ، كما قالوا قنط يقنط ، مثل ضرب يضرب ، وقنط يقنط ، مثل علم يعلم ، فاذا قالوا قنط يقنط — بكسر عين الماضي والمضارع أو بفتحهما جميعاً — علمنا أن ذلك من تداخل اللغتين ، وحاصله أخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى ، ومثل ذلك كثير

أقول : يعنى برد بعضه إلى بعض أنه قد يقال فى بعض الكلم التى لها وزنان
أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل : إن أصل بعض أوزانها البعض الآخر ،
كما يقال فى نَحَدٍ — بسكون الخاء — إنه فرع نَحَدٍ بكسرها

وجميع هذه التفرعات فى كلام بنى تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء
ولا يفرعون ففعل الحلقى [العين] فعلا كان كَشَهْدٍ أو اسما كَفَخَذٍ ورجلٍ
مَحَكٍ (١) يطرد فيه ثلاث تفرعات اطرادا لا ينكسر ، واثنان من هذه الفروع
يشاركه فيهما ما ليس عينه حلقيا ، فالذى يختص بالحلقى العين إتباعُ فأنه لعينه
فى الكسر ، ويشاركه فى هذا الفرع فعيل الحلقى العين كَشَهْدٍ وَسَعِيدٍ وَنَحِيفٍ
وَرَغِيفٍ ، وإنما جعلوا ما قبل الحلقى تابعا له فى الحركة ؛ مع أن حق الحلقى أن
يفتح نفسه أو ما قبله — كما فى يَدْعَمُ وَيَدْمَعُ ؛ لتقل الحلقى وخفة الفتحة ولمناسبتها
له ؛ لما يجىء فى تعليل فتح مضارع فعل الحلقى عينه أو لامه ، وذلك لأنه
محمل فعل الاسمى على فعل الفعلى فى التفرع لأن الأصل فى التغيير الفعل
لكثرة تصرفاته ، وسيجىء فى باب المضارع علة امتناع فتح عين فعل الحلقى
العين ، وأما فعيل فلم يفتح عينه لئلا يؤدّى إلى مثال مرفوض فى كلامهم ؛ وقد
يجىء كسر فتح ما بعد الحلقى إتباعا لكسر الحلقى ، كما قيل فى خَبِقٍ (٢) على
على وزن هَجَفٍ للطويل : خَبِقٌ ، هذا ، وحرف الحلق فى المثالين فعلٍ وَفَعِيلٍ
ثانى الكلمة ، بخلافه إذا كان عين يفعل أو لامه ، فلم يستثقل الكسر عليه ،

(١) رجل محك بوزن فرح ومما حك ومحكان كغضبان لجوج عسر الأخلاق

(٢) الخبق بخاء معجمة مكسورة وباء مفتوحة وقد تكسروا آخره قاف مشددة
هو الطويل من الرجال مثل الهجف ، فقوله للطويل تفسير للكلمتين معا ، ويقال : فرس
خبق (بالضبطين السابقين) إذا كان سريعا

مع أن الكسر قريب من الفتح ؛ لقرب مخرج الياء من مخرج الألف (١) فلما لزم كسر العين في المثالين — وقد جرت لحرف الحلق عادة تغيير نفسها أو ما قبلها إلى الفتح ، ولم يمكن ههنا تغيير نفسها لما ذكرنا ولا تغيير ما قبلها إلى الفتح لأنه مفتوح ، وقد عادها عيدُ الغرام — غَيَّرَتْ حَرَكَةَ ما قبلها إلى مثل حركتها ؛ لأن الكسر قريب من الفتح كما ذكرنا ، فكأنها غيرت ما قبلها إلى الفتح ، ولم يأت في الأسماء فِعْلٌ وَلَا فُعِيلٌ — مضمومى الفاء — حتى تَتَّبَعَ الفاءُ العينَ بناءً على هذه القاعدة ، وأما فِعْلٌ في الفِعْلِ نحو شَهِدَ فلم يتبع لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل المتبع فاؤه عينه ، وإنما لم يتبع في نحو المُحِينِ وَالْمُعِينِ (٢) لعروض الكسرة ، وأما المَغْيِرَةُ في المَغْيِرَةِ فشاذ شذوذ منتن في المُنْتِنِ وَأَنْبُؤُكَ وَأَجْوُوكَ في أَنْبُؤِكَ وَأَجِيئُكَ فلم يقولوا قياساً عليه أَبُوعَكَ وَأَقْرُوكَ في أَبِيْعَكَ وَأَقْرِيئِكَ ، وإنما لم يتبع في نحو رَوُوفَ وَرَوُوفَ لأن كسر ما قبل الحلقى في نحو رَحِيمَ وَرَحِيمَ إنما كان لمقاربة الكسرة للفتح كما ذكرنا ، والضم بعيد من الفتح وأما أهل الحجاز فنظروا إلى أن حق حروف الحلق إما فتحها أو فتح ما قبلها ؛ هَبْ أنه تعذر فتحها لما ذكرنا من العلة فَلِمَ غَيَّرَ ما قبلها عن الفتح وهو حقها إلى الكسر؟ وهل هذا إلا عكس ما ينبغي؟؟

واللغتان اللتان يشترك فيهما الحلقى وغيره : أولاهما : فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين ، نحو شَهِدَ في الفِعْلِ وَنَحَدَ في الأَسْمِ ، وفي غير الحلقى عِلْمٌ في الفِعْلِ وَكَبَدٌ

(١) مخرج الياء بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، ومخرج الألف أقصى الحلق فوق الهمزة

(٢) المحين : اسم فاعل من أحانه الله : أي أهلكه ، وأصله محين — بضم الميم وكسر الياء — فنقلت كسرة الياء إلى الحاء الساكنة وجوبا ، ومعين : اسم فاعل من أعان ، فعل به ما فعل بسابقه

في الاسم ، وإنما سكنوا العين كراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل
 منه أي الكسر في البناء المبني على الخفة أي بناء الثلاثي المجرد ، فسكنوه لأن
 السكون أخف من الفتح ، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه ، ومثل
 هذا قالوا في كَرُم الرجل : كَرُم ، وفي عَضُد : عَضُد ، بالاسكان ، وقولهم لَيْسَ
 مثل عِلْمٍ في عِلْمٍ ، وكان قياسه لَأَسَ كِهَابٍ ، لكنهم خالفوا به أخواته لمفارقتها لها
 في عدم التصرف ، فلم يتصرفوا فيه بقلب الياء ألفا أيضا ولم يقولوا لَيْسَتْ كِهَيْبَتْ ،
 ولا يجوز أن يكون أصل لَيْسَ فتح الياء لأن المفتوح العين لا يخفف ، ولا ضم
 الياء لأن الأجوف اليائي لا يجيء من باب فَعَلَ^(١) ؛ والثانية : فَعَلَ — بكسر الفاء
 وسكون العين — نحو شَهَدَ وَنَحَدَ في الحلقي ، وَكَبَدَ وَكَيْفَ في غيره ؛ ولم
 يسمع في غير الحلقي من الفعل نحو عِلْمٍ في عِلْمٍ في المبني للفاعل ، وحكى قطرب
 في المبني للمفعول نحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » بكسر الضاد وسكون الراء — كما قيل قِيلَ
 وَبِيعَ وَرَدَّ ، وهو شاذ . فالذي من الحلقي يجوز أن يكون فرع فِعَلِ المكسور الفاء
 والعين كما تقول في إِبِلٍ : إِبِلٌ ، ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى ما قبلها كراهة
 الانتقال من الأثقل إلى الأثقل ، وكره حذف أقوى الحركتين ، أي : الكسرة ،
 فنقلت إلى الفاء ، والذي من غير الحلقي لا يكون إلا على الوجه الثاني ؛ لأنه
 لا يجوز فيه فِعَلٍ بالاتباع

قوله « ونحو عَضُدٍ يجوز فيه عَضُدٌ » قد ذكرنا أن مثله يجوز عند تميم في
 الفعل أيضا ، نحو كَرُمَ الرَّجُلُ ، في كَرُمٌ ، ولم يقولوا فيه عَضُدٌ بنقل الضمة إلى
 ما قبلها كما نقلوا في نحو كَيْفٍ ؛ لنقل الضمة ، وربما نقلها بعضهم فقالوا : عَضُدٌ ، وقد

(١) لم يجيء من الأجوف اليائي مضموم العين إلا قولهم « هيؤ » أي حسنت حاله
 وصار ذاهية

ذكرنا (١) في فعل التعجب أن فعل الذي فيه معنى التعجب يقال فيه
فعل ، قال :

٥ — * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تَقْتُلُ * (٢)

ولعل ذلك دلالة على نقله إلى معنى التعجب ، وأما قولهم في الفعل المبني
للمفعول فعل كما في المثل « لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُصِدَ لَهُ » (٣) قال أبو النجم

وهو تميمي : —

٦ — * لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْمِسْكُ وَالْبَانُ أَنْعَصَرَ * (٤)

(١) ذكره في شرح الكافية في آخر أفعال المدح والذم ، قال بعد ذكر الشواهد :
والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى إلى المدح أو إلى التعجب اه
(٢) هذا عجز بيت للأخطل النصراني التغلبي و صدره :

* فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا *

وتقتل : تشعشع بالماء وتمزج فيكسر الماء حدثها

(٣) قال في اللسان : الفصد شق العرق ، وفصد الناقة شق عرقها ليستخرج دمه
فخشر به ، ومن أمثالهم في الذي يقضى له بعض حاجته دون تمامها « لم يحرم من فصد له »
بأسكان الصاد مأخوذ من الفصيد الذي كان يصنع في الجاهلية ويؤكل ، يقول : كما يتبلغ
المضطر بالفصيد فاقنع أنت بما ارتفع من قضاء حاجتك وإن لم تقض كلها اه ملخصا
(٤) قبل هذا قوله في وصف جارية :

بَيْضَاءُ لَا يَشْبَعُ مِنْهَا مِنْ نَظَرٍ خَوْدٌ يَغْطِي الْفَرْعُ مِنْهَا الْمُؤْتَزَّرُ

وقول الشارح إن أبا النجم تميمي لا أصل له ، فانه من بكر بن وائل فان اسمه
الفضل بن قدامه بن عبيد الله بن عبيد الله ابن الحارث أحد بني عجل بن لجيم بن صعب
ابن علي بن بكر بن وائل ، وهذه التفريعات كما تطرد عند بني تميم تطرد عند غيرهم
ومنهم بكر وتغلب ابنا وائل ، قال الأعمش : وهي لغة فاشية في تغلب بن وائل اه ولعل
الذي حمل الشارح على نسبة أبي النجم إلى تميم ما ذكره أولا من أن هذه التفريعات
إنما تطرد عند بني تميم

وكذا قولهم غُزِيََ بالياء دون الواو في غُزِيََ لعروض سكون الزاي ؛ فليس التخفيف في مثله لكرهه الانتقال من الأخرى إلى الأثقل كما كان في كَتِفٍ وَعَضُدٍ ، كيف والكسرة أخفُّ من الضمة والفتحة أخف من الكسرة ؛ بل إنما سكن كراهة توالي الثقيلين في الثلاثي المبني على الخفة ، فسكن الثاني لامتناع تسكين الأول ، ولأن الثقل من الثاني حصل ؛ لأنه لأجل التوالي ، ولتوالي الثقيلين أيضاً خَفَّفُوا نحو عُنُقٍ وإِبِلٍ بتسكين الحرف الثاني فيهما ؛ وهذا التخفيف في نحو عُنُقٍ أكثر منه في إِبِلٍ ؛ لأن الضمتين أثقل من الكسرتين حتى جاء في الكتاب العزيز وهو حجازي رُسُلَنَا وَرُسُلَهُمْ ، وهو في الجمع أولى منه في المفرد لثقل الجمع معني ؛ وجميع هذه التفرعات في لغة تميم كما مر ؛ وإذا توالي الفتحان لم تحذف الثانية تخفيفاً لخفة الفتحة ، وأما قوله : —

٧ — وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ
بِرَاجِعٍ مَاقَدٌ فَاتَهُ بِرِدَادٍ (١)

فشاذ ضرورة

وقد شبهه بفعلٍ المفتوح الفاء المكسور العين نحو قولهم وَلْيَضْرِبْ وَفَلْتَضْرِبْ — أعني واو العطف وفاءه مع لام الأمر وحرف المضارعة — وذلك لكثرة الاستعمال ؛ فالواو والفاء كفاء الكلمة لكونهما على حرف فهما كالجزء مما بعدهما ، ولام الأمر كعين الكلمة ، وحرف المضارعة كلامها ، فسكن لام الأمر ؛ وقرئ

(١) البيت للأخطال التغلبي ، ويروى صدره * وما كل مغبون ولو سلف صفقه * والمغبون الذي يخدع وينقص منه في الثمن أو غيره ، وسلف بسكون اللام أصله سلف بفتحة فسكنها حين اضطره الوزن إلى ذلك ، ومعناه مضى ووجب ، وصفقه مصدر مضاف إلى ضمير المبتاع أو المغبون ، والصفق إيجاب البيع ، وأصله أن البائع والمشتري كان أحدهما يضرب على يد الآخر ، والباء في برابع زائدة ، ويروى برابع (فعلا مضارعا) فاعله ضمير المبتاع أو المغبون ، والرداد بكسر الراء وفتحها فسخ البيع

به في الكتاب العزيز ، وشبهه به نحو « ثُمَّ لِيَفْعَلْ » ، وهو أقل ، لأنَّ ثُمَّ على ثلاثة أحرف ، وليس كالواوِ والفاء ، مع أنَّ ثم الداخلة على لام الأمر أقل استعمالاً من الواو والفاء ، وكذا شبه بفعل وفعل قولهم فَهَوَّ وَفَهَى وَهَوَّ وَوَهَى وَهَوَّ وَوَهَى لما قلنا في وَلِيَفْعَلْ ، وكذا أَهَوَّ وَأَهَى ، لكن التخفيف مع الهمزة أقل منه مع الواو والفاء واللام ؛ لكون الهمزة مع هَوَّ وَوَهَى أقل استعمالاً من الواو والفاء واللام معهما ، ونحو (أَنْ يُمِلَّ هَوَّ) على ما قرىء في الشواذ أبعد ؛ لأنَّ يُمِلَّ كلمة مستقلة ، جعل هَوَّ كعَضِدٍ ؛ وهذا كما قلَّ نحو قولهم : أراك مُنْتَفِخًا ، وقوله :

٨ — * فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا ^(١) *

وقولهم : انْطَلَقَ ، في انْطَلِقْ ، وقوله :

٩ — * وَذِي وَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ ^(٢) *

وإنما قل التخفيف في هذه لأنها ليست ثلاثية مجردة مبنية على الخفة فلم يستنكر فيها أدنى ثقل ، ويجيء شرحها في أماكنها ^(٣) إن شاء الله تعالى

قوله « في إِبِلٍ وَبِلِيزٍ (أى : ضخمة) ولا ثالث لهما » قال سيبويه : ما يعرف

(١) هذا بيت من الرجز للعجاج بن رؤبة يصف ثورا وحشيا ، وبعده : —

* إِذَا أَحْسَّ نَبَأَةً تَوَجَّسًا *

ومنتصبا أى قائما واقفا ، ويروى منتصبا بتشديد الصاد أى مرتفعا ، وتكردس انقبض واجتمع بعضه إلى بعض ، والنبأة الصوت الخفي أو صوت الكلاب ، وتوجس تسمع إلى الصوت الخفي

(٢) هذا عجز بيت لرجل من أزد السراة و صدره * عجبت لمولود وليس له أب *

(٣) أما كنها في باب الابتداء ، والعجب من الشارح المحقق فإنه أحال هنا على

ما هناك وأحال هناك على ما هنا

إلا الإِبِلُ ، وزاد الأَخْش بلزا ، وقال السيرافي : الحَبْرُ صُفْرَةُ الأَسنان ، وجاء
الإِطْلُ^(١) وَالإِيطُ ، وقيل : الإِطُّ^(٢) لغة في الأَقِطِ ، وأتان إِبِدٌ : أى وَلُود

قوله « ونحو قُفْلٍ يجوز فيه قُفْلٌ على رأى » يحكى عن الأَخْش أن كلَّ
فُعْلٍ فى الكلام فتثقله جائز ، إلا ما كان صفةً أو معتلَّ العين كحُمُرٍ وَسُوقٍ
فإنهما لا يثقلان إلا فى ضرورة الشعر ، وكذا قال عيسى بن عمر : إن كلَّ فُعْلٍ
كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله نحو عُسْرٍ وَيُسْرٍ ، ولقائل أن يقول :
بل الساكنُ العينِ فى مثله فرع لمضمومها كما هو كذلك فى عُنُقٍ اتِّفَاقًا ، فان
قيل : جميع التفاريع المذكورة كانت أقل استعمالاً من أصولها ؛ فان نَحَدًا وَعُنُقًا
ساكنى العين أقلُّ منهما متحرِّ كَيْهًا ، وبهذا عرف الفرعية ، وَعُسْرٌ وَيُسْرٌ
بالسكون أشهر منهما مضمومى العين ؛ فيكون الضم فىهما فرع السكون كما أشار
إليه المصنف ، فالجواب أن ثقل الضمتين أكثر من الثقل الحاصل فى سائر الأصول
المذكورة ، فلا يمتنع أن يَحْمِلَ تضايفُ الثقل فى بعض الكلمات على قلة
استعمالها مع كونها أصلاً ، وإذا كان الاستتقال فى الأصل يؤدى إلى ترك
استعماله أصلاً كما فى نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ وغير ذلك مما لا يحصى فما المنكر من أدائه
إلى قلة استعماله ؟

(١) إطل - بكسرتين ، وبكسر فسكون - والإيطل : الحاصرة ، قال امرؤ القيس

لَهُ أَيْطَلًا ظَبِيٍّ وَسَاقًا نَعَامَةٍ وَإِرْخَاءَ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبٍ تَتَقَلِّ

وقال آخر :

لم تُؤذَ خَيْلُهُم بِالشَّغْرِ وَاصِدَةً تُجَلَّ الخَوَاصِرُ لم يَلْحَقْ لها إِطْلُ

(٢) الأقط - بكسرتين ، وبفتح فكسر - طعام يتخذ من اللبن المخيض ، قال امرؤ القيس

فَتَمَلَّأَ يَبْتَنَّا أَقْطًا وَسَمْنَا وَحَسْبُكَ مِنْ غِنَى شَبَعٍ وَرَى

هذا ، وإن كان عين فعل المفتوح الفاء حلقياً سا كناً جاز تحريكه بالفتح نحو الشَّعْرَ وَالشَّعْرَ وَالْبَحْرَ وَالْبَحْرَ ، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات ، وليست إحداها فرعاً للأخرى ، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعاً لساكنها ، ورأوا هذا قياساً في كل فعل شأنه ما ذكرنا ، وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح كما يجيء في باب المضارع

قال : « وَالرُّبَاعِيُّ خَمْسَةٌ : جَعْفَرٌ ، زَبْرَجٌ ، بُرْشٌ ، دَرْهَمٌ ، قَمَطَرٌ ، وَزَادَ الْأَخْفَشُ نَحْوَ جُخْدَبٍ ، وَأَمَّا جَنْدَلٌ وَعَلْبِطٌ فَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ حَمَلَهُمَا عَلَى بَابِ جَنْادِلَ وَعُلَابِطٍ ، وَاللُّخْمَاسِيُّ أَرْبَعَةٌ : سَفَرَجَلٌ ، قِرْطَعِبٌ ، جَحْمَرِشٌ ، قَدْ عَمِلَ ، وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ أُبْنِيَّةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَمْ يَجِيءْ فِي الْخُمَاسِيِّ إِلَّا عَضْرَ فُوطٍ خَزْعَيْلٌ قِرْطَبُوسٌ قَبَعَثَرِيُّ خَنْدَرِيسٌ عَلَى الْأَكْثَرِ »

أقول : اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي ، وقال الفراء والكسائي : بل أصلهما الثلاثي ، قال الفراء : الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران ، وقال الكسائي : الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره ، ولا دليل على ما قالوا ، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جَعْفَرٍ فَعَلَلٌ ووزن سَفَرٌ جَل فَعَلَلٌ ، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يوزن بلفظه ، وكان ينبغي أن يكون للرباعي خمسة وأربعون بناءً ، وذلك بأن تضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين فيصير اثني عشر تضربها في أربع حالات اللام الأولى يكون ثمانية وأربعين ، يسقط منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين ، وكان حقُّ أُبْنِيَّةِ الْخُمَاسِيِّ أَنْ تَكُونَ مِائَةً وَأَحَدًا وَسَبْعِينَ ، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية في الثمانية والأربعين المذكورة فيكون مائة واثنين وتسعين يسقط منها أحد وعشرون ، وذلك لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام

الثانية ، وتسقط بامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين ،
وتسقط بامتناع سكون العين واللامين معا ثلاث حالات الفاء ، يبقى مائة وأحد
وسبعون بناء ، اقتصر من أبنية الرباعي على خمسة متفق عليها ، وزاد الألف
فعللاً بفتح اللام كجُخْدَبِ ، وأجيب بأنه فرع جُخَادِبِ ؛ بحذف الألف
وتسكين الخاء وفتح الدال ، وهو تكلف ، ومع تسليمه فما يصنع بما حكى الفراء
من طُحَلَبِ وِبُرُقَعِ ^(١) وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يُرَدُّ مع ثقة الناقل
وإن كان المنقول غير مشهور ، فالأولى القول بثبوت هذه الوزن مع قلته ؛ فنقول :
إن قُعْدَدًا ^(٢) ودُخَلَلًا ^(٣) مفتوحى الدال واللام — على ما روى — وَسُوْدَدًا ^(٤)
وَعُوْطَطًا ^(٥) ملحقات بجُخْدَبِ ، ولولا ذلك لوجب الادغام كما يجيء في موضعه .
ويكون بهمي ^(٦) ملحقا ؛ لقولهم بهمة على ما حكى ابن الأعرابي ، ولا تكون

(١) الطحلب : خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه ، والبرقع : نقاب المرأة وما يستر به
وجه الدابة ، وكلاهما بضم فسكون ففتح ، وقد يكسر أول الثاني ، والأصل فيهما ضم الثالث
(٢) القعدد : الرجل الجبان القاعد عن الحرب والمكاره ؛ قال الشاعر :

دَعَانِي أَخِي وَالْحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ
فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ

(٣) دخل الرجل ودخله بضم ثالته أو فتحه ودخيلته : نيته ومذهبه لأن ذلك يداخله

(٤) السوود : مصدر قولك ساد الرجل قرمه كالسيادة ، والدال الأولى مفتوحة

أو مضمومة وقد تخفف الهمزة بقلبها واوا

(٥) العوطط : جمع عائط ، وهو اسم فاعل من قولك : عائط الناقة تعوط ، إذا لم

تحمل في أول سنة يطرقتها الفحل

(٦) قال في اللسان : وقال الليث : البهمي نبت تجذب به الغنم وجدا شديدا مادام

أخضر ، فاذا يبس هر شوكة وامتنع ، ويقولون للواحد بهمي والجمع بهمي ، قال

سيبويه : البهمي تكون واحدا وجمعاً وألفها للتأنيث . وقال قوم ألفها للإلحاق

والواحدة بهمة ، وقال المبرد : هذا لا يعرف ، لا تكون ألف فعلى بالضم لغير التأنيث ...

قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، وعندى أن من قال بهمة فالألف ملحقة له بجُخْدَبِ

الألف للتأنيث كما ذهب إليه سيبويه

قوله « وأما جَنْدِلٌ وَعُلْبِطٌ » يعني أن هذين ليسا بنائين للرباعي ، بل هما في الأصل من المزيد فيه ؛ بدليل أنه لا يتوالى في كلامهم أربع متحركات في كلمة ، ألا ترى إلى تسكين لام نحو ضَرَبْتُ لما كان التاء كجزء الكلمة ، قال سيبويه : الدليل على أن هُدْبَدًا^(١) وَعُلْبِطًا مقصورا هُدَا بَدٍ وَعُلَا بَطٍ أنك لا تجد فُعَالًا إلا ويروى فيه فُعَالِلٌ كَعَلَا بَطٍ وَهَدَا بَدٍ وَدُودَا دِيمٍ^(٢) في دُودِيمٍ ، وكما أن المذكورين ليسا بنائين للرباعي ، بل فرعان للمزيد فيه ، فكذا عَرَّتْنُ - بفتحتين بعدهما ضمة - وَعَرَّتْنُ - بثلاث فتحات - ليسا بلفتين أصليتين ، بل الأول مخفف عَرَّتْنُ بمحذف النون ، والثاني مخفف عَرَّتْنُ ، كما أن عَرَّتْنَا - بفتح العين وإسكان الراء وضم التاء - فرع عَرَّتْنُ بمحذف النون وإسكان الراء ، وعَرَّتْنُ : نبت ، وفيه ست لغات عَرَّتْنُ وَعَرَّتْنُ فرعاه . وعَرَّتْنُ فرع الفرع ، وَعَرَّتْنُ ، وَعَرَّتْنُ فرع الفرع ، وَعَرَّتْنُ فرع الفرع

وزاد محمد بن السري في الحماسي خامساً وهو الهُنْدَلِيعُ لبقلة ، والحق الحكم بزيادة النون ؛ لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارها نادراً فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذى الزيادة كما يجيء ، ولو جاز أن يكون هُنْدَلِيعٌ فُعَلَالًا لجاز أن يكون كَنَهَبِلٌ^(٣) فَعَلَالًا ، وذلك خرق لا يُرَقَعُ فتكثر الأصول

فاذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتأنيث فيما ، فيجعلها للحاق مع تاء التأنيث ، ويجعلها للتأنيث إذا فقد الهاء اه

(١) قال في اللسان : الهدب والهدابد اللبن الخائر (الحامض) جدا . وفي :

ضعف البصر

(٢) الدودم والدوادم : شيء شبه الدم يخرج من شجر السمر

(٣) الكنهيل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاء ، قال سيبويه :

أما كنهيل فالنون فيه زائدة لأنه ليس في الكلام على مثال سفرجل (بضم الجيم)

المزيد فيه
من الاسماء
وضابطه

قوله « وللمزيد فيه أبنية كثيرة » ترتقى في قول سيبويه إلى ثلثمائة وثمانية
أبنية ، وزيد عليها بعد سيبويه نيف على الثمانين ، منها صحيح وسقيم ، وشرح جميع
ذلك يطول ، فالأولى الاقتصار على قانون يعرف به الزائد من الأصل كما يجيء
في باب ذي الزيادة إن شاء الله تعالى

ولما كان المزيد فيه من الخماسي قليلا عده المصنف ؛ وإما قال « على الأكثر »
لأنه قيل : إن خنْدَرِيسا فَنَعْلِيلٍ ؛ فيكون رباعياً مزيداً فيه ، والأولى الحكم
بأصالة النون ؛ إذ جاء برَقَعِيدٍ في بلد ، وَدَرَدَيْسٍ للداهية ، وَسَلْسَبِيلٍ وَجَعْفَلِيْقٍ
وَعَلْطَبَيْسٍ (١)

فان قيل : أليس إذا تردّد حرفٌ بين الزيادة والأصالة وبالتقديرين يندر
الوزن فجعله زائداً أولى ؟

قلت : لانسلم أولاً أن فَعْلَالِيلاً نادر ، وكيف ذلك وجاء عليه الكلمات
المذكورة ؟ ولولسنا شذوذه قلنا : إما يكون الحكم بزيادته أولى اكون أبنية المزيد
فيه أكثر من أبنية الأصول بكثير ، وذلك في الثلاثي والرباعي ، أما في
الخماسي فأبنية المزيد فيه منه مقاربة لأبنية أصوله ؛ ولو تجاوزنا عن هذا المقام أيضاً
قلنا : إن الحكم بزيادة مثل ذلك الحرف [يكون] أولى إذا كانت الكلمة
بتقدير أصالة الحرف من الأبنية الأصول ، أما إذا كانت بالتقديرين من ذوات
الزوائد كمثلنا — أعني خندريسا — فان ياءه زائد بلا خلاف فلا تفاوت بين
تقديره أصلاً وزائداً ، ولو قال المصنف بدل خندريس برَقَعِيدٍ لاستراح من قوله
« على الأكثر » لأنه فَعْلَالِيْلٌ بلا خلاف ؛ إذ ليس فيه من حروف « اليوم تنساه »

(١) السلسبيل : اللين الذي لا خشونة فيه ، وربما وصف به الماء ، واسم عين في
الجنة ، قال الله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسبيلا) . والجعفلق : العظيمة من النساء .
والعلطيس : الأملس البراق

شيء غير الياء ، ويمكن أن يكون إنما لم يذكره لما قيل : إنه أعجمي ، ولو ذكر
عَلْطَمِيسًا^(١) وَجَعْفَلِيمَةً لم يرد شيء ، لأن حرف الزيادة غير غالب زيادته في
موضعه فيهما

قوله « جَعْفَر » هو النهر الصغير ، و« الزَّبْرَج » الزينة من وَشَى أوجوهر ،
وقيل : الذهب ، وقيل : السحاب الرقيق ، و« الْبُرُن » للسبع والطير كالأصابع
للإنسان ، والمِخْلَبُ : ظفر البرن ، و« الْقَمَطَر » ما يصران فيه الكتب ،
« وَالْجُنْدَب » الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكذا الْجُخَادِبُ ،
« وَالْجَنْدَلِ » موضع فيه الحجارة ، والجنادل : جمع الجندل : أى الصخر ، كأنه
جعل المكان لكثرة الحجارة فيه كأنه حجارة ، كما يقال : مررتُ بقاعِ
عَرْفَجِ^(٢) كُلُّهُ ، و« الْعَلْبِطُ » الغليظ من اللبن وغيره ، يقال : ما فى السماء
قِرْطَبٌ : أى سحابة ، وقال ثعلب : هو دابة ، و« الجحمرش » العجوز المسنة ،
يقال : ما أعطانى قَدْ عَمِلًا : أى شيئًا ، وَالْقُدْ عَمِلَةٌ : الناقة الشديدة ، و« الْعَضْرَفُوطُ »
دويبة ، و« الْخَزْعَبِيلُ » الباطل من كلام وَرْمَزَاح ، و« الْقِرْطَبُوسُ » بكسر
القاف — الداهية والناقة العظيمة الشديدة ، وفيه لغة أخرى بفتح القاف ،

(١) العلطميس : الضخم الشديد ، والجارية الحسنة القوام ، والكثير الأكل
الشديد البلع ، والهامة الضخمة الصلعاء ، قال الراجز :-

لَمَّا رَأَتْ شَيْبَ قَدَالِي عَيْسَا وَهَامَتِي كَالطَّسْتِ عَاطَمِيسَا
لَا يَجِدُ الْقَمْلُ بِهَا تَعْرِيسَا

(٢) العرفج - بزنة جعفر وزبرج - ننت ، قيل : هو من شجر الصيف لين أغبر
له ثمرة خشناء كالحسك ، وقيل : طيب الريح أغبر إلى الخضرة وله زهرة صفراء وليس
له حب ولا شوك . وقال المؤلف فى شرح الكافية (ج ١ ص ٢٨٣ طبعة الآستانه) :
« ومن النعت بغير المشتق قولهم مررت بقاع عرفج كله : أى كائن من عرفج ، وقولهم
مررت بقوم عرب أجمعون : أى كائنين عربا أجمعون » اهـ

والأول هو المراد هنا لئلا يتكرر بناء عَضْرَفُوط ، وَ « الْقَبْعَثَرَى » الجمل الضخم الشديد الوبر ، وليست الألف فيه للإلحاق ؛ إذ ليس فوق الخماسي بناء أصلي يلحق به ^(١) ، وليست أيضاً للتأنيث لأنه يَنْوَن ويلحقه التاء نحو قَبْعَثَرَاة ، بل الألف لزيادة البناء كألف حمار ونحوه ، وَ « الْخُنْدَرِيس » اسم من أسماء الخمر .

واعلم أن الزيادة قد تكون للإلحاق بأصل ، وقد لا تكون

ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كُلُّ وَاحِدٍ في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها : من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به أسماً رباعياً لاخماسياً

معنى
الإلحاق

وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في

فائدة
الإلحاق

شِعْرٍ أَوْ سَجْعٍ

ولأنتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على مايتوهم ، كيف وإن معنى حَوْقَلٍ مخالف لمعنى حَمَلٍ ^(٢) ، وَ شَمَلٌ مخالف لشمل معنى ^(٣) وكذا كَوْثَرٌ

(١) كان من حقه ، مراعاة لما سيأتي له ذكره قريباً ، أن يقول هنا : إذ ليس فوق الخماسي لفظ على هذه الزنة يلحق به ، من غير تقييده بأصلي

(٢) حقل يحقل - من باب ضرب يضرب - زرع ، وحقلت الإبل تحقل - من باب

تعب يتعب - أصيبت بالحقلة ، وهي من أدواء الإبل . وأما حوقل فمعناه ضعف وقد تقدم

(٣) شمات الرياح - من باب قعد - شملا وشمولا : تحولت شمالاً ، وشملا الخمر -

من باب نصر - يعرضها للشمال ، وشملا الشاة - من باب نصر وضرب - علق عليها

دليل
اللاحق

ليس بمعنى (١) كثر ، بل يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى ، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل ، وزيادة ميم مَفْعَل للمصدر أو الزمان أو المكان ، وفي مِفْعَل للآلة ، فمن ثَمَّة لا نقول إن هذه الزيادات لللاحق وإن صارت الكلم بها كالمباعى في الحركات والسكنات المعينة ومثله في التصغير والجمع ، وذلك لظهور زيادة [هذه] الحروف للمعاني المذكورة ، فلا نحيدنها على الغرض اللفظي مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوي ، وليس لأحد أن يرتكب كون الحرف المزيد لإفادة معنى اللاحق أيضا ، لأنه لو كان كذلك لم يدغم نحو أَشَدَّ وَمَرَدَّ ؛ لئلا ينكسر وزن جعفر ، ولا نحو مَسَلَّةٌ وَلَا مَحْدَّةٌ لئلا ينكسر وزن دِرْهَمٍ ، كما لم يدغم مَهْدَدٌ وَقَرْدَدٌ محافظةً على وزن جَعْفَرٍ ، وذلك أن ترك الادغام في نحو قَرْدَدٌ ليس لكون أحد الدالين زائداً وإلا لم يدغم نحو مُقَدَّدٌ (٢) لزيادة أحد داليه ، ولم يُظْهِرْ نَحْوَ أَلْنَدَدِ وَيَلْنَدَدِ (٣)

الشمال (وهو كيس يجعل على ضرعها) وشملهم أمر - من باب فرح ونصر - وشمو لا أيضا : عمهم . وشمل الرجل وانشمل وشملل : أسرع وشمر ، وبهذا تعلم أن المخالفة بين شمل وشملل في غير المعنى الأخير

(١) الكوثر : الكثير من كل شيء ، قال الشاعر : -

وَأَنْتَ كَثِيرٌ يَا بَنَ مَرْوَانَ طَيْبٌ وَكَانَ أَبُوكَ ابْنُ الْعَقَائِلِ كَوْثَرًا
والكوثر أيضا : النهر ، ونهر في الجنة يتشعب منه جميع أنهارها ، فالمخالفة إذن في غير المعنى الأول

(٢) القمد - بضم أوله وثانيه كعتل - القوى الشديد ، قال الشاعر : -

فَضَحَّتْهُ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ قُمْدُونٌ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ
(٣) الألندد واليلندد : مثل الألد ، وهو الشديد الخصومة . قال ابن جنى : همزة ألدد ويا ، يلندد كلتاهما لللاحق . فان قلت : إذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يكن لللاحق فكيف أحقوا الهمزة والياء في ألدد ويلندد ، والدليل على صحة اللاحق

لأصالة الدالين ، بل هو للمحافظة على وزن الملحق به ، فكان ينبغي أيضاً أن لا يدغم نحو أشدَّ ومردَّ ومسلَّة لو كانت ملحقة

هذا ؛ وربما لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم ، ككوكب^(١) وزينب فانه لا معنى لتكوين ككب وزنب

قولنا « أن تزيد حرفاً » نحو كوثر وقعدُد ، وقولنا « أو حرفين » كأندد ويلندد وحبَنطَى^(٢) فان الزائدتين في كل واحد منهما للالحاق

مقابل
حرف
الالحاق

وأما أقعنسَسَ وأخرَ نبي^(٣) فقالوا : ليس الهمزة والنون فيهما للالحاق ، بل إحدى سيني أقعنسَسَ وألف آخرَ نبي للالحاق فقط ، وذلك لأن الهمزة والنون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضاً ولا يكون الالحاق إلا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام ،

ظهور التضعيف ؟ قيل : إنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر ، فلذلك جاز الالحاق بالهمزة والياء في أئندد ويلندد لما انضم إلى الهمزة والياء من النون اه ، ولعل هذه القضية المسلمة مأخوذة من استقراء كلام العرب وعليه فلا ترد مناقشة الشارح الآتية

(١) التمثيل بكوكب مبني على أن الواو في هذه الكلمة كالواو في جوهر (زائدة للالحاق) وهو أحد رأيين ، والآخر أن الواو أصلية واحدى الكافين زائدة . قال في اللسان : قال التهذيب : ذكر الليث الكوكب في باب الرباعي ذهب أن الواو أصلية قال : وهو عند حذاق النحويين من هذا الباب (يقصد : وك ب) صدر بكاف زائدة والأصل وكب ، أو كوب اه

(٢) تقول : رجل حبنطى - بالتنوين - أى غليظ قصير بطين

(٣) أقعنسَسَ فهو مقعنسَس . والمقعنسَس : الشديد ، والمتأخر أيضاً ، وقال ابن دريد : رجل مقعنسَس ، إذا امتنع أن يضام . واحرنبي الرجل : تهيأ للغضب والشر ، واحرنبي أيضاً : استلقى على ظهره ورفع رجليه نحو السماء

هذا ما قالوا ، وأنا لا أرى منعاً من أن يزداد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة ، فنقول : زوائد اقعنسس كلها للإلحاق باحرنجم .

ذو
زيادة
الملحق
وقد تُلحَق الكلمة بكلمة ثم يزداد على الملحقة ما يزداد على الملحق بها ، كما
أَلْحَقَ شَيْطَانَ وَسَلَقِي^(١) بدحرج ، ثم أَلْحَقَا بِالزِّيَادَةِ قَقِيلَ : تَشَيْطَانَ وَاسَلَنْقَى
كما قيل : تَدَخَّرَجَ وَاحْرَنْجِمَ ، فيسمى مثله ذا زيادة الملحق ، وليس أَقْعَنْسَسَ
كذلك ؛ إذ لم يستعمل قَعْسَسَ

شرط
الإلحاق
بذو
الزيادة
وَلَا تُلْحَقُ كَلِمَةٌ بِكَلِمَةٍ مَزِيدٍ فِيهَا إِلَّا بَأَنْ يَجِيءَ فِي الْمُلْحَقَةِ ذَلِكَ الزَّائِدُ بَعَيْنِهِ
فِي مِثْلِ مَكَانِهِ ؛ فَلَا يُقَالُ : إِنْ أَعَشَوْشَبَ وَاجْلَوذَ^(٢) ملحقان باحرنجم لأن
الواو فيهما في موضع نونه ، ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سُوْدِدِ : إنه ملحق
بجُنْدَبِ^(٣) المزيد نونه ، وقوى قول الأخفش : إنه ثبت نحو جُنْدَبِ ، وإن
نحو سُوْدِدِ ملحق به .

وقولنا « والمصدر » يخرج نحو أَفْعَلٌ وَفَعَلٌ وَفَاعَلٌ ؛ فإنها ليست ملحقة
بِدَحْرَجَ لأن مصادرها إِفْعَالٌ وَتَفْعِيلٌ وَمُفَاعَلَةٌ ، مع أن زياداتها مطردة لمعان
سندكرها ، ولا تكفي مساواة إفعال وفعيل وفعال كأخرج إخراجا وقاتل
قَيْتَالًا وَكذَّبَ كِذَابًا لِفِعْلَالٍ مصدر فَعَّلَ ؛ لأن المخالفة في شيء
من التصاريف تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق ، لا سيما وأشهر مصدرَي
فَعَّلَ فَعْلَلَةٌ

(١) شيطان الرجل وتشيطان : صار كالشيطان وفعل فعله . وسلقاه : ألقاه على
ظهره ، واسلنقى : مطاوعه .

(٢) اعشوشبت الأرض : كثر عشبها . واجلوز الليل : ذهب . واجلوز بهم
السير : دام مع السرعة ، ومنه اجلوز المطار

(٣) الجندب : الذكر من الجراد ، وقيل : الصغير منه

وقولنا « في التصغير والتكسير » يُخْرِجُ عَنْهُ نَحْوَ حِمَارٍ ، وَإِنْ كَانَ بوزن قَطْرٍ ؛ لِأَنَّ جَمْعَهُ قَمَاطِرٌ وَلَا يَجْمَعُ حِمَارٌ عَلَى حِمَارٍ بِلِ حُمُرٍ وَأَحْمَرَةٍ ، وَأَمَّا نَحْوُ شَمَائِلٍ^(١) فِي جَمْعِ شِمَالٍ فَلَا يَرِدُ اعْتِرَاضاً ؛ لِأَنَّ فِعَائِلَ غَيْرَ مَطْرَدٍ فِي جَمْعِ فِعَالٍ .

وقولنا « لا خماسيا » لِأَنَّ الْمَلْحَقَ بِهِ لَا يَحْذِفُ آخِرَهُ فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ كَمَا يَحْذِفُ فِي الْخَمَاسِي ، بَلْ يَحْذِفُ الزَّائِدَ مِنْهُ أَيْنَ كَانَ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا احْتِيجَ إِلَى حَذْفِ حَرْفٍ فَالزَّائِدُ أَوْلَى ؛ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَزِيدُ لِلْإِلْحَاقِ حَرْفَ لَيْنٍ رَابِعًا فِي الْخَمَاسِي فَانْه يَنْقَلِبُ يَاءً نَحْوَ كَنَاهِيرٍ فِي جَمْعِ كَنَهْوَرٍ^(٢)

قِيلَ : لَا يَكُونُ حَرْفُ الْإِلْحَاقِ فِي الْأَوَّلِ ؛ فَلَيْسَ أَبْلَمُ^(٣) مَلْحَقًا بِبُرْثُنٍ وَلَا إِثْمَدٌ بِزَبْرِجٍ^(٤) ؛ وَلَا أَرَى مِنْهُ مَانِعًا ، فَانْهَاتِقِعُ أَوْلًا لِلْإِلْحَاقِ مَعَ مُسَاعِدِ اتِّفَاقًا ، كَمَا فِي النَّدَدِ وَيَلْنَدَدٍ وَإِدْرَوْنِ^(٥) فَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَقَعَ بِلَا مُسَاعِدٍ ؟

موضع
حرف
الإلحاق

(١) الشمال - بزنة كتاب - الطبع والسجية . قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي
أَلَمْ تَعَلَّمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعُهَا قَلِيلٌ ، وَمَا لَوْحِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا
والشمال أيضاً : ضد اليمين ، قال الله تعالى (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال) .
والشمال أيضاً : الشؤم ، قال الشاعر : -

وَلَمْ أَجْعَلْ شُؤُونَكَ بِالشَّمَالِ

أى : لم أضعها موضع شؤم

(٢) الكنهور - بزنة سفرجل - العظيم المتراكب من السحاب ، وقيل : قطع من السحاب أمثال الجبال ، والنون والواو زائدتان للإلحاق بسفرجل
(٣) الأبلم - بضمين بينهما سكون ، أو كسرتين بينهما سكون - هو الخوص ، واحده أبلمة ، وفي الحديث « الأمر بيننا وبينكم كقد الأبلمة » أى : أنه على نصفين متساويين كما تشق الخوصة نصفين

(٤) الأثمد - بكسرتين بينهما سكون - حجر يتخذ منه الكحل

(٥) الأدرون - بزنة جردحل - المكان الذي يوضع فيه علف الفرس . وهو

فيل : ولا يقع الألف لللاحق في الاسم حَشْوًا ؛ لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي ؛ وإنما وجب تحريكها لأن الثاني يتحرك في التصغير ؛ وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضاً في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس ؛ وأما الآخر فقد لا يتحرك كَسَامِيٍّ وَبُشْرَى والاعتراض عليه أنه ما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي ؛ ومع التسليم فانه لا يلزم تحريكها في نحو عَلَّابٌ لافي التصغير ولا في التكسير ، بل تحذف ، فلا بأس بأن نقول : هو ملحق بقَدَّعَمِلٍ ، وقولهم « الرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس » ليس بمستقيم ؛ لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة كسُرَيْدٍ يَحِ وَسَرَادٍ يَحِ في سِرْدَاحٍ ^(١) ، ومع التسليم يلزمهم أن لا يزداد الألف في الآخر نحو أَرَطِيٍّ ^(٢) وَمِعْزَى لأنه يتحرك بالحركة الاعرابية بعد قلبه ياء في التصغير والتكسير

واحترز بعضهم من هذا فقال : الألف لا تكون لللاحق أصلاً ، وأصلها في نحو أَرَطِيٍّ وَمِعْزَى ياء ، ولا دليل على ما قال ؛ وإنما قلبت في رأيت أَرَطِيًّا وَأَرَطِيٍّ لكسرة ما قبلها

ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وَسَطًا في الفعل حكم الزمخشري وتقبله المصنف بكون ألف نحو تَغَافَلَ لللاحق بتدحرج ، وهو وهم ، لأن الألف في مثله غالبية في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً ، ولو كان لللاحق لم يدغم نحو تَمَادٍّ وَتَرَادٍّ ، كما لم يدغم نحو مَهْدَدٍ كما بينا ، ولو كان الألف في تَغَافَلَ

الأصل أيضاً ، ويقال : رجع فلان إلى إدرونه ، ويقال : فلان إدرون شر ، إذا كان نهاية في الشر ، قال ابن جنى : هو بلحق مجرد حل ، وذلك أن الواو التي فيها ليست مداً لأن ما قبلها مفتوح فشابهت الأصول بذلك فألحقت بها اه

(١) السرداح - بوزن قرطاس ، بكسر القاف - الناقة الطويلة والضحيم من كل شيء والأسد القوى الشديد

(٢) الأَرَطِيَّ - بفتح فسكون - شجر ينبت في الرمل ، واحدته أَرطاة

للحاق لكان في مصدره واسمى فاعله ومفعوله أيضا ، فلم يصح إطلاق قولهم : « إن الألف لا تكون للحاق في الاسم وسطا »

وكذا نحو تَكَلَّمَ ليس التضعيف فيه للحاق بتدحرج كما ادعيا ؛ لوضوح كون التضعيف لمعنى ، وما غيرها إلا موافقة البناءين لتدحرج في تصاريفه ، وإنما جوز حذف الألف للساكنين في نحو أَرطَى وَمِعْزَى مع أن الوزن ينكسر به كما ينكسر بادغام نحو مَهْدِدٍ وَقَرْدِدٍ ؛ لأن هذا الانكسار ليس لازما ، إذ التنوين في معرض الزوال وترجع الألف مع اللام والاضافة نحو الأَرطَى وَأَرطَى هذا الموضع

ولبقاء الوزن تقديراً مع سقوط اللام للتنوين حكم سيبويه بكون جَوَارٍ وَأَعْيَلٍ^(١) غير منصرفين

هذا ، ولما لم يقدّم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للحاق جاز أن يحكم في نحو سَاسِمٍ^(٢) وَخَاتَمٍ وَعَائِلٍ بكونها للحاق بجَعْفَرٍ ، وبكونها في نحو عَلَابِطٍ للحاق بقُدْعَمِلٍ

(١) أعيل - بضم الهمزة وفتح العين - تصغير أعلى الذي هو أفعِل تفضيل من العلو والأصل الأول في المصغر أعيلو ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ثم حذف التنوين لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، ثم خيف من رجوع الياء لزوال الساكنين فجاء بالتنوين عوضاً عن هذه الياء . هذا مذهب سيبويه والخليل على ما ارتضاه المحققون في تقرير مذهبهما ، وهو مبنى على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الاستئصال الظاهر المحسوس في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف إذ هو مشابهة الاسم للفعل وهي غير ظاهرة . وفي المسألة مذاهب أخرى لا نرى الأطالة بذكرها

(٢) الساسم : شجر أسود ، قيل : هو الآبنوس ، وقيل : شجر يتخدم منه القسي والأمشاط والقصاع والجفان

ثم نقول : الاسم الملحق بالرباعي كثير : فَوَعَلَ كَكَوْثِرَ ، وَفَعَلَ كَزَيْنَبَ ،
 وَفَعُولَ كَجَدَوَلَ ، وَفَعَّلَ مضعف اللام كَهَدَدَ ، وَفَعَّلَى كَأَرْطَى ، وَفَعَّلَنَ
 كَرَعَشَنَ (١) ، وَفَعَّلَنَةَ كَعَرَضَنَةَ (٢) ، وَفَعَّلَنَ كَفَرَسَنَ (٣) ، وَفَعَّلَتَهُ كَسَنَبَتَهُ (٤) ،
 وَفَعَّلَ كَعَنَسَلَ (٥) ، وَفَعَّلَ كَجَدَبَ (٦) ، وَفَعَّلَ كَخَنَفَسَ (٧) وعند الأَخْفَشِ
 فُفَعَّلَ مضعف اللام ملحق بجَدَبَ كَسُوْدَدَ ؛ ولا يمتنع على ما ذكرنا أن يكون
 أَفْعَلَ وَإِفْعَلَ كَأَبْلُمَ وَإِجْرِدَ (٨) للألحاق ، وأما إِفْعَلَ كَأَصْبَعَ فَلَا ؛ لِإِدْغَامِ نَحْوِ
 إِوْرَ ، وكذا يَفْعَلُ يكون للألحاق كِيَلْمَعِ (٩) وكذا فَاعَلَ كَعَالَمِ

أوزار
الملحق
بالرباعي

(١) الرعشن - بفتحيتين بينهما ساكن - المرتعش .

(٢) العرضنة - بكسر ففتح فسكون - الاعتراض في السير من النشاط ، يقال :
 تعدو الفرس العرضنة : أي معترضة مرة من وجه ومرة من آخر ، ونظرت إلى
 فلان عرضنة : أي بمؤخر عيني .

(٣) الفرسن : طرف خف البعير

(٤) السنبة : الحقة وهي المدة من الزمن ، تقول : عشنا في الرخاء سنبة . والتاء
 الأولى فيه زائدة للألحاق على قول سيبويه ، يدل على زيادتها أنك تقول سنبة ، أما
 التاء الثانية فهي تاء التأنيث وهي موجودة في الحالين

(٥) العنسل : الناقة السريعة ، وهي مأخوذة من العسلان ، وهو عدو الذئب ،
 والزائد فيه النون عند سيبويه ، واللام عند غيره

(٦) الخدب - بكسر ففتح فباء مشددة - الضخم والشيخ والعظيم الجافي

(٧) الخنفس والخنفساء - بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء ، وضمها لغة
 فيهما - دويبة سوداء أصغر من الجعل منتنة الريح

(٨) الاجرد - بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه وتشديد آخره - نبت يدل على
 الكمأة واحده إجردة ، قال النضر : ومنهم من يقول إجرد بتخفيف الدال مثل
 إثم ، وهذا الذي عناه الشارح

(٩) اليلمع : السراب ، وما لمع من السلاح ، واسم برق خلب

وكذا الملحق بالخماسي من الثلاثي والرباعي كثير ؛ فمن الثلاثي الملحق
أوزان
الملحق
الخماسي
بسفرجل نحو صَمَحَمِج (١) وَعَفَنَجَج (٢) وَكَرَوَس (٣) وَعَمَلَس (٤) وَعَثَوَثَل (٥)
وَهَبِيخ (٦) وَعَقْنَقَل (٧) وَخَفِيدَد وَخَفَيْفَد (٨) وَالنَّدَد وَيَلْنَدَد وَحَبْنَطَى ،
ومن الرباعي جَحْنَفَل (٩) وَحَبْوَكْر (١٠) ، ومن الملحق بِقِرْطَعَب من الثلاثي

(١) الصمحمج - كسفرجل - الشديد القوي ، والاثني صمحمجة

(٢) العفنجج - كسفرجل - الضخم الأحمق

(٣) الكروس - كسفرجل - الشديد

(٤) العملس - كسفرجل - القوي الشديد على السفر . والذئب والكلب

الخبيثان ، قال عدى بن الرقاع يمدح عمر بن عبد العزيز : -

عَمَلَسُ أَسْفَارٍ إِذَا اسْتَقْبَلَتْ لَهُ سَمُومٌ كَحَرِّ النَّارِ لَمْ يَتَلَثَّمْ

وقال الطرماح يصف كلاب الصيد : -

يُوزَعُ بِالْأَمْرَاسِ كُلِّ عَمَلَسٍ مِنَ الْمُطْعِمَاتِ الصَّيْدِ غَيْرِ الشَّوْاحِنِ

(٥) العثوثل : الكثير اللحم الرخو

(٦) الهبيخ - كسفرجل - الرجل الذي لاخير فيه ، والأحمق المسترخي . والهبيخ

في لغة حمير : الغلام الممتليء ، والهبيخة : الجارية التارة الممتلئة بلغتهم أيضا

(٧) العقنقل - كسفرجل - الكشيبي العظيم من الرمل إذا ارتكمت بعضه على بعض

(٨) الخفيدد والخفيفد - كسفرجل - الظليم (ذكر النعام) الخفيف ، وقيل :

الطويل الساقين . قيل للظليم خفيدد لسرعته ، وتقول : خفد - كفرح - خفدا ،

وخفد - كضرب - خفدا ، إذا أسرع في مشيته وفي بعض النسخ مكان خفيدد

« خفندد » ومعناه صاحب المال الحسن القيام عليه

(٩) الجحنفل : الغليظ

(١٠) الحبوكر : الداهية ، ورمل يضل فيه السالك

إِرْدَبَ وَفِرْدَوْسَ وَإِذْرُونَ وَإِنْقَعَلَ^(١) وَمِنَ الرَّبَاعِيِّ قِرْشَبَ^(٢) وَعَلَّكَدَ^(٣) وَقَوْلُهُمْ هَمْرَشٌ^(٤) عِنْدَ سَيْبُوِيَه مَلْحَقٌ بِجَحْمَرِشٍ بِالتَّضْعِيفِ ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ لَيْسَ فِيهِ زَائِدٌ وَأَصْلُهُ هَنْمَرِشٌ ، وَيَجُوزُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ سِرْدَاحٌ مَلْحَقًا بِجِرْدَاحٍ ، وَعُلَا بَطٍ مَلْحَقًا بِقُدْعَمِلٍ ، وَكُنَابِيلٌ^(٥) بِقُدْعَمِيلٍ ، وَإِنْ خَالَفَتْهَا فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا فِي الرَّبَاعِيِّ

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الرَّبَاعِيِّ وَالْخَمَّاسِيِّ الْأَصْلِيِّينَ تَضْعِيفٌ ؛ لِثِقَلِهِمَا وَثِقَلِ التَّضْعِيفِ ؛ أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُ حُرُوفِهِمَا تَضْعِيفًا زَائِدًا فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ لِعَرُوضِ الزِّيَادَةِ وَإِنْ صَارَ الْعَارِضُ لِزَمًا ؛ فَعَلِي هَذَا أَحَدُ الْمُثَلِّينَ فِي كَلِمَةٍ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ

متى يكون
أحد
المثلين
زائداً

(١) الفردوس : البستان ، وفي تمثيل المؤلف به لما ذكر نظر ، فانهم نصوا على أنه لازائد فيه إلا الواو ؛ فيكون رباعياً ملحقاً بالخماسي ، والانقحل كجردحل : الرجل الذي يبس جلده على عظمه من البؤس والكبر والهرم

(٢) القرشب - كجردحل : الضخم الطويل من الرجال . وقيل : هو السىء الحال

(٣) العلكد - بكسر العين وتشديد اللام مفتوحة وسكون الكاف - الغليظ

الشديد العنق والظهر من الأبل وغيرها ، وقيل : هو الشديد مطلقاً ، الذكور والأنثى فيه سواء

(٤) همرش - كجحمرش - العجوز المضطربة الخلق (بفتح الخاء) . قال ابن

سيده : جعلها سيبويه مرة فعلاً (وهو غير ما حكاه المؤلف عن الأخفش) ومرة

فعلاً ، ورد أبو علي أن يكون فعلاً ، وقال : لو كان كذلك لظهرت النون لأن إدغام

النون في الميم من كلمة لا يجوز ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في شاة زماء (وهي التي لها

لحمة متدلية تحت حنكها) كراهية أن يلتبس بالمضاعف . وهي عند كراع فعلل (بفتح

الفاء وتشديد العين مفتوحة وكسر اللام الأولى) قال : ولانظير لها البتة اه من اللسان

(٥) كُنَابِيلٌ - بضم الكاف وفتح النون بعدها ألف - اسم موضع ، قال الطرماح

ابن حكيم ، وقيل : قائله ابن مقبل

دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَابِيلٍ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءُ وَالرَّكْبُ رَائِحٌ

ويقال فيه كُنَابِيلٌ . ويروى في عجز البيت « والليل رائح »

أوربعة زائد إذا لم يكن بين المثالين حرف أصلي ، كَقَنَّب (١) و زُهْلُول (٢) فان كان بينهما حرف أصلي فليس بزائد كَحَدْرَد (٣) و دَرْدَبَيْس (٤) و سَلْسَبِيل ، وقال بعضهم : هو زائد أيضا ؛ فَحَدْرَد و سَلْسَبِيل عنده فَعَلَّع و فَعْفَلِيل ؛ والأولى الحكم بالأصالة ؛ لعدم قيام دليل زيادة الزائد كما قام مع عدم الفصل بالأصلي كما سيجيء ، وكذا إذا كان حرفان متباينان بعد مثليهما فالأولان أو الأخيران زائدان ، بشرط أن يبقى دونهما ثلاثة أصول أو أكثر ؛ فَمَرْمَرِيْس فَعْفَعِيل ، و صَمَّحَمَح فَعْلَعَل ؛ وأما نحو زَلَزَل و صَرَّصَر (٥) فليس فيه زائد ؛ إذ لا يبقى بعد الحرفين ثلاثة ، ومن قال « سَلْسَبِيل فَعْفَلِيل » قال : زلزل ففعل

وقال الكوفيون في نحو زَلَزَل و صَرَّصَر - أي : فيما يبقى بعد سقوط الثالث مناسبٌ للمعنى الذي كان قبل سقوطه مناسبةً قريبة - : إن الثالث زائد ؛ لشهادة الاشتقاق : فزَلَزَل من زَلَّ ، و صَرَّصَر من صَرَّ ، و دَمْدَم (٦) من دَمَّ ، وأما ما لم يكن كذلك ، كالبَلْبَالِ و الخَلْخَالِ ، فلا يرتكبون ذلك فيه وقال السرى الرَّفَاء في كتاب الحب والمحبوب : زَلَزَل من زَلَّ كَجَلْبَب من جَلَب ، وكذا نحوه ، يعني أنه كرر اللام للإلحاق فصار زَلَل ؛ فالتبس بباب

(١) القنب - بكسر القاف وضمها مع تشديد النون مفتوحة فيهما - : ضرب من الكتان

(٢) الزهلول - كعصفور - الأملس من كل شيء

(٣) حدرد - كجعفر - : اسم رجل ، ولم يجيء على فعلع بتكرير العين غيره

(٤) الدردبیس : الداهية ، وخرزة سوداء تتحبب بها المرأة إلى زوجها ، والعجوز

والشيخ الكبير الفاني

(٥) صرصر : تحتمل هذه الكلمة أن تكون فعلا ومعناه صوت وصاح أشد

الصياح ، وأن تكون اسما وهو دويبة تحت الأرض تصر أيام الربيع

(٦) دمدم : يقال : دمدم الرجل الرجل ودمه : أي عذبه عذابا تاما .

ذَلَّلَ يُذَلِّلُ تَذْلِيلًا ، فأبدل اللام الثانية فاء ، وهو قريب ، لكنه يرد عليه أن فيه إبدال بعض ما ليس من حروف الإبدال كالكاف في كَرَّ كَرَّ بمعنى كَرَّ

وقال الفراء في مَرْمَرِيْسٍ وَصَمَّحَمَحٍ : إنه فَعْلَلِيْلٌ وَفَعَّالٌ ، قال : لو كان فَعْفَعِيْلًا وَفَعْلَعْلًا لكان صَرَّصَرَ وَزَلَّزَلَ فَعْفَعٌ ، وليس ما قال بشيء ؛ لأننا لا نحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول

فاذا تقرر جميع ذلك قلنا : إن التضعيف زائد في نحو قَنَبٍ وَعَلَّكِدٍ وَقَرَّشَبٍ وَمَهْدَدٍ وَصَمَّحَمَحٍ وَمَرْمَرِيْسٍ وَبَرَّهْرَهَةَ^(١) — أي : كل كلمة تبقى فيها بعد زيادة التضعيف ثلاثة أصول أو أربعة — إذا لم يفصل بين المثليين أصلي ، وإنما حكمنا بذلك لقيام الدلالة على زيادة كثير من ذلك بالاشتقاق ، فطردنا الحكم في الكل ، وذلك نحو قَطَّعَ وَقَطَّاعٌ وَجَبَّارٌ وَسُبُّوحٌ ، وكذا في ذُرَّحَرَحٍ^(٢) ، لقولهم ذُرُّوحٌ بمعناه ، وفي حَلَبَلَابٍ^(٣) لقولهم حَلَّبٌ بمعناه ، ومَرْمَرِيْسٍ للداهية [من^(٤)] الممارسة للأمر ، وألحق ما جهل اشتقاقه بمثل هذا المعلوم ؛ ودليل آخر على زيادة تضعيف نحو صَمَّحَمَحٍ وَبَرَّهْرَهَةَ جمعك له على صَمَّاحٍ وَبَرَّارَةٍ ، ولو كان كسفرَجَلٍ قلت صَمَّاحِم

(١) يقال : امرأة برهرة ، إذا كانت بضة ، وقيل : هي البيضاء ، وقيل : التي لها بريق من صفائها

(٢) الذرحرح - بضم أوله وفتح ثانيه بعدهما حاء مهيمة سا كنة فراء مفتوحة - : هو دويبة أعظم قليلا من الذباب ، والذروح كسبوح بمعناه

(٣) حلبلاب - بكسرتين بعدهما سكون - نبت ينسبط على الأرض وتدوم خضرتها في القيظ وله ورق أعرض من الكف ، والحلب بوزن سكر بمعناه

(٤) زيادة يقتضيها المقام ، فإنه يريد أن التضعيف زائد في كلمة مرمريس لأنها مأخوذة من المراس ، وهو شدة العلاج ، ويقال : رجل مرمريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأور

فان قيل : هَلَّا حذفت الميم الثانية أو الحاء الثانية ؟ فالجواب أنه لو حذفت الميم الثانية لالتقى مثلان نحو صَمَاحِح ، ولو حذفت الحاء الثانية وقلت صماحم لظن أنه كسفرجل : أي أن جميع الحروف أصلية ، وأيضا ليس في كلامهم فَعَالِعُ وفي الكلام فعاعل كثير كَسَلَامٍ في سُلْمٍ وَقَنَانِبٍ في قُنْبٍ ، وكذا تقول في مرمريس : مرَّاريس ؛ لكثرة فعاعيل كدنانير وقراريط ، فجمعا على فعاعل وفعاعيل ليكون أدل على كونهما من ذوات الثلاثة

واعلم أن كل كلمة زائدة على ثلاثة في آخرها مثلان متحركان مُظْهَرَانِ فهي ملحقة ، سواء كانا أصليين كما في أَلْدَد ، أو أحدهما زائدا كما في مَهْدَد ، لأن الكلمة إذن ثقيلة وفك التضعيف ثقيل ، فلولا قَصْدُ مماثلتها للرباعي والخماسي لأدغم الحرف طلبا للتخفيف ؛ فهذا قيل : إن مَهْدَدًا مُلْحَقٌ بجعفر دون مَعَد ، ولهذا قال سيبويه : نحو سُوْدَدٌ ملحقٌ بِجُنْدَب ، مع كون النون في جندب زائدا وعدم ثبوت فَعُلُّ بفتح اللام عنده (١)

فك المثلين
أمانة
اللاحق

(١) نذكر هاهنا تكملة في بيان القياسي والسماعي من اللاحق نرى أنه لا بد منها إذ كان المؤلف لم يتعرض لبيانها ، فنقول : قال أبو عثمان المازني : « وهذا اللاحق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع ، فاذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا بالواو والياء ، وليس بمطرد ، فأما المطرد الذي لا ينكسر فإن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا لللاحق مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال نحو جلبب يجلبب جلبية ؛ فإذا سئلت كيف تبنى من ضرب مثل جعفر قلت : ضربب ، ومن علم قلت : علم ، ومن ظرف قلت : ظرفف ، وإن كان فعلا فكذلك وتجريه مجرى دحرج في جميع أحواله هاهو وقال أبو الفتح عثمان بن جني : « ومعنى قوله إن باب مهدد وجلبب مطرد وباب جهور وكوثر غير مطرد أنك لو احتجت في شعراً أو سجع أن تشتق من ضرب اسماً أو فعلاً أو غير ذلك لجاز ، وكنت تقول : ضربب زيد عمرا ، وأنت تريد ضرب ، وكذا كنت تقول : هذا ضربب أقبل ، إذا جعلته اسماً ، وكذلك ما أشبهه ، ولم يجوز لك أن تقول : ضورب زيد عمرا ، ولا هذا

قال: « وَأَحْوَالُ الْأُبْنِيَةِ قَدْ تَكُونُ لِلْحَاجَةِ كَالْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ
وَأَسْمِ الْفَاعِلِ وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَالْمَصْدَرِ وَأَسْمَى
الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْآلَةِ وَالْمُصَغَّرِ وَالْمَنْسُوبِ وَالْجَمْعِ وَالتَّقْيِ السَّائِغِ كَثِيرِينَ
وَالْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّوَسُّعِ كَالْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَذِي الزِّيَادَةِ ؛ وَقَدْ

رجل ضورب ؛ لأن هذا اللاحق لم يطرد فلا تقيسه . وسألت أبا علي (يريد
أستاذه الفارسي) عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعا وأنا
أثبت ما تحصل من قوله فيه ، قال : لو اضطر شاعر الآن لجاز أن يبنى من ضرب
اسما وصفة وفعلا وما شاء من ذلك ، فيقول : ضربب زيد عمرا ، ومررت برجل
ضربب ، وضربب أفضل من خرج ، لأنه إلهاق مطرد ، وكذلك كل مطرد من
اللاحق نحو هذا رجل ضرببي ؛ لأن هذا اللاحق مطرد ، وليس لك أن تقول :
هذا رجل ضيرب ، ولا ضورب ؛ لأن هذا لم يطرد في اللاحق . فقلت له : أترتجل
اللغة ارتجالا ؟ فقال : نعم ؛ لأن هذا اللاحق لما اطرد صار كاطراد رفع الفاعل ،
ألا ترى أنك تقول : طاب الحشكنان ؛ فترفع وإن لم تكن العرب لفظت بهذه الكلمة
لأنها أعجمية . قال : وإدخالهم الأعمى في كلامهم كبنائك ما تبنيه من ضرب وغيره
من القياس ؛ وهذا من طريف ما علقته من أبي علي ، وهذا لفظه أو معنى لفظه « اه
وحاصل هذا أن اللاحق عندهما على ضربين : قياسي ، وسماعي ؛ فأما القياسي
فقد ذكر له موضعين : الأول : ما كان بتكرير اللام مع الثلاثي ، والثاني :
ما كان بزيادة النون في وسط الكلمة ، وأما السماعي فما كان بالواو كجمهور ورودن ،
أو بالياء كشريف وبيطروزينب ومريم ، أو بالالف كجعي وسلقى ودنيا ومعزى
ولكنك إذا رجعت إلى كلام أبي الفتح ابن حني في عدة مواضع من شرحه على
تصريف المازني ومن كتابه الخصائص تبين لك أنهم لا يعدون من اللاحق قياسيا
إلا ما كان بتكرير اللام سواء كان ثلاثي الأصول وأريد إلهاقه بالرباعي أم كان
رباعي الأصول وأريد إلهاقه بالخماسي ؛ فليس لك أن تزيد لللاحق أي حرف مالم يكن
من جنس اللام ، إلا أن تريد التمرين كأن تقول : ابن من خرج على مثال كوثر
أو جمهور أو بيطر أو جعي أو عنسل أو نحو ذلك

تَكُونُ الْمُجَانَسَةَ كَأَلَا مَالَةٍ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلأُسْتِثْقَالِ كَتَخْفِيفِ الهمزة
وَالإِعْلَالِ وَالإِبْدَالِ وَالإِدْغَامِ وَالْحَذْفِ «

أقول : قد مضى الكلام على جعله لهذه الأشياء أحوال الكلمة فلا
نكرره (١)

قوله « قد تكون للحاجة » أى : يحتاج إلى هذه الأشياء : إما لتغير المعنى
باعتبارها كما فى الماضى والمضارع ، إلى قوله « والجمع » ؛ وإما للاضطرار إلى
بعضها بعد الاعلال كالتقاء الساكنين فى نحو « لم يُقَلِّ » أو بعد وصل بعض
الكلم ببعض كالتقاءهما فى نحو « اذْهَبِ اذْهَبِ » أو عند الشروع فى الكلام
كالابتداء ، وإما لوجه استحسانى لا ضرورى كوجوه الوقف على ما يأتى

وفى جعله المقصور والمدود وذى الزيادة من باب التوسع مطلقاً نظر ؛ لأن
القصر والمد إنما صير إليهما فى بعض المواضع باعلال اقتضاه الاستئصال كاسم
المفعول المعتل اللام من غير الثلاثى المجرد ، واسمى الزمان والمكان ، والمصدر مما
قياسه مَفْعَلٌ وَمُفْعَلٌ ، وسائر ما ذكره فى المقصور ، وكالمصادر المعتلة اللام من
أفعل وفاعل وافتعل كالأعطاء والرَّمَاءِ والاشتراء ، وسائر ما ذكره فى المدود ،
وربما صير إليهما للحاجة كمؤنث أفعل التفضيل ، ومؤنث أفعل الصفة ، وكذا
ذو الزيادة : قد تكون زيادته للحاجة كما فى زيادات اسم الفاعل واسم المفعول
ومصادر ذى الزيادة ونحو ذلك ، وكزيادات الإلحاق ، وقد يكون بعضها للتوسع فى
الكلام كما فى سَعِيدٍ وَحَمَارٍ وَعُصْفُورٍ وَكُنَائِيلٍ ونحو ذلك ، ويجوز أن يقال فى
زيادة الإلحاق : إنها للتوسع فى اللغة ، حتى لو احتيج إلى مثل ذلك البناء فى

(١) صواب العبارة أن يقول « على جعله لهذه الأشياء أحوال الأبنية » وانظر

(ص ٤) من هذا الجزء

الوزن والسجع كان موجودا ؛ وذهب أحمد بن يحيى إلى أنه لا بد لكل زائد من معنى ، ولا دليل على ما ادعى

قوله «وَالْإِعْلَالُ» يدخل فيه إبدال حروف العلة ، ونقل حركتها إلى ما قبلها ، وحذفها ، وحذف حركتها لا للجزم ولا للوقف ، ويدخل في الإبدال إبدال حرف العلة والهمزة وغيرهما ، وكذا الحذف يشمل حذف حرف العلة والهمزة وغيرهما ، فقوله «الإبدال والحذف» يدخل فيها بعض وجوه الإعلال ، وبعض وجوه تخفيف الهمزة

أبنية
الماضي
المجرد
الثلاثي
قال : « الْمَاضِي : لِلثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ ثَلَاثَةٌ أُبْنِيَّةٌ : فَعَلَ ، وَفَعِلَ ، وَفَعُلَ ، نَحْوُ ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وَجَاسَ وَقَعَدَ وَشَرِبَهُ وَوَمِقَهُ وَفَرِحَ وَوَثِقَ وَكَرُمَ »

أقول : ذكر لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدي : أحدهما من باب فَعَلَ فَعِلُ ، والثاني من باب فَعَلَ يَفْعُلُ ، ولم يذكر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ - بفتحهما - لأنه فرعها على ما يأتي في المضارع ، ومثالين للأزم منها ، وذكر أيضا لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدي : أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعَلُ كَشَرِبَ ، والثاني من باب فَعَلَ يَفْعَلُ كَوَمِقَ ، ومثالين للأزم منها ، وذكر لفعل مثلا واحدا ؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين ، وليس إلا لازما

أبنية
الماضي
الثلاثي
المزيد فيه
قال : « وَالْمَزِيدِ فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ : مُلْحَقٌ بِدَخْرَجٍ نَحْوُ شَمَّالٍ وَحَوْقَلٍ وَبَيْطَرَ وَجَهْوَرَ وَقَانَسَ وَقَاسِي ، وَمُلْحَقٌ بِتَدَخْرَجٍ نَحْوُ تَجَابَبٍ وَتَجَوْرَبٍ وَتَشَيْطَنَ وَتَرَهُوَكَ وَتَمَسَكَنَ وَتَغَافَلَ وَتَكَلَّمَ ، وَمُلْحَقٌ بِأَخْرَجَ نَحْوُ أَقْعَنْسَسَ وَأَسْلَنْقِي ، وَغَيْرُ مُلْحَقٍ نَحْوُ أَخْرَجَ وَجَرَّبَ وَقَاتَلَ وَأَنْطَاقَ وَأَقْتَدَرَ وَأَسْتَخْرَجَ وَأَشْهَبَ وَأَشْهَبَ وَأَغْدَوْدَنَ وَأَعَاوُطَ ؛ وَأَسْتَكَانَ قِيلَ : أَفْتَعَلَ مِنْ الْأَسْكُونِ فَأَلْمَدُ شَادٌّ ، وَقِيلَ : اسْتَفْعَلَ مِنْ كَانَ فَأَلْمَدُ قِيَاسِي »

أقول : شملل : أي أسرع ، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لِقَاطِهِ ما يبقى

من ثمره ، وَحَوْ قَلَّ : كبر وعجز عن الجماع ، وَجَهْوَر : رفع صوته ، قَلْنَسْتُهُ
وَقَلْسَيْتُهُ : ألبسته القَلْنَسُوَّةَ ، تَجَلْبَبَ : لبس الجلباب ، تَجَوَّرَبَ : لبس
الجَوَّرَبَ ، تَشَيْطَنَ الرجل : صار كالشيطان في تمرده ، تَرَهَوَكَ الرجل في المشى :
أى كان كأنه يَمْوَجُ فيه ، تمسكن : تشبه بالمسكين ، اِخْرَجْتُمْ القوم : ازدحموا ،
اُقْعَنْسَسَ : رجع وتأخر ، اسْلَنْقَى : مطاوع سَلَقَى : أى صَرَخَ ، اِغْدَوْدَنَ
النبتُ : طال ، اِغْلَوَّطْتُ البعير : تعلقت بعنقه وعلوته ، استكان : ذل

ومن الملحقات بفعل شَرَيْفَ : أى قطع شَرِيَّافَ الزرع ، وهو ورقه إذا
طال وكثر حتى يُخَافُ فساد الزرع

قد تقدم أن نحو تكلم وتغافل ليس ملحقا ، وإن كان في جميع تصاريفه
كْتَدَخَّرَجَ ، وفي عد النحاة تمدرع وتمندل وتمسكن من الملحق نظر أيضاً ،
وإن وافقت تدحرج في جميع التصاريف ؛ وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست
لقصد الإلحاق ، بل هي من قبيل التوهم والغلط ، ظنُّوا أن ميم منديل ومسكين
وَمِدْرَعَةٌ فاء الكامة كقاف قِنْدِيلٍ ودال دِرْهَمٍ ، والقياس تَدْرَعٌ وَتَنْدَلٌ
وَتَسْكَنٌ كما يجيء في باب ذى الزيادة ، وهذا كما توهم في ميم مَسِيلِ الأصلة
فجمعوه على مُسْلَانٍ وَأَمْسِلَةٌ ، كقَفْزَانٍ وَأَقْفِزَةٌ في جمع قَفِيزٍ ، فتمدرع وتمندل
وتمسكن - وإن كانت على تمفعل في الحقيقة - لكن في توهمهم على تفعلل

وقد جاء من الملحقات بدحرج فعأل نحو : بَرَّأَلِ الديكُ ، إذا نفش برأله (١)

(١) البرائل كعلايط والبرائل بوزنه مقصورا : ما استدار من ريش الطائر
حول عنقه ، أو خاص بعرف الحبارى ، فاذا نفشه للقتال قيل برأل كدحرج
وتبرأل كدحرج ، وابرأل كاشمأز ، اه من القاموس ، وفي اللسان : وقيل : هو
الريش السبط الطويل لا عرض له على عنق الديك قال : وهو البرائل للديك خاصة

وَفَنَعَلَ نَحْوَ : دَنَقَعَ الرَّجُلُ : أَي افْتَقَرَ وَلَزِقَ بِالدَّقْعَاءِ ، وَهِيَ الْأَرْضُ ، وَكَذَا
فَعَلَنَ وَفَعَّلَ [وَفَعَّمَلَ] وَفَعَّلَمَ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، لَكِنَّهَا لَمْ تُعَدَّ لِعَرَابَتِهَا وَكُونِهَا مِنْ
الشَّوَادِ ؛ وَكَذَا جَاءَ تَهَفَّعَلَ وَافْعَمَلَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ النَّوَادِرِ ^(١)

قوله « واستكان » ، قيل : أصله استكن فأشبع الفتح ، كما في قوله : —

(١) ذكر المؤلف رحمه الله هذه الأوزان ولم يذكر لها أمثلة ، ونحن نذكر لك
أمثلة لها : أما فعَلَنَ فَمِنْ أَمْثَلِهَا قَوْلُهُمْ : فَرَصَنَ الشَّيْءَ ؛ إِذَا قَطَعَهُ ، وَأَصْلُهُ الْفَرَصُ
وَهُوَ الْقَطْعُ وَزَنَا وَمَعْنَى ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : قَحَزَنَ الرَّجُلُ ؛ إِذَا ضَرَبَهُ فَصْرَعَهُ ، وَأَصْلُهُ
قَحَزَ الرَّجُلُ إِذَا أَهْلَكَهُ ، وَأَمَّا فَعَّلَ فَمِنْ أَمْثَلِهَا قَوْلُهُمْ : حَمَّضَ الرَّجُلُ ، إِذَا جَنَى الْحَمَّضَ ،
وَهُوَ الْحَمَّضُ . وَأَمَّا فَعَمَلَ فَمِنْ أَمْثَلِهَا قَوْلُهُمْ : قَصَمَلَ الشَّيْءَ ، إِذَا قَطَعَهُ ، وَأَصْلُهُ الْقَصَلُ
وَهُوَ الْقَطْعُ وَزَنَا وَمَعْنَى ، وَقَوْلُهُمْ : جَلَّطَ الرَّجُلُ شَعْرَهُ ؛ إِذَا حَلَقَهُ ، وَأَصْلُهُ جَلَطَ .
وَأَمَّا فَعَلَمَ فَمِنْ أَمْثَلِهَا قَوْلُهُمْ : فَرَصَمَ الشَّيْءَ ؛ إِذَا قَطَعَهُ وَأَصْلُهُ الْفَرَصُ . وَأَمَّا تَهَفَّعَلَ
فَمِنْ أَمْثَلِهَا قَوْلُهُمْ : تَهَاقَمَ مَطَاوِعَ هَلَقَمَ الشَّيْءَ ، إِذَا ابْتَلَعَهُ ، وَأَصْلُهُ لَقِمَ اللَّقْمَةَ إِذَا
أَخَذَهَا بَفِيهِ . وَأَمَّا افْعَمَلَ فَمِنْ أَمْثَلِهَا قَوْلُهُمْ : أَهْرَنَعَ الرَّجُلُ ، إِذَا أَسْرَعَ فِي مَشِيَّتِهِ
وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ سَرِيعَ الْبِكَاوِ وَالِدُمُوعِ . وَقَالُوا : أَهْرَنَعَ فِي مَنْطِقِهِ إِذَا انْهَمَكَ وَأَكْثَرَ ،
النُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ بِلَا خِلَافٍ ، وَأَمَّا الْمِيمُ فَقَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ : إِنَّهَا زَائِدَةٌ ، وَقَالَ ابْنُ بَرِي :
هِيَ أَصْلِيَّةٌ فَوْزَنَهَا افْعَمَلَ ، وَعَلَى كُلِّ فَانِهِ يَتَعَيَّنُ إِبْدَالُ النَّونِ مِيمًا وَإِدْغَامُهَا فِي الْمِيمِ بَعْدَهَا
هَذَا ، وَقَدْ أَشَارَ الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ : وَغَيْرُ ذَلِكَ ، وَقَوْلُهُ فِيمَا بَعْدَ : وَنَحْوَ ذَلِكَ ، إِلَى أَوْزَانٍ
أُخْرَى لَمْ يَتَعَرَّضْ لَذِكْرِهَا ، فَمِنْهَا يَفْعَلُ (كَدَحْرَج) نَحْوَ : يَرِنَا الرَّجُلُ ، إِذَا صَبَغَ بِالرِّينَاءِ (بَضْمُ
فَفْتَحَ فَنُونٌ مُشَدَّدَةٌ وَبَعْدَ الْأَلْفِ هَمْزَةٌ) وَهِيَ الْحِنَاءُ . وَمِنْهَا تَفْعَلُ (كَدَحْرَج) نَحْوُ
تَرَمَسَ بِمَعْنَى رَمَسَهُ : أَي غَيَّبَهُ فِي الرَّمْسِ وَهُوَ الْقَبْرُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : تَرَفَّلَ تَرْفَلَةٌ بِمَعْنَى
رَفَلَ (كَنَصَرَ) ؛ إِذَا جَرَّ ذَيْلَهُ وَتَبَخَّرَ . وَمِنْهَا نَفْعَلُ كَقَوْلِهِمْ : نَرَجَسَ الدَّوَاءُ ؛ إِذَا
وَضَعَ فِيهِ النَّرْجَسَ . وَمِنْهَا فَنَعَلَ نَحْوُ سَنَبَلَ الزَّرْعَ إِذَا ظَهَرَ سَنَبَلُهُ . وَمِنْهَا هَفْعَلُ نَحْوُ
هَلَقَمَ ؛ إِذَا أَكْبَرَ اللَّقْمَ . وَمِنْهَا سَفْعَلُ نَحْوُ سَنَبَسَ بِمَعْنَى نَبَسَ : أَي نَطَقَ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ
مَا تَجَدَّدَ فِي كِتَابِ اللَّغَةِ . هَذَا ، وَفِي أَكْثَرِ هَذِهِ الْأَوْزَانِ مَقَالٌ

١٠ - يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

زِيَافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُكْدَمِ (١)

إلا أن الإشباع في استكان لازم عند هذا القائل ، بخلاف ينباع ،
وقيل : استفعل من الكون ، وقيل : من الكين ، والسين للانتقال ، كما في
استحجر : أى انتقل إلى كون آخر : أى حالة أخرى : أى من العزة إلى الذلة ،
أو صار كالكين ، وهو لحم داخل الفرج : أى في اللين والذلة

قال : « ففعل لمعان كثيرة ، وباب المغالبة يبنى على فعلته أفعله - بالضم - نحو
كارمى فكرمته أكرمته ، إلا باب وعدت وبعث ورميت ؛ فإنه أفعله -
بالكسر - وعن الكسائي في نحو شاعرته فشعرته أشعره - بالفتح »

أقول : اعلم أن باب فعل خلفته لم يختص بمعنى من المعانى ، بل استعمل في
جميعها ؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه

ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المغالبة ، ونعنى بها أن يغلب
أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر ، فلا يكون إذن إلا متعديا . نحو : كارمى
فكرمته أكرمته : أى غلبته بالكرم ، وخاصمى فخصمته أخصمه ، وغالبنى
فغلبته أغلبه ، وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغلب وخصم وكرم ، فاذا قصدت
هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب ، إلا أن يكون المثال الواوى كوعد ، والأجوف

يختص
المغالبة
بباب
نصر
الالذاع

(١) هذا البيت من معلقة عنتر بن شداد العبسى . وينباع : أصله ينبع (كيفتح)
فأشبع فتحة الباء فصارت ألفاً . والذفرى - بكسر فسكون مقصوراً - الموضع
الذى يعرق من الابل خلف الأذن . والغضوب : الناقة الصعبة الشديدة . والجسرة :
الضخمة القوية . والزيافة : المتبخترية في مشيها . والفنيق : الفحل المكرم من الابل
والمكدم : المعضوض ، وروى المقرم ، وهو الذى لا يذلل ولا يحمل عليه
لكرمه وعتقه

والناقص اليائين كَبَاعَ وَرَمَى ؛ فانك لا تنقلها عن فَعَلَ يَفْعَلُ ؛ بل تنقلها إليه إن كانت من غيره ؛ لأن هذه الأنواع مضارعها يَفْعِلُ - بالكسر - إذا كان الماضي مفتوح العين قياسا لا ينكسر ، كما يجيء

وحكى عن الكسائي أنه استثنى أيضا ما عينه أولامه أحد الحروف الخلقية ، وقال : يلزمه الفتح ، نحو : شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ ، والحق ما ذهب إليه غيره ؛ لأن ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوى والأجوف والناقص اليائين ، بل كثير منه يأتي على الأصل نحو بَرَأَ يَبْرُؤُ وَهَنَأَ يَهْنِي ، كما يأتي بيانه في موضعه ، وقد حكى أبو زيد شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ - بالضم - وكذا فاخرته أَفْخَرُهُ - بالضم - وهذا نص في عدم لزوم الفتح في مثله

واعلم^(١) أنه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى ، قال سيبويه : وليس في كل شيء يكون هذا ، ألا ترى أنك لاتقول نازعني فزاعته أنزعه ، استغني عنه بغلبته ، وكذا غيره ، بل نقول : هذا الباب مسموع كثير

قال : « وَفَعَلَ تَكَثُرُ فِيهِ الْعِلَلُ وَالْأَحْزَانُ وَأَضْدَادُهَا نَحْوُ سَقِمَ وَمَرِضَ وَحَزِنَ وَفَرِحَ ، وَيَجِيءُ الْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحَلِي كُلُّهَا عَلَيْهِ ، وَقَدْ جَاءَ أَدِيمٌ وَسَمِرٌ وَعَجْفٌ وَحَمِقٌ وَخَرِقٌ وَعَجِمٌ وَرَعِنٌ^(٥) بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ »

(١) قال في التسهيل : وهذا البناء (يقصد باب المغالبة) مطرد في كل ثلاثي متصرف تام خال من ملزم الكسر . اهـ ويقصد بملزم الكسر ما ذكره المؤلف هاهنا وهو كونه مثالا واويا أو أجوف أو ناقصا يائين . ولا ينافيه قول سيبويه الذي ذكره المؤلف لأنه يمكن حمل كلامه على أنه أراد به أنهم مع كثرة استعمالهم باب المغالبة تركوا استعماله في هذا الموضع استغناء عنه بغلبته وشبهه ، وما قال ابن مالك هو الظاهر كما يدل عليه قولهم : باب المغالبة يبنى على كذا ، دون أن يقولوا : جاء على كذا (٢) آدم (كعلم وكرم) فهو آدم ، إذا كان لونه مشربا سوادا وبياضا ،

أقول : اعلم أن فعلَ لازمه أكثر من متعدديه ، والغالب في وضعه أن يكون
للأعراض من الوجع وما يجرى مجراه ، كحزنٍ ورديٍّ وشعثٍ وسهكٍ ونكدٍ وعسرٍ
وشكسٍ ولحزٍ ولحجٍ وخزى ، ومن الهيج كبطرٍ وفرح^(١) وخطِ خطاً ، وهو
الرائحة الطيبة ، وقمِ قنمةً ، وهي الرائحة المكروهة ، وغضبٍ وغارٍ يغارٍ وحشٍ وقلقٍ
وحارٍ حيرةً وبرق^(٢) . ومن الهيج ما يدل على الجوع والعطش وضديهما من الشبع
والرئى ، وقريب منه نصف القدح أى امتلاء نصفه وقرب إذا قرب الامتلاء ، ويكثر في هذا
الباب الألوان والحلى ؛ فالألوان نحو كدرٍ وشهبٍ وصدىٍّ وقهبٍ وكهبٍ وأدم^(٣)

واللون الأدمه . وسمر (ككرم وفرح) فهو أسمر ، واسمار أيضا ، إذا كان لونه
السمرة ، وهي منزلة بين السواد والبياض . وعجف (كفرح وكرم) فهو أعجف ، إذا
ذهب سمنه ، وهو العجف (بفتححتين) . وحمق (ككرم وغنم) حمقا - بالضم وبضممتين -
وحماقة فهو أحق ، إذا كان قليل العقل . وخرق بالأمر (ككرم وفرح) إذا لم
يرفق به ، وعجم - بضم الجيم - عجمة فهو أعجم وهي عجماء ، إذا كان به عجمة وهي لكنة
وعدم فصاحة ، وظاهر كلام المؤلف أنه ورد كفرح أيضا ، لكننا لم نجد بعد مراجعة
ما بأيدينا من أمهات كتب اللغة إلا ما قدمناه ، وقال في اللسان عن الكسائي : كل
شئ من باب أفعل وفعلاء سوى الألوان فإنه يقال فيه فعل يفعل مثل عرج يعرج
وما أشبهه ، إلاسته أحرف فإنها جاءت على فعل (ككرم) الأخرق والأحمق
والأرعن والأعجف والأيمن اه ولم يذكر السادس ، ولعله الأعجم .

(١) ردى : هلك ، وسقط في الهوة ، وشعث : تلبد شعره واغبر ، وسهك :
خبثت رائحة عرقه ، ونكد : صعب عيشه ، وعسر : وقع في ضيق وشدة ، أو عمل
بيده اليسرى ، وشكس : ساء خلقه ، ولحز : بخل وشحت نفسه ، ولحجت عينه : أصيبت
ببثور ، وخزى الرجل : وقع في بلية وشر ، واطر : لم يحتمل النعمة وكفرها
(٢) حمش : غضب ، أو صار دقيق الساق ، وبرق بصره : تحير ، أو دهش
فلم يبصر

(٣) كدر : إذا كان لونه بين السواد والغبرة ، وشهب : إذا غلب بياضه على

والأغلب في الألوان أفعالٌ وأفعالٌ نحو أزرقٌ وأخضرٌ وأبيضٌ وأحمرٌ وأصفرٌ ،
ولايجيء من هذه الألوان فعلٌ ولا فعلٌ ؛ ونعني بالحليّ العلامات الظاهرة
للعيون في أعضاء الحيوان ، كَشَتْرٍ وَصَالِعٍ وَرَسِحٍ وَهَضِيمٍ (١) .

وقد يشاركه فعلٌ مضموم العين في الألوان والعيوب والحليّ ، كالكلمات
التي عدها المصنف ، وفي الأمراض والأوجاع كَسُقْمٍ وَعَسِيرٍ ، بشرط أن لا يكون
لامه ياء ؛ فان فعلٌ لايجيء فيه ذلك ؛ إلا لغةً واحدة ، نحو بهو الرجل (٢) وبهيّ
أى : صار بهيياً

وفعلٌ في هذه المعاني المذكورة كلها لازم ، لأنها لا تتعلق بغير من قامت به ؛
وأما قولهم : فَرِقْتُهُ وَفَزَعْتُهُ فقال سيبويه : هو على حذف الجار ، والأصل فرقت
منه وفزعت منه ، قال : وأما خشيته فأنا خاشٍ ، والقياسُ خَشٍ ، فالأصل
أيضاً خشيت منه ، فحمل على رَحْمَتِهِ ، حمل الضد على الضد ؛ ولهذا جاء اسم الفاعل
منه على خاشٍ والقياسُ خَشٍ ؛ لأن قياس صفة اللازم من هذا الباب فعلٌ ،
وكذا كان قياس مصدره خَشِيّ فقيل خَشِيَّةٌ حملاً على رَحْمَةٍ ، وكذا حمل
ساخط على راض مع أنه لازم ، يقال : سخط منه أو عليه

سواده ، وصدى . : إذا كان أسود مشرباً حمرة ، وقهب إذا كان ذا غبرة مائلة إلى
الحمرة ، وكهب : إذا كان ذا غبرة مشربة سواداً ، وأدم تقدم قريبا ص (٧١)
(١) شتر : انشقت شفته السفلى ، وشترت عينه : انقلب جفنها وتشنج ، وصلع
(بمهملة كفرح) فهو أصلع ؛ إذا انحسر شعر مقدم رأسه لتصان مادة الشعر في
تلك البقعة في بعض النسخ « ضلع » وتقول . ضلع السيف (بالمعجمة كفرح) :
اعوج ، ورسح : أى خف لحم عجيزته ونخذه ، وهضم : انضم كشحاه (أى
جانباه) وضمرت بطنه

(٢) بهو الرجل وبهي وبها (ككرم وفرح ودعا وسهي) ، إذا صار بهياً
أى : حسناً

قوله « رعن ه أى : حمق ، والرعونة : الحمق

قال : « وَفَعَلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِهَا كَحَسُنَ وَقَبِحَ وَكَبُرَ وَصَغُرَ
فَمِنْ ثَمَّةَ كَانَ لِأَزْمًا ، وَشَدَّ رَحْبَتَكَ الدَّارُ : أَيْ رَحِبَتْ بِكَ . وَأَمَّا بَابُ
سُدَّتُهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بِنَاتِ الْوَاوِ لَا لِلنَّقْلِ ، وَكَذَا بَابُ بَعْتَهُ .
وَرَاعَوْا فِي بَابِ خِفْتُ بَيَانَ الْبِنْيَةِ »

معانى
فعل
بالضم

أقول : اعلم أن فعل في الأغلب للفرائز ، أى : الأوصاف المخلوقة كالحسن
وَالْقُبْحِ وَالْوَسَامَةَ وَالْقَسَامَةَ ^(١) وَالْكِبَرَ وَالصَّغَرَ وَالطُّوْلَ وَالْقِصْرَ وَالْغِلَظَ
وَالسَّهُولَةَ وَالصَّعُوبَةَ وَالشَّرْعَةَ وَالْبَطْءَ وَالثَّقْلَ وَالْحِلْمَ وَالرَّفْقَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ
وَقَدْ يَجْرَى غَيْرُ الْغَرِيْزَةِ نُجْرَاهَا ، إِذَا كَانَ لَهُ لُبْتُ ^(٢) وَمُكْتُ نَحْوَ حُلْمِ
وَبَرُعِ ^(٣) وَكَرْمِ وَفُحْشِ

قوله « ومن ثمة كان لازما » لأن الغريزة لازمة لصاحبها ، ولا تتعدى إلى غيره
هكذا قيل . وأقول : أَيْشِ الْمَانِعِ ^(٤) من كون الفعل المتعدى طبيعة أو كالطبيعة

(١) الوسامة : أثر الحسن ، وهى الحسن الوضىء الثابت أيضا ، والوسيم :
الثابت الحسن ، كأنه قد وسم ، والقسامة : الحسن ، يقال : رجل مقسم الوجه ، أى
جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال
(٢) اللبث - بفتح اللام وضمها مع إسكان الباء فيهما - : المكث أو الإبطاء
والتأخر . قال الجوهري : مصدر لبث لبث (بفتح فسكون) على غير قياس ، لأن
المصدر من فعل (بالكسر) قياسه التحريك إذا لم يتعد ، وقد جاء فى الشعر على
القياس ، قال جرير :

وَقَدْ أَكُونُ عَلَى الْحَاجَاتِ ذَالِبْتُ وَأَخْوَذِيًّا إِذَا انْضَمَّ الذَّعَالِيْبُ
(٣) برع (بضم الراء) : تم فى كل فضيلة وجمال ، وفاق أصحابه فى العلم وغيره
(٤) أيش : أصلها أى شىء ، نخفضت بحذف الياء الثانية من أى الاستفهامية ، وحذف

قوله « رَحْبَتُكَ الدَّارُ » ، قال الأزهرى : هو من كلام نصر بن سيار
وليس بحجة ^(١) . والأولى أن يقال : إنما عَدَّاه لتضمنه معنى وَسِعَ ، أى :

همزة شىء بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم أعل إعلال قاض ، والمؤلف رحمه الله
يستعمل هذا اللفظ كثيرا ، وقد وقع مثله لكثير من أفاضل العلماء ، قال الشهاب
الحنفاجى فى شفاء الغليل : أيش بمعنى أى شىء ، خفف منه ، نص عليه ابن السيد فى
شرح أدب الكاتب ، وصرحوا بأنه سمع من العرب ، وقال بعض الأئمة : جنبونا
أيش ، فذهب إلى أنها مولدة ، وقول الشريف فى حواشى الرضى : « إنها كلمة
مستعملة بمعنى أى شىء وليست مخففة منها » ليس بشىء ، ووقع فى شعر قديم
أنشدوه فى السير : —

مِنْ آلِ قَحْطَانَ وَآلِ أَيْشٍ

قال السهيلي فى شرحه : الأيش : يحتمل أنه قبيلة من الجن ينسبون إلى أيش ،
ومعناه مدح ، يقولون : فلان أيش وابن أيش ، ومعناه شىء عظيم ، وأيش فى معنى
أى شىء كما يقال : ويله ، فى معنى ويل لأمه على الحذف لكثرة الاستعمال اه
(١) قال اللسان : « كلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار : أرحبكم الدخول فى
طاعة ابن الكرماني ؟ أى : أوسعكم ؟ فعدى فعل (بالضم) وليست متعدية عند
النحويين ، إلا أن أبا على الفارسى حكى أن هذيلاً تعديها إذا كانت قابلة للتعدى
بمعناها ، كقوله : -

وَلَمْ تَبْصُرِ الْعَيْنُ فِيهَا كِلَابًا

قال الأزهرى : لا يجوز رحبكم عند النحويين ، ونصر ليس بحجة اه ملخصاً
ونصر : هو نصر بن سيار بن رافع بن حرى (كغنى) بن ربيعة بن عامر بن
هلال بن عوف ، كان أمير خراسان فى الدولة الأموية ، وكان أول من ولاة هشام
ابن عبد الملك ، وكانت إقامته بمرو ، فهو عربى الأصل ، وحياته كانت فى العصر الذى
يستشهد بكلام أهله فلا وجه لقولهم : ليس بحجة .

وَسِعْتُمْ الدار . وقول المصنف « أي رحبت بك » فيه تعسف لا معنى له (١) .
ولا يجيء من هذا الباب أجوف يائي ، ولاناقص يائي ؛ لأن مضارع فعل يفعل
بالضم لا غير ، فلو أتيا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفا في الماضي ، وفي المضارع واوا ،
نحو يَبُوعُ وَيَرْمُو ، من البيع والرَّمى ، فكنت تنتقل من الألف إلى الأثقل . وإنما
جاء من فعل المكسور العين أجوف وناقص : واويان كخافَ خَوْفًا وَرَضِيَ وَغَيَّ
وَشَقِيَ رِضْوَانًا وَغَبَاوَةً وَشَقَاوَةً ؛ لأنك تنتقل فيه من الأثقل إلى الألف
بقلب الواو في يخاف ألفا وفي رضى ياء ، بلى قد جاء في هذا الباب من الأجوف
اليائي حرف واحد وهو هَيَّو الرَّجُلُ : أي صار ذاهية ، ولم تقلب الياء في الماضي
ألفا إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها واوا ؛ لأن
المضارع يتبع الماضي في الإعلال ؛ فكنت تقول : هَاءٌ يَهْوُ ، فيحصل الانتقال
من الألف إلى الأثقل ، وجاء من الناقص اليائي حرف واحد متصرف (٢)
وهو يَهْوُ الرَّجُلُ يَهْوُ ، بمعنى يَهِي يَهِي : أي صار بهيًّا ؛ وإنما لم تقلب الضمة
كسرة لأجل الياء كما في الترامي بل قلبت الياء واوا لأجل الضمة لأن الأبنية في
الأفعال مراعاة لا يخلط بعضها ببعض أبدا ، لأن الفعلية إنما حصلت بسبب
البنية والوزن ، إذ أصل الفعل المصدر الذي هو اسم ، فطراً الوزن عليه فصار فعلا ،
وقد يجيء على قلة في باب التعجب فعل من الناقص اليائي ولا يتصرف كنعم
و بئس فلا يكون له مضارع كقَضُو الرَّجُلُ (٣) وَرَمَوَتِ الْيَدُ [يَدُهُ] ، ولم

لم يجيء
أجوف
يائي
ذكرم

(١) إنما كان تخريج المصنف تعسفاً عنده لأن حاصله حذف الجار وإيصال العامل
اللازم إلى ما كان مجروراً بنفسه ، وباب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة ، وأما تخريج
الشارح فحاصله أنه ضمن كلمة معنى كلمة ، والتضمين باب قياسي عند كثير من النحاة
(٢) نقول : قد جاء فعل آخر من هذا النوع ، وهو قولهم : نهو الرجل : أي
صار ذاهية ، والنهية (بضم فسكون) العقل
(٣) قَضُو الرَّجُلُ : أي ما أقضاه ، يقال ذلك إذا جاد قضاؤه . ورَمَوَتِ
اليَدُ : أي ما أرمأها

يجيء المضاعف من هذا الباب إلا قليلا لثقل الضمة والتضعيف . وحكى يونس لم يجيء
مضاعف
لَبِئْتَ تَلْبُ ؛ وَلَبِئْتَ تَلْبُ أَكْثَرُ ؛ وَأَمَّا حَبِئْتَ فَمَنْقُولٌ إِلَى هَذَا الْبَابِ لِتَعْجَبِ كَكْرَمِ
كَقَضُوا وَرَمَوْ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ - :

٥ - * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ ^(١) *

فهو كقوله : -

١١ - قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِحٍ وَبَيْنَ الْعُذَيْبِ بَعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي ^(٢)

على أحد التأويلين في بَعْدَ ^(٣) والأصل حَبِئْتَ بالكسر ^(٤) أى : صرت
حبيبا ؛ ولم يقولوا فى القليل قَلَلْتُ كما قالوا فى الكثير كَثُرْتُ ، بل قالوا : قَلَّ

(١) سبق شرح هذا الشاهد (ص ٤٣) والاستشهاد به هاهنا على أن أصل حب
(بضم الحاء) حبيب (بكسر الباء) ، ثم نقل إلى فعل (بضم العين) للمدح والتعجب ،
ثم نقلت الضمة إلى الفاء وأدغمت العين فى اللام
(٢) هذا البيت من طويلة امرى القيس ، والضمير فى له يعود إلى البرق الذى
ذكره فى قوله : -

أَصَاحَ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَيِّ مُكَلَّلٍ
وضارج والعذيب : مكانان ، وما : زائدة ، ومتأملى : اسم مفعول من تأمل : أى
بعد السجاب المنظور إليه ، وهو فاعل بعد ، ويجوز أن تجعل ما تميزا ، ويكون
قوله متأملى هو المخصوص بالمدح

(٣) والتأويل الثانى أن يكون سكون العين أصليا ، وتكون بعد ظرفا لا فعل
تعجب ، وما : زائدة ، ومتأملى مصدر ميمى بمعنى التأمل والنظر . وهذان التوجيهان
يجريان فى رواية بعد (بفتح الباء) ، وأما فى رواية ضم الباء فلا تحتل إلا وجها
واحدا ، وهو أن يكون بعد فلا ماضيا للتعجب

(٤) لا وجه لتقييده بالكسر ؛ فإنه قد جاء قبل نقله إلى باب التعجب من باب
ضرب ومن باب تعب ، فكل منهما يجوز أن يكون أصلا للمضموم

يَقِلُّ كَرَاهَةً لِلثَقَلِ ، ولم يأتِ شَرُّرَتْ بِالضَّمِّ (١) بل شَرِّرَتْ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ
 أَي صرَّتْ شَرِّيراً ، وقال بعضهم : عَزَّتْ النَّاقَةُ - أَي : ضَاقَ إِحْلِيهَا - تَعَزُّ بِالضَّمِّ
 وَشَرٌّ وَدَمٌّ : أَي صارَ دَمِيماً ؛ وثَلَاثُهَا فَعُلَ بِالضَّمِّ . ولم يثبت ما قاله سيبويه « لا يكاد
 يكون فيه - يعني في المضاعف - فَعُلَ » وقال الجوهري : إن لَبَّبْتُ لِانظِيرَ لَهُ
 فِي المِضَاعِفِ ، وَإِنَّمَا غَرَّهْمُ الدَّمِيمِ وَالشَّرِيرِ وَالدَّمَامَةِ وَالشَّرَارَةَ !! والمستعمل دَمَّتْ
 بِالْفَتْحِ تَدُمُّ لِأَغْيَرٍ ، ولم يستعمل من شديد فعل ثلاثي (٢) استغناءً بِاشْتِدَّ ، كما استغنى
 بِافْتَقَرَ عَنْ فَقَرٌ ، وَبَارْتَفَعَ عَنْ رَفَعٌ ، فَقَالُوا : افْتَقَرَ فَهُوَ فَقِيرٌ ، وَارْتَفَعَ فَهُوَ رَفِيعٌ
 وَاشْتَدَّ فَهُوَ شَدِيدٌ ، وَأَمَّا قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا ضَرَّعِيهَا » (٣)
 فَمَنْقُولٌ إِلَى فَعُلَ كَمَا قُلْنَا فِي حَبِّدَا وَحَبَّبْتُ ، فَلَا يَسْتَعْمَلُ حَبٌّ وَشَدٌّ بِمَعْنَى صَارَ
 حَبِيْبًا وَشَدِيدًا إِلَّا فِي التَّعْجِبِ كَمَا فِي حَبِّدَا وَشَدَّ مَا

قوله « وأما باب سُدَّتُهُ » جواب عن اعتراض وارد على قوله « كان لازماً »
 أجاب بأن سُدَّتُهُ ليس من باب فَعُلَ بِالضَّمِّ فِي الْأَصْلِ ، وَلَا هُوَ مَنْقُولٌ إِلَيْهِ كَمَا
 هُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ سَيْبَوِيهِ وَجَمْهُورِ النَّحَاةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : نَقَلَ قَوْلْتُ إِلَى قَوْلْتُ

(١) قال في اللسان (مادة حيب) : وحببت إليه (بالضم) صرت حبيبا ، ولا
 نظير له إلا شررت (بالضم) من الشر ولببت من اللب ، وتقول : ما كنت حبيبا
 ولقد حببت بالكسر : أي صرت حبيبا اه

(٢) إن كان المؤلف رحمه الله يقصد أنه لم يستعمل لشديد فعل ثلاثي على فعل
 (بضم العين) فمسلم ، وإن كان يريد أنه لم يستعمل له ثلاثي مطلقا فغير مسلم ، لأنه
 قد حكاه صاحب اللسان قال : رجل شديد : قوى ، وقد شد يشد بالكسر (كخف
 يخف فهو خفيف) اه

(٣) يقوله رضى الله عنه في شأن الشيخين أبى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما
 فضمير التثنية عائد إليهما ، والضمير المؤنث يعود إلى الخلافة عن رسول الله يريد
 أنهما تقاسماها وأن كل واحد منهما قد أخذها شطرا من الزمن

وَبَيَّعْتُ إِلَى بَيَّعْتُ لِيَنْقَلُوا بَعْدَ ذَلِكَ ضَمَّةُ الْوَاوِ وَكَسْرَةُ الْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا فَيَبْقَى بَعْدَ
حَذْفِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَهُوَ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ ، وَاعْتَرَضَ الْمُصَنِّفُ عَلَى
قَوْلِهِمْ أَنَّ الْغَرَضَ الْمَذْكُورَ يَحْصُلُ بَدُونِ النِّقْلِ مِنْ بَابٍ إِلَى بَابٍ ، وَبَابُ فَعَلٍ
الْمَضْمُومِ الْعَيْنِ وَفِعْلٍ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْأَغْلَابِ يَخْتَصُّ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَعْنَى مُخَالَفِ
لِمَعْنَى فَعَلٍ الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ ، وَلَا ضَرُورَةَ مَلْجَأَةٍ إِلَى هَذَا النِّقْلِ ، لِأَلْفِظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ ؛
أَمَّا الْمَعْنَى فَلِأَنَّهُ لَا يَدْعَى أَحَدٌ أَنْ قُلْتُ وَبَعْتُ تَغْيِيرًا عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْنَى ،
وَأَمَّا اللَّفْظُ فَلِأَنَّ الْغَرَضَ قِيَامَ دَلَالَةٍ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا وَآوَى وَالْآخَرَ يَأْتِي ، وَيَحْصُلُ
هَذَا بِضَمِّ فَاءٍ قَالٍ وَكَسْرِ فَاءِ بَاعٍ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بَعْدَ إِخْلَاقِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ
بِهِمَا وَسُقُوطِ الْفَهْمَا لِلْسَاكِنَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرْتَكَبَ ضَمُّ الْعَيْنِ وَكَسْرُهَا ثُمَّ نَقَلَ
الْحَرَكَةَ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ . وَأَيْشٍ الْمَحْذُورُ فِي ذَلِكَ ^(١) ؟ وَكَيْفَ نَخَالَفُ أَصْلًا
لَنَا مَقْرَرًا ؟ وَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَآوَى أَوْ يَاءٍ فِي الْفِعْلِ هِيَ عَيْنٌ تَحْرُكُتُ بِأَيِّ حَرَكَةٍ كَانَتْ مِنْ
الضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَانْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا فَانْهَارَتْ قَابُ الْفَاءِ ، فَقَوَّاتُ بِالْفَتْحِ يَجِبُ قَابُ
وَآوَهُ الْفَاءِ ، وَكَذَلِكَ حَوَّلَتِ الْفَتْحَةَ ضَمَّةً ، وَكَذَا بَيَّعْتُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ ، وَأَيْشُ
دَاعٍ لَنَا إِلَى إِخْلَاقِ الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَةِ بِقَوْلٍ وَبَيَّعَ الَّذِينَ هُمَا أَصْلًا قَالٍ وَبَاعَ ؟ وَهَلْ
هِيَ فِي الْفَاعِلِيَّةِ إِلَّا كَالظُّوَاهِرِ فِي نَحْوِ « قَالَ زَيْدٌ » ، وَ« بَاعَ عَمْرُو » ؟ فَالْوَجْهُ إِخْلَاقُ
هَذِهِ الضَّمَائِرِ بِقَالٍ وَبَاعٍ مَقْلُوبِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ الْفَاءِ ؛ فَنَقُولُ : تَحْرُكُتُ الْوَاوُ فِي قَوْلٍ
وَطَوَّلٍ وَخَوِيفٍ وَالْيَاءُ فِي بَيَّعَ وَهَيْبٍ وَانْفَتْحَ مَا قَبْلَهُمَا فَقَابِلَتَا الْفَاءَ ؛ وَإِنَّمَا لَمْ تَقَابِ
الْيَاءُ فِي هَيْبًا لِأَنَّهَا تَقَدَّمُ ؛ فَصَارَ الْجَمِيعُ قَالٍ وَطَالَ وَخَافَ وَبَاعَ وَهَابَ ، فَلَمْ يُمْكِنَ مَعَ بَقَاءِ
الْأَلْفِ التَّنْبِيهِ عَلَى بَنِيَّةِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ وَأَنَّ أَصْلَهَا فَعَلٌ أَوْ فَعُلٌ أَوْ فَعِلٌ لِأَنَّ الْأَلْفَ
يَجِبُ انْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا ، فَلَمَّا اتَّصَلَتِ الضَّمَائِرُ الْمَرْفُوعَةُ الْمُتَحَرِّكَةُ بِهَا وَجِبَ تَسْكِينُ اللَّامِ
لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، فَسَقَطَتِ الْأَلْفُ فِي جَمِيعِهَا لِلْسَاكِنَيْنِ ، فَزَالَ مَا كَانَ مَانِعًا مِنَ التَّنْبِيهِ

(١) انظر (٥ ٤ ص ٧٤)

على الوزن - أى الألف - فقصدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنية كل واحد منها لما ذكرنا من أن بنية الفعل يُبَقَّى عليها وتراعى بقدر ما يمكن ، وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التى كانت فى الأصل على العين ؛ لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثى بحركات العين فقط ، ولم يمكن هذا التنبيه فى فَعَلَ المفتوح العين نحو قَوْلَ وَبَيْعَ ، لأن حركتى الفاء والعين فيه متماثلتان ، فتركوا هذا التنبيه فيه وَنَبَّهُوا على البنية فى فَعَلَ وَفَعَلَ فقط ؛ فقالوا فى فعل نحو خاف وهاب : خِفْتُ وَهَبْتُ ، وَسَوَّوْا بين الواوى واليائى لما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية ، وقالوا فى فَعَلَ نحو طال فهو طويل : طُلْتُ ، والضمة لبيان البنية لا لبيان الواو ، لما ذكرنا ، ولم يجيء فى هذا الباب أجوف يائى حتى يُسَوَّوْا بينه وبين الواوى فى الضم كما سَوَّوْا بينهما فى فَعَلَ نحو خِفْتُ وهَبْتُ ، إلا هيؤ ، كما ذكرنا ، ولا تقلب ياءؤه ألفا لما مر ، فلما فرغوا من التنبيه على البنية فى بابى فَعَلَ وَفَعَلَ ولم يكن مثل ذلك فى فَعَلَ ممكنا ، كما ذكرنا ، قصدوا فيه التنبيه على الواوى واليائى والفرق بينهما ، كما قيل : إن لم يكن خَلَّ نَفْحَمَرٌ^(١) ؛ فاجتلبوا ضمة فى قال بعد حذف الألف للساكنين ، وجعلوها مكان الفتحة ، وكذا الكسرة فى باع ؛ لتدل الأولى على الواو والثانية على الياء ، وأما إذا تحركت الواو والياء عينين وما قبلهما ساكن متحرك الأصل فى الأفعال والأسماء المتصلة بها فإنه ينقل حركة العين إليه وإن كانت فتحة رعاية لبنية الفعل والمتصل به ، وذلك لأنه يمكن فى مثله المحافظة على البنية فى المفتوح العين ، كما أمكن فى مضمومها ومكسورها ، بخلاف المفتوحة المفتوح ما قبلها نحو قَالَ وَبَاعَ ، كما ذكرنا ، لأن الفاء ههنا ساكنة ، فإذا تحركت

(١) لم نجد هذا المثل فى أمثال الميدانى ولا فى كتب اللغة ، والذى فى اللسان : « والخل والخمر : الخير والشر ، وفى المثل ما فلان بخل ولا خمر : أى لا خير فيه ولا شر عنده » اهـ

بالفتح وسكن العين علم أن ذلك حركة العين ، ولا يراعى هنا الفرق بين الواوى واليائى أصلا ؛ لأنه إنما يراعى ذلك إذا حصل العجز عن مراعاة البنية كما مر ، بلى يراعى ذلك فى اسم المفعول من الثلاثى ؛ نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، كما يجىء ، فمن الواوى قولهم يَخَافُ وَيُقَالُ وَأُقِيمُ وَنُقِيمُ وَيَقُولُ وَيَطِيحُ ، عند الخليل ، وأصله ^(١) يَطْوُحُ كما يجىء ، وَيَقُومُ وَالْمَقَامُ وَالْمُقَامُ وَالْمُقِيمُ وَالْمَعُونُ ، ومن اليائى قولهم يَهَابُ وَيُبَاعُ وَأُقِيلَ وَيُقِيلُ وَيَبِيعُ وَالْمُقَالُ وَالْمُقِيلُ ؛ فقد رأيت كيف قصدوا فى النوعين بيان البنية بنقل الضمة والكسرة والفتحة إلى ما قبلها لما لزمهم إعلال العين بسبب حمل الكلمات المذكورة على أصولها ، أعنى الماضى الثلاثى كما يجىء فى باب الاعلال ، ولم يبالوا بالتباس الواوى باليائى ثم الحركة المنقولة : إن كانت فتحة قلبت الواو والياء ألفا ، كما فى يَخَافُ وَيَهَابُ ؛ لأن سكونهما عارض ، فكأنهما متحركتان ، وما قبلهما كان مفتوح الأصل ، وقد تحركت بفتحة العين ؛ فكان الواو والياء تحركتا وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا ، ولا سيما أن تطبيق الفرع بالأصل أولى ما يمكن .

وإن كانت ضمة — ولم يجىء فى الفعل والاسم المتصل به إلا على الواو ، نحو يَقُولُ — نقلت إلى ما قبلها وسلمت الواو ، بلى قد جاءت على الياء أيضا فى اسم

(١) من العرب من قال طوح يطوح (بتضعيف العين فيهما) ، ومنهم من قال : طيح يطيح (بالتضعيف أيضا) ، وقد حكوا طاح يطوح ، فهو من باب نصر عند جميع من حكاه ، وحكوا طاح يطيح ، فأما على لغة من قال طيح يطيح (بالتضعيف) فهو يائى من باب ضرب من غير تردد ، وأما على لغة من قال طوح يطوح فقد اختلف العلماء فى تخريج طاح يطيح ، فذهب الخليل إلى أنه من باب حسب يحسب (بكسر العين فى الماضى والمضارع) ، وذلك أن فعل المفتوح العين لا يكون من باب ضرب إذا كان أجوف واويا ، كما لا يكون من باب نصر إذا كان أجوف يائيا ، وقيل : هو شاذ ، وسيأتى لذلك بحث طويل فى كلام المصنف والشارح فى «باب المضارع» ، وسنعيد الكلام هناك بايضاح أكثر من هذا .

لمفعول ، لكنه روعى فيه الفرق بين الواوى والياءى كما يجىء ، وقد جاء أيضا في هَيَّوْ يَهْيُؤُ ، وقد مر حكمه (١) .

وإن كانت كسرة : فإن كانت على الياء سلمت بعد النقل نحو يَبِيعُ ، وإن كانت على الواو — نحو يُقِيمُ ، وَيَطِيحُ عند الخليل — قلبت ياء ؛ لتعسر النطق بها ساكنة بعد الكسرة ، ولا تقول : إن الضم والكسر في نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ نقلا إلى ما قبلهما للاستتقال ؛ إذ لو كان له لم تنقل الفتحة في نحو يَخَافُ وَيَهَابُ ، وهى أخف الحركات ، فلا يستثقل وخاصةً بعد السكون ، ولا سيما في الوسط ، وأيضا فالضمة والكسرة لا تستثقلان على الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كما في ظَبِيٍّ وَدَلْوٍ

فان قيل : ذلك لأن الاسم أخف من الفعل ، والأصل في الاعلال الفعل كما يجىء في باب الاعلال

قلت : نعم ، ولكن الواو والياء المذكورين في طرف الاسم ، وهما في الفعل في الوسط ، والطرف أثقل من الوسط

فان قيل : لم تستثقل في الاسم لكون الحركة الإعرابية عارضةً

قلت : نوع الحركة الإعرابية لازم ، وإن كانت كل واحدة منهما عارضة ، ولولم يعتد بالحركة الإعرابية في باب الاعلال لم يُعَلَّ نحو قَاضٍ وَعَصَا ؛ فإذا تبين أن النقل ليس بالاستثقال قلنا : إنه وجب إسكان العين تبعا لأصل الكلمة ، وهو الماضى من الثلاثى ؛ إذ الأصل في الاعلال الفعل كما يبين في بابه ، وأصل الفعل الماضى ، فلما أسكنت نُقلت الحركة إلى ما قبلها لتدل على البنية كما شرحنا وإنما فُرِقَ في اسم المفعول من الثلاثى بين الواوى والياءى محمولاً ومببيع ؛ لأن الأصل في هذا الاعلال — أعنى إسكان الواو والياء الساكن ما قبلهما —

(١) انظر (ص ٧٦ من هذا الجزء)

هو الفعل كما ذكرنا ، ألا ترى أن نحو دَلُو وَظَبِي لم يسكن الواو والياء فيهما مع
تطرفهما ، ثم حمت الأسماء المتصلة بالأفعال في هذا الإعلال على الفعل إذا وافقته
لفظاً بالحركات والسكنات ، كما في مَقَامٌ وَمَعِيشَةٌ وَمُصِيبَةٌ ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْ
الثلاثي وإن شابه الفعل معنى واتصل به لفظاً ، لاشتقاقهما من أصل واحد ،
لكن ليس مثله في الحركات والسكنات فأجرى مُجْرَى الْفِعْلِ مِنْ وَجْهِ ، وَجُعِلَ
مخالفاً له من آخر : فالأول بِإِسْكَانِ عَيْنِهِ ، والثاني بِالْفَرْقِ بَيْنِ وَاوِيهِ وَيَأْتِيهِ ،
مع إمكان التنبيه على البنية ، فالأولى على هذا أن نقول : حُذِفَتْ ضِمَّةُ الْعَيْنِ فِي
مَقُولٍ وَمَبْيُوعٍ إِتْبَاعاً لِلْفِعْلِ فِي إِسْكَانِ الْعَيْنِ ، وَضُمَّتِ الْفَاءُ فِي الْوَاوِيِّ وَكَسْرَتْ فِي
الْيَائِيِّ كَمَا قُلْنَا فِي قُلْتُمْ وَبِعْتُمْ دَلَالَةً عَلَى الْوَاوِيِّ وَالْيَائِيِّ

قال : « وَأَفْعَلٌ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا ، نَحْوُ أَجَاسَتُهُ ، وَالتَّعْرِيضِ نَحْوُ أَبْعَثُهُ ،
وَلِصَيْرُورَتِهِ ذَا كَذَا نَحْوُ أَغْدَا الْبَعِيرُ ، وَمِنْهُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ ، وَوَجُودِهِ عَلَى
صِفَةٍ نَحْوُ أَحْمَدْتُهُ وَأَنْخَلْتُهُ ، وَلِالسَّلْبِ نَحْوُ أَشْكَيْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ
قَلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ »

أقول : أعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى ؛ لأنها إذا لم
تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثاً ، فاذا قيل مثلاً :
إن أقال بمعنى قال ، فذلك منهم تسامح في العبارة ، وذلك على نحو ما يقال : إن
الباء في (كفى بالله) و « من » في (ما من إليه) زائدتان لما لم تفيدا فائدة زائدة
في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده ، فكذا لا بد في الهمزة في
« أقالني » من التأكيذ والمبالغة

والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى ، بل تجيء لمعان
على البدل ، كالمهمزة في أفعل تفيد النقل ، والتعريض ، وصيرورة الشيء ، كذا ،
وكذا فعل وغيره

وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً؛ فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرْفٍ :
أظرفَ ، وفي نصرٍ : أنصرَ ، ولهذا رُدَّ على الأَخفش في قياس أظنَّ وأحسبَ
وأخالَ على أَعلمَ وأرى ، وكذا لا تقول : نصَّرَ ولا دَخَلَ ، وكذا في غير ذلك
من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا
استعماله في المعنى المعين ^(١) ، فكما أن لفظ أذهبَ وأدخَلَ يُحتاج فيه إلى

(١) قال سيبويه رحمه الله (ج ٢ ص ٢٣٣) : « هذا باب افتراق فعلت وأفعلت
في الفعل للمعنى ، تقول : دخل وخرج وجلس ، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى
شيء من هذا قلت : أخرجته وأدخلته وأجلسه ، وتقول : فزع وأفزعته ، وخاف
وأخفته ، وجال وأجلته ، وجاء وأجأته ، فأكثر ما يكون على فعل (بتثنية
العين) إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت ، ومن ذلك
أيضاً مكث (بضم العين) وأمكثته ، وقد يجيء الشيء على فعلت (بتشديد العين)
فيشرك أفعلت ، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا ، وذلك قولك : فرح وفرحته ،
وإن شئت قلت : أفرحته ، وغرم وغرمته ، وأغرمته إن شئت ، كما تقول : فزعته
وأفزعته ، وتقول : مالح (بضم العين) وملحته ، وسمعنا من العرب من يقول :
أملحته ، كما تقول : أفزعته ، وقالوا : ظرف وظرفته ، ونبل ونبلته (بضم عين الثلاثي
فيهما) ، ولا يستنكر أفعلت فيهما ، ولكن هذا أكثر واستغنى به » اه
وقال ابن هشام في المغنى (في مبحث ما يتعدى به القاصر) : « الحق أن
دخولها (يريد همزة التعدية) قياسي في اللازم دون المتعدى ، وقيل : قياسي فيه
وفي المتعدى إلى واحد ، وقيل : النقل بالهمزة كله سماعي » اه ملخصاً

وقال في المغنى أيضاً (في المبحث نفسه) : « النقل بالتضعيف سماعي في اللازم وفي
المتعدى لواحد ، ولم يسمع في المتعدى لاثنين ، وقيل : قياسي في الأولين » اه ملخصاً
فأنت ترى من عبارة سيبويه أنه يسوغ لك أن تبنى على أفعلته للتعدية من الفعل
القاصر من غير أن ينكر عليك ذلك ، وإن لم تكن سمعت تعديته بالهمزة عن العرب ،
وذلك أصرح في عبارة ابن هشام . وقال سيبويه أيضاً (في ص ٢٣٧ ج ٢ ، في
مباحث فعلت بالتضعيف) : « هذا باب دخول فعلت (بتضعيف العين) على فعلت
لا يشركه في ذلك « أفعلت » ، تقول : كسرتها وقطعتها ، فإذا أردت كثرة العمل
قلت : كسرته وقطعته ومزقته ، وبما يدل على ذلك قولهم : علطت البعير وإبل معلطة

السمع فكذا معناه الذي هو النقل مثلا ؛ فليس لك أن تستعمل أذْهَبَ بمعنى
أزال الذهب أو عَرَّضَ للذهب أو نحو ذلك

والأغلب أن تجيء هذه الأبواب مما جاء منه فعل ثلاثي ، وقد تجيء مما لم
يأت منه ذلك ، كالجَمِّ وَأَشْحَمَ وَجَلَّدَ وَقَرَّدَ وَاسْتَحَجَرَ المَكَانَ وَاسْتَنَوَقَ (١)
الجمَل ، ونحو ذلك ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

وبعير معلوط ، وجرحته وجرحته (بتضعيف العين) أكثرت الجراحات في جسده ،
اه ؛ فهذه العبارة تفيد أن استعمال فعل (بتضعيف العين) في معنى التكثير بين يديك
متى أردت استعمالها من أي فعل ساغ لك ذلك . ومثل ذلك كثير في عباراته وعبارات
غيره من العلماء

والذي نراه أنه إذا كثرت ورود أمثلة لصيغة من هذه الصيغ في معنى من هذه
المعاني كان ذلك دليلا على أنه يسوغ لك أن تبني على مثال هذه الصيغة لأفادة هذا
المعنى الذي كثرت فيه وإن لم تسمع اللفظ بعينه

(١) الجَمِّ - بالجيم - تقول : أجم الرجل فرسه ؛ إذا وضع في فمه اللجام ، ولم
يأت منه ثلاثي ، ووقع في جميع النسخ المطبوعة « أَلْحَمَ » بالحاء المهملة ، وهو
تصحيف ؛ فان هذه المادة قد جاء منها الثلاثي والمزيد فيه ، تقول : لحم الرجل يلحم -
من باب كرم ، وفيه لغة من باب فرح عن اللحياني - إذا كثرت لحم بدنه ، وإذا
أكل اللحم كثيرا ، وتقول : أَلْحَمَ الرجل ؛ إذا كثرت عنده اللحم ، وتقول : أَلْحَمَ
الرجل القوم ؛ إذا أطعمهم اللحم . وأشحم - بالسين المهملة - تقول : أشحمت السماء ؛
إذا صبت ماءها ، ولم يذكر صاحبها القاموس واللسان فعلا ثلاثيا من هذه المادة ؛
ولكن ذكر المصدر كفرح وكسعال وكجمرة ؛ ووقع في جميع النسخ المطبوعة
« أشحم » بالشين المعجمة - وهو تحريف ، فانه قد استعمل من هذه
المادة الثلاثي والمزيد فيه ، تقول : شحم الرجل القوم - من باب فتح -
وأشحمهم ، إذا أطعمهم الشحم . وجلد - بتضعيف اللام - تقول : جلد
الجزور ، إذا نزع جلده ، ولا يقال : سلخ ، إلا في الشاة ، وقد ورد من هذه المادة
فعل ثلاثي بغير هذا المعنى ، تقول : جلده ، إذا أصبت جلده ، كما تقول : رأسه
وبطنه وعانه ويده ، إذا أصاب رسه وبطنه وعينه ويده ، وقرد - بتضعيف الراء
تقول : قرد الرجل بعيره ، إذا أزال قراده (وهو كغراب : دويبة تعض الإبل)

فاذا فهم هذا فاعلم أن المعنى الغالب في أفعل تعدياً ما كان ثلاثياً ، وهي أن يجعل ما كان فاعلاً لل لازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان ، فمعنى « أَذْهَبْتُ زَيْدًا » جعلت زيدا ذاهبا ، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذى استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان فى ذَهَبَ زيد ، فان كان الفعل الثلاثى غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة - أى : الجعل والتصيير - كأذهبته ، ومنه أعظمته : أى جعلته عظيما باعتقادي ، بمعنى استعظمته ، وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثانى لأصل الفعل ، نحو : أحفرت زيدا النهر : أى جعلته حافراه ، فالأول مجعول ، والثانى محفور ، ومرتبة الجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل : لأن فيه معنى الفاعلية . وإن كان الثلاثى متعديا إلى اثنين صار بالهمزة

وقد ورد من هذه المادة الفعل الثلاثى ، تقول : قرد الرجل والبعير - كفرح - إذا ذل وخضع ، وقيل : قرد الرجل : أى سكت عن عى . واستحجر المكان : كثرت الحجارة فيه ، واستنوق الجمل : صار كالناقة فى ذها ، لا يستعمل إلا مزيدا ، قال ثعلب : « ولا يقال استنوق الجمل (يقصد أنه لا تنقل حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم قلب ألفا) وذلك لأن هذه الأفعال المزيدة أعنى « افعل واستفعل » إنما تعتل باعتلال أفعالها الثلاثية البسيطة التى لازيادة فيها ، فلما كان استنوق واستيس ونحوها دون فعل بسيط لازيادة فيه صحت الياء والواو ، لسكون ما قبلهما » اه . وقولهم « استنوق الجمل » مثل يضرب للرجل يكون فى حديث أو صفة شىء ثم يخلطه بغيره وينتقل إليه ، وأصله أن طرفه بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب (كمعظم) بن علس (كجبل) ينشده شعرا فى وصف جمل ثم حوله إلى نعت ناقة ، فقال طرفه : قد استنوق الجمل ، فغضب المسيب ، وقال : « ليقتلنه لسانه » ، فكان كما تفرس فيه . قال ابن برى : البيت الذى أنشده المسيب بن علس هو قوله :-

وَإِنِّي لَأَمْضِي إِلَيْهِمْ عِنْدَ احْتِضَارِهِ
بِنَاجٍ عَلَيْهِ الصَّيْعَرِيَّةُ مَكْدِمٌ

متعدياً إلى ثلاثة أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل ، وهو فعلان فقط :
أَعْلَمَ ، وَأَرَى

وقد يجيء الثلاثي متعدياً ولازماً في معنى واحد ، نحو قَتَنَ الرَّجُلُ : أى صار
مُفْتَتِنًا ، وَفَتَنَتْهُ : أى أدخلت فيه الفتنة ، وَحَزَنَ وَحَزَنَتْهُ : أى أدخلت فيه
الحزن ، ثم تقول : أفتنته وأحزنته ، فيهما ، لنقل فَتَنَ وَحَزَنَ اللّازِمِينَ للمتعديين ،
فأصل معنى أحزنته جعلته حزينا ، كأذهبته وأخرجته ، وأصل معنى حَزَنَتْهُ
جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه ، ككَحَلْتُهُ وَدَهَنْتُهُ : أى جعلت فيه كحلا
ودهنا ، والمغزى من أحزنته وَحَزَنَتْهُ شَيْءٌ واحد ؛ لأن مَنْ أدخلت فيه الحزن
فقد جعلته حزينا ، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى
فعل آخر - وهو حَزَنَ - دون الثاني

وقولهم أَسْرَعَ وَأَبْطَأَ فِي سَرْعٍ وَبُطْؤٍ ؛ ليس الهمزة فيهما للنقل ، بل الثلاثي
والمزيد فيه معاً غير متعديين ، لكن الفرق بينهما أن سَرْعٌ وَبُطْؤٌ أبلغ ؛ لأنهما
كأنهما غريزة كصغرٌ وكبُرٌ

ولو قال المصنف مكان قوله « الغالب في أفعال أن يكون للتعديّة » : « الغالب
أن يجعلَ الشيءَ ذا أصله » لكان أعم ؛ لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامداً ،
نحو أَخْفَى قِدْرَهُ : أى جعلها ذات (١) خفياً وهو الأَبْرَارُ ، وأجْدَاهُ : أى جعله
ذا جَدَى (٢) ، وأذْهَبَهُ : أى جعله ذا ذَهَبٍ

وقد يجيء أفعال لجعل الشيء نفس أصله إن كان الأصل جامداً ، نحو أَهْدَيْتُ
الشيءَ : أى جعلته هَدِيَّةً أو هَدِيًّا (٣)

- (١) الفحا - بفتح أوله وكسره مقصوراً : البزر ، أو يابسه ، والأبزار : التوابل
كالفلفل ونحوه ، واحدها بزر - بالفتح والكسر - وواحد التوابل تابل كخاتم
(٢) الجدى - بفتح أوله مقصوراً - والجدوى : العطية
(٣) الهدية : اسم ما أتخفت به ، والهدى : ما أهدى إلى مكة من النعم (أى : الأبل)

قوله « وللتعريض » أى : تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثى مُعَرَّضًا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث ، سواء صار مفعولا له أولا ، نحو أَقْتَلْتَهُ : أى عرضته لأن يكون مقتولا قُتِلَ أولا ، وَأَبَعْتُ الفرس : أى عرضته للبيع ؛ وكذا أَسْقَيْتُهُ : أى جعلت له ماء وسَقِيًا شَرِبَ أو لم يشرب ، وسَقَيْتَهُ : أى جعلته يشرب ، وَأَقْبَرْتَهُ : أى جعلت له قبرا قبرا أولا

قوله « ولصيورته ذا كذا » أى : لصيرورة ما هو فاعل أَفْعَلَ صاحب شىء ، وهو على ضربين : إما أن يصير صاحب ما اشتق منه ، نحو أَلْحَمَ زيد : أى صار ذالحم ، وَأَطْفَلَتْ : أى صارت ذات طِفْلٍ ، وأعسر وأيسر وأَقْلَبَ : أى صار ذا عُسْرٍ وَيُسْرٍ وقلة ، وَأَغَدَّ البعير : أى صار ^(١) ذا غُدَّةٍ ، وَأَرَابَ : أى صار ذا ريبة ، وإما أن يصير صاحب شىء هو صاحب ما اشتق منه ، نحو أَجْرَبَ الرجلُ : أى صار ذا إبل ذات جَرَبٍ ، وَأَقْطَفَ : أى صار صاحب خيل تَقْطِفُ ^(٢) وَأَخْبَثَ : أى صار ذا أصحاب خبيثاء ، وَالْأَمَ : أى صار صاحب قوم يلومونه ، فاذا صار له لُوْأَمٌ قيل : هُوَ مُلِيمٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَوَّلِ : أى صار صاحب لوم ، وذلك بَأَنْ يُلَامَ ، كأحصد الزرع : أى صار صاحب الحصاد ، وذلك بَأَنْ يَحْصَدَ ، فيكون أَفْعَلَ بمعنى صار ذا أصله الذى هو مصدر الثلاثى ، بمعنى أنه فاعله ، نحو أَجْرَبَ : أى صار ذا جَرَبٍ ، أو بمعنى أنه مفعوله ، نحو أَحْصَدَ الزرعُ ، ومنه أَكَبَّ : أى صار يُكَبُّ وقولهم « أَكَبَّ مطاوع كَبَّهُ » ندريس ^(٣) ؛ لأن القياس كون أَفْعَلَ لتعدية فَعَلَ لا لمطاوعته

(١) الغدة - بضم أوله وتشديد الدال مفتوحة - : كل عقدة يطيف بها شحم فى جسد الانسان ، وهى أيضا طاعون الأبل

(٢) تقول : قطفت الهابة - من باب ضرب ونصر - قطفا وقطوفا (كنصر وخروج) أسامت السير وأبطأت ، والوصف منه قطوف - بفتح القاف -

(٣) قال فى اللسان : « كبه لوجهه فانكب : أى صرعه ، وأكب هو على

قوله « ومنه أحصد الزرع » إنما قال « ومنه » لأن أهل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر ، وذلك أنهم قالوا : يجيء أفعال بمعنى حان وقت يستحق فيه فاعلُ أفعال أن يُوقع عليه أصل الفعل ، كأحصد : أى حان أن يُحصَد ، فقال المصنف : هو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا ، أى : صار الزرع ذا حصاد ، وذلك

وجهه ، وهذا من النوادر أن يقال : أفعلت أنا ، وفعلت غيري ، يقال : كب الله عدو المسلمين ، ولا يقال : أكب « اه . وظاهر قول المؤلف : إن القول بأن أكب مطاوع كب تدریس (أى : تدریب وتمرین) أنه غير موافق على قصة المطاوعة بدليل أنه جعله من أمثلة الصيرورة ، وقد سبقه بذلك الزمخشري رحمه الله ، قال في تفسير سورة الملك من الكشاف : « يجعل أكب مطاوع كبه ، يقال : كبته فأكب ، من الغرائب والشواذ ، ونحوه قشعت الريح السحاب فأقشع ، وما هو كذلك ، ولا شيء من بناء أفعال مطاوع ، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيوييه ، وإنما أكب من باب أنفض وألام ، ومعناه : دخل في الكب و صار ذا كب ، كذلك أقشع السحاب دخل في القشع ، ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع » اه كلامه بحروفه ، وقد لخص الشهاب الحفاجي هذين القولين تلخيصاً حسناً في شرحه على تفسير البيضاوي فقال في بيان مذهب من قال بالمطاوعة : « هو على عكس المعروف في اللغة من تعدى الأفعال ولزوم ثلاثيه ، ككرم وأكرمت ، وله نظائر في أحرف يسيرة : كأنسل ريش الطائر ونسلته ، وأنزفت البئر ونزفتها ، وأمرت الناقة (درت) ومرتها ، وأشف البعير (رفع رأسه) وشففته ، وأقشع الغيم وقشعته الريح : أى أزالته وكشفته ، وقد حكى ابن الأعرابي كبه الله وأكبه بالتعددية فيهما ، على القياس » اه وقال في بيان رأى من قال بالصيرورة : « وليست الهمزة فيه للمطاوعة كما ذهب إليه ابن سيده في المحكم ، تبعاً لبعض أهل اللغة ، كالجوهرى ، وتبعه ابن الحاجب وأكثر شراح المفصل ، قال بعض المدققين : معنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعدي به ، كقولك باعدته فتباعد ، فالتباعد معنى حصل من المباعدة ، كما يفهم من كلام شراح المفصل والشافية ، ومباينة المطاوعة للصيرورة غير مسلمة ، وفي شرح الكشاف للشريف : الائتمار : معنى صيرورته مأموراً ، وهو مطاوع الأمر ، فسوى بين المطاوعة والصيرورة » اه

بمخينة خصاده ، ونحوه أَجَدَّ النَّخْلُ وَأَقْطَعَ^(١) ويجوز أن يكون أَلَامَ مثله :
أى حان أن يُلَامَ

ومن هذا النوع - أى : صيرورته ذا كذا - دخول الفاعل فى الوقت
المشتق منه أفعال ، نحو أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَجْرُ وَأَشْهَرُ : أى دخل فى الصباح والمساء
والفجر والشهر ، وكذا منه دخول الفاعل فى وقت ما اشتق منه أفعال ، نحو أَشْمَلْنَا
وَأَجْنَبْنَا وَأَصْبَيْنَا وَأَدْبَرْنَا : أى دخلنا فى أوقات هذه الرياح^(٢) قال سيبويه :
ومنه أَدْنَفَ ، أى : حصل فى وقت الدَّفِّ^(٣) ، ومنه الدخول فى المكان الذى
هو أصله ، والوصول إليه ، كأَكْدَى : أى وصل إلى الكُدْيَةِ^(٤) وَأَجْبَلَّ
وَأَجْبَلَّ : أى وصل إلى تَجْدٍ وإلى الجبل ، ومنه الوصول إلى العدد الذى هو
أصله ، كأَعَشَرَ وَأَتَسَعَ وَأَلْفَ : أى وصل إلى العشرة والتسعة والألف ؛ فجميع
هذا بمعنى صار ذا كذا : أى صار ذا الصبح ، وذا المساء ، وذا الشمال ،
وذا الجنوب ، وذا الكُدْيَةِ ، وذا الجبل ، وذا العشرة

قوله « ولوجوده عليها » أى : لوجودك مفعول أفعال على صفة ، وهى كونه

(١) أَجَدَّ النَّخْلُ : حان له أن يجد : أى يقطع تمره . وأقطع النخل أيضا :
حان قطاعه

(٢) أَشْمَلْنَا : دخلنا فى وقت ريح الشمال (وهى التى تهب من ناحية القطب)
وَأَجْنَبْنَا : دخلنا فى وقت ريح الجنوب (وهى التى تقابل ريح الشمال) ، وَأَصْبَيْنَا :
دخلنا فى وقت ريح الصبا (وهى ريح مهبها مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار)
وَأَدْبَرْنَا : دخلنا فى وقت ريح الدبور (وهى ريح تهب من ناحية المغرب
تقابل الصبا)

(٣) الدنف - بفتحيتين - : المرض الملازم ، وقيل : المرض مطلقا

(٤) الكُدْيَةُ - بضم فسكون - : الأرض الصلبة ، وهى أيضا الصخرة تعترض
حافر البئر ، فاذا وصل إليها قيل : أكَدَى

فاعلا لأصل الفعل ، نحو أكرمتم فازبط : أى وجدت فرسا كريما ،
وأسمت : أى وجدت سمينا ، وأبخلته : أى وجدته بخيلا ، أو كونه مفعولا
لأصل الفعل ، نحو أحمدته : أى وجدته محمودا ، وأما قولهم « أحممتك : أى وجدتك
مفحما » فكان أفعال فيه منقول من نفس أفعال ، كقولك فى التعجب :
ما أعطاك للدنانير ، ويقال : أحممت الرجل : أى أسكته ، قال عمرو بن معدى كرب
لمجاشع بن مسعود السامى — وقد سأله فأعطاه — : لله دركم يا بنى سليم ،
سألناكم فما أبخلناكم ، وقاتلناكم فما أجبنناكم ، وهاجبنناكم فما أحمناكم :
أى ما وجدناكم بخلاء وجبناء ومفحمين (١)

قوله « وللسب » أى : يجىء لسلبك عن مفعول أفعال ما اشتق منه ، نحو
أشكيتته : أى أزلت شكواه

قوله « وبمعنى فعل » نحو قلت البيع وأقلته . وقد ذكرنا أنه لا بد للزيادة
من معنى ، وإن لم يكن إلا التأكيد

وقد جاء أفعال بمعنى الدعاء ، نحو أسقيته : أى دعوت له بالسقيا ، قال
ذو الرمة : —

١٢ — وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لِمِيَّةٍ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهُ

(١) قال ابن برى : « يقال هاجيته فأحمته بمعنى أسكته ، قال : ويجىء أحمته
بمعنى صادفته مفحما ، تقول : هجوته فأحمته : أى صادفته مفحما ، قال : ولا يجوز فى
هذا هاجيته ، لأن المهاجاة تكون من اثنين ، وإذا صادفته مفحما لم يكن منه هجاء
فاذا قلت : فما أحمناكم بمعنى ما أسكتناكم جاز ، كقول عمرو بن معدى كرب :
« وهاجيناكم فما أحمناكم » : أى فما أسكتناكم عن الجواب » . اه كلام ابن برى
وبهذا يعلم ما فى كلام الشارح المحقق ، فإن الشاهد الذى ذكره ليس بمعنى وجدته
ذا كذا بل معناه جعله ذا كذا

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبْشُهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَأَعِبُهُ (١)

والأكثر في باب الدعاء فَعَلَّ ، نحو جَدَّعَهُ وَعَقَّرَهُ : أى قال : جدعه الله ،
وعقره (٢) ، وَأَفْعَلَّ داخل عليه في هذا المعنى ،

والأغلب من هذه المعانى المذكورة النقل ، كما ذكرنا

وقد يجيء أَفْعَلَّ لغير هذه المعانى ، وليس له ضابطة كضوابط المعانى المذكورة
كأبصره : أى رآه ، وأوعزت إليه : أى تقدمت ، وقد يجيء مطاوع فَعَلَّ ،
كفطرتَه فَأَفْطَرَ وَبَشَّرْتُهُ فَأَبْشَرَ ، وهو قليل

قال : « وَفَعَّلَ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا ، نحو غَاغَمْتُ وَقَطَعْتُ وَجَوَلْتُ وَطَوَّفْتُ
وَمَوَّتَ الْمَالُ ، وَالتَّعَدِيَّةُ نَحْوُ فَرَّخْتُهُ ، وَمِنْهُ فَسَقَّتُهُ ، وَالتَّسْلُبُ نَحْوُ جَلَدْتُهُ
وَقَرَّدْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَّلَ نَحْوُ زَلَيْتُهُ وَزَيْلْتُهُ »

معانى
فعل
بالتضعيف

أقول : الأغلب في فَعَّلَ أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل ، كما أن
الأكثر في أفعال النقل ، تقول : ذَبَحْتُ الشاة ، ولا تقول ذَبَّحْتُهَا ، وأغلقت
الباب مرة ، ولا تقول : غَلَقْتُ ؛ لعدم تصور معنى التكثير في مثله ، بل تقول :
ذَبَّحْتُ الغنم ، وغَلَقْتُ الأبواب ، وقولك : جَرَّخْتُهُ : أى أكثرت جراحاته ، وأما
جَرَّخْتُهُ — بالتخفيف — فيحتمل التكثير وغيره ؛ قال الفرزدق : —

(١) هـ-ذان البيتان مطلع قصيدة لذي الرمة واسمه غيلان بن عقبة . وتقول :
وقفت الدابة وقفا ووقوفا : أى منعها عن السير . والربع : الدار حيث كانت ، وأما
المربع (كملعب) فالمنزل في الربيع خاصة . ومية : اسم امرأة . وأسقيه : معناه أَدْعُو
له بقولى : سقاك الله ، أو بقولى : سقيا لك ، وأبشه - بفتح الهمزة أو ضمها - أخبره بما
تنطوى عليه نفسه وتسرره ، والملاعب : جمع ملعب ، وهو المكان الذى يلعب فيه الصبيان
(٢) الجدع : القطع ، وقيل : القطع البائن فى الأنف والأذن والشفة واليد
ونحوها ، وتقول : عقر الفرس والبعير بالسيف ؛ إذا قطع قوائمه ، ثم اتسع فى
العقر حتى استعمل فى القتل والهلاك

١٣ — مازلتُ أفتحُ أبوأباً وأغلقها حتى أتيتُ أبا عمرو بنِ عمَّارٍ (١)
أى : أفتَحَّها وأغلقها ، وموتَ المال : أى وقع الموتان في الايل فكثير
فيها (٢) الموت ، وجوّلتُ وطوّفتُ : أى أكثرتُ الجولان والطواف ، قيل :
ولذلك سُمى الكتاب العزيز تنزيلاً ؛ لأنه لم يُنزل جملةً واحدة ، بل سورةً
سورة وآية آية ، وليس نصافيه ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (لولا نُزِّلَ عليه القرآن
جملةً واحدةً) وقوله : (إن نشأ نُزِّلَ عليهم من السماء آية)
ثم إن التكثير يكون في المتعدى كما في غلق وقطع ، وقد يكون في اللازم
كما في جَوَّلَ وطَوَّفَ ومَوَّتَ

قوله « وللتعددية نحو فرَّحته » معنى التعددية في هذا الباب كما في باب أفعال
على ما شرحنا ، والأولى أيضاً ههنا أن يقال في مقام التعددية : [هو] بمعنى جعل
الشيء ذا أصله ، ليعم نحو فَجَّى القِدْرَ : أى جعلها ذات فجاج ، وشَسَّعَ النعلَ (٣) ، وهذا
لا يتعدى إلى ثلاثة كأفعل إلا محمولاً على أفعل كحدَّثَ وخَبَّرَ ، كما مر في أفعال القلوب

(١) المراد بأبي عمرو في البيت هو أبو عمرو بن العلاء ، قال أبو عبيد البكري
في شرح أمالي القالى : « إن أبا عمرو بن العلاء كان هارباً من الحجاج مستتراً ، فحاء
الفرزدق يزوره في تلك الحالة ، فمكنا كلما يفتح له باب يغلق بعد دخوله ، إلى أن
وصل إليه ، فأنشده أبيتاً منها هذا البيت » ، والشاهد فيه كما قال الأعمى الشنتمرى
دخول أفعلت على فعلت - بتشديد العين - في إفادة التكثير ، ولكن الذى يؤخذ
من كلام المؤلف أن الشاهد في البيت دخول فعلت - بالتخفيف - وأفعلت ، على
فعلت - بالتشديد -

(٢) عبارة المؤلف يفهم منها أن الموتان غير الموت ، وبالرجوع إلى كتب اللغة
كاللسان والقاموس والمصباح وغيرها يعلم أنهما بمعنى واحد
(٣) شسع نعله - بتضعيف العين - جعل لها شسعا - ومثله شسعا - بالتخفيف
من باب منع - وكذا أشسعا ، والشسع - بكسر فسكون وبكسرتين - قبال النعل ،
وهو أحد سيورها ، وهو الذى يدخل بين الاصبع الوسطى والى تليها

قوله « ومنه فسَّقته » إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسماً برأسه ، فقالوا : يجيء فعلٌ لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به ، نحو فسَّقته : أى نسبته إلى الفسق وسميته فاسقاً ، وكذا كفرته ، فقال المصنف : يرجع معناه إلى التعديّة ، أى : جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق

ويجىء للدعاء على المفعول بأصل الفعل ، نحو جدَّعته وعقرته : أى قلت له جدَّعاً لك ، وعقراً لك ، أو الدعاء له ، نحو سقَّيته : أى قلت له سقياً لك

قوله « وللسلب » قد مر معناه ، نحو قرَّدتُ البعير : أى أزلت قرَّاده ، وجدَّدته : أى أزلت جلدَه بالسَّلخ

قوله « وبمعنى فعل » نحو زَيْلته : أى زَيْلته أزيله زَيْلاً : أى فرَّقته ، وهو أجوف^(١) يأتى ، وليس من الزوال ؛ فهما مثل قَلته وأقلته

(١) يريد تقرير أنه فعل - بالتشديد - وليس فيعل ، وهو كما قال ، والدليل على ذلك أنهم قالوا فى مصدره التزيل ، ولو كان فيعل لقالوا فى مصدره زيلة - بفتح الزاى وتشديد الياى مفتوحة ؛ كالليطرة - قال فى اللسان : « ابن سيده وغيره : زال الشىء يزيله زَيْلاً ، وأزاله إزالة وإزالاً ، وزيله فتزيل ، كل ذلك فرقه ففرق ، وفى التزيل العزيز (فزيلنا بينهم) وهو فعلت - بالتضعيف - لأنك تقول فى مصدره تزيلاً ، ولو كان فيعلت لقلت : زيلة » اهـ وقول المؤلف « أجوف يأتى » هو هكذا عند عامة أهل اللغة إلا القتيبي ، فإنه زعم أنه أجوف واوى ، وقد أنكروه عليه . قال فى اللسان : « وقال القتيبي فى تفسير قوله تعالى « فزيلنا بينهم » : أى فرقنا ، وهو من زال يزول ، وأزلته أنا ، قال أبو منصور : وهذا غلط من القتيبي ، لم يميز بين زال يزول ، وزال يزيل ؛ كما فعل الفراء ، وكان القتيبي ذابيان عذب ، وقد نحس حظه من النحو ومعرفة مقاييسه » اهـ

ويجىء أيضا بمعنى صار ذا أصله ، كَوَزَّقَ : أى أوزق : أى صار ذا وِزْقٍ ،
وقِيحَ الجُرْحِ : أى صار ذا قِيحٍ (١)

وقد يجىء بمعنى صَيْرورة فاعله أَصْلُهُ المشتق منه ، كَرَوَّضَ المكانُ :
أى صار رَوَّضًا ، وَعَجَّزَتِ المرأةُ ، وَثَبَّتْ ، وَعَوَّنتْ : أى صارت عَجُوزًا وَثِيْبًا
وَعَوَّانًا (٢)

ويجىء بمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه ، نحو قوله « سبحان الذى ضَوَّأَ
الأضواءَ ، وَكَوَّفَ الكوفةَ ، وَبَصَّرَ البصرةَ » أى : جعلها أضواءً
وكوفةً وبصرةً

ويجىء بمعنى عَمَلَ شَيْءٍ فى الوقت المشتق هو منه ، كَهَجَّرَ : أى سار فى
الهاجرة (٣) ، وَصَبَّحَ : أى أتى صباحًا ، وَمَسَّى وَغَلَسَ (٤) : أى فعل
فى الوقتين شيئاً

(١) القِيحُ : المدة الخالصة التى لا يخالطها دم ، وقيل : هو الصديد الذى كأنه
الماء وفيه شكلة دم

(٢) العوان - بزنة سحاب - من البقر وغيرها : النصف فى سنها ، وهى التى
بين المسنة والصغيرة ، وقيل العوان من البقر والخيل : التى نتجت بعد بطنها البكر ،
ويشهد للأول قوله تعالى : (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) . وفى المثل « لا تعلم
العوان الخمرة » قال ابن برى : أى المجرب عارف بأمره كما أن المرأة التى تزوجت
تحسن القناع بالخنار . ويقال : حرب عوان : أى قوتل فيها مرة ، كأنهم جعلوا
الأولى بكرا

(٣) الهاجرة : نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر ، أو من عند زوالها
إلى العصر ، لأن الناس يستكنون فى بيوتهم كأنهم قد تهاجروا ، وهى أيضا شدة
الحر . وتقول : هجرنا تهجيرًا ، وأهجرنا ، وتهجرنا : أى سرنا فى الهاجرة
(٤) الغلس - بفتحين - : ظلام آخر الليل إذا اختلط بضوء الصباح

ويجىء بمعنى المشى إلى الموضع المشتق هو منه ، نحو كَوَّفَ : أى مشى إلى الكوفة ، وَفَوَّزَ وَغَوَّرَ : أى مشى إلى المفازة والغور^(١)

وقد يجىء لمعان غير ما ذكر غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة ، نحو جَرَّبَ وَكَلَّمَ

قال : « وَفَاعِلٌ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقًا بِالْآخِرِ الْمَشَارَكَةِ صَرِيحًا فَيَجِبُ الْعَكْسُ ضِمْنًا ، نَحْوُ ضَارِبَتُهُ وَشَارَكْتُهُ ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّيِّ مُتَعَدِّيًّا [نَحْوُ كَارَمْتُهُ وَشَاعَرْتُهُ] وَالْمُتَعَدِّيُّ إِلَى وَاحِدٍ مُغَايِرٌ لِلْمُفَاعَلِ مُتَعَدِّيًّا إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوُ جَادَبْتُهُ الثَّوْبَ ، بِخِلَافِ شَأَمْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَّ نَحْوُ ضَاعَفْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَّ نَحْوُ سَافَرْتُهُ »

معانى
فاعل

أقول « لنسبة أصله » أى : لنسبة المشتق منه فاعل إلى أحد الأمرين : أى الشئيين ، وذلك أنك أسندت فى « ضَارِبَ زَيْدٌ عَمْرًا » أصل ضارب — أى الضَّرْبَ — إلى زيد ، وهو أحد الأمرين ، أعنى زيدا وعمرا ، وهم يستعملون الأمر بمعنى الشئ فيقع على الأشخاص والمعانى

قوله « متعلقا بالآخر » الذى يقتضيه المعنى أنه حال من الضمير المستتر فى قوله « النسبة » وذلك أن ضارب فى مثالنا متعلق بالآخر ، وهو عمرو ، وَتَعَلَّقَهُ بِهِ لِأَجْلِ الْمَشَارَكَةِ الَّتِي تَضْمِنُهَا ، فَانْتَصَبَ الثَّانِي لِأَنَّهُ مُشَارِكٌ — بفتح الراء — فى الضرب لأنه مضروب ، والمشارك مفعول ، كما انتصب فى « أَذْهَبْتُ عَمْرًا » لأنه مجعول

(١) المفازة : الصحراء ، وأصلها اسم مكان من الفوز ، وإنما سميت بذلك مع أنها مضلة ومهلكة ، تفاؤلا لسالكها بالنجاة ، كما قالوا للديغ : سليم . والغور - بفتح فسكون - : بعد كل شئ وعمقه ، ومنه قولهم : فلان بعيد الغور ، إذا كان لا تدرك حقيقته . وسموا ما بين ذات عرق إلى البحر الأحمر غورا ، وسموا كل ما انحدر مغربا عن تهامة غورا . والغور أيضا : موضع منخفض بين القدس وهوران ، وموضع بديار بنى سليم

وَيَسْمُجُ جعله حالا من قوله « أصله » أو من قوله « أحد الأمرين » لأن الظاهر من كلامه أن قوله « النسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر المشاركة صريحا » مقدمة يريد أن يبنى عليها صيرورة الفعل اللازم في فاعل متعديا إلى واحد ، والمتعدي إلى واحد غير مشترك متعديا إلى اثنين ، مشيراً إلى قوله في الكافية « المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق » فعلى هذا الذي يتوقف فهمه على هذا الأمر الآخر الذي هو المشارك — بفتح الراء — ويتعلق به هو معنى فاعل ؛ لكونه متضمنا معنى المشاركة ، لا أصله ؛ فإن قولك « كارمت زيدا » ليس فهم الكرم فيه متوقفا على زيد ؛ إذ هو لازم ، وكذا « جاذبت زيدا الثوب » ليس الجذب متعلقا بزيد ؛ إذ هو ليس بمجذوب ، بلى في قولك « ضارب زيد عمرا » الضرب متعلق بعمرو ؛ لأنه مفعول له ، لكن انتصابه ليس لكونه مضروبا ، بل لكونه مشاركا ، كما في قولك « كارمت زيدا » و « جاذبت زيدا الثوب » وكذا ليس أحد الأمرين متعلقا بالآخر في « ضاربت زيدا » تعلقا يقصده المصنف ؛ إذ هو في بيان كون فاعل متعديا بالنقل ، وإنما يكون متعديا إذا كان معنى الفعل متعلقا بغيره ، على ما ذكر في الكافية ، ومن ثم قال في الشرح « ومن ثم جاء غير المتعدي متعديا لتضمنه المعنى المتعلق » يعني المشاركة ، وفي جعله حالا من المضاف إليه — أعني الضمير المجرور في قوله « أصله » — ما فيه ، كما مر في باب (١) الحال ، والظاهر أنه قصد جعله حالا من أحد الأمرين مع سماجته ، ولو قال « اتعلق مشاركة أحد الأمرين الآخر في أصل الفعل بذلك الآخر صريحا

(١) يريد أنه لا يصح اعتبار قول المصنف « متعلقا » حالا من الضمير المضاف إليه في قوله « أصله » ؛ لأن المضاف ليس عاملا في المضاف إليه ، ولا هو جزء المضاف إليه ، ولا هو مثل جزئه في صحة الاستغناء به عنه وإحلاله محله ، على ما هو شرط مجيء الحال من المضاف إليه

فيجىء العكس ضمنا « لكان أصرح فيما قصد من بناء قوله « ومن ثم كان غير المتعدى » الخ عليه .

قوله « صريحا » أى : أن أحد الأمرين صريحا مشاركا والآخر مشاركا ؛ فيكون الأول فاعلا صريحا والثانى مفعولا صريحا ، « ويجىء العكس ضمنا » أى : يكون المنصوب مشاركا — بكسر الراء — والمرفوع مشاركا ضمنا ؛ لأن من شاركته فقد شاركك ؛ فيكون الثانى فاعلا والأول مفعولا من حيث الضمن والمعنى .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة تضمن فاعل معنى المشاركة المتعلقة بعد أحد الأمرين بالآخر .

قوله « والمتعدى إلى واحد مغاير للمفاعل » بفتح العين : أى إلى واحد هو غير المشارك فى هذا الباب — بفتح الراء — أى : إن كان المشارك ههنا — بفتح الراء — مفعول أصل الفعل كان المتعدى إلى واحد فى الثلاثى متعديا إلى واحد ههنا أيضا ، نحو « ضاربتُ زيدا » فإن المشارك فى الضرب هو المضروب فمفعول أصل الفعل ومفعول المشاركة شىء واحد ، فلم يزد مفعول آخر بالنقل ، وإن كان المشارك ههنا غير مفعول أصل الفعل ، نحو « نازعت زيدا الحديث » فإن مفعول أصل الفعل هو الحديث إذ هو المنزوع ، والمشارك زيد ؛ صار الفعل إذن متعديا إلى مفعولين ، وكذا « نازعت زيدا عمرا » فاعلم أن المشارك — بفتح الراء — فى باب فاعل قد يكون هو الذى أوقع أصل الفعل عليه كـ « ضاربت زيدا » فى المتعدى ، و« كارمته » فى اللزم ، وقد يكون غير ذلك نحو « نازعت زيدا الحديث » فى المتعدى ، و« سايرته فى البرية » فى اللزم ، وقد يكون مازاد من المفعول فى باب المفاعلة هو المعامل — بفتح الميم — بأصل الفعل ، لا على وجه المشاركة كما فى قول على رضى الله عنه « كاشفتك الغطاءات » وقولك : عاودته ، وراجعته .

قوله « بمعنى فَعَلَ » أى : يكون للتكثير كَفَعَلَ ، نحو « ضَاعَفْتُ الشَّيْءَ »
أى : كثرت أضعافه كضعفته ، و « نَاعَمَهُ اللهُ » كنعّمه : أى كثر نعمته (١)
بفتح النون .

قوله « بمعنى فَعَلَ » كسَافَرْت بمعنى (٢) سَفَرْتُ : أى خرجت إلى السفر
ولا بد فى « سافرت » من المبالغة كما ذكرنا ، وكذا « ناولتهُ الشَّيْءَ » أى :
نلتُهُ إياه — بضم النون — أى أعطيته ، وقرىء (إن الله يدفع) و (ويدافع)
وقد ينحىء بمعنى جعل الشئ ذا أصله كأفعل وفعل ، نحو « رَاعِنَا سَمْعَكَ »
أى : اجعله ذا رعاية لنا كأرعينا ، و « صَاعَرَ خَدَّهُ » أى : جعله ذا صَعَرَ (٣)
و « عافاك الله » أى جعلك ذا عافية ، و « وعاقبتُ فلانا » أى : جعلته ذا عقوبة
وأكثر ما تجىء هذه الأبواب الثلاثة متعدية .

قال : « وَتَفَاعَلَ لِمِشَارِ كَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا نَحْوُ تَشَارَكَ ،
وَمِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ فَاعِلٍ ، وَلِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ
حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ نَحْوُ تَجَاهَلْتُ وَتَغَافَلْتُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ
تَوَانَيْتُ ، وَمُطَاوَعِ فَاعِلٍ نَحْوُ بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ . »

(١) النعمة : المسرة والفرح والترفة

(٢) ظاهر هذه العبارة أن الثلاثى من هذه المادة مستعمل ، ويؤيده ما فى
الصحاح واللسان ، قال ابن منظور : « يقال : سفرت أسفرت (من باب طلب وضرب)
سفورا : خرجت إلى السفر ، فأنا سافر ، وقوم سفر ، مثل صاحب وصحب » اهـ .
لكن قال المجد فى القاموس : « ورجل سفر وقوم سفر وسافرة وأسفار وسفار :
ذوو سفر ، ل ضد الحضر ، والسافر : المسافر ، لا فعل له » اهـ

(٣) الصعر - بفتحيتين - : ميل - بفتحيتين - فى الوجه ، وقيل : فى الخد خاصة ،
وربما كان خلقه فى الانسان ، يقال : صعر خده وصاعره ، إذا أماله من الكبر ،
قال الله تعالى : (ولا تصعر خدك للناس ولا تمش فى الأرض مرفحا)

أقول : لا شك أن في قول المصنف قبل « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا » وقوله ههنا « لمشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحا » تخطيطاً ومجمعة^(١) وذلك أن التعلق المذكور في الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان ، لا لفظيان ، ومعنى « ضارب زيد عمرا » و « تضارب زيد وعمرو » شيء واحد ، كما يجيء ، فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت ؛ فكما أن المضاربة تعلقا بعمرو صريحا في قولك « ضارب زيد عمرا » فكذا للتضارب في « تضارب زيد وعمرو » تعلق صريح به ، وكما أن زيدا وعمرا متشاركان صريحا في « تضارب زيد وعمرو » في الضرب الذي هو الأصل فكذا هما متشاركان فيه صريحا في « ضارب زيد عمرا » فلو كان مطلق تعلق الفعل بشيء صريحا يقتضى كون المتعلق به مفعولا به لفظا وجب انتصاب عمرو في « تضارب زيد وعمرو » ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعدا صريحا في أصل الفعل يقتضى ارتفاعهما لارتفع زيد وعمرو في « ضارب زيد عمرا » فظهر أنه لا يصح بناء قوله في الباب الأول « ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا » على التعلق ، ولا بناء قوله في هذا الباب « ومن ثم نقص مفعولا عن فاعل » على المشاركة ، وكان أيضا من حق اللفظ أن يقول : تفاعل لا شراك أمرين ، لأن المشاركة تضاف إما إلى الفاعل أو إلى المفعول تقول : أعجبتني مشاركة القوم عمرا ، أو مشاركة عمرو القوم ، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلا ومفعولا معاً فالحق أن تجيء بباب التفاعل أو الافتعال ، نحو أعجبتني تشاركنا ، واشتراكنا ، هذا ، والأولى ما قال المالكي^(٢) وهو أن فاعل

(١) المجمعة : تغيير الكتاب وإفساده ، ومجموع الرجل في خبره : لم يبينه

(٢) هكذا في كافة أصول الكتاب ، ولم يتبين لنا مقصود المؤلف من المالكي ،

ويخطر على البال أنه أراد الامام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الخثعمي الأندلسي (المالقي) وهو شارح الجمل للزجاجي ، وتلميذ ابن الطراوة النحوي وأبي بكر بن العربي المالكي ، وكانت وفاته في سنة ٥٨١ هـ (أي قبل وفاة الرضى بنحو قرن)

لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ، والاشتراك فيهما معنى ، وتفاعل للاشتراك
في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنى

واعلم أن الأصل المُشْتَرَكُ فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون معنى ، وهو
الأكثر ، نحو : ضاربتة ، وتضاربنا ، وقد يكون عينا نحو ^(١) سَاهَمْتُهُ : أى قارعتة
وَسَايَفْتُهُ ، وساجلته ، وتَقَارَعْنَا ، وتَسَايَفْنَا ^(٢)

ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فاعلٍ وتفاعلٍ في إفادة كون الشيء
بين اثنين فصاعداً ، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب فاعلٍ هو السابق بالشرع
في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تفاعلٍ ، ألا ترى إلى قول الحسن بن علي
رضي الله تعالى عنهما لبعض من خاصمه : سَفِيهٌ لم يجد مُسَافِرًا ، فانه رضي الله عنه
سمى المقابل له في السفاهة مُسَافِرًا وإن كانت سفاهته لو وجدت بعد سفاهة الأول ،
وتقول : إن شتمتني فما أشاتمك ، ونحو ذلك ، فلا فرق من حيث المغزى والمقصد
الحقيقي بين البابين ، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود ، وذلك

(١) قال في اللسان : « السهم : القدح الذي يقارع به ، واستهم الرجلان :
تقارعا ، وساهم القوم فسهمهم سهما قارعهم فقرعهم ، وفي التنزيل : (فساهم فكان
من المدحضين) يقول : قارع أهل السفينة فقرع (بصيغة المبني للمجهول) » اه
(٢) قال ابن بري : « أصل المساجلة أن يستقي ساقيان فيخرج كل واحد منهما
في سجله (دلوه) مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب ، فضربته العرب
مثلا للمفاخرة ، فاذا قيل : فلان يساجل فلانا ، فمعناه أنه يخرج من الشرف مثل
ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب » . وقالوا : الحرب سجال : أى سجل منها
على هؤلاء وسجل على هؤلاء . وبالتأمل في عبارة ابن بري يتبين أن الاشتراك في
المساجلة بين المتساجلين : بالنظر إلى أصل الاستعمال في عين ، وبالنظر إلى المثل في
معنى لا عين ، فتمثيل المؤلف بساجلته للاشتراك في العين إنما هو بالنظر إلى أصل
استعمال اللفظ

أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفردات إحداهما مفردات الأخرى
معنى من حيث الوضع ، وكذا إعراباتها ، كما تقول : جاءني القوم إلا زيدا ، وجاءني
القوم ولم يجيء من بينهم زيد ، أو جاءوني وتخلف زيد ، أو لم يوافقهم زيد ، ونحو
ذلك ، والمقصود من الكل واحد ، فكذا « ضارب زيد عمراً » : أى شاركه
في الضرب ، و « تضارب زيد وعمرو » أى : تشاركاه فيه ، والمقصود من شاركه
وتشاركاه شيء واحد مع تعدى الأول ولزوم الثاني

قوله « ومن ثم نقص » أى : ومن جهة كون تفاعل في الصريح وظاهر اللفظ
مسندا إلى الأمرين المشتركين في أصل الفعل بخلاف فاعل فانه لاسناده في اللفظ
إلى أحد الأمرين فقط وَنُصِبَ الآخِرَ نَصْبَ لَفْظِ شَارَكَ لِمَفْعُولِهِ ، فَإِنْ كَانَ فَاعِلَ
مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوِ « نَارَعْتِكَ الْحَدِيثِ » كَانَ تَفَاعَلَ مُتَعَدِّيًا إِلَى ثَانِيهِمَا فَقَطْ ،
وَيَرْتَفِعُ الْأَوَّلُ دَاخِلًا فِي الْفَاعِلِيَّةِ ، نَحْوِ « تَنَارَعْنَا الْحَدِيثِ » وَ « تَنَارَعَ زَيْدٌ وَعَمْرُو
الْحَدِيثِ » وَإِنْ كَانَ فَاعِلَ مُتَعَدِّيًا إِلَى وَاحِدٍ نَحْوِ « ضَارَبْتُكَ » لَمْ يَتَّعَدِ تَفَاعَلَ إِلَى
شَيْءٍ لِدُخُولِ الْأَوَّلِ فِي جُمْلَةِ الْفَاعِلِ ، نَحْوِ « تَضَارَبْنَا » وَ « تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو »
قوله « نقص مفعولا » انتصاب « مفعولا » على المصدر ، وهو بيان النوع ،
كقولك : ازددت درجة ، ونقصت مرتبة ، ودنوت إصبعاً ، أى : نقص هذا القدر
من النقصان ، ويجوز أن يكون تمييزاً ؛ إذ هو بمعنى الفاعل : أى نقص مفعول
واحد منه

قوله « وليدل على أن الفاعل أظهر الخ » معنى « تَغَاْفَلْتُ » أظهرت من
نفسى الغفلة التى هى أصل تغافلت ، فتغافل على هذا لإبهامك الأمر على من تخالطه
وَتُرِي مَنْ نَفْسِكَ مَا لَيْسَ فِيكَ مِنْهُ شَيْءٌ أَصْلًا ، وَأَمَّا تَفَعَّلَ فِي مَعْنَى التَّكَلَّفِ
نَحْوِ : تَحَلَّمَ وَتَمَرَّأَ ^(١) فعلى غير هذا لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل

(١) تحلم : تكلف الحلم ، وهو العقل والأناة . وتمراً : تكلف المروءة ، وهى

ويريد حصوله فيه حقيقة ، ولا يقصد إظهار ذلك إيهاما على غيره أن ذلك فيه وفي تفاعل لا يريد ذلك الأصل حقيقة ، ولا يقصد حصوله له ، بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له

قوله « وبمعنى فعل » لا بد فيه من المبالغة كما تقدم

قوله « مطاوع فاعل » ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظن ، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل ، سواء كان التأثر متعديا ، نحو : علمته الفقه فتعلمه : أى قبل التعاليم ، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر ، وهو متعدي كما ترى ، أو كان لازما ، نحو : كسرتُه فانكسر : أى تأثر بالكسر ، فلا يقال في « تنازع زيد وعمرو الحديث » ، إنه مطاوع « نازع زيد عمر الحديث » ولا في « تضارب زيد وعمرو » إنه مطاوع « تضارب زيد عمرا » لأنهما بمعنى واحد ، كما ذكرنا ، وليس أحدهما تأثيرا والآخر تأثرا ، وإنما يكون تفاعل مطاوع فاعل إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله ، نحو : باعدته : أى بعدته ، فتباعد : أى بعد ، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه ، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلا ، نحو « باعدتُ زيدا فتباعد » المطاوع هو زيد ، لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا

وقد يجيء تفاعل الاتفاق في أصل الفعل لكن لا على معاملة بعضهم بعضا

كالمرجولية ، وقال الأحنف : المروءة العفة والحرفة ، وسئل بعضهم عن المروءة فقال : المروءة ألا تفعل في السر أمرا وأنت تستحي أن تفعله جهرا . ويقال : تمرا أيضا ، إذا صار ذا مروءة ، ويقال : تمرا بنا ، إذا طلب بأكرامنا اسم المروءة ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٤٠) : « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فأنك تقول تفعل ، وذلك : تشجع وتبصر وتحلم وتجلد وتمرا : أى صار ذا مروءة ، وقال حاتم الطائي : -

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقَ وَدُهُمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَامَا
وليس هذا بمنزلة تجاهل ، لأن هذا يطلب أن يصير حليما » اه

بذلك ، كقول علي رضي الله تعالى عنه « تَعَايَا أَهْلُهُ بِصِفَةِ ذَاتِهِ » ^(١) وقولهم :
 « بِمَعْنَى أَفْعَلَ نَحْوَ تَخَاطَأَ بِمَعْنَى اخْطَأَ » مما لا جدوى له ، لأنه إنما يقال هذا الباب
 بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصاً بمعنى عام مضبوط بضابط فيتطاول
 الباب الآخر عليه في ذلك المعنى ، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه ، وكذا في سائر
 الأبواب ، كقولهم : تعاهد بمعنى تعهد ، وغير ذلك كقولهم تعهد بمعنى تعاهد ^(٢)
 قال : « وَتَفَعَّلَ لِمِطَاوَعَةٍ فَعَلَ نَحْوُ كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، وَلِلتَّكْلِيفِ
 نَحْوُ تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ ، وَلِلإِتِّخَازِ نَحْوُ تَوَسَّدَ ، وَلِلتَّجَنُّبِ نَحْوُ تَأَنَّمَّ وَتَحَرَّجَ ،
 وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مَهَلَةٍ ، نَحْوُ تَجَرَّعْتُهُ ، وَمِنْهُ تَفَهَّمْ ، وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ ،
 نَحْوُ تَكَبَّرَ [وَتَعَظَّمَ] »

معاني
تفعل

أقول : قوله « لمطاوعة فعل » يريد سواء كان فعلاً للتكثير نحو قَطَعْتُهُ
 فَتَقَطَّعَ ، أو للنسبة نحو قَيْسْتُهُ وَنَزَرْتُهُ وَتَمَّمْتُهُ : أي نسبته إلى قَيْسٍ وَنِزَارٍ وَتَمِيمٍ
 فَتَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ وَتَمَّمَّ ، أو للتعديّة نحو عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ وَالْأَغْلَبُ فِي مِطَاوَعَةِ فَعَّلَ
 الَّذِي لِلتَّكْثِيرِ ^(٣) هُوَ الثَّلَاثِي الَّذِي هُوَ أَصْلُ فَعَّلَ ، نَحْوُ عَلَّمْتُهُ فَعَلِمَ ، وَفَرَّحْتُهُ
 فَفَرَّحَ ؛ فقولهم : « وللتكاف » هومن القسم الأول : أي مطاوع فعل الذي هو

(١) المراد من هذه العبارة أن أهل الله تعالى قد اتفقوا في العي والعجز عن إدراك كنه ذاته وصفاته . قال في اللسان : « عى بالأمر (بوزن مد) عيا — بكسر العين — وعي وتعايا واستعيا ، هذه عن الزجاجي ، وهو عى (مثل حى) وعي (كزكى) وعيان (كريان) عجز عنه ولم يطق إحكامه » اه
 (٢) قال في اللسان : « وتعهد الشيء وتعاهده واعتده : تفقده وأحدث العهد به . . . ثم قال : وتعهدت ضيعتي وكل شيء ، وهو أفصح من قولك تعاهدته ، لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين ، وفي التهذيب : ولا يقال تعاهدته ، قال : وأجازهما الفراء » اه
 (٣) الأولى أن يقول : « والأغلب في مطاوعة فعل الذي للتعديّة » بدليل التمثيل الذي مثل به

للنسبة تقديرًا ، وإن لم يثبت^(١) استعماله لها ، كأنه قيل : شَجَّعْتُهُ وَحَامَمْتُهُ : أى
نسبته إلى الشجاعة والحلم ، فَتَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ : أى انتسب إليهما وتكلفهما
وَتَفَعَّلَ الذى للائخاذ مطاوعُ فَعَّلَ الذى هو لجعل الشئ ذا أصله ، إذا
كان أصله اسما لامصدرًا ، « فَرَدَّى الثوبَ » مطاوعُ « رَدَّيْتُهُ الثوبَ » : أى
جعلته ذارداءً ، وكذا « تَوَسَّدَ الحجرَ » : أى صار ذا وسادة هي الحجر مطاوعُ
« وَسَدْتَهُ الحجرَ » فهو مطاوعُ فَعَّلَ المذكور المتعدى إلى مفعولين ثانيهما بيان
لأصل الفعل ؛ لأن الثوب بيان الرداء والحجر بيان الوسادة ، فلا جرم يتعدى
هذا المطاوع إلى مفعول واحد

وَتَفَعَّلَ الذى للتجنب مطاوعُ فَعَّلَ الذى للسلب تقديرا ، وإن لم يثبت
استعماله^(١) كأنه قيل : أَثَمْتُهُ وَحَرَجْتُهُ بمعنى جَنَّبْتُهُ عن الحرج والإثم وأزاتهما
عنه كقَرَدْتُهُ ، فَتَأَمَّ وَتَحَرَّجَ : أى تجنب الإثم والحرج
وَتَفَعَّلَ الذى للعمل المتكرر فى مُهَلَّةٍ مطاوعُ فَعَّلَ الذى للتكثير ، نحو
جَرَّعْتِكَ الماءَ فَتَجَرَّعْتَهُ : أى كَثُرَتْ لك جَرَعُ الماءِ^(٢) فَتَقَبَّلْتِ ذلك التكثير
وَفَوَّقْتُهُ اللَّبْنَ فَتَفَوَّقَهُ وَحَسَيْتُهُ الْمَرْقَ فَتَحَسَّاهُ : أى كَثُرَتْ له فَيْقَهُ وهو

(١) انظر هذا مع قول الشارح فيما سبق : « وليست هذه الزيادات قياساً
مطرذاً ، بل يحتاج فى كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا استعماله فى
المعنى المعين الخ » فانك تجد بين الكلامين تضاربا ، وقد بينالك فيما سبق اختيارنا
فى المسألة (انظر ص ٨٤ ١٥)

(٢) تجرع الماء : تابع جرعه مرة بعد أخرى كالمبتكاره ، قال تعالى : (يتجرعه
ولا يكاد يسيغه) قال ابن الأثير : « التجرع : شرب فى عجلة ، وقيل : هو الشرب
قليلا قليلا » اهـ ، فكأنه من الأضداد ، والحديث ههنا عن المعنى الثانى

جنس الفَيْقَةِ (١) : أى قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين ، وكثرت له حَسَاءَهُ (٢)
قوله « ومنه تفهّم » إنما قال « ومنه » لأن معنى الفعل المتكرر فى مهلة ليس
بظاهر فيه ، لأن الفهم ليس بمحسوس كما فى التَجَرُّعِ وَالتَّحَسُّى ، فَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْهُ ،
وهو من الأفعال الباطنة المتكررة فى مهلة ، هذا ، والظاهر أن تفهّم للتكلف فى
الفهم كالتسمع والتبصر

قوله « وبمعنى استفعل » تفعل يكون بمعنى استفعل فى معنيين مختصين باستفعل :
أحدهما الطلب ، نحو تَنَجَّزْتُهُ : أى استنجزته : أى طلبت نجازه : أى حضوره
والوفاء به ، والآخر الاعتقاد فى الشئ أنه على صفة أصله ، نحو استعظمتُهُ وتعظمته :
أى اعتقدت فيه أنه عظيم ، واستكبر وتكبر : أى اعتقد فى نفسه أنها كبيرة

(١) الفيقة والفيق : اسم اللبن الذى يجتمع بين الحلبتين فى الضرع ، وذلك
بأن تحلب الناقة ثم تترك ساعة حتى تدر ثم تحلب ، والياء فىهما منقلبة عن الواو ،
لسكونها إثر كسرة ، يقال : فاقَتِ الناقة تفوق فواقاً (كغراب) وفقة (كديمة) ،
والفقة : واحدة الفيق كما ذكر المؤلف ، وجمع الفيق أفواق كشبر وأشبار ،
وأفويق جمع الجمع . قال ابن برى : « وقد يجوز أن تجمع فيقة على فيق ثم تجمع
فيق على أفواق ، فيكون مثل شعبة وشيع وأشباع » . والفواق (كسحاب وغراب) :
ما بين الحلبتين من الوقت . قال فى اللسان : « وفوقت الفصيل : أى سقيته اللبن
فواقاً فواقاً ، وتفوق الفصيل إذا شرب اللبن كذلك » اه . وبين هذا وبين كلام
المؤلف بعد فتأمله ، فان عبارة أهل اللغة تدل على أن معنى فوقته سقيته اللبن وقتاً
بعد وقت فأين معنى التكشير الذى ذكره المؤلف ؟

(٢) قال فى القاموس : « حسا الطائر الماء حسواً ، ولا تقل شرب ، وحسا
زيد المرق : شربه شيئاً بعد شئ ، كتحساه واحتساه ، وأحسيته أنا وحسيته ،
واسم ما يحسسى الحسية (كالغنية) والحسا (كالعصا) ويمد ، والحسو كدلو ، والحسو
كعدو ، والحسوة (بالضم) : الشئ القليل منه » اه . ومثله فى اللسان . وأنت ترى
أن مدلول حسيته سقيته الحساء شيئاً بعد شئ ، وتحساه شربه شيئاً بعد شئ ، فمن
أين جاء تكشير الحساء الذى ذكره المؤلف ؟

والأغلب في تفعل معنى صيرورة الشيء ذا أصله كتأهل وتألّم وتأكّل
وتأسّف وتأسّل وتفكك وتألّب : أى صار ذا أهل ، وألم ، وأكّل : أى صار
مأكولاً ، وذا أسف ، وذا أصل ، وذا فكك^(١) وذا ألب^(٢) فيكون مطاوع
فعل الذى هو لجعل الشيء ذا أصله ، إما حقيقة كما فى البتة فتألّب وأصلته فتأصل ،
وإما تقديراً كما فى تأهل ؛ إذ لم يستعمل أهل بمعنى جعل ذا أهل
وقد يجىء تفعل مطاوع فعل الذى معناه جعل الشيء نفس أصله ، إما حقيقة
أو تقديراً ، نحو تزبب العنب ، وتأجل الوحش^(٣) وتكأل^(٤) : أى صار إكليلاً^(٤) :
أى محيطاً

(١) الفكك - بفتح الفاء والكاف - انفساخ القدم وانكسار الفك وانفراج
المنكب استرخاء وضعفاً ، وهو أفك المنكب .

(٢) الألب : مصدر ألب القوم إليه - كضرب ونصر - إذا أتوه من كل جانب .
والألب أيضاً الجمع الكثير من الناس ، وأصله المصدر فسمى به ، قال حسان بن
ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم : -

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيَكُ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافَ الْقَنَاوَزِ

(٣) الأجل - بكسر الهمزة وسكون الجيم - : القطيع من بقر الوحش والظباء ،
وتأجلت البهائم : صارت آجالاً ، قال لبيد بن ربيعة العامري : -

وَالْعَيْنُ سَاكِنَةٌ عَلَى أَطْلَالِهَا عُوْدًا تَأْجَلُ بِالْفَضَاءِ بِهَا مُهَا

(٤) الأكليل - بكسر الهمزة وسكون الكاف - شبه عصاة مزينة بالجواهر ،
وهو التاج أيضاً ، ولما كان التاج والعصاة يحيط كل منهما بالرأس صح أن يسمى
كل ما أحاط بشيء إكليلاً على سبيل التشبيه ، وأن يشتق له من ذلك فعل أو وصف ،
من ذلك تسميتهم اللحم المحيط بالظفر إكليلاً ، ومن ذلك قولهم روضة مكللة :
أى محفوفة بالنور ، وغمام مكلل : أى محفوف بقطع من السحاب ، فتقول : تكلل
النور والسحاب : أى صار كل منهما إكليلاً ، أى محيطاً . ولم نعثر على الفعل المطاوع
(بفتح الواو) لهذا إلا فى شعر لا يحتج به ، فالظاهر أن المؤلف مثل تأجل الوحش
وتكلل للمطاوع (بكسر الواو) تقديراً

قال : « وَانْفَعَلَ لَأَزِمُ مُطَاوِعُ فَعَلَ نَحْوُ كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ، وَقَدْ جَاءَ [مُطَاوِعَ أَفْعَلَ نَحْوُ] أَسْفَقْتُهُ فَأَنْسَفَقَ وَأَزَعَجْتُهُ فَأَنْزَعَجَ ، قَلِيلًا ، وَيَخْتَصُّ بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْيِيرِ ، وَمِنْ شَمِّ قِيلَ انْعَدَمَ خَطَأً »

معاني
انفعل

أقول : باب انفعل لا يكون إلا لازماً ، وهو في الأغلب مطاوع فَعَلَ ، بشرط أن يكون فَعَلَ عِلَاجًا : أى من الأفعال الظاهرة ، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة ، وهى قبول الأثر ، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأوفق ، فلا يقال عَلِمْتُهُ فانعلم ، ولا فَهَمْتُهُ فانفهم ، وأما تَفَعَّلَ فإنه وإن وضع لمطاوعة فَعَلَ كما ذكرنا ، لكنه إنما جاز نحو فَهَمْتُهُ فَتَفَهَّمْ وَعَلِمْتُهُ فَتَعَلَّمْ ؛ لأن التكرير الذى فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالمحسوس ، وليس مطاوعة انفعل لَفَعَلَ مطردةً فى كل ما هو علاج ، فلا يقال : طردته فانطرد ، بل طردته فذهب

وقد يجىء مطاوعاً لأَفْعَلَ نحو أزعجته فانزعج ، وهو قليل ، وأما انسفق فيجوز أن يكون مطاوع سَفَقْتُ الباب : أى رَدَدْتُهُ لَأَنَّ سَفَقْتُ وَأَسْفَقْتُ بمعنى قال : « وَافْتَعَلَ لِلْمُطَاوِعَةِ غَالِبًا نَحْوُ غَمَمْتُهُ فَأَغَمَّ ، وَلِلَّانْحَاذِ نَحْوُ اشْتَوَى وَالتَّفَاعُلِ نَحْوُ اجْتَوَرُوا ، وَلِلتَّصْرِيفِ نَحْوُ اكْتَسَبَ »

معاني
انفعل

أقول : قال سيبويه : الباب فى المطاوعة انْفَعَلَ ، وَافْتَعَلَ قَلِيلٌ ، نَحْوُ جَمَعْتُهُ فَاجْتَمَعَ ، وَمَزَجْتُهُ فَامْتَزَجَ

قلت : فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه لها فى غير العلاج ، نحو غَمَمْتُهُ فَأَغَمَّ وَلَا تَقُولُ فَأَنْغَمَّ (١)

ويكثر إغناء اَفْتَعَلَ عن اَنْفَعَلَ فى مطاوعة ما فاؤه لام أوراء أو واو أونون

(١) فى اللسان عن سيبويه أنك تقول : اغتم وانغم . قال سيبويه « وهى عربية »

أو ميم ، نحو لَأَمَّت الجرح ، أى : أصلحته ، فالتأم ، ولا تقول انلأم ، وكذا
رمىت به فارتى ، ولا تقول انرمى ، ووصلته فاتصل ، لا انوصل ، ونفيتها فانتفى
لاانفى ، وجاء امتحى وانمحي^(١) ، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون
الساكنة فيها ، ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طمسها ، وأما تاء افتعل فى
نحو ادكروا طلب فلما لم يختص بمعنى من المعانى كنون انفعل صارت كأنها ليست
بعلامة ، إذ حق العلامة الاختصاص

قوله « وللاتخاذ » أى : لاتخاذك الشئ أصله ، وينبغى أن لا يكون ذلك
الأصل مصدرا ، نحو اشتويت اللحم : أى اتخذته شواء ، وأطبخ الشئ : أى
جعله طبيخا ، واختبز^(٢) الخبز : أى جعله خبزا ، والظاهر أنه لاتخاذك الشئ
أصله لنفسك ، فاشتوى اللحم : أى عمله شواء لنفسه ، وامتطاه : أى جعله لنفسه
مطية ، وكذا اغتذى وأرتشى^(٣) واعتاد

قوله « وللتفاعل » نحو اعتوروا : أى تناوبوا ، واجتوروا : أى تجاوزوا ،
ولهذا لم يعمل ؛ لكونه بمعنى ما لا يعمل

(١) الذى فى جميع النسخ « انمحي » ، بالنون الظاهرة والذى فى القاموس
واللسان « امحي » بابدال النون ميم وإدغامها فى الميم ، قال فى اللسان : « والأصل
فيه انمحي ، وامتحى لغة رديئة » اه

(٢) كان الأولى أن يقول : اختبز الدقيق : أى عالجه حتى جعله خبزا ، ولعله
أطلق الخبز على الدقيق باعتبار ما يؤول إليه الأمر

(٣) فى اللسان : « غذاه غدوا وغذاه بالتضعيف فاغذى وتغذى » اه وهو
ظاهر فى أن اغتذى مطاوع غذا وليس للاتخاذ كما ذهب إليه المؤلف ، ولم نعثر على
نحو قولك اغتذى الشئ ، حتى يصير معناه اتخذه غذا . وفى اللسان أيضا : « رشاه
يرشوه رشوا : أعطاه الرشوة (مثلثة الراء) ، وارتشى منه رشوة ، إذا أخذها » اه
وهو ظاهر أيضا فى المطاوعة لا الاتخاذ . وأما اعتاد فقد ورد بمعنى الاتخاذ
نحو اعتاد الشئ جعله عادة له ، وورد مطاوعا أيضا نحو عودته (بالتضعيف) فاعتاد

قوله « وللتصرف » أى : الاجتهاد والاضطراب فى تحصيل أصل الفعل ،
 فعنى كَسَبَ أصاب ، ومعنى اكتسب اجتهد فى تحصيل الاصابة بأن زاول
 أسبابها ؛ فلهذا قال الله تعالى : (لها ما كسبت) أى : اجتهدت فى الخير أو لآفانه
 لا يضيع (وعليها ما كتسبت) أى : لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت فى تحصيله وبالغت فيه
 من المعاصى ، وغير سيبويه لم يفرق بين كسب واكتسب

وقد يجيء افتعل لغير ما ذكرنا مما لا يضبط ، نحو ارتجَلَ الخطبة ، ونحوه

قال « **وَاسْتَفْعَلَ** لِلسُّؤَالِ غَالِبًا : **إِمَّا صَرِيحًا** نَحْوُ **اسْتَكْتَبْتُهُ** ، **أَوْ تَقْدِيرًا**
نَحْوُ اسْتَخْرَجْتُهُ ، **وَالْتَحَوَّلَ** نَحْوُ **اسْتَحْجَرَ الطَّيْنَ** ، **وَ*** **إِنَّ البِغَاثَ بِأَرْضِنَا**
يَسْتَنْسِرُ* **وَقدَ يَجِيءُ بِمعنى فَعَلَ نَحْوُ قَرَّ وَاسْتَقَرَّ** »

معانى
استفعل

أقول : قوله « أو تقديراً نحو استخرجته » تقول : استخرجت الوتد ، ولا يمكن
 ههنا طلب فى الحقيقة ، كما يمكن فى « استخرجت زيدا » إلا أنه بمزاولة إخراج
 والاجتهاد فى تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج ، فقولك أخرجته لادليل فيه على
 أنك أخرجته بمرّة واحدة أو مع اجتهاد ، بخلاف استخرج ، وكذلك « استعجلت
 زيدا » أى : طلبت عجلته ، فاذا كان بمعنى **عَجَّاتُ** ^(١) فكأنه طلب العجلة من
 نفسه ؛ ومن مجاز الطلب قولهم : **اسْتَرْفَعَ الخِوَانُ** ، **وَاسْتَرَمَّ البناءُ** ، **وَاسْتَرْقَعَ**
الثَّوبُ ^(٢)

(١) تقول : عجلت عجلاً - كفرح فرحاً - وعجلة ، ومنه قوله تعالى (وعجلت
 إليك رب لترضى) وتقول أيضاً : عجل - بالتضعيف - وتعجل بمعناه : أى أسرع .
 ويأتى عجل - بالتضعيف - وتعجل متعديين أيضاً : بمعنى طلب العجلة ، والذى فى
 كلام المؤلف يجوز أن يكون مخففاً مكسور العين ، وأن يكون مضعفاً لازماً .
 (٢) الخوان - ككتاب وغراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع أو لم يوضع ،

ويكون للتحويل إلى الشيء حقيقة ، نحو اسْتَحْجَرَ الطين : أى صار حجراً حقيقة ، أو مجازاً : أى صار كالحجر فى الصلابة ، وَإِنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ^(۱) أى : يصير كالنسر فى القوة ، والبغاث — مثلث الفاء — ضعافُ الطير

قوله « بمعنى فَعَلَ » نحو قَرَّ وَاسْتَقَرَّ ، ولا بد فى اسْتَقَرَّ من مبالغة

ويجىء أيضاً كثيراً للاعتقاد فى الشيء أنه على صفة أصله ، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ : أى اعتقدت فيه الكرم ، وَاسْتَسَمَنْتَهُ : أى عددته ذا سَمَنِ ، واستعظمته : أى عددته ذا عَظْمَةٍ

ويكون أيضاً للاتخاذ كما ذكرنا فى افتعل ، نحو اسْتَلَامَ^(۲)

والمائدة : ما يكون عليه الطعام ، وقيل : الخوان والمائدة واحد . قال الليث : هو معرب ، وقولهم : استرفع الخوان (بالرفع) معناه حان له أن يرفع . واسترم البناء : حان له أن يرم ، إذا بعد عهده بالتطين والاصلاح . واسترقع الثوب : حان له أن يرقع ، وقد رأى المؤلف أن هذه الحينونة تشبه أن تكون طلباً ، لأن هذه الأشياء لما أصبحت فى حالة تستوجب حصول أصل الفعل (وهو هنا الرفع والرم والرقع) صارت كأنها طلبت ذلك

(۱) هذا مثل يضرب للضعيف بصير قوياً ، وللذليل يعز بعد الذل ، وفى اللسان « يضرب مثلاً للثيم يرتفع أمره ، وقيل : معناه من جاورنا عز بنا » . والبغاث : اسم جنس واحده بغائة وهو ضرب من الطير أبيض بطيء الطيران صغير دوين الرخمة ، ويستنسر : يصير كالنسر فى القوة عند الصيد ، يصيد ولا يصاد . وجمع البغاث بغثان (كرجفان)

(۲) اللامة — بفتح اللام وسكون الهمزة وربما خففت — أداة من أدوات الحرب ، قيل : هى الدرع ، وقيل : جميع أدوات الحرب من سيف ودرع ورمح ونبل وبيضنة ومغفر يسمى لامة ، ويقال : استلام الرجل ، إذا لبس اللامة ،

وقد يجيء لمعان آخر غير مضبوطة

وأما أنفعل فالأغلب كونه للون أو العيب الحسى اللازم^(١) وأفعال في اللون والعيب الحسى العارض ، وقد يكون الأول في العارض والثاني في اللازم ، وأما أفعوعل فلمبالغة فيما اشتق منه ، نحو اعشوشبت الأرض : أى صارت ذات عشب^(٢) كثير ، وكذا اغدودن^(٣) النبات ، وقد يكون متعديا ، نحو اعرووريت الفرس^(٤) و أفعول بناءً مرتجل ليس منقولاً من فعل^(٥) ثلاثي ، وقد يكون متعديا كاعلووط : أى علا ، ولازما كاجلوذ واخرووط : أى أسرع^(٦) وكذا افعللى مرتجل ، نحو

معانى
باقى
الصنع

وحكى أبو عبيدة أنه يقال : تلام - بتضعيف الهمزة - أيضاً

(١) المراد باللازم فى هذا الموضوع ما لا يزول والمراد بالعارض ما يزول
(٢) العشب : هو السكلاء مادام رطبا ، واحده عشبة (كغرفة) وقال أبو حنيفة الدينورى : العشب : كل ما أباده الشتاء وكان نباته ثانية من أرومة وبذر .
(٣) يقال : اغدودن النبات ، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ربه
قال أبو عبيد : المغدودون : الشعر الطويل ، وقال أبو زيد : شعر مغدودن : شديد السواد ناعم .

(٤) اعروورى الفرس : صار عربيا ، واعروورى الرجل الفرس : ركه عربيا ، فهو لازم متعد ، ولا يستعمل إلا مزيدا ، وقد استعاره تأبط شرا لركوب المهلكة فقال : —

يَظَلُّ بِمَوْمَاتٍ وَيُمْسِي بِغَيْرِهَا جَجِيشًا ، وَيَعْرُورِي ظُهُورَ الْمَهَالِكِ

(٥) مراده بهذا أنه ليس واحد مما ذكر من الأمثلة منقولا عن فعل ثلاثي مشترك معه فى أصل معناه ، فأما المادة نفسها بمعنى آخر فلا شأن لنا بها ، وأكثر ما ذكر من الأمثلة قدورد لها أفعال ثلاثية ولكن بمعان آخر .

(٦) قول الشارح « أى أسرع » تفسير لاجلوذ واخرووط جميعاً

اغْرُنْدَى (۱) ، وقد يجيء اَفْعُوْعَلْ كذلك ، نحو اذْ لَوْ لَى : أى استتر (۲) ،
وكذا اَفْعَلَّ وَاَفْعَالٌ يجيئان مرتجلين ، نحو اَقْطَرَّ وَاَقْطَارَ : أى أخذ في الجفاف
وجميع الأبواب المذكورة يجيء متعديا ولازما ، إلا اِنْفَعَلَ وَاَفْعَلَّ وَاَفْعَالٌ
واعلم أن المعانى المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالبة فيها ، وما يمكن ضبطه ،
وقد يجيء كل واحد منها لمعان آخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة إليه

قال : « وَلِلرُّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ نَحْوُ دَحْرَجْتُهُ وَدَرَبَجَ ، وَلِلْمَزِيدِ
فِيهِ ثَلَاثَةٌ : تَدَحْرَجَ ، وَاحْرَنْجِمَ ، وَاقْشَعَرَ ، وَهِيَ لِأَزِمَةٍ »

أقول : دَرَبَجَ : أى خضع ، وَاَفْعَلَّ يجيء لازما ومتعديا ، وَاَفْعَالٌ مطاوع فعلل
المتعدي كَتَفَعَّلَ لَفَعَّلَ ، نحو دَحْرَجْتُهُ فتدحرج ، واحرنجم في الرباعي كأنفعل
في الثلاثي ، واقشعر وأطمأن من القشعريرة والطمأنينة ، كاحمر في الثلاثي ،
وَأَفْعَلَّ الملحق باحرنجم كاقمنس غير متعد مثل الملحق به ، وكذا تجورب
وتشيطن الملحقان بتدحرج ، وكذا احرنبي الملحق باحرنجم ، وقد جاء متعديا
في قوله : —

۱۳ — إِنْ أَرَى النَّعَاسَ يَغْرُنْدِيْنَ أُطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِيْنَ (۳)

(۱) تقول اغرنداه واغرندى عليه ، إذا علاه بالشم والضرب والقهر ، وإذا
غلبه ، وقد وقع في بعض نسخ الأصل بالعين المهملة ولم نجد له أصلا في كتب اللغة
(۲) هذا الذى ذكره المؤلف فى اذلولى أحد وجهين ، وهو الذى ذكره سديريه
رحمه الله ، فادتها الأصلية على هذا (ذلى) زيد فيه همزة الوصل أولا وضعفت
العين وزيدت الواو فارقة بين العينين ، والوجه الثانى أن أصوله (ذل ل) ، وأن
الأصل فيه ذل يذل ذلا ، ثم ضعفت العين فصار ذلل يذل تذيلا ، ثم استثقل
ثلاثة الأمثال فقلبوا الثالث ياء ، كما قلبوا فى نحو تظنى وتقضى وربى ، وأصلها تظن
وتقضض وربب ، ثم زيدت فيه الواو وهمزة الوصل فوزنه افعوعل أيضا ، ولكن
على غير الوجه الأول .

(۳) هذا بيت من الرجز استشهد به كثير من النحاة منهم أبو الفتح بن

وكانه محذوف الجار : أى يغرندى على ، ويسرندى على : أى يغلب ويتسلط
واعلم أن المعانى المذكورة للأبنية المذكورة ليست مختصة بمواضيعها ، لكنه
إنما ذكرها فى باب الماضى لأنه أصل الأفعال

قال : « الْمُضَارِعُ بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ عَلَى الْمَاضِي ، فَإِنْ كَانَ مُجَرِّدًا
عَلَى فَعَلٍ كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فُتِحَتْ إِنْ كَانَ الْعَيْنُ أَوْ اللَّامُ حَرْفَ
حَلْقٍ غَيْرِ أَلِفٍ ؛ وَشَدَّ أَبُو يَأْبَى ، وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ ^(۱) وَرَكَنَ

المضارع
وأبوابه

جنى والسخاوى وابن هشام ، ولم ينسبه واحد منهم ، ويروى : -

قَدْ جَعَلَ النَّعَّاسُ يَغْرُنْدِيَّيْنِ أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِيَّيْنِ

ويغرندينى ويسرندينى كلاهما بمعنى يغلبنى ، وقد اختلف العلماء فى تخريجهم ،
فجعله جماعة كالمؤلف من باب الحذف والايصال ، وجعله ابن هشام شاذاً ، وجعله
ابن جنى صحيحاً لاشدوذ فيه ، وقسم افعلنى إلى متعد ولأزم ، قال : « افعليت على ضربين
متعد وغير متعد ، فالمتعدى نحو قول الراجز (وذكرك البيت) ، وغير المتعدى نحو
قولهم : احرنبى الديك » اهـ ومثله للسخاوى فى شرح المفصل ، والجوهري
فى الصحاح .

(۱) الذى فى اللسان : « قلاه يقليه (كرماء يرميه) ، وقليه يقلاه (كرضيه
يرضاه) . وحكى سيبويه قلاه يقلاه (كنهاء ينهأ) قال : وهو نادر ، وله نظائر
حكاها ، شبهوا الألف بالهمزة ، وحكى ابن الأعرابى لغة رابعة وهى قلوته أقلوه
(كدعوته أدعوه) ، وأنكرها ابن السكيت فقال : يقال قلوته البر والبسر
وبعضهم يقول قليت ، ولا يكون فى البغض إلا قليت » اهـ كلامه ملخصاً . وقوله
« وله نظائر » منها أبى يابى ، وغشى يغشى ، وشجى يشجى ، وجبى يجبى ، كل
هذه قد جاءت فى بعض اللغات بفتح عين الماضى والمضارع . وقوله : « شبهوا
الألف بالهمزة » هذا وجه آخر غير الذى ذكره المؤلف ، وحاصله أن فتح العين
فى الماضى ليس للاعلال وإنما لاقتضاء ما أشبه حرف الحلق إياها ، وسيأتى بيان
ما ذكره المؤلف

يَرَكْنُ مِنَ التَّدَاخُلِ^(۱) ، وَ لَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْأَجْوَفِ بِالْوَاوِ وَالْمَنْقُوصِ بِهَا ،
وَالكَسْرَ فِيهِمَا بِالْيَاءِ ، وَمَنْ قَالَ طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ وَأَتَوَّهْتُ فَطَاحَ
يَطِيحُ وَتَاهَ يَتِيهُ شَاذٌ عِنْدَهُ أَوْ مِنَ التَّدَاخُلِ^(۲) ، وَلَمْ يَضُمُّوا فِي الْمِثَالِ ، وَوَجَدَ

(۱) قد ورد هذا الفعل من باب علم ، ومن باب نصر ، والمصدر فيهما ركناً
وركوناً (كفتحهم ودخول) ، وحكى بعضهم لغة ثالثة وهي ركن يركن (كفتح
يفتح) وحكى كراع فيه لغة رابعة وهي ركن يركن (بالكسر في الماضي والضم
في المضارع) ، واختلف في تخريج اللغتين الثالثة والرابعة : فقبل : هما شاذتان ،
والرابعة أشد من الثالثة ، ونظيرها فضل يفضل ، وحضر يحضر ، ونعم بنعم ،
وقيل في اللغتين الثالثة والرابعة : هما من التداخل بين اللغتين الأولى والثانية اهـ ملخصاً
من اللسان مع زيادة

(۲) قد مضى قولنا في هذه الكلمة (۱۵ ص ۸۱) ونزيدك هنا أن من العرب
من يقول : طوحه وطوح به ، وتوهه (بالتضعيف في الكل) ، ومنهم من قال :
طيحه وتبهه (بالتضعيف أيضاً) ؛ فعلى الأول : الكلمتان من الأجوف الواوى ،
وعلى الثاني هما من الأجوف اليائي ، ومنهم من قال : طاح يطوح ، وتاه يتوه ،
وذلك بناء على أنهما من الأجوف الواوى ، وأنهما من باب نصر ينصر ، وهو
ظاهر ، ومنهم من قال : طاح يطيح ، وتاه يتيه ، فإن اعتبرتهما من الأجوف اليائي
فأمرهما ظاهر وهما من باب ضرب يضرب ، وإن اعتبرتهما من الأجوف الواوى
فهما محل خلاف في التخريج بين العلماء : فقال سيبويه : هما من باب فعل يفعل
(بالكسر فيهما) ولم يجز عنده أن يكونا من باب ضرب يضرب ، لأنه لا يكون
في بنات الواو ، كراهية الالتباس بينات الياء ، كما لا يكون باب نصر ينصر في بنات
الياء ، كراهية الالتباس بينات الواو ؛ فأصل طاح وتاه وطوح وتوه (كفتح)
تحركت الواو فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وأصل يطيح ويتيه يطوح ويتوه
(كيضرب) نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها
إثر كسرة ، وقال غير سيبويه : الكلمتان من باب ضرب فهما بهذا الاعتبار
شاذتان ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب فعل المفتوح العين

يَجِدُ ضَعِيفٌ ، وَزَمُوا الضَّمَّ فِي الْمُضَاعَفِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ يَشُدُّهُ وَيَمُدُّهُ (۱)
وَجَاءَ الْكَسْرُ فِي يَشُدُّهُ وَيَعِلُّهُ (۲) وَيَنِمُّهُ وَيَبِيْتُهُ ، وَزَمُوهُ فِي حَبِّهِ يَحِبُّهُ
وَهُوَ قَلِيلٌ (۳) «

لا يكون مضارعه إلا مضمومها ، وقول المؤلف « أو من التداخل » سيأتي
ما فيه في كلام الشارح (وانظر ص ۱۲۷)

(۱) اعلم أن المد يجيء متعديا بمعنى الجذب ، نحو مددت الحبل أمدته ، والبسط
نحو قوله تعالى : (والأرض مددناها) وطموح البصر إلى الشيء ، ومنه قوله تعالى :
(ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم) ، وبمعنى الامهال ، ومنه قوله
تعالى : (ويمدهم في طغيانهم يعمهون) ، ويجيء لازما بمعنى السيل أو ارتفاع النهار
أو كثرة الماء ، تقول : مد النهر ، إذا سال ، وتقول : مد النهار ، إذا ارتفع ،
وتقول : مد الماء ، إذا ارتفع أيضا ، وظاهر كتب اللغة أنه في كل هذه المعاني من
باب نصر ، فأما المتعدى فقد جاء على القياس فيه ، وأما اللازم فهو حينئذ شاذ

(۲) العلل (بفتحيتين) والعل بالادغام : الشرب بعد الشرب ، ويسمى الشرب
الأول نهلا ، وقد ورد فعل هذا متعديا ولازما ، وورد كل من المتعدى واللازم
من بابي نصر وضرب : أما مجيء المعتدى كنصر ، ومجيء اللازم كضرب فهو
القياسي ، وأما العكس فيهما فشاذ ، وقد جاء هذا الفعل من العلة بمعنى مرض
لازما ، ولم يسمع فيه إلا كسر المضارع على القياس

(۳) الكثير في الاستعمال أحبته أحبه فأنا محب إياه على مثال أكرمه
أكرمه فأنا مكرمه ، والكثير في اسم المفعول محبوب ، وقد جاء المحب قليلا في
الشعر نحو قول عنتره : -

وَلَقَدْ نَزَّاتٍ ، فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ، مَنِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ
وقد جاء حبه يحبه (ثلاثيا) ، وقد استعمل اللغتين جميعا غيلان بن شجاع
النهمشلي في قوله : -

أَحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ

أقول : اعلم أن أهل التصريف قالوا : إن فَعَلَ يَفْعَلُ - بفتح العين فيهما -
 فرع على فَعَلَ يَفْعَلُ أو يَفْعِلُ - بضمها أو كسرها في المضارع - ، وذلك لأنهم
 لما رأوا أن هذا الفتح لا يجيء إلا مع حرف الحلق ، ووجدوا في حرف الحلق
 معنى مقتضيا لفتح عين مضارع الماضي المفتوح عينه ، كما يجيء ؛ غلب على
 ظنهم أنها علة له ، ولما لم يثبت هذا الفتح إلا مع حرف الحلق غلب على ظنهم
 أنه لا مقتضى له غيرها ؛ إذ لو كان لثبت الفتح بدون حرف الحلق ، فغلب على
 ظنهم أن الفتح ليس شيئا مطلقا غير معلل بشيء ، كالكسر والضم ، إذ لو كان
 كذلك لجاء مطلقا بلا حرف حلق أيضا كما يجيء الضم والكسر ، وقوى هذا
 الظن نحو قولهم وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ ؛ لأنه تمهد لهم أن الواو
 لا تحذف إلا في المضارع المكسور العين ؛ فحكموا أن كل فتح في عين مضارع
 فَعَلَ المفتوح العين لأجل حرف الحلق ، ولولاها لكانت إما مكسورة أو مضمومة
 فقالوا : قياس مضارع فَعَلَ المفتوح عينه إما الضم أو الكسر ، وتعدى بعض
 النحاة - وهو أبو زيد - هذا ، وقال : كلاهما قياس ، وليس أحدهما أولى به
 من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطْرَحَ الآخر

فَأَقْسِمُ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ

وَكَانَ عِيَاضٌ مِنْهُ أَدْنَى وَمُشْرِقٌ

قال الجوهري : « وجه يحبه بالكسر فهو محبوب شاذ ؛ لأنه لا يأتي في
 المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم ما خلا هذا الحرف » اه لكن
 ذكر أبو حيان أنه سمع فيه الضم أيضا ؛ فيكون فيه وجهان ، وعلى هذا لا يتم قول
 المؤلف ولزموه في حبه يحبه ، ولا تعليل الجوهري شذوذه بعدم مجيء الضم فيه ،
 ولو أنه علل الشذوذ بما هو علة على الحقيقة - وذلك أن قياس المضاعف المتعدى
 الضم - لم يرد عليه شيء

ويقبح استعماله ، فإن عُرِف الاستعمال فذاك ، وإلا استُعْمِلَ معاً ، وليس على المستعمل شيء ، وقال بعضهم : بل القياس الكسر ؛ لأنه أكثر ، وأيضاً هو أخف من الضم

وبعد ، فاعلم أنهم استعملوا اللغتين في ألفاظ كثيرة كعرش يعرُش ، ونقر ينقر ، وشتم يشتم ، ونسل ينسل ، وعلف يعلف ، وفسق يفسق ، وحسد يحسد ويلمز ، ويعتل ، ويطمث ، ويقتر ، وغير ذلك مما يطول ذكره

وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر ، وذلك إما سماعي أو قياسي ؛ فالسماعي الضم في قتل يقتل ، ونصر ينصر ، وخرج يخرج ، مما يكثر ، والكسر في ضرب يضرب ، ويعتب^(١) ، وغير ذلك مما لا يحصي ؛ والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين ، والكسر فيهما يائين وفي المثال اليائي^(٢) كما يجيء ، ومن القياسي الضم في باب الغلبة ، كما مر .

ثم نقول : إنما ناسب حرف الحلق — عينا كان أو لاما — أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل ؛ فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيها ، وضمها الإتيان ببعض الواو عقيها ، وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها ؛ ومن شدة تعقب أبعاض هذه الحروف الحرف

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن هذا الفعل لم يرد إلا من باب ضرب ، وقد نص في المصباح على أنك تقول : « عتب عليه عتبا من بابي ضرب وقتل ، ومعتبا أيضاً إذا لامه في تسخط » ومثله في القاموس واللسان

(٢) لا وجه لتخصيص المؤلف المثال باليائي لأنه سيأتي له أن يبين علة اختصاص المثال مطلقاً باب ضرب ؛ على أن أمثلة المثال الواوي التي وردت من باب ضرب أضعاف أمثلة المثال اليائي منه

المتحرك التبس الأمر على بعض الناس فظنوا أن الحركة على الحرف ، وبعضهم تجاوز ذلك وقال : هي قبل الحرف ، وكلاهما وهم ، وإذا تأملت أحسست بكونها بعده ، ألا ترى أنك لا تجد فرقا في المسموع بين قولك الغزوّ — باسكان الزاي والواو — وبين قولك الغزُ — بحذف الواو وضم الزاي — وكذا قولك الرّمى — باسكان الميم والياء — والرّم — بحذف الياء وكسر الميم — وذلك لأنك إذا أسكنت حرف العلة بلا مد ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضا بعض الحرف ، كما قلنا ، ثم إن حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسر النطق بها ، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاما الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف ؛ فتعدل خفتها ثقلها ، وأيضا فالألف من حروف الحلق أيضا فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها ، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عينا الفتحة الجامعة للوصفين ؛ فجعلوا الفتحة قبل الحلق إن كان لاما ، وبعده إن كان عينا ؛ ليسهل النطق بحروف الحلق الصعبة ، ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقيا ؛ إما لأن الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون [مَيْتَةٌ] ، وإما لأن فتحة العين إذن تبعد من الفاء ؛ لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء ، وليس تغيير حرف الحلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بِضَرْبَةٍ لِأَزْبٍ ، بل هو أمر استحسانى ، فلذلك جاء برأ يَبْرُو^(١) ، وَهَذَا يَهْنِي ، وغير ذلك ، وهي لا تؤثر في فتح ما يلزمه وزن واحد

(١) الذى جاء من باب نصر هو برأ المريض ، وقد جاء فيه لغات أخرى إحداهما من باب نفع ، والثانية من باب كرم ، والثالثة من باب فرح ، وأما برأ الله الخلق (أى خلقهم) فلم يأت إلا من باب جعل . قال الأزهري : « ولم نجد فيما لامه همزة فعلت أفعل (من باب نصر ينصر) . وقد استقصى العلماء باللغة هذا فلم يجدوه إلا في هذا الحرف (يريد برأ المريض يبرؤ) ، ثم ذكر قرأت أقرؤ ،

مطرد ، فلذلك لا تفتح عين مضارع فعل يفعل — بضم العين — نحو وضو^(١) يوضو، ولا في ذوات الزوائد مبنية للفاعل أو للمفعول ، نحو أبرأ^(٢) يبرئ ، واستبرأ^(٣) يستبرئ ، وأبرئ^(٣) واستبرئ ، وذلك لكرهتهم خرم قاعدة ممهدة ، وإنما جاز في مضارع فعل لأنه لم يلزم هذا المضارع ضم أو كسر ، بل كان يجيء تارة مضموم العين ، وتارة مكسورها ، فلم يستنكر أيضاً أن يجيء شيء منه يخالفهما ، وهو الفتح ، ولما جاء في مضارع فعل — بالكسر — مع يفعل — بالكسر — يفعل — بالفتح — وهو الأكثر ، كما يجيء ، جوزوا تغيير بعض المكسور إلى الفتح لأجل حرف الحلق ، وذلك في حرفين وسع يسع^(٤) ووطىء يطأ ، دون ورع يرع ووله يله ووهل يهل ووغر يغر ووجر يجر^(٥) ، وإنما

وهنأت الأبل أهنؤها ، إذا طليتها بالهناء - وهو ضرب من القطران - ، وقد جاء فيه يهنئها ويهنؤها (من بابي ضرب ونفع) ، وجاء هنأني الطعام يهنئني ويهنئوني (من بابي ضرب ونفع أيضاً) ، إذا أتاك بغير تعب ولا مشقة

- (١) تقول وضو يوضو وضوءاً ، إذا صار وضئنا ، والوضاءة : الحسن والنظافة
 (٢) تقول : أبرأته من كذا ، وبرأته أيضاً (بالتضعيف) ، إذا خلصته
 (٣) الاستبراء : الاستنقاء (أى طلب النقاء والبراءة) ، والاستبراء أيضاً : ألا يطأ الجارية حتى تحيض عنده حيضة

(٤) السعة : نقيض الضيق ، وقد وسعه يسعه ويسعه (بفتح السين وكسرها) : وكسر السين في المضارع قليل في الاستعمال مع أنه الأصل ، فأصل الفعل بكسر العين في الماضي والمضارع ، وإنما فتحها في المضارع حرف الحلق ، والدليل على أن أصلها الكسر حذف الواو ، ولو كانت مفتوحة العين في الأصل لثبتت الواو وصحت أو قابت ألفا على لغة من يقول يا جل . وتقول : وطىء الشيء يطؤه وطئاً ، إذا داسه ، قال سيبويه : « أما وطىء يطأ فمثل ورم يرم ولكنهم فتحوا يفعل وأصله الكسر كما قالوا قرأ يقرأ » اه

(٥) الورع : التحرج والتقي ، وقد ورع يرع ويورع (كضرب ويفتح) ورعا

لم يغير في ماضى **فَعَلَّ يَفْعُلُّ** ، نحو **وَضُوْءٌ يَوْضُوْءٌ** ، لأنه لو فتح لم يعرف بضم المضارع أن ماضيه كان في الأصل مضموم العين ؛ لأن ماضى مضموم العين يكون مضموم العين ومفتوحها ، وكلاهما أصل ، بخلاف مضارع **فَعَلَّ** ؛ فان الفتح في عين الماضى يرشد إلى أن عين المضارع إما مكسورة أو مضمومة ، كما تَقَرَّرَ قبل ، فيعلم بفتح عين الماضى فرعية فتح عين المضارع ، وأما فتحة عين **يَسَعُ وَيَطَأُ** فلا يلتبس بالأصلية في نحو **يَحْمَدُ وَيَرْهَبُ** ، وإن كان فتح عين مضارع **فَعَلَّ** - بكسرهما - أكثر من الكسر ؛ لأن سقوط الواو فيهما يرشد إلى كونهما فرعا للكسرة ، وإنما لم تغير لحرف الحلق عين **فَعَلَّ** المكسور العين إلى الفتح نحو **سَمَّ** ؛ لأن **يَفْعَلُّ** في مضارع فعل المفتوح العين فرع كما ذكرنا ، و**فَعَلَّ** المضموم العين لا يجيء مضارعه مفتوحها ، فماضى **يَفْعَلُّ** المفتوح العين إذن يكون مكسورها مطردا ، وقد ذكرنا أن كل ما اطرده فيه غير الفتح لا يُغَيَّرُ ذلك كراهةً لخرم القاعدة كما في **أَبْرَى** و**يَسْتَبْرَى** ، وأيضا كان يلتبس **بَفَعَلَّ** **يَفْعَلُّ** المفتوح الماضى المغير مضارعه

لحرف الحلق

ورعة (بكسر الراء) وورعا (بسكون الراء) وفيه لغة أخرى من باب كرم وروعا ووراعة . والوله : ذهاب العقل من الحزن ومن السرور ، وفعله وله يله ويوله (بالكسر والفتح في المضارع) وفيه لغة أخرى كوعد يعد . والوهل : الضعف والفرع ، والذي يؤخذ من القاموس واللسان أن وهل قد جاء من باب علم يعلم ومن باب ضرب يضرب ، وليس فيهما لغة في هذا الفعل كوثق يثق ، وهى التى حكاهما المؤلف . والوغر : الحقد والغیظ ، والذي فى القاموس واللسان أن فعله قد جاء من باب علم يعلم كوجل يوجل ، ومن باب ضرب كوعد يعد ، وليس فيهما اللغة التى حكاهما المؤلف . والوحر : بمعنى الوغر ، وفعله وحر يحر ويوحر (بكسر العين فى الماضى وفتحها وكسرها فى المضارع) ، فالتى ذكرها المؤلف إحدى اللغتين فى هذه الكلمة

ثم إن الحروف التي من مخرج الواو ، كالباء والميم ، من ضَرَبَ يَضْرِبُ
وَصَبَرَ يَصْبِرُ وَنَسَمَ^(١) يَنْسِمُ وَحَمَلَ يَحْمِلُ ، لا تُغَيَّرُ كسر العين إلى الضم الذي هو من
مخرج الواو ، وكذا الحروف التي من مخرج الياء ، كالجيم والشين ، في شَجَبَ
يَشْجُبُ وَمَجَنَ يَمْجُنُ وَمَشَقَ^(٢) يَمْشُقُ ، لا تُحَوَّلُ ضم العين إلى الكسر الذي
هو من مخرج الياء ، كما فعل حرف الحلق بالضم والكسرة ، على ما تقدم ،
لأن موضعي الواو والياء بمنزلة حيز واحد ، لتقارب ما بينهما واجتماعهما في
الارتفاع عن الحلق ، فكان الحروف المرتفعة كلها من حيز واحد ، بخلاف
المُسْتَفِلَّة — أي : الحلقية — وأيضا فتحنا هناك لتعديل ثقل الحلقية بخفة الفتحة

(١) نسمت الريح تنسم - من باب ضرب - نسما ونسيا ونسمانا : هبت ضعيفة ،
ونسم البعير بخفه : ضرب ، ونسم الشيء - كضرب وعلم - : تغير
(٢) الواو والباء والميم مخرجها من الشفتين ، والياء والجيم والشين مخرجها من
بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، وحديث المخارج الذي ذكره المؤلف هنا
يقصد به دفع اعتراض يرد على قوله فيما سبق : « وأيضا فالألف من حروف الحلق
ايضا ، فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها » وحاصله أنه إذا كان فتح العين
فيما إذا كانت هي أو اللام حرفا من حروف الحلق سبيه أن الفتحة جزء من الألف
التي هي من حروف الحلق قصدا إلى التجانس بين حرف الحلق والحركة التي قبله أو
بعده بلا فصل ، فان اطراد العلة يقتضي ضم العين في المضارع الذي تكون عينه أو
لامه من مخرج الواو والياء والميم كما يقتضي كسر عين المضارع الذي تكون عينه
أولاه من مخرج الياء كالجيم والشين ، فأجاب المؤلف بهذا الذي ذكره . وتقول :
مجن يمجن - كنصر - مجونا ومجانة ومجنا (بالضم) ، إذا كان لايبالي قولاً أو فعلاً
وتقول : شجب يشجب - كقعد - شجوبا ، وشجب يشجب - كفرح - شجبا
(بفتحين) إذا حزن أو هلك ، وتقول : شجبه الله يشجبه - كنصره - أي : أهلكه
والمشق : السرعة في الطعن والضرب والأكل ، وفي الكتابة مد حروفها ، وفعله
من باب نصر

قوله « غير ألف » أى : أن فعل يفعل المفتوح عييهما لا يجىء بكون العين ألفا ، نحو : قال يقال ، مثلا ، أو بكون اللام ألفا ، نحو : رمى يرمى ، لأن الألف لا يكون فى موضع عين يفعل ولا لامه إلا بعد كون العين مفتوحة ، كما فى يهاب ويرضى ، فاذا كانت الفتحة ثابتة قبل الألف وهى سبب حصول الألف فكيف يكون الألف سبب حصول الفتحة !!؟

« رشذ أبى يابى » قال بعضهم : إنما ذلك لأن الألف حلقية ، وليس بشىء لما ذكرنا أن الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها ؟ قال سيبويه : « ولا نعلم إلا هذا ^(١) الحرف » ، وذكر أبو عبيدة جبوت الخراج ^(٢) أجبى ،

(١) لعلمك تقول : كيف يذكر عن سيبويه أنه لا يعلم كلمة قد جاءت على فعل يفعل - كنفع ينفع - ولامها ألف وليست عينها حرفا من حروف الحلق إلا أبى يابى ، ثم يذكر عنه بعد ذلك أفعالا أخرى ، من هذه البابة ، فنقول لك : إنه لاتنافى ، لأن سيبويه رحمه الله قد ذكر كل هذه الأفعال التى نقلها عنه المؤلف ، إلا أنه احتج لأبى يابى وخرجه ، ولم يحتج لسائر الأفعال ، لأن الأول روى كذلك عن العرب كافة ، وأما غيره فلم يثبت عنده إلا من وجيه ضعيف ، فلهذا أمسك عن الاحتجاج له . انظر الكتاب (ج ٢ ص ٢٥٤) . قال أبو سعيد السيرافى : « يدل كلام سيبويه على أنه ذهب فى أبى يابى إلى أنهم فتحوا من أجل تشبيهه ما الهمزة فيه أولى بما الهمزة فيه أخيرة » اه . قال ابن سيده : « إن قوما قالوا فى الماضى أبى - بكسر العين - فبابى بفتحها على لغتهم جار على القياس ، كنى ينسى » اه . قال ابن جنى : وقد قالوا أبى يابى - كضرب يضرب - وأنشد أبو زيد

يا إِبِلِي مَا ذَامُهُ فَتَابِيَهُ مَاءِ رَوَايَ وَنَصِيَّ حَوْلِيَهُ

انتهى كلام ابن جنى . وأنت خير أنه على ما حكاه ابن سيده من مجىء أبى من باب علم ، وما حكاه ابن جنى من مجيئه من باب ضرب يجوز أن يكون قولهم : أبى يابى - بالفتح فيهما - من باب تداخل اللغتين

(٢) الذى فى القاموس أن « جى » قد جاء واويا ويائيا ، وأنه فى الحالين

وَأَجْبُوهُ هو المشهور ، وحكى سيبويه أيضا قَلَى يَقْلَى ، والمشهورُ يَقْلَى بالكسر ،
وحكى هو وأبو عبيدة عَضَّتْ تَعْضُ ، والمشهور عَضَّتْ بالكسر ، وحكى غيرُ
سيبويه رَكَنَ يَرُكَنُ وَرَكَنَ يَزُكَنُ ، من الزَّكَنُ (١) ، وَرَكَنَ بالكسر
أشهرُ ، وحكى أيضا غَسَا اللَّيْلُ - أَي : أَظْلَمَ - يَغْسَى ، وَشَجَا يَشْجَى ، وَعَثَا (٢)
يَعْثَى ، وَسَلَا يَسَلَا ، وَقَنْطَ يَقْنَطُ ، ويمجوز أن يكون غَسَا وَشَجَا وَعَثَا وَسَلَا
طائفةً كما في قوله : —

* بَدَتْ عَلَى الْكَرِيمِ (٣) *

من باب سعى ورمى ، ولم يذكر « يجبو » في الواوى ، فاذا صح نقله فيهما كان
مجىء الواوى من باب رمى شاذاً كما أن مجيئه فيهما من باب سعى شاذ ، وقال في
اللسان : « جبا الخراج يجباه ويحببه : جمعه ، وجباه يجباه مما جاء نادراً مثل أبى يابى ،
وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ وهدأ يهدأ » اه فليس فيه
يجبوه أيضا ، فيجبوه غير معروف في كتب اللغة التي بين أيدينا وإن كان هو
القياس ، ثم اطلعنا بعد ذلك على قول ابن سيده في المخصص (ج ١٤ ص ٢١١) :
« وقد حكى أبو زيد في كتاب المصادر جبوت الخراج أجباه وأجبوه » اه

(١) الزكن — بفتحيتين — العلم أو الظن أو الثفرس ، ولم يحك في القاموس

فعله إلا من باب فرح

(٢) عثى : أفسد ، وقد جاء على ثلاث لغات كرمى ودعا وأبى ، والأخيرة

نادرة ، وهى محل الكلام ، وقد حكيت هذه اللغات الثلاث في غسى الليل أيضاً .
وأما سلى فقد حكى فيه ثلاث لغات كدعا ورضى ورمى ، ولم يذكره كسعى ،
وهو الذى ذكره المؤلف . وأما شجا ، فقد حكوه متعدياً كدعا ولازماً كفرح
ولم يذكره كسعى ؛ فإن صح ما ذكره المؤلف جاز أن يكون من باب التداخل
وأن يكون على لغة طيء

(٣) هذه قطعة من بيت من بحر المنسرح وهو بتمامه :

لأنه جاء عني يعنى وغمسى يغسى وشجى يشجى وسلى يسلى وأما قلى
يقلى فلغة ضعيفة عامرية ، والمشهور كسر مضارعه ، وحكى بعضهم قلى يقلى
— كتعب يتعب — فيمكن أن يكون متداخلا ، وأن يكون طائيا ، لأنهم
يجوزون قلب الياء ألفا في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسورة ما قبلها ،
نحو بقى في بقى ، ودعى في دعى ، وناصاة في ناصية^(١) وأما ز كن يز كن
بالزاي إن ثبت فشاذاً ، وكذا ما قرأ الحسن : (وَيَهْلِكَ الْخَرْثُ) بفتح اللام ،
وركن ير كن كما حكاه أبو عمرو من التداخل ، وذلك لأن ركن ير كن —
بافتح في الماضي والضم في المضارع — لغة مشهورة ، وقد حكى أبو زيد عن قوم
ركن بالكسر ير كن بالفتح ، فركب من اللغتين ركن ير كن بفتحهما ،
وكذا قال الأخفش في قنط يقنط لأن قنط يقنط كيقعد ويجلس مشهوران ،
وحكى قنط يقنط كتعب يتعب

قوله « ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها » ، إنما لزموا الضم فيما
ذكر حرصاً على بيان كون الفعل واوياً ، لا يائياً ، إذ لو قالوا في قال وغزا : يقول
ويغزوا ؛ لوجب قلب واو المضارعين ياء لما مر من أن بيان البنية عندهم أهم من
الفرق بين الواوى واليائى ، فكان يلتبس إذن الواوى باليائى في الماضي والمضارع
ولهذا بعينه التزموا الكسر في الأجوف والناقص اليائيين ، إذ لو قالوا في باع ورعى :

نستوقد النبيل بالحضيض ونصطاد نفوساً بنت على الكرم

وهو بيت لرجل من بنى القين بن جسر ، والنبيل : السهام ، ومعنى « نستوقد النبيل »
نرمى بها رمياً شديداً فتخرج النار لشدة رمينا وقوة سواعدنا ، والحضيض : الجبل
أو قراره وأسفله ، وأراد بقوله « نفوساً بنت على الكرم » أنه إنما يقتل الرؤساء
والسادة .

(١) الناصية : شعر مقدم الرأس

يَبِيعُ وَيَرْمِي لَوْجِبَ قَلْبِ الْيَاءِ وَأَوَا لِبَيَانِ الْبِنِيَّةِ ؛ فَكَانَ يَلْتَبِسُ بِالْوَاوِيِّ الْيَائِيَّ
فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ

فان قلت : أليس الضمة في قُلْتُ والواو في غَزَوْتُ وَغَزَوَا وَالْكَسْرَةَ فِي بَعْتُ
وَالْيَاءِ فِي رَمَيْتُ وَرَمَيْتَا تَفْرِقَانِ فِي الْمَاضِي بَيْنَ الْوَاوِيِّ وَالْيَائِيَّ ؟؟

قلت : ذلك في حال التركيب ، ونحن نريد الفرق بينهما حال الافراد

فان قلت : أليس يَلْتَبَسَانِ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ فِي خَافَ يَخَافُ مِنَ الْخَوْفِ
وَهَابَ يَهَابُ مِنَ الْهَيْبَةِ وَشَقِيَ يَشْقَى مِنَ الشَّقَاوَةِ وَرَوَى يَرْوَى ؟؟

قلت : بلى ، ولكنهم لم يَضُمُوا فِي وَاوِيٍّ هَذَا الْبَابِ وَلَمْ يَكْسُرُوا فِي يَائِيٍّ ؛
لأن فَعَلَ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ اطْرُدَ فِي الْأَغْلَبِ فَتَحُّ عَيْنِ مُضَارِعِهِ ، وَلَمْ يَنْكَسِرْ إِلَّا
فِي لُغَاتٍ قَلِيلَةٍ كَمَا يَجِيءُ ، فَلَمْ يَقْلِبْهُ حَرْفُ الْعِلَّةِ عَنْ حَالِهِ ، بِخِلَافِ فَعَلَّ بِالْفَتْحِ فَان
مُضَارِعُهُ يَجِيءُ مَضْمُومِ الْعَيْنِ وَمَكْسُورِهَا ، فَأَثَرُ فِيهِ حَرْفُ الْعِلَّةِ بِالزَّمِّ عَيْنُهُ حَرَكَةٌ
يُنَاسِبُهَا ذَلِكَ الْحَرْفُ ، وَهَذَا كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ حَرْفَ الْحَلْقِ لَمْ يَغْيُرْ كَسْرَةَ يَنْبِيءٍ
وَيَسْتَنْبِيءٍ لَمَّا اطْرُدَ فِيهِمَا الْكَسْرُ

فَمَا إِنْ كَانَ لَامِ الْأَجُوفِ الْيَائِيَّ أَوْ عَيْنِ النَّاقِصِ الْيَائِيَّ حَاقِيًا ، نَحْوُ شَاءَ يَشَاءُ
وَشَاخَ يَشِيخُ وَسَعَى يَسْعَى وَبَغَى يَبْغَى فَلَمْ يَلْزَمْ كَسْرَ عَيْنِ الْمُضَارِعِ فِيهِ كَمَا لَزِمَ
فِي الصَّحِيحِ كَمَا رَأَيْتَ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ عَيْنُ النَّاقِصِ الْوَاوِيَّ حَلْقِيًّا نَحْوُ شَأَى
يَشَأَى — أَيْ : سَبَقَ — وَرَغَا يَرْغُو^(١) لَمْ يَلْزَمْ ضَمُّ عَيْنِ مُضَارِعِهِ كَمَا لَزِمَ
فِي الصَّحِيحِ عَلَى مَا رَأَيْتَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مِرَاعَاةَ التَّنَاسُبِ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ بِفَتْحِ
الْعَيْنِ لِلْحَلْقِيِّ ، كَمَا ذَكَرْنَا ، مَسَاوِيَةٌ لِلْإِحْتِرَازِ مِنَ التَّبَاسُ الْوَاوِيِّ بِالْيَائِيَّ ، وَمَا
عَرَفْتُ أَجُوفَ وَاوِيًّا حَلْقِيًّا اللَّامِ مِنْ [بَابِ] فَعَلَ يَفْعَلُ بِفَتْحِهِمَا ، بَلِ الضَّمُّ فِي
عَيْنِ الْمُضَارِعِ لَازِمٌ ، نَحْوُ نَاءَ يَنْوَهُ وَنَاحَ يَنْوُحُ

(١) رغا البعير والناقة يرغوا رغاء : صوت

ولنا أن نعلل لزوم الضم في عين مضارع نحو قَالَ وَغَزَا ، ولزوم الكسر في عين مضارع نحو باع ورَمَى ، بأنه لما ثبت الفرق بين الواوى والياءى في مواضى هذه الأفعال أتبعوا المضارعات إياها في ذلك ، وذلك أن ضم فاء قُلْتُ وكسر فاء بَعْتُ للتنبيه على الواو والياء ، ونحو دَعَوْتُ ودَعَوَا يدل على كون اللام واوا ، ونحو رَمَيْتُ ورَمِيَا يدل على كونها ياء ، وأما نحو خِفْتُ تَخَافُ وَهَبْتُ تَهَابُ وَشَقِي يَشْقَى وَرَوَى يَرْوَى وَطَاحَ يَطِيحُ عند الخليل ^(١) فإن أصله عنده طَوَّحَ يَطْوُحُ كحَسِبَ يَحْسِبُ فلما لم يثبت في مواضى هذه الأفعال فرق بين الواوى والياءى في موضع من المواضع لم يفرق في مضارعاتها

قوله « ومن قال طَوَّحْتُ وَأَطْوَحُ وَتَوَّهْتُ وَأَتَوَّهُ » اعلم أنهم قالوا : طَوَّحْتُ - أى : أذهبت وحيرت - وَطَيَّحْتُ بمعناه ، وكذا تَوَّهْتُ وَتَيَّهْتُ بمعناها ، وهو أطوح منك وأطيح ، وأتوه منك وأتية ، فمن قال طَيَّحَ وَتَيَّهَ فطاح يطيح وتاه يتيه عنده قياس كباع يبيع ، ومن قال طَوَّحَ وَأَطْوَحَ مِنْكَ وَتَوَّهَ وَأَتَوَّهُ مِنْكَ فالصحيح كما حكى سيبويه عن الخليل أنهما من باب حَسِبَ يَحْسِبُ فلا يكونان أيضا شاذين ومثله أن يَبَيِّنُ مِنَ الْأَوَانِ : أى حان يحين ^(٢) ، ولو كان طاح فَعَلَ واو يا كقال

(١) انظر (ص ٨١ ، ص ١١٥)

(٢) قال سيبويه رحمه الله تعالى (ج ٢ ص ٣٦١) : « وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنهما فعل يفعل بمنزلة حسب يحسب وهى من الواو ، يدللك على ذلك طوحت وتوهت (بالتضعيف) وهو أطوح منه وأتوه منه ، فانما هى فعل يفعل من الواو كما كانت منه فعل يفعل (بفتح عين المضارع) ومن فعل يفعل اعتلنا ، ومن قال : طيحت وتيحت ، فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة ، وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين ، فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أدخلت الضمة على الياء والواو ، والكسرة عليهما فى فعلت (بالضم) وفعلت (بالكسر) ويفعل (بالضم) ويفعل (بالكسر) فقروا من أن يكثر هذا

لوجب أن يقال : طُحَّتْ - بضم الطاء - وَيَطُوحُ ، ولم يسمعا ، وكذا لم يسمع تُهتُ
وَيَتُوه ، وقال المصنف « من قال طَوْحَ وَتَوَّهَ فطاح يطيح وتاه يتيه شاذان » بناء
على أن الماضي فعل بفتح العين ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب
فَعَلَ المفتوح العين لا يكون مضارعه إلا مضمومها

وفي بعض نسخ هذا الكتاب « أو من التداخل » وكأنه ملحق وليس من
المصنف ، وإنما وهم من الحقه نظراً إلى ما فى الصحاح أنه يقال : طَاحَ يَطُوحُ ،
فيكون أخذه من طَاحَ يَطُوحُ الواوى الماضى ، ومن طاح يطيح اليائى المضارع
فصار طاح يطيح ، والذى ذكره الجوهري من يَطُوحُ ليس بمسموع^(١) ، ولو
ثبت طاح يطوح لم يكن طاح يطيح مركباً^(٢) ، بل كان طاح يطوح كقال يقول
وطاح يطيح كباع يبيع ، وليس ما قال المصنف من الشذوذ بشيء ؛ إذ لو كان

فى كلامهم مع كثرة الياء والواو ، فكان الحذف والاسكان أخف عليهم ، ومن
العرب من يقول : ما أتبهه وتبهت وطبحت ، وقال : آن يئين ؛ فهو فعل يفعل
(كحسب يحسب) من الأوان وهو الحين » اهـ (وانظر : ص ٨١ ، وص ١١٥
من هذا الجزء)

(١) لقد تبع الجوهري فى ذلك كثير من أئمة اللغة كالجمد وابن منظور والرازي
على أن الجوهري وحده كاف فى إثبات يطوح لأنه إنما نقل ما صح عنده من لغة
العرب ، وهو يقول : « قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة » ومن
حفظ حجة على من لم يحفظ

(٢) إن كان غرض المؤلف من هذا الكلام أن التركيب حينئذ لا محوج له ؛
لأن الأولى حمل الواوى على باب نصر واليائى على باب ضرب كما هو القياس المطرد
فى اللغة فهذا كلام مسلم لاشية فيه ، وإن كان غرضه أن التركيب حينئذ غير ممكن
فلا نسلم له ذلك ؛ لأن من الممكن أن نأخذ الماضى من الواوى على لغة من قال
طوح ونأخذ المضارع من اليائى

طَاحَ كَقَالَ لَقِيلَ طُحَّتْ كَقَلَّتْ بِضَمِّ الْفَاءِ ، وَلَمْ يُسْمَعْ ، وَالْأَوْلَى أَنْ لَا تَحْمَلَ
الْكَلِمَةَ عَلَى الشَّدْوِذِ مَا أَمَكْنَ

قوله « ولم يضموا في المثال » يعني معتل الفاء الواوى واليأى ، فلم يقولوا
وَعَدَ يَوْعُدُ وَيَسَرَ يَيْسُرُ ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ عَيْنِ مُضَارِعِ فَعَلَّ الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ
إِمَّا الْكَسْرَ أَوْ الضَّمَّ ، فَتَرَكَوَا الضَّمَّ اسْتِثْقَالًا لِيَاءِ يَلِيهَا يَاءٌ أَوْ وَاوٍ بَعْدَهَا ضَمَّةٌ ، إِذْ
فِيهِ اجْتِمَاعُ الثَّقَلَاءِ ، أَلَا تَرَى إِلَى تَخْفِيفِ بَعْضِهِمْ وَاوٍ يَوْجَلُ وَيَاءٌ يَيَّاسُ بِقَلْبِهِمَا
أَلْفَا نَحْوِ يَاجَلُ وَيَاءَسُ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا فَتْحَةٌ وَهِيَ أَخْفَى الْحَرَكَاتِ ، فَكَيْفَ
إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا ضَمَّةٌ ؟

فان قلت : أو ليس ما فرؤوا إليه أيضا ثقيلًا ، بدليل حذف واو [نحو]
يَعِدُ وَجُوبًا وَحَدَفِ يَاءِ [نحو] يَيْسِرُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، كَمَا يَجِيءُ فِي الْإِعْلَالِ ؟
قلت : بلى ، وَلَكِنْ وَيلُ أَهْوَنُ مِنْ وَيَايِنُ

فان قلت : فاذا كان منتهى أمرهم إلى الحذف للاستخفاف ، فهلا بنوا
بعضه على يَفْعُلُ أيضا بالضم وحذفوا حرف العلة حتى تخف الكلمة كما فعلوا
ذلك بالمكسور العين ؟

قلت : الْحِكْمَةُ تَقْتَضِي إِذَا لَمْ يَكُنْ بَدٌّ مِنَ الثَّقِيلِ أَوْ أَثْقَلِ مِنْهُ أَنْ تَخْتَارَ
الثَّقِيلَ عَلَى الْأَثْقَلِ ، ثُمَّ تَخَفَّفَ الثَّقِيلَ ، لِأَنَّ تَأْخِذَ الْأَثْقَلِ أَوْلَى وَتَخَفَّفَهُ

فان قلت : أو ليس قد قالوا : يَسَرَ يَيْسُرُ^(١) مِنَ الْيُسْرِ وَوَسَمَ يَوْسُمُ ؟
قلت : إِنَّمَا بَنَوْهُمَا عَلَى هَذَا الْأَثْقَلِ إِذْ لَمْ يَكُنْ لِفَعْلِ الْمَضْمُومِ الْعَيْنِ مُضَارِعٌ

(١) قَدْ قَالُوا : يَسِرُ يَيْسِرُ فَهُوَ يَسِيرٌ ، إِذَا قَلَّ ، وَإِذَا سَهَلَ ، وَبَابُهُ كَرَمٌ ، وَقَالُوا
أَيْضًا : يَسِرُ يَيْسِرُ يَسْرًا مِنْ بَابِ فَرَحٍ ، بِالْمَعْنَى السَّابِقِ ، وَقَالُوا : يَسِرُ الرَّجُلُ يَيْسِرُ
مِنْ بَابِ ضَرْبٍ فَهُوَ يَأْسِرُ ، إِذَا لَعِبَ الْمَيْسِرَ ، وَهَنَهُمْ مِنْ قَالَ : يَسْرِيسِرُ بِحَدَفِ الْيَاءِ
الَّتِي هِيَ فَاءُ الْكَلِمَةِ فِي هَذَا الْمَعْنَى الْآخِرِ

إلا مضموم العين ، فكرهوا مخالفة المعتل الفاء لغيره بكسر عين مضارعه ، بخلاف فعل المفتوح العين ؛ فان قياس مضارعه إما كسر العين أو ضمها على ما تكرر الإشارة إليه ، فأثر فيه حرف العلة بالزام عين مضارعه الكسر

فان قلت : فلما أجبوا في فعل المضموم العين إلى هذا الأثقل فهلا خففوه بحذف الفاء ؟

قلت : تطبيقا للفظه بالمعنى ، وذلك أن معنى فعل الغريزة الثابتة والطبيعة اللازمة ، فلم يغيروا اللفظ أيضا عن حاله لما كان مستحق التغيير بالحذف فاء الكلمة وهى بعيدة من موضع التغيير ؛ إذ حق التغيير أن يكون في آخر الكلمة أو فيما يجاور الآخر ، فلذلك غير في طَالَ يَطُولُ وَسَرُو يَسْرُو^(١) ، وإن كانا من باب فعل أيضا ،

وأما وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَلَعَ يَلَعُ فالأصل^(٢) فيها كسر عين المضارع ، وكذا وَسِعَ يَسَعُ وَوَطِئُ يَطَأُ ؛ فحذف الواو ، ثم فتح العين لحرف الحلق ، وكذا وَدَعَ - أى ترك - يدع والماضى لا يستعمل إلا ضرورة^(٣) ، قال :-

(١) تقول سرو يسرو - ككرم يكرم - وسرا يسرو - كدعا يدعو - وسرى يسرى - كرضى يرضى - إذا كان شريفا ذا مروءة

(٢) المراد بالأصل هنا الحالة الأولى السابقة على الحذف ، وليس المراد به الغالب والكثير

(٣) قول المؤلف « والماضى لا يستعمل إلا ضرورة » يخالفه قوله في باب الاعلال : « ويدع مثل يسع ، لكنه أميت ماضيه » فان مقتضاه أنه لم يستعمل في نثرولا نظم ومقتضى قوله هنا : « لا يستعمل إلا ضرورة » أنه يستعمل في الشعر ، هذا ، وقد زاد غير المؤلف أنه لم يستعمل مصدر هذا الفعل ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله وكل ذلك غير صحيح ، فقد قرأ عروة بن الزبير ، ومجاهد ، ومقاتل ، وابن أبي عبلة ، ويزيد النحوى (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف ، وجاء في الحديث :

۱۵ - لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي * غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ (۱)
وحمل يذُرُّ على يَدَعُ لكونه بمعناه (۲) ، ولم يستعمل ماضيه لافي السعة
ولافي الضرورة

« لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم » قال ابن الأثير في
النهاية : « أى عن تركهم إياها والتخلف عنها ، يقال : ودع الشيء يدعه ودعا ،
إذا تركه ، والنحاة يقولون : إن العرب أماتوا ماضى يدع ومصدره واستغنوا عنه
بترك ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح ، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله ، فهو
شاذ في الاستعمال فصيح في القياس » اه كلام ابن الأثير . ومن مجيء اسم الفاعل
مأنشده ابن برى من قول معن بن أوس :

عَلَيْهِ شَرِيبٌ لَيْتٌ وَادِعُ الْعَصَا يُسَاجِلُهَا حَمَاتُهُ وَتُسَاجِلُهُ
وما أنشده الفارسي في البصريات :

فَأَيُّهُمَا مَا أَتَبَعَنِّي فَإِنِّي حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَادِعُهُ
وقد استشهد الجوهري على مجيء اسم المفعول من هذا الفعل بقول خفاف
ابن ندبة :

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ مَصْدَقِي
(۱) هذا البيت من كلام أبي الأسود الدؤلى ، قاله ابن برى ، وقال الأزهري :
إنه لأنس بن زعيم الليثى ، وأنشد معه بيتا آخر ، وهو قوله :

لَا يَكُنْ بَرَقُكَ بَرَقًا خُلْبًا إِنَّ خَيْرَ الْبَرَقِ مَا الْغَيْثُ مَعَهُ
والشاهد فيه مجيء ودع ماضيا مخففا ، ومثله قول سويد بن أنى كاهل يشكرى :
سَلُّ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيْرُهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعَهُ
وقول الآخر :

فَسَعَى مَسْعَاتَهُ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يُدْرِكْ وَلَا عَجْزًا وَدَع
(۲) اعلم أنهم استعملوا الفعل المضارع من هذه المادة فقالوا : يذُر ، ومنه قوله

فان قيل : فهلا حذفت الواو من يُوعِدُ مضارع أوُعَدَ مع أن الضمة أثقل
قلت : بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما
وإنما لم تحذف الياء من نحو يَيْئِسُ وَيَيْسِرُ إذ هو أخف من الواو ، على أن
بعض العرب يُجْرِي الياء مجرى الواو في الحذف ، وهو قليل ؛ فيقول : يَسِرَ يَسِرُ
وَيَيْسَ يَيْسُ بحذف الياء
قوله « ووجدَ يجدُ ضعيف » هي لغة بني عامر ، قال لبيدُ بن ربيعة
العامريُّ : —

١٦ — لَوْ شئتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرِّبَةٍ

تَدَعُ الصَّوَادِيَّ لَا يَجِدُنْ غَلِيلاً (١)

تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب)
واستعملوا منه الأمر فقالوا : ذر ، ومنه قوله تعالى (ذرني ومن خلقت وحيدا)
وقوله (ذرني والمكذبين) ولم يستعملوا منه اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا مصدرا
ولا فعلا ماضيا ، وهذا المضارع المسموع قد ورد بالفتح ، إلا ما حكي عن بعضهم
من قوله : « لم أذر ورائي شيئا » ، ومقتضى القواعد المقررة أن يكون ماضى هذا
الفعل المقدر مكسور العين ، فيكون فتح عين مضارعه هو الأصل والقياس ، وحينئذ
فيسأل عن علة حذف الواو ، إذ كان المعروف أنها لا تحذف إلا بين الياء والكسرة
حقيقة أو تقديرا ، وجواب هذا هو الذي عناه المؤلف بقوله : حمل على يدع ، يريد أنه
حمل عليه في حذف الواو لكونه بمعناه ، إذ ليس فيه نفسه ما يقتضى حذفها ، ويمكن
أن يقدر أن الماضى مفتوح العين ، فيكون قياس المضارع كسر العين ، لأن المثال
الواوى المفتوح العين في الماضى لا يكون إلا من باب ضرب ، فيكون حذف الواو
جاريا على القياس ، لأنها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية ، ويسأل حينئذ عن
سرفتح العين في المضارع مع أنه ليس فيه ما يقتضى الفتح فيجاب بأنه حمل على يدع
في فتح العين لكونه بمعناه ، وفي يدع موجب الفتح وهو حرف الحلق ، وهذا مماثل
ماقال بعضهم في أنى يأنى : إنه فتحت عينه حملا له على منع يمنع لأنه بمعناه
(١) تبع المؤلف الجوهري في نسبة هذا البيت للبيد . قال ابن بري في حواشيه

يجوز أن يكون أيضا في الأصل عندهم مكسور العين كأخواته ، ثم ضم بعد

على الصحاح : « الشعر لجرير وليس للبيد كما زعم » ، وكذا نسبة الصاغانى فى العباب لجرير ، وقد رجعنا إلى ديوان جرير فألفيناه فيه ، وقبله وهو أول قصيدة يهجو فيها الفرزدق :

لَمْ أَرَ قَبْلَكَ يَا أُمَامَ خَلِيلًا أَنَايَ بِحَاجَتِنَا وَأَحْسَنَ قِيلًا

واستشهد المؤلف بالببيت على أن الضم فى مضارع المكسور العين ، والاسعمال فى هذه المثل إذا كانت واوا إلا من المضارع المكسور العين ، والاسعمال الغالب فى هذه الكلمة الكسر ، قال الله تعالى (فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) فيكون الضم شاذا قياسا واستعمالا ، ثم إن ابن مالك ذهب فى التسهيل إلى أن لغة بنى عامر ليست مقصورة على يجد ، بل هى عامة فى كل ما فاؤه واو من المثل : أى أنهم يحذفون الفاء ويضمون العين من كل مثال واوى على فعل (بفتح العين) فيقولون فى وكل : يكل ، وفى ولد : يلد ، وفى وعد : يعد ، وهكذا ، وهذا القول الذى قاله ابن مالك مخالف لما ذهب إليه فحول النحويين ، قال السيرافى : « إن بنى عامر يقولون ذلك فى يجد من الموجدة والوجدان ، وهم فى غير يجد كغيرهم » وكذا قال صاحب الصحاح ، وقال ابن جنى فى سر الصناعة : « ضم الجيم من يجد لغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها ما عليه الكفاة فيما هو بخلاف وضعها » اه وقال الرازى فى المختار : « ويجد بالضم لغة عامرية لأنظير لها فى باب المثل » اه وقال ابن عصفور : « وشذ من فعل الذى فاؤه واو لفظة واحدة فجاءت بالضم وهى : وجد يجد ، قال : وأصله يوجد (بالكسر) فحذفت الواو لكون الضمة هنا شاذة والأصل الكسر » اه ، وقال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى : « فأما قول الشاعر :

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعْتُ الْفُؤَادُ بِشْرَبَةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا

فشاذ ، والضمة عارضة ، ولذلك حذفت الفاء ، كما حذفت فى يقع ويدع ، وإن كانت الفتحة هناك ، لأن الكسر هو الأصل ، وإنما الفتحة عارض » اه

حذف الواو ، ويجوز أن يكون ضمّه أصليا حذف منه الواو لكون الكلمة بالضمّة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها

قوله « ولزموا الضم في المضاعف المتعدى » نحو مَدَّ يَمُدُّ ، وِرَدَّ يَرُدُّ ، إلا أحرفا جاءت على يَفْعَلُ أيضا ، حكى المبرد علّه يَعْلَهُ وَهَرَهُ يَهْرُهُ : أى كرهه ، وروى غيره نَمَّ الحديث يَنَمُّهُ ، وَبَتَّهُ يَبْتُهُ ، وَشَدَّهُ يَشُدُّهُ ، وجاء في بعض اللغات : حَبَّهُ يَحْبُّهُ ، ولم يجيء في مضارعه الضم

وما كان لازمافانه يأتي على يَفْعَلُ بالكسر ، نحو عَفَّ يَعْفُ ، وَكَلَّ يَكَلُّ —
إلا ما شد من عَضَّضْتُ تَعْضُّ عَلَى مَاذ كَرْنَا ، وَحَكَّى يُونَسُ أَنَّهُمْ قَالُوا : كَعَعْتُ —
أى : جَبَنْتُ — تَكَعُّ بِالْفَتْحِ فِيهِمَا (١) وَتَكَعُّ بِالْكَسْرِ أَشْهَرُ ؛ فَمَنْ فَتَحَ
فَلْأَجَلَ حَرْفَ الْحَلْقِ ، قَالَ سَيْبِيُّ : لَمَّا كَانَ الْعَيْنُ فِي الْأَغْلَبِ سَاكِنًا بِالْإِدْغَامِ
لَمْ يُوَثِّرْ فِيهِ حَرْفَ الْحَلْقِ كَمَا أَثَرُ فِي صَنَعَ يَصْنَعُ . وَمَنْ فَتَحَ فَلَانَهَا قَدْ تَتَحَرَّكَ فِي
لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، نَحْوُ : لَمْ يَكَعِّعْ وَفِي يَكَعِّعَنَّ اتِّفَاقًا كَيْصَنَعُ وَيَصْنَعَنَّ
قَالَ : « وَإِنْ كَانَ عَلَى فِعْلٍ فَتَحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثَالًا ،
وَطَيُّيٌّ تَقُولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى : بَقِيَ يَبْقَى ، وَأَمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ
فَمِنْ التَّدَاخُلِ »

مضارع
فعل
مكسور
العين

وظاهر كلام ابن جنى وابن عصفور أن الشذوذ في يجد من جهة ضم العين
لأن جهة حذف الفاء لأن العين على كلاهما مكسورة في الأصل فيتحقق مقتضى
الحذف ، فيكون قياسيا ، ويجوز كما قال المؤلف أن تكون الضمة أصلية لا عارضة ،
فيكون الشذوذ في حذف الفاء ، ورواية الكسر التي حكها السيراني في هذا البيت
لا ترد هذا الاحتمال كما زعم البغدادي في شرح الشواهد

(١) هذه لغة حكها يونس ، وحكى غيره في هذا اللفظ ثلاث لغات أخرى :
إحداها كنصر ، والثانية كضرب ، والثالثة كعلم ، وقد أشار المؤلف إلى الثانية

أقول : اعلم أن القياس في مضارع فعل المكسور العين (١) فَتَحُّهَا ، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوى ، يجوز فيها الفتح والكسر ، والفتح أقيس ، وهى حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ ، وَيَيْسُ يَيْسُ ، وَيَيْسَ يَيْسُ ، وقد جاءت أفعال من المثال الواوى لم يرد في مضارعها الفتح ، وهى وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَثِقَ يَثِقُ ، وَوَمِقَ يَمِقُ ، وَوَفِقَ يَفِقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَلِيَ يَلِي ، وجاءت كلمتان رُوى في مضارعهما الفتح ، وهما : وَرَى الزَّئِدَ يَرِي ، وَوَبِقَ يَبِقُ ، وإنما بَنُوا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط ، فتخفف الكلمة ، وجاء وَحِرَ صدره من الغضب ، وَوَجِرَ بمعناه ، يَجِرُ وَيَجِرُ ، وَيُوحِرُ

(١) توضيح المقام وتفصيله أن القياس في مضارع فعل بالكسر يفعل (بالفتح) ؛ لأنهم أرادوا أن يخالف المضارع الماضى لفظا كما خالفه معنى ، ولا تنحصر الألفاظ التى جاءت على القياس من هذا الباب فى عدد معين ؛ بل تستطيع أن تجزم بأن كل فعل ثلاثى ماضيه بكسر العين لا بد أن يكون مضارعه بفتح العين إلا أفعالا محصورة ستسمع حديثها قريبا ، وما جاء بالكسر من هذا الباب فهو شاذ يخالف للقياس ، وما جاء بالضم منه فهو متداخل ، والذي جاء بالكسر ضربان : ضرب جاء فيه - مع الكسر الذى هو شاذ - الفتح الذى هو القياس ، وضرب لم يجىء فيه إلا الكسر الذى هو شاذ ، فأما الضرب الأول فأربعة عشر فعلا ، خمسة منها من غير المثال الواوى ؛ ذكر المؤلف منها أربعة ، والخامس بئس (بالموحدة) يبئس ويأس ، وتسعة من المثال الواوى ؛ ذكر المؤلف منها ثمانية والتاسع وهل يهل ويوهل ، وأما الضرب الثانى فتسعة عشر فعلا ، ستة عشر منها من المثال الواوى ، ذكر المؤلف منها عشرة والباقى هو : وروى المخ يرى : أى سمن ، ووجد يجد وجدا : أى أحب ، ووقع عليه يعق : أى عجل ، وورك يرك وروكا : أى اضطجع ، ووكم يكم وكما : أى اغتم ، ووقه له يقه : أى سمع له وأطاع ، والثلاثة الباقية من الأجوف الواوى ، وهى من هذا الضرب على ما ذهب إليه الخليل ، وقد ذكرها المؤلف كلها (وهى طاح وتاه وآن) وأما الضرب الثالث - وهو المضموم فى المضارع - فقد ذكر المؤلف منه جملة صالحة (وهى فضل ونعم وحضر ودمت ومت ونكل ونجد) وقد سبق له ذكر ركن

وَيَوْغَرُ أَكْثَرَ ، وَجَاءَ وَرِعٌ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَجَاءَ يَوْرَعٌ ، وَجَاءَ
 وَسِعَ يَسِعُ وَوَطِيءٌ يَطَأُ ، وَالْأَصْلُ الْكَسْرُ بِدَلِيلِ حَذْفِ الْوَاوِ لَكُنْهُمْ الزُّمُوهَا
 بَعْدَ حَذْفِ الْوَاوِ فَتَحَّ عَيْنُ الْمُضَارِعِ ، وَقَالُوا : جَاءَ وَهَمَّتْ أَهْمٌ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَهْمَ
 مُضَارِعٌ وَهَمَّتْ - بَفَتْحِ الْعَيْنِ - وَمُضَارِعٌ وَهَمَّتْ بِالْكَسْرِ أَوْ هَمَّ بِالْفَتْحِ ، وَيَجُوزُ
 أَنْ يَكُونَ وَهَمَّتْ أَهْمٌ - بِكُسْرِهِمَا - مِنَ التَّدَاخُلِ ، وَجَاءَ أَنْ يَتَيْنِ مِنَ الْأَوَانِ ،
 وَطَاحَ يَطِيحُ ، وَتَاهَ يَتِيهِ ، كَمَا ذَكَرْنَا ، وَجَاءَ وَلَهُ يَلِيهِ ، وَيَوْلَهُ أَكْثَرَ ، قَالُوا : وَجَاءَ
 وَعِمَّ يَعِمُّ ، بِمَعْنَى نَعِمَ يَنْعَمُ ، وَمِنْهُ عِمٌّ صَبَاحًا ؛ وَقِيلَ : هُوَ مِنْ أَنْعَمَ بِحَذْفِ النُّونِ تَشْبِيهًا
 بِالْوَاوِ ، فَقَوْلُهُ «أَوْ كَسْرَتْ إِنْ كَانَ مِثَالًا» أَي : مِثَالًا وَوَاوِيَا ، وَلَيْسَ الْكَسْرُ بِمَطْرُودٍ
 فِي كُلِّ مِثَالٍ وَوَاوِيًا أَيْضًا ، فَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ هَذَا الْإِطْلَاقُ ، بَلْ ذَلِكَ مُحْصُورٌ
 فِي مَا ذَكَرْنَاهُ .

قوله « وطيء تقول في باب بقي يبقى » مضي شرحه

قوله « وأما فضل يفضل ونعم ينعم فمن التداخل » المشهور فضل يفضل ، كدخل
 يدخل ، وحكى ابن السكيت فضل يفضل ، كحذر يحذر ، ففضل يفضل يكون
 مركبا منهما ؛ وكذا نعم ينعم مركب من نعم ينعم كحذر يحذر وهو المشهور ؛
 ونعم ينعم كظرف يظرف ، وحكى أبو زيد حضر يحضر ؛ والمشهور حضر بالفتح
 وجاء حرفان ^(١) من المعتل : دِمَّتْ تَدُومُ وَمِتَّ تَمُوتُ - بكسر الدال والميم
 في الماضي - والمشهور ضمهما كقلت تقول ، وهما مر كبان ، إذ جاء دِمَّتْ تَدَامُ وَمِتَّ
 تَمَاتُ ، كخفت تخاف ، قال :-

(١) زاد ابن القطاع على هذين الحرفين حرفين آخرين ، وهما : كدت تكود
 وجدت تجود - بكسر أول الماضي فيهما - والأصل فيهما كاد يكود وجاد يجود
 - مثل قال يقول - وكاد يكاد وجاد يجاد - مثل خاف يخاف - فأخذ المضارع من
 الأولى مع الماضي من الثانية

١٧ - بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَاتِي (١)

وحكى أبو عبيدة نَكَلَ يَنْكُلُ ، وَأَنْكَرَهُ الْأَصْمَعِيُّ ، وَالْمَشْهُورُ (٢) نَكَلَ
يَنْكُلُ ، كَقَتْلٍ يَقْتُلُ ، وَحَكَى نَجَدَ يَنْجُدُ (٣) : أَي عَرَقَ ، وَنَجَدَ يَنْجُدُ
كَحَذَرَ يَحْذَرُهُ الْمَشْهُورُ

قال: « وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعْلٍ ضُمَّتْ »

مضارع
فعل
مضموم
العين

(١) لم يتيسر لنا الوقوف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الجوهري في الصحاح ، وابن جنى في الخصائص (١ ص ٣٨٦) ولكنه رواه هكذا
بُنَيْتِي يَا سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي
وبنيتي في رواية المؤلف تصغير بنت أضيف إلى ياء المتكلم ، وهو منادى بحرف
نداء محذوف ، و « سيدة البنات » جعله بعضهم نعتا للمنادى ، وأجاز فيه الرفع
والنصب ، ويجوز أن يكون بدلا أو عطف بيان أو منادى بحرف نداء محذوف
و « عيشي » فعل دعاء ، و « تمانى » لغة في تموتين ، فقد جاء هذا الفعل من باب
نصر ، كقال يقول ، قال الله تعالى (قل موتوا بغيظكم) ومن باب علم ، كخاف
يخاف ، وقد قرئ في قوله تعالى (ياليتنى مت قبل هذا) وفي قوله تعالى (ولئن متم أو قتلتم
لاإله الا الله تحشرون) بضم الميم على أنه من اللغة الأولى ، وبكسرها على أنه من اللغة
الثانية ، قال الصاغاني في العباب : « قد مات يموت ، ويمات أيضا ، وأكثر من
يتكلم بها طيء ، وقد تكلم بها سائر العرب » اه وحكى يونس في هذه الكلمة لغة
أخرى كباع يبيع

(٢) في اللسان والقاموس أن هذا الفعل قد جاء كضرب ، ونصر ، وعلم ،
فالتركيب من ماضى الثالثة ومضارع الثانية ، ولم يذكر التركيب الذى حكاه أبو عبيدة
واحد منهما .

(٣) النجد - بفتحتين - : العرق من عمل أو كرب أو غيرهما ، قال النابغة الذبياني :

يَظَلُّ مِنْ خَوْفِهِ الْمَلَّاحُ مُعْتَصِمًا بِالْخَيْرِ رَانَةً بَعْدَ الْأَيْنِ وَالنَّجْدِ

والفعل نجد ينجد - كعلم يعلم - ومقتضى التركيب أن يكون فيه لغة أصلية ثانية

أقول : اعلم أن ضم عين مضارع فعل المضموم العين قياس لا ينكسر ، إلا في كلمة واحدة ، وهي كُذت بالضم تكاد ، وهو شاذ ، والمشهور كِذت تكاد كخفت تخاف ، فإن كان كُذت بالضم كقلت فهو شاذ^(۱) أيضا ، لأن فعل يفعل بفتحهما لا بد أن يكون حلقى العين أو اللام

مضارع
الأكثر
من
الثلاثي

قال « وإن كان غير ذلك كسر ما قبل الآخر ، ما لم يكن أول ماضيه تاء زائدة نحو تعلم وتجاهل فلا يغير ، أو لم تكن اللام مكررة ،

من باب نصر أو كرم بهذا المعنى ، لكن الذي في اللسان والقاموس وكتاب الأفعال لابن القوطية أنه قد أتى هذا الفعل بهذا المعنى من باب علم ، كما تقدم ، ومن باب عنى مبني للمجهول ، ونص في اللسان على أن المضارع قد جاء كينصر ، كما ذكر المؤلف ولم يذكر ما يصح أن يكون ماضيا له ، وعلى هذا يكون هذا الفعل شاذ ، ليس من باب التداخل . نعم قد جاء هذا الفعل من باب كرم بمعنى صار ذا نجدة ، وجاء متعديا من باب نصر بمعنى أنجده وأعانه ، ولكن واحدا من هذين البابين لا يتحقق به التداخل ما دام من شرطه اتحاد المعنى في البابين اللذين تتركب منهما اللغة الثالثة (۱) اعلم أن هذا الفعل قد جاء واويا ويائيا : أما الواوي فقد جاء من باب علم ومن باب نصر ، مثل خفت تخاف ، وقلت تقول ، فتقول في الماضي المسند للضمير : كدت - بكسر الكاف - على الأول - وضمها - على الثاني ، وأما اليائي فجاء من باب علم ليس غير ، وجاء من باب باع بمعنى آخر ، تقول : كاد الرجل الرجل يكيده كيذا : أي دبر له ، ومنه قوله تعالى (إنهم يكيدون كيذاوا كيديدا) ، وتقول : كادت المرأة تكيد كيذا ، إذا خاضت ، فإذا علمت هذا تبين لك أن قول العرب : كدت - بضم الكاف - تكاد من باب التداخل ، وأن الماضي أخذ من باب نصر والمضارع أخذ من باب علم ، كما أن قولهم : كدت - بكسر الكاف - تكود متداخل أيضا ، ماضيه من باب علم ومضارعه من باب نصر ، فاعتبار المؤلف تبعا لسيدويه كدت - بالضم - تكاد شاذ ، سواء كان من باب كرم أو نصر ، ليس بوجيه ، بل هو من التداخل ، لأنه لا يعدل إلى القول بالشذوذ ما أمكن الحمل على وجه صحيح كما كرر المؤلف نفسه مرارا

نَحْوَ أَحْمَرَ وَأَحْمَرَ فَيُدْغَمُ ، وَمِنْ شَمَّ كَانَ أَصْلُ مُضَارِعِ أَفْعَلَ يُؤَفْعِلُ إِلَّا أَنَّهُ
رُفِضَ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي الْهَمْزَتَيْنِ فِي الْمُتَكَلِّمِ فَخُفِّفَ فِي الْجَمِيعِ ، وَقَوْلُهُ :

۱۸ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمًا *

شَاذٌ ، وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

تَقَدَّمَ «

(۱) هذا بيت من الرجز المشطور أورده الجوهري في الصحاح ، ونقله اللسان ،
ولم نقف على نسبه إلى قائل معين ، ولا وقفنا له على سابق أو لاحق ، والاستشهاد به
في قوله يؤكرم حيث أبقى الهمزة ، فلم يندفها كما هو القياس في استعمال أمثاله ، ولم
يخففها بقلبها واوا ؛ وإن لم يكن ذلك القلب واجباً ، لعدم الهمزتين . قال سيديويه
(> ۲ ص ۳۳۰) : « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل (ويقصد
المضارع المبني للمعلوم والمبني للمجهول) وأخواتهما ، كما ثبتت التاء في تفعلت وتفاعلت
في كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطر حذف فيه لأن
الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر هذا في كلامهم فحذفوه . واجتمعوا على حذفه
كما اجتمعوا على حذف كل وترى ، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من
نفس الحرف لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل وأن له عوضاً إذا
ذهب ، وقد جاء في الشعر حيث اضطر الشاعر ، قال الراجز ، وهو خطام المجاشعي :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثِّفِينَ *

وإنما هو من أثفيت ، وقالت ليلي الأخيلية :-

* كَرَاةُ غُلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَزَّنِبِ *

انتهى كلامه بحروفه . وخطام بزنة كتاب ، وما أنشده ليلي الأخيلية هو عجز بيت
تصف فيه قطاة تدلت على فراخها وفراخها حص الرموس (أى : لاريش عليها)
وصدره : —

* تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ الرَّمُوسِ كَأَنَّهَا *

أقول : يعنى وإن كان الماضى غير الثلاثى المجرّد كُسِرَ ما قبل الآخر ، فى غير ما أوله التاء ؛ لأنه يتغير أوله فيه ، سواء كان رباعياً ، أو ثلاثياً مزيداً فيه ، أو رباعياً كذلك ، نحو دَحْرَجَ يُدَحْرَجُ ، وَانْكَسَرَ يَنْكَسِرُ ، واحْرَنْجِمَ يَحْرَنْجِمُ ، وإما كسر ما قبل الآخر فى غير ما فى أوله التاء لأنه يتغير أوله فى المضارع عما كان عليه فى الماضى : إما بسقوط همزة الوصل فيما كانت فيه ، وإما بضم الأول ، وذلك فى الرباعى نحو يُدَحْرَجُ [ويدخل] ويُقاتل ويُقطع ، والتغيير مُجَرِّىء على التغيير ، وأما ما فيه تاء فلم يتغير أوله إلا بزيادة علامة المضارعة التى لا بد منها قوله « أو لم تكن اللام مكررة » كان أولى أن يقول : أو تكن اللام مدغمة ؛ لأن نحو يَسْحَنُكَ مكرر اللام ولم يدغم ^(١)

قوله « ومن ثم » إشارة إلى قوله قبل : « المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضى » وقد مر فى شرح الكافية ^(٢) فى باب المضارع ما يتعلق بهذا الموضوع

(١) اسْحَنُكَ الليل : أى اشتدت ظلمته ، واسْحَنُكَ الشعر فهو مسْحَنُكَ : أى اشتد سواده ، وقول المؤلف : « كان أولى أن يقول أو تكن اللام مدغمة » ليس بأولى مما ذكره صاحب الأصل ؛ بل العبارتان مشتملتان على قصور ؛ فكما أن عبارة الأصل لا تشمل نحو اسْحَنُكَ يسْحَنُكَ وجلبب يجلبب واقعنس يقعنس ، كذلك عبارته التى اختارها لا تشمل نحو عازه يعازه وماده الجبل يماده وشاقه فى الأمر يشاقه ؛ فإن هذه الكلمات على زنة فاعل ، وليست مكررة اللام ولا اللام فيها مدغمة بل هى مدغم فيها ، إلا أن يقال : إن عبارته من باب الحذف والايصال ، وأصلها « أو تكن اللام مدغمة فيها » فحذف حرف الجر وأوصل العامل إلى الضمير فاستتر وهو بعيد ، على أن استثناء مكرر اللام أو مدغمة ليس بوجيه ؛ لأن حركة ما قبل الآخر قبل الإدغام هى الكسر ، فالأمر فيه جار على الأصل قبل الاستثناء ، وتكون القاعدة أن المبدوء بالتاء الزائدة لا يكسر ما قبل آخره ، وغيره يكسر ما قبل آخره تحقيقا كيستغفر أو تقدير آ كيجمر إلا أن يكون نظره إلى ظاهر الأمر من غير التفات إلى الأصل (٢) قال المؤلف فى شرح الكافية : « إنه قد يترد فى الأكثر الحكم الذى

واعلم أن جميع العرب ، إلا أهل الحجاز ، يُجوزون كسر حرف المضارعة كسر
سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل ، إذا كان الماضي على فعل بكسر العين ، فيقولون : ^{حرف}
أنا إعلّم ونحن نعلّم وأنت تعلم ، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف ، ^{المضارعة}
نحو إيجَلْ وإِخَالْ وإِشْقَى وإِعْضْ ، وإلكسرة في همزة إخال وحده أكثر
وأفصح من الفتح ، وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيها على كسر عين الماضي ، ولم
يكسر الفاء لهذا المعنى ؛ لأن أصله في المضارع السكون ، ولم يكسر العين لئلا يلتبس
يفعل المفتوح بيفعل المكسور ، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة ، ولم يكسروا الياء
استتقالا ، إلا إذا كان الفاء واوا ، نحو ييجَلْ ، لاستتقالهم الواو التي بعد الياء المفتوحة
وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة ما قبلها ؛ فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضا
لتخف الكلمة بانقلاب الواو ياء ، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب يقلب
الواو ياء ، نحو ييجَلْ ، وبعضهم يقلبه ألفا لأنه إذا كان القلب بلا علة ظاهرة فإلى
الألف التي هي الأخرى أولى ، فكسر الياء لينقلب الواو ياء لغة جميع العرب
إلا الحجازيين ، وقلبها ياء بلا كسر الياء وقلبها ألفا لغة بعضهم في كل مثال واوى ،
وهي قليلة .

وجميع العرب إلا أهل الحجاز اتفقوا على جواز كسر حرف المضارعة في أبي ،
ياء كان أو غيره ، لأن كسر أوله شاذ ، إذ هو حق ما عين ماضيه مكسور ، وأبي
مفتوح العين ، فجزأهم الشذوذ على شذوذ آخر وهو كسر الياء ^(١) ، وأيضا فان

ثبتت علة في الأقل ، كحذفهم الواو في تعدواعد ونعد ، لحذفهم لها في يعد ، وكذا
حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم ، لحذفهم لها في أكرم »

(١) « أبي » مفتوح العين ، فلم يكن يستحق أن يكسر حرف المضارعة في
مضارعه . إلا أنهم شذوا فيه فكسروا حرف المضارعة الذي يجوز كسره في غيره
وهو الألف والنون والتاء ، ثم استمرروا طعم الشذوذ فشذوا فوق ذلك بكسر
الياء من حروف المضارعة أيضا

الهمزة الثقيلة يجوز انقلابها مع كسر ما قبلها ياء فيصير يَيْبِي كَيْبِجَل^(١) وإنما ارتكبوا الشذوذ في جواز كسر أول تَأْبِي وَنَأْبِي وَآبِي لأن حق ماضيه الكسر لما كان المضارع مفتوح العين ، فكأن عين ماضيه مكسور ، ولا يمتنع أن يقال : إن أصل ماضيه كان كسر العين لكنه اتفق فيه جميع العرب على لغة طيء في فتحه ، ثم جُوزَ كسر حروف المضارعة دلالة على أصل أبي

وكذا كسروا حروف المضارعة مع الياء في حَبَّ فقالوا : إِحِبُّ نَحِبُّ يَحِبُّ تَحِبُّ ، وذلك لأن حَبَّ يَحِبُّ كَعَزَّ يَعَزُّ شاذ قليل الاستعمال ، والمشهور أَحَبَّ يُحِبُّ ، وهو أيضا شاذ من حيث إن فَعَلَ إذا كان مضاعفا متعديا فمضارعه مضموم العين ، وَيَحِبُّ مكسور العين ، ففيه شذوذان ، والشذوذ يجريء على الشذوذ ، فكسروا أوائل مضارعه ياء كان أو غيره وإن لم يكن ماضيه فَعَلَ ، وقال غير سيبويه : إن إِحِبُّ وَنَحِبُّ وَيَحِبُّ وَتَحِبُّ بكسر حروف المضارعة مضارعاتُ أَحَبَّ ، وشذوذه لكسر المضموم ، كما قالوا في الْمُغِيرَةُ الْمُغِيرَةُ ، وكذا الْمُصْحَفُ^(٢) وَالْمُطْرَفُ^(٣) في الْمُصْحَفِ وَالْمُطْرَفِ .

(٤) حاصل هذا أنهم إنما كسروا ياء المضارعة في يَأْبِي ، ليتسنى لهم تخفيف الهمزة بقلبها ياء ، لسكونها إثر كسرة فيصير يَيْبِي ، وهو أخف من يَيْبِي ، لأن حرف العلة أخف من غيره ، ونقول : لو أن ذلك الذي ذكره المؤلف من غرضهم لكان بقاء الياء مفتوحة أولى من كسرها ، وذلك لأنهم لو أبقوها مفتوحة لأمكنهم أن يقلبوا الهمزة ألفا ، لسكونها إثر فتحة ، فيصير يَأْبِي ، والألف أخف حروف العلة

(٢) قال في اللسان : « المصحف بضم فسكون ففتح - والمصحف - كمنبر - : الجامع للمصحف المكتوبة بين الدفتين ، كأنه أصحف : أي جعل جامعا للمصحف المكتوبة بين الدفتين ، والفتح فيه لغة ، قال أبو عبيد : تميم تكسرها وقيس تضمها ، ولم يذكر من يفتحها ولا أنها تفتح ، إنما ذلك عن اللحياني عن الكسائي . . . استثقلت العرب الضمة في حروف فكسرت الميم وأصلها الضم فمن ضم جاء به على أصله ومن كسر فلا استثقالة الضمة اهـ »

(٣) قال في اللسان : « المطرف والمطرف - بكسر الميم وتضمها مع سكون

وكسر [وا] أيضا غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة وصل مكسورة « نحو أنت تَسْتَغْفِرُ وَتَحْرَجُ نَجْمٌ ، تنبيهها على كون الماضي مكسور الأول ، وهو همزة ثم شبهوا ما في أوله تاء زائدة من ذوات الزوائد ، نحو تَكَلَّمَ وَتَغَافَلَ وَتَدَخَّرَجَ بباب انْفَعَلَ ، لكون ذى التاء مطاوعا في الأغلب كما أن انْفَعَلَ كذلك ، فَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ مطاوع فَعَلَ وَفَاعَلَ وَفَعَّلَ ، فكسروا غير الياء من حروف مضارعاتها ، فكل ما أول ماضيه همزة وصل مكسورة أو تاء زائدة يجوز فيه ذلك . وإنما لم يضموا حرف المضارعة فيما ماضيه فَعُلُ مضموم العين مُنْبِئِينَ به على ضمة عين الماضي لاستثقال الضمتين لو قالوا مثلا : تَطْرُفُ

قوله « من توالى همزتين » إنما حذفت ثانية همزتي نحو أَوْ كَرِيمٌ مع أن قياسها أن تُقْلَبَ واوًا كفا في أو يديم على ما يجيء في باب تخفيف الهمزة لكثرة استعمال مضارع باب الإفعال فاعتمدوا التخفيف البليغ ، وإن كان على خلاف القياس

قال : « الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مِنْ نَحْوِ فَرِحَ عَلَى فَرِحَ غَالِبًا ، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ الضَّمُّ فِي بَعْضِهَا ، نَحْوُ نَدَسَ وَحَذَرَ وَعَجَلَ ، وَجَاءَتْ عَلَى سَلِيمٍ وَشَكَّسَ وَحُرَّ وَصَفَرَ وَغَيُورٌ ، وَمِنْ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحَلَى عَلَى أَفْعَلَ »

أقول : اعلم ^(١) أن قياس نعت ماضيه على فَعَلَ - بالكسر - من الأدواء الباطنة كالوَجَعِ وَاللَّوَى ^(٢) وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالنَّكَدِ

الطاء وفتح الراء فيهما - واحد المطارف ، وهي أردية من خز مربعة لها أعلام ، وقيل : ثوب من خز مربع له أعلام : قال الفراء : المطرف من الثياب : ما جعل في طرفيه علمان ، والأصل مطرف بالضم فكسروا الميم ، ليكون أخف كما قالوا مغزل - كمنبر - وأصله مغزل - بالضم - من أغزل . أى أدير وفي الحديث رأيت على أبي هريرة رضى الله عنه مطرف خز ، هو بكسر الميم وفتحها وضمها : الثوب الذى في طرفيه علمان ، والميم زائدة « اهـ

(١) شرحنا بعض أمثلة هذا الفصل فيما مضى (من ص ٧١ - ص ٧٣) وستتكمم على ما لم يذكر هناك (٢) اللوى : وجع في المعدة

وَالْعَسْرَ وَاللَّحْزَ ، ونحو ذلك من الهمجانات والخفة غير حراره الباطن والامتلاء
كالأرج والبطر والأشر والجذل والفرح والقلق^(١) والسلس أن يكون
على فَعِلٍ

وقياس ما كان من الامتلاء كالسكر والرّي والغرث^(٢) والشبّع ، ومن
حرارة الباطن كالعطش والجوع والغضب واللهف والثكل^(٣) - أن يكون
على فَعْلَانِ

وما كان من العيوب الظاهرة كالعور والعمى ، ومن الحلى كالسواد والبياض
والزبب والرّسح والجرد والهضم^(٤) والصلع - أن يكون على أَفْعَلٍ ، ومؤنثه فَعْمَاءٌ ،
وجمعهما فُعْلٌ

(١) الأرج : توهج ريح الطيب . والأشر : المرح والبطر ، وقد جاء الوصف
منه بفتح الهمزة وكسر الشين أو ضمها أو سكونها أو فتحها ، وجاء أشران أيضا ،
والجذل : الفرع ، وقد جاء الوصف كغضبان أيضا ، وقد جاء في الشعر جاذل .
والقلق : الانزعاج ، ويقال : رجل قلق ومقلق وامرأة قلقة ومقلقة . والسلس
ومثله السلاسة والسلوس كخروج : اللين والسهولة والانتقياد

(٢) الغرث - بالغين المعجمة والراء المهملة - أيسر الجوع ، وقيل : أشده ،
وقيل : الجوع مطلقا ، والرجل غرث وغرثان والآنثى غرثى وغرثانة

(٣) اللهف : الأسى والحزن والغیظ ، ويقال : هو الأسف على شيء . يفوتك بعد
أن تشرف عليه ، والوصف لهف ولهيف ولهفان . والثكل - بفتح الحين : فقدان
الحبيب ، ويقال : هو فقدان الرجل والمرأة ولدهما . ويقال : هو فقدان المرأة
زوجها ، ويقال هو فقدان المرأة ولدها ، والرجل ثاكل وثكلان والمرأة ثكلى
وثكول وثاكل

(٤) الزبب : كثرة شعر الذراعين والحاجبين والعينين ، وقيل : هو كثرة
الشعر وطوله ، والوصف منه أزب وزباء ، والجرد : قصر الشعر ، وهو عيب
في الدواب ، وهو ورم في مؤخر عرقوب الفرس يعظم حتى يمنع المشى ، والذكر

فمن ثم قيل في عمى القلب عم لكونه باطنا، وفي عمى العين أعمى، وقيل:
الأقطع والأجذم، بناء على قطع وجذم^(١) وإن لم يستعملا، بل المستعمل قطع
وجذم - على ما لم يسم فاعله - والقياس مقطوع ومجذوم

وقد يدخل أفعل على فعل قالوا في وجر - أى خاف - وهو من العيوب
الباطنة، فالقياس فعل: وجر وأوجر، ومثله حمق وأحمق،

وكذا يدخل فعل على أفعل في العيوب الظاهرة والخلى، نحو شعث
وأشعث، وحذب وأحذب^(٢) وكدر وأكدر، وقعس وأقعس^(٣) وكذا

أجرد، والائى جرداء، وقالوا: مكان جرد - كسبط - وأجرد، وجرذ - كفرح،
وأرض جرداء وجرذة - كفرحة، إذا كانت لا نبات بها، والهضم: نخص البطن
ولطف الكشيم، وهو أهضم، وهى هضما وهضم، ويقال: بطن هضم
ومهضوم وأهضم

(١) حكى صاحب القاموس واللسان: قطعت يده قطعا - كفرح فرحا - وقطعة -
بفتح فسكون - وقطعا - بضم فسكون، إذا انقطعت بداء عرض لها، وحكى أيضا:
قطع - كفرح وكرم - قطاعة - كجزالة - إذا لم يقدر على الكلام أو ذهبت سلاطة
لسانه، ومثل ذلك كله في كتاب الأفعال لابن القوطية، فإن كان الأقطع وصفا
بأحد هذه المعانى فلا محل لانكار المؤلف مجيء المبنى للفاعل من هذا الفعل، وإن
كان الأقطع وصفا بمعنى الذى قطعت يده بفعل فاعل، لا بمرض عرض لها، فكلامه
مستقيم. وحكى من ذكرنا أيضا: جذمت يده - كفرح - إذا قطعت، وجذمتها -
كضرب - فهو أجذم، فإن كان الأجذم في كلام المؤلف وصفا بهذا المعنى فلا محل
لانكاره، وإن كان مراده بالأجذم المصاب بالجذام فسلم، لأنه لم يستعمل منه إلا جذم
مبني للمجهول

(٢) فى اللسان: الحذب: خروج الظهر ودخول البطن والصدر، تقول: رجل
أحذب وحذب، والأخيرة عن سيويه

(٣) القعس: دخول الظهر وخروج البطن والصدر. ويقال: الرجل أقعس
(١٠-١١)

يدخل أيضا قِيلَ عَلَى فَعْلَانٍ فِي الْإِمْتِلَاءِ وَحَرَارَةِ الْبَاطِنِ ، كَصَدِّ (١) وَصَدْيَانِ
وَعَطْشٍ وَعَطْشَانِ

ويدخل أيضا أَفْعَلَ عَلَى فَعْلَانٍ فِي الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ ، كَأَهْمٍ وَهَيَّانِ ،
وَأَشِيمٍ (٢) وَشَيَّانِ

وقد ينوب (٣) فَعْلَانٌ عَنِ فَعِلٍ ، كَغَضْبَانِ ، وَالْقِيَاسُ غَضِبَ ؛ إِذَا غَضِبَ هَيَّجَانَ ،

وقعس ، كَقَوْلِهِمْ : أَجْرِبْ وَجْرِبْ ، وَأَنْكِدْ وَنَكِدْ ، قَالَ فِي اللِّسَانِ : وَهَذَا الضَّرْبُ
يَعْتَقَبُ عَلَيْهِ هَذَانِ الْمَثَلَانِ كَثِيرًا

(١) الصدى : شدة العطش ، وقيل : هو العطش ما كان ، تقول : صدى : صدى
يصدى - مثل رضى يرضى - فهو صد وصاد وصدى - كطل - وصدیان ،
والآثى صدیا

(٢) تقول : هم البعير يهيم - كدلم يعلم - هياما - بضم الهاء وكسرها - إذا أصابه
داء كالحمى يسخن عليه جلده فيشتد عطشه ، وهو هيان ومهيوم وأهيم ، والآثى هيمي
ومهيومة وهيام ، وأما الهيام بمعنى شدة العشق والافتان بالنساء ففعله هام يهيم -
كباع يبيع - ويقال في المصدر : هيا وهيوما وهياما - بالكسر - وهياما - بفتحات -
والرجل هاتم وهيامز وهيوم ، والآثى هائمة وهيمي . وتقول : شيم الفرس يشيم شيما -
كفرح يفرح فرحا - فهو أشيم ، إذا خالفت لونه بقعة من لون غيره ، وقد راجعنا
اللسان والقاموس والمخصص والأفعال لابن القوطية وكتاب سيويه والمصباح
ومختار الصحاح فلم نجد واحدا من هؤلاء ذكر أنه يقال فيه شيان أيضا

(٣) ظاهره أنه لم يجيء الوصف من غضب إلا غضبان ، إذ جعله من باب
النيابة لا من باب الدخول ، وليس كذلك ؛ بل حكى له صاحب القاموس وغيره
ثمانية أوصاف : غضب - كفرح - وغضوب - كصبور - وغضب - كعتل -
وغضبة - بزيادة التاء - وغضبة - بفتح الغين والضاد مضمومة أو مفتوحة والباء
مشددة ، وغضبان - وغضب - كعضد -

وإنما كان كذلك ؛ لأذ الغضب يلزمه في الأغلب حرارة الباطن ، وقالوا : عَجِلَ
وَعَجَلان ، فَعَجِلٌ باعتبار الطيش والخفة ، وَعَجَلان باعتبار حرارة الباطن
والمقصود أن الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك وقد تتناوب

وقالوا : قَدَحٌ ^(١) قَرَبان إذا قارب الامتلاء ؛ وَنَصَفان إذا امتلأ إلى
النصف ، وإن لم يستعمل قَرِبَ وَنَصِفَ ، بل قارب وَنَاصَفَ ؛ حملا على المعنى :
أى امتلأ .

وَيَجِيءُ فَعِيلٌ فيما حقه فَعِلٌ ؛ كَسَقِيمٍ وَمَرِيضٍ ، وحمل سَلِيمٌ على مريض .
والقياس سالم

وَيَجِيءُ فَعِيلٌ في المضاعف والمنقوص اليائى أكثر كالطَّبِيبِ وَاللَّبِيبِ
وَالْحَسِيسِ وَالْتَقَى وَالشَّقَى ،

وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة — أى : مطلق الاتصاف ^(٢) بالمشق

(١) أخذ المؤلف هذه العبارة عن سيبويه قال : « وقالوا : قدح نصفان وجمجمة
نصفي ، وقدح قربان وجمجمة قربى ، إذا قارب الامتلاء ، جعلوا ذلك بمنزلة المملآن ،
لأن ذلك معناه معنى الامتلاء ، لأن النصف قد امتلأ ، والقربان ممتلئ أيضا إلى
حيث بلغ ، ولم نسمعهم قالوا : قرب ولا نصف ، اكتفوا بقارب وناصف ، ولكنهم
جاءوا به كأنهم يقولون قرب ونصف ، كما قالوا : ماذا كبر ، ولم يقولوا : مذكرو ولا
مذكار ، اه ، والجمجمة : القدح أيضا

(٢) هذا رأى للمؤلف خالف به المتقدمين من فطاحل العلماء ؛ فان مذهبهم أن
الصفة المشبهة موضوعة للدلالة على استمرار الحدث لصاحبه في جميع الأزمنة ، وقد
أوضح هذه المخالفة في شرح الكافية فقال : (ج ٢ ص ١٩١) : « والذي أرى أن
الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدث في زمان ليست أيضا موضوعة
للاستمرار في جميع الأزمنة ؛ لأن الحدث والاستمرار قيدان في الصفة ، ولا دليل
فيها عليهما ، فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن ، سواء كان في بعض الأزمنة

منه من غير معنى الحدوث — في هذا الباب وفي غيره ، وإن كان أصل فاعل الحدوث ، وذلك كخاشنٍ وساخطٍ وجائع

ويعنى بالحلّى الخلق الظاهرة كالزَّبِّ والغَمِّ (١) فيعم الألوان والعيوب

قال : « وَمِنْ نَحْوِ كَرُمٍ عَلَى كَرِيمٍ غَالِبًا ، وَجَاءَتْ عَلَى خَشْنٍ وَحَسَنِ وَصَعْبٍ وَصُلبٍ وَجَبَانٍ وَشَجَاعٍ وَوَقُورٍ وَجُنُبٍ »

الصفة
المشبهة
من فعل
بالضم

أقول : الغالب في باب فَعُلَ فَعِيلٌ ، ويجيء فُعَالٌ — بضم الفاء وتخفيف العين — مبالغة فعيل في هذا الباب ، كثيرا ، ولكنه غير مطرد ، نحو طَوِيلٍ وطُوَالٍ ، وَشَجِيْعٍ وَشَجَاعٍ ، ويقل في غير هذا الباب كعَجِيْبٍ وَعُجَابٍ ؛ فان شُدِّدَتِ العين كان أبلغ كطُوَالٍ ، ويجيء على فَعِلٍ كخَشْنٍ ، وعلى أَفْعَلٍ كَأَخْشَنٍ وخَشْنَاءٍ ، وعلى فاعل كَمَا قِرَّ

قال : « وَهِيَ مِنْ فَعَلٍ قَلِيْلَةٌ وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ حَرِيصٍ وَأَشْيَبٍ وَضَيْقٍ وَتَجِيٍّ مِنْ الْجَمِيْعِ بِمَعْنَى الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَضِدِّهِمَا عَلَى فَعْلَانٍ نَحْوُ جَوْعَانَ وَشَبْعَانَ وَعَطْشَانَ وَرِيَّانَ »

الصفة
المشبهة
من فعل
بالفتح
قليلة

أقول : إنما يكثر الصفة المشبهة في فَعِلٍ لأنه غالب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والخلّى ، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها ، والصفة المشبهة كما مر في شرح

أو جميع الأزمنة ، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين ، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما ، وهو الاتصاف بالحسن ، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم يحز نفيه في جميع الأزمنة ، لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان ، كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها ، كما تقول : كان هذا حسنا فقبح أو سيصير حسنا ، أو هو الآن حسن فقط ، فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً اه

(١) الغم : أن يكثر الشعر في الوجه والقفا حتى يضيقا ، يقال : رجل أغم وجبهة غماء ، قال هذبة بن الحشرم :

فَلَا تَنْكِحِي إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَغْمَ القَفَا وَالْوَجْهَ لَيْسَ بِأَنْزَعَا

الكافية لازمة ، وظاهرها الاستمرار ، وكذا فَعَلَ للغرائز ، وهي غير متعدية ومستمرة ، وأما فَعَلَ فليس الأغلب فيه الفعل اللازم ، وما جاء منه لازما أيضا ليس بمستمر ، كالدخول والخروج ، والقيام والعود ، وأشيب نادر ، وكذا أَمِيلَ من مال يميل ، وحقى غير سيبويه ^(١) مِيلَ يَمِيلُ كَجَيِّدٍ يَجِيدُ فهو أجيد ^(٢) ، وفِيَعَلَ لا يكون إلا في الأجوف ، كَالسَّيِّدِ وَالْمَيْتِ وَالْجَيِّدِ وَالْبَيْنِ ، وفِيَعَلَ - بفتح العين - لا يكون إلا في الصحيح العين ، اسما كان أو صفة ، كَالشَّيْلَمِ وَالغَيْلَمِ وَالتَّيْرِبِ وَالتَّيْرَفِ ^(٣) وقد جاء حرف واحد في المعتل بالفتح ، قال :

(١) حكي ابن القطاع ميل ميلا - كفرح فرحا - إذا اعوج خلقة ، أو إذا لم يستقر على ظهر الدابة ، أو إذا لم يكن معه سيف ، وحكى مال عن الطريق والحق يميل ميلا ، إذا عدل ، وحكى مال يمال مالا ، إذا كثر ماله ، ورجل مال وامرأة مالة ، وصف بالمصدر ، أو هو صفة مشبهة كفرح ، أو مخفف مائل ، أو مقلوبه على نحو ما سبق بيانه (ص ٢١٥ هـ) وحكى أبو زيد أنه يقال : ميل الحائط يميل - كعلم يعلم - ومال يميل - كباع يبيع - فالحائط ميلاء ، والجدار أميل

(٢) الجيد - بفتحيتين - طول العنق وحسنه ، وقيل : دقته مع طول ، والفعل جيد يجيد - كعلم يعلم - ويقال : عنق أجيد وامرأة جيداء ، ولا يتعت به الرجل

(٣) الشيلم ، ومثله الشولم والشالم ، هو حب صغار مستطيل أحمر كأنه في خلقة سوس الحنطة ، وهو مر شديد المرارة ، والغيلم : الجارية المغتلمة ، ومنبع الماء في الآبار ، والضفدع ، والسلحفاة الذكر ، والشاب العريض المفرق الكثير الشعر ، والنيرب : الشر والنميمة ، قال الشاعر (عدى بن خزاعي) : -

وَلَسْتُ بِذِي نَيْرِبٍ فِي الْكَلَامِ وَمَنَّاعٍ قَوْمِي وَسَبَابَهَا

والصيرف : النقاد ، وهو الذي يبيع الفضة بالذهب ، وهو المحتمل المجرب ، فالكلمة الأولى اسم ليس غير وكذا الثالثة ، والثانية اسم أو وصف ، والرابعة وصف ليس غير

١٩ - * مَابَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ (١) *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، ليس هو أول أرجوزة لرؤبة بن العجاج كما قال البغدادي في شرح الشواهد ، بل هو البيت الخامس عشر ، وبعده :

وَبَعْضُ أَعْرَاضِ الشُّجُونِ الشُّجْنِ دَارَ كَرْتَمِ الْكَاتِبِ الْمُرْقَنِ
بَيْنَ نَقَا الْمُلْتَقَى وَبَيْنَ الْأَجُونِ يَادَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبَخْدَنِ
بِكِ الْمَهْيِ مِنْ مُطْفِلٍ وَمُشْدِنِ

والشعيب - بفتح أوله - المزايدة الصغيرة . والعين : التي فيها عيون وثقوب فهي تسيل ، وهم يشبهون خروج الدمع من العين بخروج الماء من خرز المزايدة ، والشجون : جمع شجن ، وهو الحزن . والشجن : جمع شاجن مثل راعع وركع والشاجن : اسم فاعل من شجنه يشجنه ؛ إذا حزنه ، وبابه نصر . ورقم الكاتب : مرقومه ، والمرقن : صفة للكاتب ، وهو الذي ينقط الكتاب . وقوله : دارخبر قوله وبعض أعراض . والنقا : الكثيب من الرمل ، والملقى والأجون : مكانان . والبخدن : المرأة الرخصة الناعمة الثارة ، هذا أصله ، وقد سموها امرأة ، وهو كزبرج وجعفر . والمطفل : ذات الطفل . والمشدن : ذات الشادن وهو ولد الظبية ، والشاهد في البيت كما قال الأعمى مجيء عين على فيعل بالفتح ، وهو شاذ في المعتل ، لم يسمع إلا في هذه الكلمة ، وكان قياسها أن تكسر العين مثل سيد وهين ولين وقيل ونحو هذا ، وهذا بناء يختص بالمعتل ولا يكون في الصحيح . ونقول : وقد جاء هذا اللفظ على القياس بكسر العين كما حكاها في اللسان ، وفي شرح أدب الكاتب ، وهذا الذي ذكره من أن سيداً ونحوه على زنة فيعل بكسر العين هو مذهب سيديويه ، وهو أحد ثلاثة مذاهب ، وثانيها وهو مذهب جماعة أن أصله فيعل بفتح العين فكسرت العين شدوذا كما كسروا الباء من البصرى ، وثالثها وهو مذهب الفراء أن أصله على زنة ففعل مثل طويل ، فقدمت الياء إلى موضع العين ، وبقيت كل واحدة على حالها من الحركة والسكون ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وهذا عنده قياس مطرد في كل ما جاء على فيعل صفة مشبهة من الأجوف ، وسيأتي تفصيل هذه المذاهب في باب الاعلال

وهو ما فيه عيب وخرق من الأسقية ، وقد يُخفف نحو سيّد بحذف (١) الثاني وذلك مطرد الجواز ، كما يجيء في باب الاعلال

قوله « وتجيء من الجميع » أى : من فَعَل ، وإنما قال هذا ليدخل فيه نحو جَاعَ بجوع ونَاعَ ينوع (٢) ، وما يجيء من غير باب فَعَل - بكسر العين - بمعنى الجوع والعطش قليل ، وهو محمول على باب فَعَل ، كما حَمِلَ مَلَأَنَ وَقَرَبَانَ عليه ، على ما مر

قال : « الْمَصْدَرُ : أَبْنِيَةُ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ مِنْهُ كَثِيرَةٌ ، نَحْوُ قَتْلِ وَفِسْقِ الْمَصْدَرِ وَشُغْلٍ وَرَحْمَةٍ وَنَشْدَةٍ وَكُدْرَةٍ وَدَعْوَى وَذِكْرَى وَبُشْرَى وَلِيَانٍ وَحِرْمَانٍ وَغُفْرَانٍ وَنَزْوَانٍ وَطَلَبٍ وَخَنِقٍ وَصِغَرٍ وَهُدَى وَغَلْبَةٍ وَسَرِقَةٍ وَذَهَابٍ وَصِرَافٍ وَسُؤَالٍ وَزَهَادَةٍ وَدِرَايَةٍ وَبُعَايَةٍ وَدُخُولٍ وَوَجِيفٍ وَقَبُولٍ وَصُهُوبَةٍ وَمَدْخَلٍ وَمَرَجِعٍ وَمَسَاعَاةٍ وَمَحْمَدَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ فِي فَعَلِ اللَّازِمِ نَحْوُ رَكَعٍ ، عَلَى رُكُوعٍ ؛ وَفِي الْمُتَعَدِّي ، نَحْوُ ضَرْبٍ ، عَلَى ضَرْبٍ ، وَفِي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ كَتَبَ عَلَى كِتَابَةٍ ، وَفِي الْأَضْطِرَابِ نَحْوُ خَفِقَ ، عَلَى خَفَقَانٍ ، وَفِي الْأَصْوَاتِ نَحْوُ صَرَخَ ، عَلَى صُرَاخٍ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِذَا جَاءَكَ فَعَلٌ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ

(١) من ذلك تخفيفهم قليلا ، بدليل جمعه على أقيال ، ومن ذلك قول الشاعر في تخفيف هين ولين :-

* هَيْنُونَ لَيْنُونَ أَيْسَارٌ ذَوُوكَرِيمِ *

(٢) ناع : هو إتباع لجاع بجوع ، تقول : رماك الله بالجوع والنوع ، ويقال : هو العطش . قال في اللسان : « وهو أشبه ، لقولهم في الدعاء على الإنسان : جوعا ونوعا ، ولو كان الجوع نوعا يحسن تكريره ، وقيل : إذا اختلف اللفظان جاز التكرير ، قال ابن بري : والصحيح أن هذا ليس إتباعا ، لأن الاتباع لا يكون بحرف العطف » اهـ ملخصا

فَجَعَلَهُ فَعْلًا لِلْحِجَازِ وَفُعُولًا لِنَجْدٍ ، وَنَحْوُ هُدًى وَقِرَى مُخْتَصٌّ بِالْمَنْقُوصِ ،
وَنَحْوُ طَلَبٍ مُخْتَصٌّ بِفِعْلٍ ، إِلَّا جَلَبَ الْجُرْحِ وَالغَابَ »

أقول قواه « وَرَحْمَةٌ وَنَشْدَةٌ » ليس الأول للمرة ولا الثاني للهيئة وإن وافقتا

في الوزن ما يصاغ لهما

والتي ذكرها المصنف من أوزان مصادر الثلاثي هي الكثيرة الغالبة ، وقد جاء
غير ذلك أيضا كالفعلل نحو السؤدد ، والفعلوت نحو الجبروت^(١) والتفعل نحو
التدرا^(٢) والفيعلولة كالكينونة^(٣) ، وأصلها^(٣) كينونة ، والفعلولة كالشيخوخة

(١) الجبروت : الكبر والقهر ، وقد جاء هذا اللفظ على أوزان كثيرة

(٢) التدرا - بضم التاء وسكون الدال بعدها راء مهملة مفتوحة - هو الدر-

والدفع ، قال العباس بن مرداس السلمي : -

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَدْرٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَكَمْ أَمْنَعِ

قال ابن الأثير : « ذوتدرا : أي ذو هجوم ، لا يتوقى ولا يهاب ، ففيه قوة على دفع
أعدائه » اهـ

(٣) الكينونة : مصدر كان يكون كونا و كينونة ، قال الفراء : العرب تقول

في ذوات اليا ، مما يشبه زغت وسرت طرت طيرورة وحدث حيدودة فيما لا يحصى

من هذا الضرب ، فأما ذوات الواو مثل قلت ورضت فانهم لا يقولون ذلك ، وقد أتى

عنهم في أربعة أحرف منها : الكينونة من كنت ، والديمومة من دمت ، والهبوعنة

من الهواع ، والسيدودة من سدت ، وكان ينبغي أن يكون كونونة ، ولكنها لما قلت

في مصادر الواو وكثرت في مصادر اليا ، ألحقوها بالذي هو أكثر مجيئا منها إذ

كانت الواو واليا متقاربي المخرج ، قال : وكان الخليل يقول : كينونة فيعولة هي في

الأصل كيونونة التقت منها ياء وواو والأولى منهما ساكنة ، فصيرتا ياء مشددة مثل

ما قالوا الهين من هنت ، ثم خففوها ، فقالوا : كينونة كما قالوا هين لين ، قال الفراء :

وقد ذهب مذهبنا ، إلا أن القول عندي هو الأول ، وسيأتي لنا في هذا الموضوع

مزيد بحث في باب الاعلال إن شاء الله

وَالصَّيْرُورَةُ وَالْفَعْلَانِيَّةُ ^(١) كَالْبُلْهَنِيَّةِ ، وَالْفَعِيلَةَ كَالشَّبِيْبَةَ وَالْفَضِيْحَةَ ، وَالْفَاعُولَةَ
كَالضَّارُورَةَ بِمَعْنَى الضَّرْرِ ، وَالتَّفْعُلَةَ كَالْتَهْلُكَةَ ، وَالْمَفَاعَلَةَ كَالْمَسَائِيَةَ ، وَأَصْلُهَا ^(٢)
مَسَاوِئَةٌ قَلْبٌ ، وَالْفَعْلَةَ وَالْفُعْلَى كَالْغُلْبَةَ وَالْغُلْبَى ^(٣) وَغَيْرَ ذَلِكَ

قوله « الغالب في فعل لازم على فعول » ليس على إطلاقه ، بل إذا لم يكن
للمعاني التي نذكرها بعد من الأصوات والأدواء والاضطراب ؛ فالأولى بنا أولاً أن
لانهين الأبواب من فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ ، وَلَا الْمُتَعَدَى وَاللَّازِمَ ، بل نقول :
الغالب في الحرف وشبهها من أي باب كانت الفعالة بالكسر ، كالصياغة ،
وَالْحِيَاكَةَ ، وَالْحِيَاظَةَ ، وَالتَّجَارَةَ ، وَالْإِمَارَةَ ، وَفَتَحُوا الْأَوَّلَ جَوَازًا فِي بَعْضِ
ذَلِكَ ، كَالْوَكَاةِ وَالذَّلَالَةِ وَالْوَلَايَةِ

وَالغَالِبَ فِي الشَّرَادِ وَالْهِيَاجِ وَشَبِيْهِهِ الْفِعَالُ كَالْفِرَارِ ^(٤) وَالشَّمْسِ وَالنَّكَاحِ ،

(١) البلهنية : الرخاء وسعة العيش

(٢) المسائية : أحد مصادر ساءه يسوءه ، إذا فعل به ما يكره . قال في اللسان :
« قال سيويوه : سألت الخليل عن سوائية فقال : هي فعالية بمنزله علانية ، والذين
قالوا : سواية ، حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة هار ولاث كما اجتمع أكثرهم على
حذف همزة ملك وأصله ملاك ، وسألته عن مسائية فقال : هي مقلوبة ، وإنما حذفها
مساوئة ، فكرهوا الواو مع الهمزة لأنهما حرفان مثنقلان ، والذين قالوا : مساية
حذفوا الهمزة تخفيفاً » اهـ ومنه تعلم أن وزن المؤلف مسائية بمعناه إنما هو بالنظر
إلى الأصل قبل القلب ، وأما وزنها الآن ففعالعة ، وإنما قلبت الواو ياء لتطرفها
حكماً بعد كسرة

(٣) الغلبة والغلبى - بضم الغين واللام فيهما - مصدران من مصادر غلب ،
وقد ورد من الأول قول الشاعر ، وهو المرار :

أَخَذْتُ بِبِنَجْدٍ مَا أَخَذْتُ غُلْبَةً وَبِالْغَوْرِ لِي عِزٌّ أَشْمٌ طَوِيلٌ

ولم نقف للثاني على شاهد ، ولكنه حكاه في اللسان .

(٤) الفرار : الروغان والهرب ، ومنه قوله تعالى : (لوليت منهم فرارا
ولمليت منهم رعباً)

والضَّرَابُ ^(١)، والوِدَاقُ ^(٢)، والطَّمَّاحُ، والحِرَّانُ شِبْهُ الشَّمْسِ ^(٣) والشَّرَادُ والجِمَّاحُ
والجامع امتناعه مما يراد منه

ويجىء فِعَالٌ بالكسر في الأصوات أيضا لكن أقل من مجىء فُعَالٍ بالضم
وَفَعِيلٍ فيها، وذلك كالزِّمَارِ وَالْعِرَارِ ^(٤)

وَالْفِعَالُ قياس من غير المصادر في وقت حَيْنُونَةِ الحدث، كالقَطَافِ وَالصَّرَامِ
وَالجِدَادِ وَالْحِصَادِ ^(٥) وَالرَّفَاعِ، ويشاركة فِعَالٌ بالفتح

وَالْفِعَالُ بالكسر غالب في السَّمَاتِ أيضا كَالْعِلَاطِ وَالْعِرَاضِ ^(٦) لَوْسَمَ عَلَى
العنق، وَالجِنَابِ عَلَى الجنب، وَالكِشَاحِ عَلَى الكَشْحِ

وَالغالب في مصدر الأدوية من غير باب فَعَلَ المكسور العين الفُعَالُ، كَالسُّعَالِ

(١) الضراب : مصدر ضرب الفحل الناقة ، إذا نزا عليها

(٢) الوداق : مصدر ودقت الدابة (إذا كانت من ذوات الحافر) : أي اشتبهت
الفحل ، وحكى ابن القوطية والمجد الوداق - بفتح الواو - وحكى ابن القوطية الفعل
كوعد وكوثق ، وحكى المجد تثليث عينه . والطماح : مصدر طمحت المرأة تطمح
من باب فتح - إذا نشزت وجمحت . والحيران : مصدر حرنت الدابة ، إذا وقفت
عند استدرار جريها

(٣) الشمس : مصدر شمس الدابة والفرس - كسمع وكنصر ، وفيه لغة ثالثة
كفضل يفضل ، من باب التداخل - إذا شردت وجمحت ومنعت ظهرها .

(٤) الزمار : صوت النعام ، وفعله كضرب . والعرار : مصدر عر الظليم
يعر - من باب ضرب - إذا صاح ، ويقال أيضا : عار معارعة وعرارا

(٥) القطاف - ككتاب وكسحاب - وقت قطف العنب ونحوه . والصرام
- كسحاب وككتاب - أوان إدراك النخل . والجداد - ككتاب وكسحاب - أوان
قطع ثمر النخل . والحصاد - كسحاب وككتاب - أوان حصد الزرع . والرفاع
كسحاب وككتاب - أوان حمل الزرع بعد الحصاد إلى البيدر

(٦) العلاط : سمة في عرض عنق البعير ، وربما كان خطأ أو خطين أو
خطوطا في كل جانب . والعراض : سمة في عرض نخذ البعير ، ومنه تعرف ما في

تفسير المؤلف من التساهل

والدُّوَار ، وَالْعُطَّاس ، وَالصُّدَّاع ، ويشاركه في لفظ السَّوَّافِ فَعَالٌ بِالْفَتْحِ ^(١) ؛ لِاسْتِقْطَالِ الضَّمِّ قَبْلَ الْوَاوِ .

وَالغَالِبُ فِي الْأَصْوَاتِ أَيْضًا الْفُعَالُ بِالضَّمِّ ، كَالصَّرَاحِ وَالْبُغَامِ وَالْعُوَاءِ ^(٢) وَيَشَارِكُهُ فِي الْغَوَاثِ فَعَالٌ ^(٣) بِالْفَتْحِ ؛ وَيَأْتِي فِيهَا كَثِيرًا فَعِيلٌ أَيْضًا ، كَالضَّجِيجِ وَالنَّيْمِ وَالنَّهَيْتِ ^(٤) وَقَدْ يَشْتَرِكَانِ ، كَالنَّهَيْقِ وَالنَّهَاقِ ، وَالنَّبِيحِ ^(٥) وَالنَّبَاحِ ؛ وَيَجِيءُ فَعَالٌ مِنْ غَيْرِ الْمَصَادِرِ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ ، كَالدَّقَاقِ ، وَالْحُطَّامِ ، وَالْفُتَاتِ ، وَالرُّفَاتِ ^(٦) .

وَالْفُعَالَةُ لِلشَّيْءِ الْقَلِيلِ الْمَفْصُولِ مِنَ الشَّيْءِ الْكَثِيرِ ، كَالْقَلَامَةِ ، وَالْقُرْأَضَةِ ، وَالنَّقَاوَةَ ، وَالنَّفَايَةَ ^(٧) .

(١) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : وَالسَّوَّافُ بِالضَّمِّ مَرَضُ الْإِبِلِ وَيَفْتَحُ ، وَسَافٌ الْمَالُ يَسُوفُ وَيَسَافُ هَلِكٌ أَوْ وَقَعَ فِيهِ السَّوَّافُ

(٢) الْبُغَامُ وَمِثْلُهُ الْبُغُومُ - بِضَمِّ الْبَاءِ فِيهِمَا - مَصْدَرٌ بِغَمْتِ الظُّبِيَّةِ - مِنْ بَابِ مَنَعَ وَنَصَرُو ضَرْبٌ ، فَهِيَ بَغُومٌ ، إِذَا صَاحَتْ إِلَى وَلَدِهَا بِأَرْخَمٍ مَا يَكُونُ مِنْ صَوْتِهَا ، وَتَقُولُ : بِغَمْتِ النَّاقَةِ ، إِذَا قَطَعْتَ الْحَنِينَ وَلَمْ تَمُدِّ ، وَتَقُولُ : بِغَمِ الثَّيْتَلِ وَالْإَيْلِ وَالْوَعْلِ إِذَا صَوَّتَ . وَالْعُوَاءُ : مَصْدَرُ عَوَى الْكَلْبِ وَالذَّبَّابِ يَعْوَى ، إِذَا لَوَى خَطْمَهُ ثُمَّ صَوَّتَ أَوْ إِذَا مَدَّ صَوْتَهُ

(٣) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : الْغَوَاثُ - بِالضَّمِّ ، وَفَتْحُهُ شَاذٌ ، وَهُوَ صَوْتُ الْمُسْتَغِيثِ ، إِذَا صَاحَ « وَاعْثَاهُ »

(٤) النَّيْمُ : الْإِنِينُ ، أَوْ هُوَ صَوْتُ خَفِيٍّ ، وَالنَّيْمُ أَيْضًا : صَوْتُ الْأَسَدِ وَالْقَوْسِ وَالظُّبِيِّ ، وَالْفِعْلُ كضَرْبٍ وَمَنَعَ . وَالنَّهَيْتُ وَمِثْلُهُ النَّهَاتُ : الزَّيْرُ وَالزَّحِيرُ ، وَالنَّهَاتُ : الْأَسَدُ ، وَمِثْلُهُ الْمَنْهَتُ - بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ النُّونِ وَتَشْدِيدِ الْهَاءِ مَكْسُورَةً - وَالْفِعْلُ كضَرْبِ (٥) النَّهَيْقِ وَالنَّهَاقِ : صَوْتُ الْحِمَارِ ، وَالْفِعْلُ كضَرْبِ وَكسَمْعٍ وَكَنْصَرٍ ، وَالنَّبِيحِ وَالنَّبَاحِ وَمِثْلُهُمَا النَّبْحُ وَالنَّبَاحُ : صَوْتُ الْكَلْبِ وَالظُّبِيِّ وَالْتَيْسِ وَالْحِيَةِ ، وَالْفِعْلُ كَمَنَعَ وَكضَرْبِ

(٦) الدَّقَاقُ كَغَرَابٍ : فَتَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ . وَالْحُطَّامُ : مَا تَكْسَرُ مِنَ الْبَيْسِ . وَالْفُتَاتُ : مَا تَفْتَتُ . وَالرُّفَاتُ : الْحُطَّامُ ، وَكَصَرْدٍ : التَّبَنُّ .

(٧) الْقَلَامَةُ : مَا سَقَطَ مِنَ الظَّفْرِ . وَالْقُرْأَضَةُ : مَا سَقَطَ بِالْقُرْضِ ، وَمِنْهُ

والقياس المطرد في مصدر التنقل والتقلب الفعلان ، كالنزوان ، والنقران ،
والعسلان والرتكان ^(١) ؛ وربما جاء فيه الأفعال ، كالنزاء والقماص ^(٢) ،
والشنان شاذ ، لأنه ليس باضطراب .
والأغلب في الألوان الفعلة ، كالشهباء والكذرة ^(٣) ،
وفي الأدوية من باب فعل المكسور العين الفعل ، كالورم ، والمرض
والوجع .

وبعض الأوزان المذكورة ليس بمصدر .

تم نقول : الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدى على
فعلٍ ؛ من أي باب كان ، نحو قتل قتلاً ، وضرب ضرباً ، وحمد حمداً ، وفعل
اللازم على فعولٍ ، نحو دخل دخولاً ، وأما فعل اللازم ففعل بالفتح ، كترب ^(٤)
ترباً ، وفعل - وهو لازم لا غير - فعالة في الأغلب ، نحو كرم كرامةً ،
كما يجيء

قراضة الذهب . والنقاوة : الذي في القاموس أن النقاوة والنقاية - بضم أولهما ،
خيار الشيء ، والنقاية والنقاة - بضم أولهما وفتح - ردى الشيء وما ألقى منه ،
وليس فيه النقاوة بالمعنى الأخير . والنفاية - بضم أوله وفتح - ومثله النفاة كالحصاة
والنفوة - بفتح فسكون والنفاء والنفاة - بالضم - وهو رديته وبقيته

(١) النزوان : الوثبان ، ولا يقال إلا للشاء والدواب والبقر في معنى السفاد ،
والنقران ، ومثله النقر : هو الوثبان صعدا في مكان واحد ، وقد غلب على الطائر
المعتاد الوثب كالغراب والعصفور . والعسلان : أن يضطرم الفرس في عدوه ؛
فيخفق برأسه ويترد منته . والعسلان أيضا : أن يسرع الذئب والثعلب ويضطرب
في عدوه ويهز رأسه . والرتكان : مقارنة البعير خطوه في رملانه ، ولا يقال إلا للبعير

(٢) القماص : مصدر قص الفرس وغيره من باب ضرب ونصر ، وهو بضم
القاف وكسرهما ، أو إذا صار عادة له بالضم ، وهو أن يرفع يديه ويترحمهما معا
ويعجن برجليه اه من القاموس

(٣) انظر (ص ٣٥٧٢)

(٤) ترب الرجل - لفرح : لصق بالتراب من الفقر

قوله « قال الفراء : إذا جاءك فَعَلَّ مِمَّا لم يسمع مصدره » يعني قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدر مالم يسمع مصدره من فَعَلَّ المفتوح العين : فَعُولٌ ، متعديا كان أو لازما ، وقياس الحجازيين فيه فَعَلٌُّ ، متعديا كان أو لا ، هذا قوله ، والمشهور ما قدمنا ، وهو أن مصدر المتعدي فَعَلٌُّ مطلقا ، إذا لم يسمع ، وأما مصدر اللازم فَعُولٌ من فَعَلَّ المفتوح العين وفَعَلٌُّ من فَعَلَّ المكسور وَفَعَالَةٌ من فَعَلُّ ، لأنه الأغلب في السماع فَيُرَدُّ غير المسموع إلى الغالب

قوله « ونحو هُدَى وقرى » قالوا : ليس في المصادر ما هو على فَعَلَّ إلا أَلْهُدَى وَالسُّرَى ، ولندرته في المصدر يؤثهما بنو أسد على توهم أنهما جمع هُدْيَةٍ وَسُرِيَّةٍ ، وإن لم تسمعا ؛ لكثرة فَعَلَّ في جمع فُعْلَةٌ ، وأما اتقى فقال الزجاج : هو فُعَلٌ والتاء بدل من الواو كما في تقوى ، وقال المبرد : وزنة تُعَلُّ والتاء محذوف كما يحذف في الفعل ، فيقال في اتقى يَتَّقِي : تَقَى يَتَّقِي ^(١) على ما يجيء في آخر

(١) اعلم أنهم قالوا : اتقى يتقى كثيرا ، ومنه قوله تعالى : (يا أيها النبي اتق الله ، ومن يتق الله يجعل له مخرجا) وهو افتعل من الوقاية ، وأصله اتقى قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار اتقى ، ثم قلبت الياء تاء وأدغمت في التاء ، ومنهم من يقلب الواو تاء من أول الأمر . وقالوا : تقي يتقى بسكون التاء تخفيفا ، تق ، فأما الماضي فنحو قول أوس بن حجر يصف رجلا :

تَقَاكَ بِكَفٍِّ وَاحِدٍ وَتَلَذُّهُ يَدَاكَ إِذَا مَا هَزَّ بِالْكَفِِّ يَعْسِلُ
وأما المضارع فنحو قول الأسيدي :

وَلَا أَتَّقِي الْغَيُورَ إِذَا رَأَى وَمِثْلِي لُزٌّ بِالْحَمْسِ الرَّبِيسِ
وأما الأمر فنحو قول عبد الله بن همام السلولي :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لَا تَنْسَيْنَهُمَا تَقِ اللهُ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو
وربما قالوا في المضارع يتقى - يفتح التاء - ومنه قول خفاف بن ندة :

الكتاب ، ولم يجيء فعلٌ في مصدر فعلٍ المفتوح عينه إلا في المنقوص ، نحو الشَّرَى ، وَالْقَرَى ، وَالْقَلَى ، وهو أيضا قليل .

قوله « ونحو طلبٍ مختص بيفعل » يعني لم يجيء في باب فعلٍ المفتوح مصدر على فعلٍ المفتوح العين إلا ومضارعه يفعل بالضم سوى حرفين : جَلَبَ الْجُرْحُ جَلَبًا : أى أخذ في الالتئام ، والمضارع من جَلَبَ الْجُرْحُ يَجْلِبُ وَيَجْلُبُ معاً ، وليس مختصاً بيفعل بالضم ، وأما الْعَلَبُ فهو من باب غَلَبَ يَغْلِبُ ، قال الله تعالى : (وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) قال الفراء : يجوز أن يكون في الأصل من بعد غلبتهم بالتاء ؛ فحذف التاء ، كما في قوله : —

٢٠ - إِنْ اَلْخَلِيْطُ اَجْدُوْا اَلْبَيْنَ فَاَنْجَرْدُوْا

وَأَخْلَفُوْكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُّوْا (٩)

أى : عدة الأمر

جَلَاهَا الصَّيْقَلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كُتَّهَا يَتَّقِي بِأَثَرٍ
وكانه لما كثر استعمالهم اتقى يتقى بالزيادة توهموا أن التاء في أصل بناء الكلمة تخففوه بحذف همزة الوصل والتاء الأولى الساكنة ، ثم لما رأوا المضارع مفتوح ما بعد حرف المضارعة ولا نظير له في أبنيتهم سكنوا ما بعد حرف المضارعة ليصير على مثال قضى يقضى ، ثم بنوا المشتقات على ذلك فقالوا تقى تقيه ورجل تقى ورجال أنقياء وتقواء وتقاة

(١) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب عبد العزى بن عبد المطلب أحد شعراء الدولة الأموية . والخليط : المخالط والمعاشر كالنديم والجلس بمعنى المنادم والمجالس ، والبين : البعد والفراق ، وأجدوه : صيره جديدا ، وانجردوا : بعدوا وأصله من قولهم : جرد بنا السير : أى امتد ، والشاهد فيه قوله « عد الأمر » حيث حذف التاء في الإضافة كما حذف في قوله تعالى : (وهم من بعد غلبهم سيغلبون) وقوله : (وإقام الصلاة)

وأما فعْلان فنادر ، نحو لَوَى لِيَانًا ^(١) ، قال بعضهم : أصله الكسر ففتح للاستتقال ، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام ، وجاء أيضا شَنَّانٌ بالسكون ، وقرىء في التنزيل بهما .

ولم يأتِ الفَعُولُ - بفتح الفاء - مصدرا إلا خمسة أحرف ^(٢) : تَوَضَّأتُ وَضُوءًا

(١) تقول : لواه دينه ولواه بدينه ليا وليانا - بفتح اللام وكسرها - في المصدرين ، إذا مطلقه ؛ قال ذو الرمة :

تُطِيلِينَ لِيَانِي وَأَنْتِ مَلِيئَةٌ وَأُحْسِنُ يَأْذَاتِ الْوِشَاحِ انْتِقَاضِيَا
وأصل اللي والليان لوى ولويان ، فقلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء ، قال في اللسان : قال أبو الهيثم لم يجىء من المصادر على فعْلان - بفتح فسكون - إلا ليان ، وحكى ابن برى عن أبي زيد ليان - بالكسر - وهي لغية (٢) اعتبر المؤلف هذه الكلمات مصادر تبعا لسيبويه وجماعة ، وللعلماء في

ذلك كلام ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨) « هذا باب ما جاء من المصادر على فعول (بفتح الفاء) وذلك قولك : تَوَضَّأتُ وَضُوءًا حَسَنًا ، وتَطَهَّرتْ طَهُورًا حَسَنًا ، وأولعت به ولوعا ، وسمعنا من العرب من يقول : وقدت النار وقودا ، غالبا ، وقبله قبولا ، والوقود (بالضم) أكثر ، والوقود (بفتح الواو) الحطب ، وتقول : إن على فلان لقبولا ؛ فهذا مفتوح » اه . وقال في اللسان : « الوضوء بالفتح الماء الذي يتوضأ به كالفطور والسحور لما يفطر به ويتسحر به ، والوضوء أيضا المصدر من تَوَضَّأتُ للصلاة مثل الولوع والقبول ، وقيل : الوضوء بالضم المصدر ، وحكى عن أبي عمرو بن العلاء القبول بالفتح مصدر لم أسمع غيره ، وذكر الأَخْفَشُ أن الوقود بالفتح الحطب والوقود بالضم الاتقاد وهو الفعل ، قال : ومثل ذلك الوضوء وهو الماء والوضوء بالضم وهو الفعل ، وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد ، يقال : الوقود (بالفتح) والوقود (بالضم) يجوز أن يعنى بهما الحطب ويجوز أن يعنى بهما الفعل ، وقال غيره : القبول والولوع مفتوحان وهما مصدران شاذان وما سواها من المصادر فبنى على الضم . النهذيب : الوضوء الماء والطهور مثله ، ولا يقال فيهما بضم الواو والطاء ؛ لا يقال الوضوء ولا الطهور ، قال الأصمعي : قلت

وتطهرت طهوراً ، وولعت ولوعاً ، ووقدت النار وقوداً ، وقبل قبولا ، كما حكي

سيبويه

قال : « وَفَعَلَ اللَّازِمُ نَحْوُ فَرِحَ عَلَى فَرِحٍ ، وَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ جَهَلَ عَلَى
جَهْلٍ ، وَفِي الْأَلْوَانِ وَالْعَيُوبِ نَحْوُ سَمِرَ وَأَدِمَ عَلَى سُمْرَةٍ وَأُدِمَةٍ ، وَفَعَلَ نَحْوُ
كَرَّمَ عَلَى كَرَامَةٍ غَالِبًا ، وَعَظَّمَ وَكَرَّمَ كَثِيرًا »

أقول : قوله « وفي الألوان والعيوب » هذا الذي ذكره هو الغالب في
الألوان ، وإن كانت من فعل بضم العين أيضا ، وقد جاء شيء منها على فعل
كالصِّدَأِ وَالْعَيْسِ (١) ، وأما العَيْسَةُ — بكسر العين — فأصلها الضم ، كسرت

لأن عمرو : ما الوضوء ؟ فقال : الماء الذي يتوضأ به ، قلت : فما الوضوء بالضم ؟ قال :
لا أعرفه « اه ونقل نصوصا أخرى لا تخرج عن هذا المعنى ، واعلم أن من العلماء
من يجعل المصدر هو الدال على الفعل الذي هو الحدث ، وأكثر المتقدمين على
هذا ، فليس عندهم مصدر واسم مصدر ؛ بل كل ما دل على الحدث فهو مصدر ، وتكاد
تلبس هذا في عبارة سيبويه وفي ما ذكره اللسان عن جلة العلماء ، والمتأخرون على
على الفرق بين المصدر واسم المصدر ، وأحسن ما يفرق به بينهما ما ذكره ابن مالك
في التسهيل حيث عرف اسم المصدر بقوله : « هو ما ساوى المصدر في الدلالة على
معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله » اه ومدار
الفرق بينهما على أن الاسم الدال على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفعل
لفظا أو تقديرا أو بالتعويض فهو مصدر ، سواء أزدت حروفه عن حروف الفعل
أم ساوت حروفه حروفه ، وإلا فهو اسم مصدر ، فمثال المصدر التوضؤ والقتال بالنسبة
لقاتل والعدة بالنسبة لوعده والاعلام بالنسبة لأعلم ، ومثال اسم المصدر الغسل
بالنسبة إلى اغتسل والعطاء بالنسبة لأعطى والكلام بالنسبة لكلم ، وعلى هذا فالوضوء
والطهور والولوع إن كان فعلا أولع كما ذكره سيبويه أسماء مصادر إن أريد بها
الحدث سواء أكان أولها مضموما أم مفتوحا ، وأما الوقود والقبول والولوع إن
كان فعلا ولع كما ذكر المؤلف فمصادر سماعية وإن أردت بهذه الألفاظ معنى غير معنى
الحدث فليست مصادر ولا أسماء مصادر .

(١) العيس : بياض يخالطه شيء من شقرة ، وقيل : هولون أبيض مشرب

للياء ، وقد جاءت الصُّهُوبَةُ^(١) وَالسُّكُورَةُ ، قال سيبويه : قالوا : البَيَاضُ
وَالسَّوَادُ تشبيهاً بالصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ لِأَنَّهُمَا لَوْنَانِ مِثْلَهُمَا

وَأَمَّا مَجِيءُ الْعِيُوبِ عَلَى فُعْلَةٍ — بِالضَّمِّ — قَلِيلٌ ، كَأَلْأَدْرَةِ وَالنُّفْخَةِ^(٢) ،
وَقَدْ جَاءَ الْفُعْلَةُ وَالْفُعْلَةُ لِمَوْضِعِ الْفِعْلِ فِي الْأَعْضَاءِ كَثِيرًا ، كَالْقُطْعَةِ وَالْقَطْعَةِ^(٣)
لِمَوْضِعِ الْقَطْعِ ، وَكَذَا الْجُذْمَةُ وَالْجُذْمَةُ ، وَالصَّلْعَةُ وَالصَّلْعَةُ ، وَالنَّزْعَةُ وَالنَّزْعَةُ^(٤)
وَيَكُونُ الْفُعْلَةُ — بضم الفاء وسكون العين — لِلْفُضْلَةِ أَيْضًا ، كَالْقُلْفَةِ ، وَالغُرْلَةِ^(٥)

صفاء في ظلمة خفية . والعيسة بكسر العين فعلة بضم الفاء على مثال الصهبة والكمته
والحمرة والصفرة ؛ لأنه ليس في الألوان فعلة بالكسر ، وإنما كسر أولها لتصح
الياء كما كسرت الباء في بيض لتصح الياء

(١) الصهوبة والصهبة والصهب : حمرة في الشعر ، وقيل : أن تكون أطراف
الشعر حمراء وأصولها سوداء

(٢) الأدره - بالضم - والأدر - بفتحتين - انتفاخ في الخصية ، وقيل :
انتفاخ في إحدى الخصيتين ، والنفخة - بالضم - داء يصيب الفرس ترم منه خصياه ،
وهي أيضاً انتفاخ البطن من طعام ونحوه

(٣) القطعة - بالضم ، وبفتحتين - موضع القطع من اليد ، وقيل : بقية اليد
المقطوعة ، وفي الحديث إن سارقاً سرق فقطع فكان يسرق بقطعته (بفتحتين) والظاهر
أن المراد بقية يده المقطوعة

(٤) الذي في القاموس واللسان الجذمة - بفتح فسكون ، وبفتحتين - وفي
القاموس ذكر الصلعة - بفتحتين - وذكرها في اللسان بالضم وبفتحتين ، وفي القاموس
واللسان جميعاً النزعة بفتحتين ، لكن ذكر سيبويه (ح ٢ ص ٢٢٣) هذه الألفاظ
مأعداً النزعة ، وضبطت كما في الأصل الذي معنا . والجذمة : موضع الجذم ، وهو
القطع . والصلعة : موضع الصلع ، وهو ذهاب الشعر من مقدم الرأس إلى مؤخره .

والنزعة : موضع النزاع وهو انحسار الشعر من جانبي الجبهة
(٥) القلفة - بالضم ، وبفتحتين - جلدة الذكر التي تغطي الحشفة ، وقافها الختان ،
إذا قطعها ، والغرلة - بالضم - هي القلفة

ويجىء الفعل للمفعول ، كالذَّبْح والسَّفْر^(١) والزَّبْر
ويجىء الفَعْل — بفتح الفاء والعين — له أيضا ، كالتَّخْبِط المخبوط ،
والتَّفْض للمنفوض^(٢) ،

وجاء فُعْلَة : بسكون العين كثيرا بمعنى المفعول كالتَّسْبُة والتَّضْحِكَة والتَّعْنَة ،
وبفتح العين للفاعل ، وكلتاهما للمبالغة

ويجىء المَفْعَلَة لسبب الفعل ، كقوله عليه الصلاة والسلام « الوالد مَبْخَلَة
مَجْبَنَة مَحْزَنَة » .

ويجىء الفَعُول لما يفعل به الشيء كالتَّوَجُّور لما يوجر [به] ، وكذا النَقُوع
والقَيُوء^(٣)

(١) الذَّبْح - بالكسر - ما يذبح ، قال الله تعالى (وفديناه بذبح عظيم)
والسَّفْر - بالكسر - واحد الأسفار ، وهي الكتب الكبار ، سمي بذلك لأنه مسفور ،
أى مكتوب ، والسافر الكاتب ، وجمعه سفرة ، وبه فسرقوله تعالى (بأيدى سفرة
كرام بررة) . والزَّبْر - بالكسر - ومثله الزبور كرسول : الكتاب أيضا ، سمي بذلك
لأنه يزبر : أى يكتب ، تقول : زبر الكتاب يزبره - كضربه يضربه ونصره ينصره -
إذا كتبه ، وجمع الزبر زبور - كقدر وقدور - وجمع الزبور زبر كرسول وورسل

(٢) التَّخْبِط - بفتح الحاء - ورق ينفض بالمخاطب ويجفف ويطحن ويخلط بدقيق
أو غيره ، ويمزج بالماء فتوجره الابل ، والتَّخْبِط أيضا : ما خبطته الدواب وكسرتة ،
والتَّخَابِط : جمع مخبط كمنبر وهو العصا . والتَّفْض بالتحريرك : ما تساقط من الورق
والثمر ، وما وقع من الشيء إذا نفضته : أى زعزعتة وحركته .

(٣) الذى فى القاموس واللسان والمزهر عن أبى عبيدة أن الوجور - بفتح
الواو - الدواء يوجر فى الفم ، سمي بذلك لأنه يدخل فيه ، والوجر : إدخال الماء
أو الدواء فى الحلق ، وآلة الوجر : ميجر وميجرة ، فليس المراد بما يفعل به الشيء -
آلة الشيء كما قد يتبادر من العبارة ، بل المراد ما يتحقق به الشيء ، والمراد بالشيء فى
عبارة الحدث . وفى القاموس واللسان النقع كصبور : ما ينقع فى الماء ليلا يشرب

قوله « وفعل نحو كرم على كرامة غالبا » فعالة في مصدر فعل أغلب من غيره ، وقيل : الأغلب فيه ثلاثة : فعال كجمال ، وفعالة ككرامة ، وفعل كحسن ، والباقي يحفظ حفظا .

قال : « والمزيد فيه والرُّبَاعِيُّ قِيَّاسٌ ، فَنَحْوُ أَكْرَمَ عَلَى إِكْرَامٍ ، وَنَحْوُ كَرَّمَ عَلَى تَكْرِيمٍ وَتَكْرِمَةٍ ، وَجَاءَ كِذَّابٌ وَكِذَّابٌ ، وَالتَّزَمُوا الحَذْفَ وَالتَّعْوِضَ فِي نَحْوِ تَعَزُّيَةٍ وَإِجَازَةٍ وَاسْتِجَازَةٍ ، وَنَحْوِ ضَارَبَ عَلَى مُضَارَبَةٍ وَضَرَّابٍ ، وَمِرَّاءٍ شَادٌّ ، وَجَاءَ قَيْتَالٌ ، وَنَحْوُ تَكْرَمَ عَلَى تَكْرِيمٍ ، وَجَاءَ تِمْلَاقٌ . وَالباقى وَاضِحٌ »

أقول : يعنى بقياس المصادر المنشعبة ما مر في شرح الكافية ، من كسر أول الماضي وزيادة ألف قبل الآخر ؛ فيكون للجميع قياس واحد .

وذكر المصنف منها ههنا ما جاء غير قياسي ، أو جرى فيه تغيير ، وترك الباقي وذكر أفعل أولا ، وإن كان مصدره قياسيا ، تنبيها به على كيفية القياس ، وخصه بالذكر إذ هو أول الأبواب المنشعبة ، على ما يذكر في كتاب المصادر ، وأيضا إنما ذكره لما في مصدره تغيير في الأجوف ، نحو إقامة ، والظاهر أنه أراد بالقياس القياس المختص بكل باب ؛ فان لكل باب قياسا خاصا لا يشاركه فيه غيره ، كما مر في شرح الكافية (١)

نهارا وبالعكس ، والنقع : نبد الشيء في الماء ، وبابه فتح . والقيوم بالفتح : الدواء الذي يشرب للقي . والقيوم أيضا صيغة مبالغة بمعنى كثير القى .

(١) قال في الكافية وشرحها (٢ ص ١٧٨) : « ودون الثلاثى سماع ومن غيره قياس ، تقول أخرج إخراجا واستخرج استخراجا : ترتقى أبنية مصادر الثلاثى إلى اثنين وثلاثين في الأغلب كما يجىء في التصريف ، وأما في غير الثلاثى فيأتى قياسا كما تقول مثلا : كل ما ماضيه على أفعل فمصدره على إفعال ، وكل ما ماضيه على فعل

قوله « تكريم وتكرمة » تفعيل في غير الناقص مطرد قياسي ، وتفعلة كثيرة ، لكنها مسموعة ، وكذا في المهموز اللام ، نحو تَخْطِئًا وَتَخْطِئَةً ، وَتَهْنِئًا وَتَهْنِئَةً ، هذا عن أبي زيد وسائر النحاة ، وظاهر كلام سيديويه أن تفعلة لازم في المهموز اللام كما في الناقص ، فلا يقال تَخْطِئًا وَتَهْنِئًا ، وهذا كما ألحق رأيت بأقت^(١) ، وأما إذا كان لام الكلمة حرف علة فإنه على تفعلة لا غير ، وذلك

فصدره على تفعيل ، وكل ما ماضيه على فعل فصدره على فعلة ، ويجوز أيضا أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه ، وهو أن يقال : ننظر إلى الماضي ونزيد قبل آخره ألفا ، فان كان قبل الآخر في الماضي متحركا كسرت أولها فقط كما تقول في أفعل إفعال ، وفي فعل فلال ، وفي فعلى فعلاء ، وفي فاعل فيعال ، وفي فعل فعال ، وإن كان ثلاث متحركات كسرت الأواوين كأنفعال وافتعال واستفعال وافتعال وافتعال إذ أصل ماضيهما افعل وافتعال ، وتفعال - بكسر التاء والفاء وتشديد العين - وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل ، بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل ، والأشهر في مصدر فعل وفعل وفاعل وتفعال خلاف القياس المذكور ، وهو تفعيل وفعلة ومفاعلة وتفعال ، وأما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسي ، إذ أصله قيتال ، ولم يأت في تفعال وتفاعل وما ألحق بتفعال من تفوعل وتفعيل ونحوهما إلا خلاف القياس كالتفعال والتفاعل » اه

(١) المقصود إلحاق رأيت بأقت في حذف الوسط وهو عين الكلمة وإن كان سبب الحذف في أقت موجودا وهو التخلص من التقاء الساكنين ، وليس موجودا في رأيت ، إلا أنهم لما استثقلوا الهمزة في رأيت مع كثرة استعمال هذه الكلمة نقلوا فتحتهما إلى الساكن قبلها ، ثم خففوها بقلبها ألفا ، ثم حذفوها تخلصا من التقاء الساكنين ، قال سيديويه (ص ٢٤٤) : « ولا يجوز الحذف أيضا في تجزئة وتهنة وتقديرهما تجزعة وتهنة لأنهم ألحقوها بأختيهما من بنات الياء والواو كما ألحقوا رأيت بأقت حين قالوا رأيت » اه

يحذف الياء الأولى وإبدال الهاء منها ؛ لاستئصال الياء المشددة ، وقد جاء التشديد في الضرورة كما في قوله : —

٢١ — فَهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةً صَبِيًّا (١)

وإنما قلنا « إن المحذوف ياء التفعيل » قياسا على تكرمة ؛ لأنه لم يحذف فيها شيء من الأصول ، ولأنها ممددة لا تتحرك ؛ فلما رأينا الياء في نحو تَعَزِيَّةٍ متحركة عرفنا أن المحذوف هو المدة ، فلو حذفت الثانية لزم تحريك المدة لأجل تاء التأنيت وأما إجازة واستجازة فأصلهما إِجْوَازٌ وَاسْتَجْوَازٌ أُعِلَّ المصدر باعلال الفعل كما يجيء في باب الإعلال ، فقلبت العين ألفا ، فاجتمع ألفان ، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه ، قياسا على حذف مدة نحو تَعَزِيَّةٍ ، ولكونها زائدة ، وحذفت الأولى عند الأخفش والفراء ؛ لأن الأول يحذف للساكنين إذا كان مدا ، كما في قُلْ وَبِعْ ، ويجيء احتجاجهم في باب الإعلال في نحو مَقُولٌ وَمَبِيْعٌ ، وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضا ، نحو أَقَامَ إِقَامًا وَاسْتَجَازَ اسْتِجَازًا ، استدلالا بقوله تعالى (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) وخص الفراء ذلك بحال الإضافة ؛ ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء ، وهو أولى ؛ لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة ، ولم يجوز سيبويه حذف التاء من نحو التَعَزِيَّةِ على حال ، كما جوز في (إقام الصلاة) إذ لم يسمع .

قوله « وجاء كِذَابٌ » هذا وإن لم يكن مطردا كالتفعيل لكنه هو القياس كما مر في شرح الكافية ، قال سيبويه : أصل تفعيل فِعَالٌ ، جعلوا التاء

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . وتنزى : تحرك ، وتنزيا مصدره . والشهلة : المرأة العجوز أو النصف . يقول : إن هذه المرأة تحرك دلوها لتملاها كما تحرك المرأة العجوز صبيها في ترقيصها إياه ، والاستشهاد به على مجيء مصدر فعل من الناقص على التفعيل شذوذا من حيث الاستعمال

في أوله عَوْضاً من الحرف الزائد ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ؛ فغيروا آخره
كما غيروا أوله ، فان التغيير مُجْرَى على التغيير .

ولم يجيء فِعَالٌ في غير المصدر إلا مبدلاً من أول مُضَعَّفِهِ ياء نحو قيراط
ودينار وديوان .

وأما المصدر فانه لم يبدل فيه ليكون كالفعل

وفِعَالٌ في مصدر فَعَّلَ ، وِفِعَالٌ وِفِعَالٌ في فَاعَلَ ، وَتَفِعَالٌ في تَفَعَّلَ ؛ وإن
كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء ^(١) منها ، ولا يجيء فِعَالٌ
فيما فاءه ياء للاستثقال ، فلا يقال يسَارُ في يَاسَرَ ، وِفِعَالٌ في فَاعَلَ مقصور فِفِعَالٌ ،
والياء في مكان ألف فاعل

وأما كَذَابٌ — بالتخفيف — في مصدر كَذَّبَ فلم أسمع به ، والأولى أن يقال
في قوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا) في قراءة التخفيف : إنه مصدر كَاذَبَ
أقيم مقام مصدر كَذَّبَ ، كما في قوله تعالى (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً) .

قوله « وِمِرَاءٌ شَاذٌ » يعني بالتشديد ، والقياس مِرَاءٌ بالتخفيف ^(٢) ، وإنما

(١) يريد أن المستعمل من مصدر فعل - بالتضعيف - التفعيل كالتكليم والتسليم
والتكبير ، وإن كان أصل القياس فيه على ما ذكر هو من الأصل الفعال - بكسر
الفاء وتشديد العين - وأن المستعمل باطراد من مصدر فاعل المفاعلة كالمقاتلة
والمضاربة والمهارة والمداراة والمياسرة وإن كان القياس هو الفيعال - بكسر الفاء -
ومخففه الفعال - بكسر الفاء وتخفيف العين - وأن المستعمل من مصدر تفعَّل هو
التفعل كالتقدم والتلكؤ والتأخر ؛ وإن كان القياس هو التفعال ، ولا يخفى أن
كون المذكورات هي القياس إنما يجري على أن للجميع قياساً واحداً ، والعجب منه ؛
فأنة قدم هنا قريباً أن الأولى أن يكون لكل باب قياس خاص فكيف عدل عن هذا الأولى
(٢) المرء - بالتخفيف - والمرء بالتشديد ، مصدر قولك ماريت الرجل
أماريه إذا جادلته ، والمرء أيضاً : الامتراء والشك

زادوا في المصادر على الأفعال شيئاً لأن الأسماء أخف من الأفعال ، وأحمل
للاُتقال .

قال : « وَنَحْوُ التَّرْدَادِ وَالتَّجْوَالِ وَالْحِثِّيِّ وَالرَّمِيَّ لِلتَّكْثِيرِ »

أقول : يعني أنك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التَّفْعَالِ ،
وهذا قول سيبويه ، كالتَّهْدَارِ فِي الْهَذْرِ الْكَثِيرِ ، وَالتَّلْعَابِ وَالتَّرْدَادِ ، وهو مع
كثرتِه ليس بقياس مطرد ، وقال الكوفيون : إن التَّفْعَالِ أصله التَّفْعِيلِ الذي
يفيد التَّكْثِيرَ ، قلبت ياءه ألفاً فأصل التَّكْرَارِ التَّكْرِيرُ ، وَيُرْجَحُ قول سيبويه
بأنهم قالوا التَّلْعَابِ ، ولم يجيء التَّلْعِيبُ ، ولهم أن يقولوا : إن ذلك مما رفض
أصله ، قال سيبويه : وأما التَّبْيَانُ فليس ببناء مبالغة ، وإلا انفتح تاءه ، بل هو
اسم أقيم مُقَامَ مصدر بَيَّنَ ، كما أقيم غَارَةٌ وهي اسم مقام إغارة في قولهم : أُغْرَتُ
غَارَةً ، وَنَبَاتٌ مَوْضِعُ إنبات ، وَعَطَاءٌ مَوْضِعُ إعطاء ، في قولهم : أنبت نباتاً ،
وَأَعْطَى عطاءً

قالوا : ولم يجيء تَفْعَالٌ — بكسر التاء — إلا ستة عشر اسماً : اثنان بمعنى
المصدر ، وهما التَّبْيَانُ وَالتَّلْقَاءُ ، ويقال : مَرَّتْهُوَاءُ مِنَ اللَّيْلِ : أي قطعة ، وَتَبْرَاكُ
وَتِعْشَارُ وَتِرْبَاعٌ : مواضع ، وَتَمْسَاحٌ معروف ، وَالرَّجُلُ الْكُذَّابُ أيضاً ،
وَتِلْفَاقٌ : ثوبان يُلْفَقَانُ ، وَتِلْقَامٌ : سريع اللقم ، وَتِمْثَالٌ وَتِمْجَفَافٌ معروفان ،
وَتَمْرَادٌ : بيت الْحَمَامِ ، وَأَتَتْ النَّاقَةَ عَلَى ^(١) تَضْرَابِهَا ، وَتِلْعَابٌ : كثير

(١) الذي في سيبويه (٢٠ ص ٢٤٧) : « وقد يجيء الفعل يراد به الحين ؛
فاذا كان من فعل يفعل - بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع - بنيته على
مفعل - بكسر العين - تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان ، وذلك قولك أتت
الناقة على مضربها ، وأتت على منتجها ؛ إنما تريد الحين الذي فيه النتاج والضراب »
اه . . وقال في اللسان : « وناقة ضارب ضربها الفحل على النسب ، وناقة تضراب

اللعب ، وَتَقْصَارُ : لِلْمَخْنَقَةِ (١) ، وَتَنْبَالُ : لِلْقَصِيرِ

وَأَمَّا الْفِعْلِيُّ فَلَيْسَ أَيْضًا قِيَاسِيًا ، فَالْحَثِيثِيُّ وَالرَّمِيَّاءُ وَالْحَجَّيزِيُّ مَبَالِغَةُ التَّحَاثُّ وَالْتِرَامِيُّ وَالتَّحَاجِزُ : أَيْ لَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يَجِيءُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مَبَالِغَهُ
لِمَصْدَرِ الثَّلَاثِيِّ كَالدَّلِيْلِيِّ وَالنَّمِيمِيِّ وَالْهَجِيرِيِّ وَالْخَلِيفِيِّ : أَيْ كَثْرَةُ الدَّلَالَةِ ،
وَالنَّمِيمَةِ ، وَالْهَجْرُ : أَيْ الْهَذْرُ ، وَالْخِلَافَةُ ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمُ الْمَدَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ،
وَالأُولَى الْمَنْعُ ، وَقَدْ حَكَى الْكِسَائِيُّ خِصِيصًا بِالْمَدِّ ، وَأَنْكَرَهُ الْفَرَّاءُ

قال : « وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ أَيْضًا عَلَى مَفْعَلٍ قِيَاسًا مُطَرِّدًا كَمَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ ، وَأَمَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ ، وَلَا غَيْرُهُمَا ، فَنَادِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الْفَرَّاءُ جَمْعًا لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ الْمَفْعُولِ كَمُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ ، وَكَذَا الْبَاقِي ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالْمَيْسُورِ وَالْمَعْسُورِ وَالْمَجْلُودِ وَالْمَفْتُونِ فَتَقْلِيلٌ ، وَفَاعِلَةٌ كَالْعَافِيَةِ وَالْعَاقِبَةِ وَالْبَاقِيَةِ وَالْكَاذِبَةِ أَقْلٌ »

أقول : قال سيبويه : لم يجيء في كلام العرب مَفْعُلٌ ، يعني لامفرداً ولا جمعا ، قال السيرافي : فقله : —

٢٢ — بُثَيْنٌ ، الزَّمِي « لا » إِنَّ « لا » إِنَّ كَزِمْتِهِ

عَلَى كَثْرَةِ الْوَأَشِينِ أَيْ مَعُونِ (٢)

بفتح التاء - كضارب . وقال اللحياني : هي التي ضربت فلم يدر ألاقح هي أم غير لاقح « ولم نجد في كتب اللغة تضرابا - بالكسر - ولا المثال على الوجه الذي ذكره المؤلف

(١) المخنقة : القلادة . سميت بذلك لأنها تلبس عند المخنق (كعظم) . وفي اللسان : « والتقصار والتقصاراة - بكسر التاء - القلادة للزومها قصر العنق (والقصرة بفتحات أصل العنق) »

(٢) البيت من قصيدة لجميل بن عبد الله بن معمر العذري . وبثين مرخم بثينة

أصله مَعُونَةٌ ، فحذفت التاء للضرورة ، وكذا قوله : -

٢٣ - * لِيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ ^(١) * -

وذهب الفراء إلى أنهما جمعان ، على ما هو مذهب ^(٢) في نحو تَمْرٍ وَتَفْأَحٍ ، فيجوز مَكْرُمًا وَمَعُونًا في غير الضرورة ، فعند الفراء يجيء مَفْعُلٌ جمعا ، وقد جاء مَهْلُكٌ بمعنى الهَلِكُ ، وَمَأْلُكٌ ، وله أن يدعى فيهما أنهما جمعا مَهْلُكَةٌ وَمَأْلُكَةٌ ،

اسم حبيبه . يهول : إذا سألك الواشون عنى أو عن شىء يرتبط بى فلا تذكرى شيئا سوى كلمة لا ، فان هذه الكلمة إن لزمتهأ كبر عون لك على رد كيدهم ، والشاهد فيه قوله معون بضم العين وأصله معون بسكونها وضم الواو - فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، وهذا شاذ ، والقياس المعان ، وأصله معون فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قبلت ألفا

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبى الأخرز الحماني يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص ، وقد روى قبله :

نَعْمَ أَخُو أَلْهَيْجَاءِ فِي الْيَوْمِ الْيَمِيِّ

ويروى البيت الذى قبله :

مَرَوَانُ مَرَوَانُ لِلْيَوْمِ الْيَمِيِّ

ويروى :

مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِيِّ

وقوله : اليمى : أصله اليوم - بفتح الياء وكسر الواو - كقولهم يوم أيوم وليلة ليلاء . ثم قدمت الميم على الواو ، فتطرف الواو إثر كسرة فقلبت ياء ، وعلى الرواية الثالثة يجوز أن يكون أصله أخو اليوم اليوم ، على المبتدأ والخبر ، فقدم الميم بحركتها على الواو فقلبت ضمة الميم كسرة ثم قلبت الواو ياء لتطرفها حينئذ إثر كسرة . والروع : الفزع والخوف . والفعال - بفتح الفاء - الوصف حسنا أو قبيحا . والمكرم : الكرم ، وهو محل الشاهد فى البيت .

(٢) مذهب الفراء فى هذا هو مذهب الكوفيين ، وسيأتى إيضاحه فى جمع التفسير

وجاء في بعض القراءات ^(١) (فَنظَرَةٌ إِلَى مَيْسِرِهِ)

قوله « قياسا مطردا » ليس على إطلاقه ؛ لأن المثال الواوى منه بكسر العين كالمَوْعِدِ وَالْمَوْجِلِ ، مصدرًا كان أو زمانا أو مكانا ، على ما ذكر سيبويه ، بلى إن كان المثال معتل اللام كان بفتح العين كالمَوْعَى ، مصدرًا كان أو غيره ، قال سيبويه عن يونس : إن ناسا من العرب يقولون من يَوْجَلُ ونحوه مَوْجَلٌ وَمَوْحَلٌ بالفتح مصدرًا كان أو غيره ، قال سيبويه : إنما قال الأَكثَرُونَ مَوْجَلٌ بالكسر لأنهم ربما غيروه في يَوْجَلُ وَيَوْحَلُ ، فقالوا : ييجَلُ ، ويأجَلُ ، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِدُ المَعْلُ بالحذف ، فكما قالوا هناك مَوْعِدٌ قالوا ههنا مَوْجِلٌ ، ومن قال المَوْجَلُ بالفتح فكأنهم الذين يقولون : يَوْجَلُ ، فيسأله ، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الإعلال ، وإنما قالوا مَوْدَّةً بالفتح اتفاقا لسلامة الواو في الفعل اتفاقا

وقد يجيء في الناقص المَفْعَلُ مصدرًا بشرط التاء كالمَعْصِيَةِ وَالْمَحْمِيَةِ ^(٢)

(١) قال ابن جنى : « هذه القراءة قراءة مجاهد قال هو من باب معون ومكرم (بضم العين) وقيل : هو على حذف الهاء » اه وقال الجوهري : « وقرأ بعضهم فنظرة إلى ميسره بالإضافة ، قال الأخفش : وهو غير جائز ؛ لأنه ليس في الكلام مفعل - بضم العين - بغير الهاء : أما مكرم ومعون فهما جمع مكرمة ومعونة » اه والميسر : اليسر والسعة والغنى

(٢) تقول : عصى الرجل أميره يعصيه عصيا وعصيانا ومعصية ؛ إذالم يطعه ، وتقول حمى الشيء حميا وحمى وحماية ومحمية ؛ إذا منعه ودفع عنه . قال سيبويه : « لا يجيء هذا الضرب على مفعل (بكسر العين) إلا وفيه الهاء ؛ لأنه إن جاء على مفعل بغيرها اعتل ؛ فعدلوا إلى الأخف » اه كلامه . وقوله اعتل يقصد أنه كان حينئذ يجرى عليه إعلال قاض فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين إن كان مرفوعا أو مخفوضا منونا .

وجاء في الأجوف المَعِيشَة ، قال سيديويه في (حتى مَطْلِعِ الفَجْرِ)
بالكسر : أى طلوعه ^(١) ، ويجوز أن يقال : إنه اسم زمان : أى وقت طلوعه

(١) قال في اللسان : « وأما قوله عز وجل (هي حتى مطلع الفجر) فان الكسائي قرأها بكسر اللام وكذلك روى عبيد عن أبي عمرو بكسر اللام ، وعبيد أحد الرواة عن أبي عمرو ، وقال ابن كثير ونافع وابن عامر واليزيدي عن أبي عمرو ، وعاصم وحزمة : هي حتى مطلع الفجر - بفتح اللام - قال الفراء : وأكثر القراء على مطلع (بالفتح) . قال : وهو أقوى في قياس العربية ؛ لأن المطلق بالفتح هو الطلوع ، والمطلع - بالكسر - هو الموضع الذي تطلع منه ؛ إلا أن العرب تقول : طلعت الشمس مطالعا فيكسرون وهم يريدون المصدر . وقال : إذا كان الحرف من باب فعل يفعل ؛ مثل دخل يدخل وخرج يخرج وما أشبهها آثرت العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين ؛ إلا أحرفا من الأسماء ألزموها كسر العين في مفعل : من ذلك (و ذكر بعض ما ذكر المصنف من الأسماء) فجعلوا الكسر علامة للاسم ، والفتح علامة للمصدر . قال الأزهرى : والعرب تضع الأسماء مواضع المصادر ، ولذلك قرأ من قرأ (هي حتى مطلع الفجر) ؛ لأنه ذهب بالمطلع وإن كان اسما إلى الطلوع مثل المطلق (بالفتح) وهذا قول الكسائي والفراء ، وقال بعض البصريين : من قرأ مطلع الفجر - بكسر اللام - فهو اسم لوقت الطلوع . قال ذلك الزجاج . قال الأزهرى : وأحسبه قول سيديويه « اه كلامه . قال سيديويه (ج ٢ ص ٢٤٧) وأما ما كان يفعل منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحا ولم يبنوه على مثال يفعل لأنه ليس في الكلام مفعل (بالضم) فلما لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين (الكسرة أو الفتحة) ألزموه أخفهما ، وذلك قولهم قتل يقتل وهذا المقتل (بالفتح) وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل (بفتح العين) ، قالوا : أتيتك عند مطلع الشمس : أى عند طلوع الشمس ، وهذه لغة بني تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون ، وقد كسروا الأماكن في هذا أيضا ، كأنهم أدخلوا الكسر أيضا كما أدخلوا الفتح » اه كلامه . وقال أبو سعيد السيراني : ومن ذلك (يريد بناء المصدر على المفعل بالكسر) فيما ذكره سيديويه المطلق في معنى الطلوع ، وقد قرأ الكسائي (حتى مطلع الفجر) ومعناه حتى طلوع الفجر ، وقال

وقد جاء بالفتح والكسر مَحْمَدَةٌ وَمَدْرَمَةٌ وَمَعْجَزٌ وَمَعْجَزَةٌ وَمَظْلَمَةٌ وَمَعْتَبَةٌ
وَمَحْسَبَةٌ وَعَلَقٌ مَضِنَّةٌ (١) وبالضم والكسر المَعْدِرَةُ (٢) ، وبالفتح والضم
المَيْسِرَةُ (٣)

بعض الناس المطلع (بالكسر) الموضع الذي يطلع فيه الفجر ، والمطلع (بالفتح)
المصدر . والقول ما قال سيديويه ، لانه لا يجوز إبطال قراءة من قرأ بالكسر
ولا يحتمل إلا الطلوع ، لان حتى إنما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث ، والطلوع
هو الذي يحدث ، والمطلع ليس بحادث في آخر الليل ، لانه الموضع « اه كلامه
(١) تقول : حمده يحمده - كعلم يعلم - حمدا كنصر ، ومحمدا ومحمدة - بالفتح فيهما -
ومحمدا ومحمدة - بالكسر فيهما - وهما نادران . وتقول : ذمه يذمه ذما كمد مدا
ومذمة - بفتح الذال - أى : عابه ، ولم نجد في كتب اللغة من هذا المعنى مصدرا على
مذمة بالكسر ، لكن في القاموس واللسان أنه يقال : رجل ذو مذمة - بالفتح
والكسر - ، إذا كان كلا وعيبا على الناس . وتقول : عجز عن الأمر - من بابي
سمع وضرب - عجزا ومعجزا ومعجزة بكسر الجيم وفتحها في الأخيرين . قال سيديويه :
« الكسر على النادر والفتح على القياس لانه مصدر » . وتقول : ظلمه يظلمه - من
باب ضرب - ظلما بالفتح والضم ، ومظلمة - بكسر اللام - ، إذا جار عليه ووضع
أمره على غير موضعه ، ولم يذكر صاحب اللسان والقاموس فتح اللام فيهما . وتقول
عتب عليه يعتب - كيجلس ويخرج - عتبا وعتابا ومعتبا - بالفتح - ومعتبة - بالفتح
والكسر - ، إذا لامه وسخط عليه ، وتقول : حسب الشيء يحسبه - بكسر عين
المضارع وفتحها والكسر أجو : هما - حسبانا - بكسر أوله - ومحسبة - بكسر السين
أو فتحها - إذا ظنه ، والكسر نادر عند من قال في المضارع يحسب بالفتح وأما عند
من كسر عين المضارع فهو القياس . وتقول : هذا الشيء علق مضنة : أى هو شيء
نفيس يتنافس فيه أى يضمن به ، ويقال أيضا : هو عرق مضنة ، وذلك كما يقال : فلان
علق علم وتبع علم وطلب علم ، الكل بكسر أوله وسكون ثانيه ، والمعنى أنه يعلق العلم
ويتبع أهله ويطلبه . والضاد مكسورة أو مفتوحة . (٢) العذر (بضم العين) والعذرة
(بالكسر) والعذرى (بالضم) والمعذرة (بضم الذال وكسر ها) الحجة التي يعتذر بها
(٣) اليسر ، واليسار ، والميسرة (بفتح السين وضمها) : السهولة والغنى . قال

وجاء بالتثليث مَهْلِكٌ وَمَهْلِكَةٌ وَمَهْلِكَةٌ وَمَهْلِكَةٌ (١)

وجاء بالكسر وحده الْمَكْبَرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْمَحِيضُ وَالْمَقِيلُ وَالْمَرْجِعُ وَالْمَجْبِي
وَالْمَبِيدُ وَالْمَشِيدُ وَالْمَعِيبُ وَالْمَزِيدُ وَالْمَصِيرُ وَالْمَسِيرُ وَالْمَعْرِفَةُ وَالْمَغْفِرَةُ وَالْمَعْدِرَةُ وَالْمَأْوِيَّةُ
وَالْمَعْصِيَّةُ وَالْمَعِيشَةُ (٢)

سيبويه : ليست الميسرة على الفعل ، ولكنها كالمسربة ، المشربة في أنها ليست على الفعل «
(١) تقول : هلك يهلك - كضرب يضرب - هلا كما وهلك كما وهلكا ومهلكة (بتثليث اللام فيهما) وتهلكة بضم اللام ليس غير : أى مات . وتقول : قدر على الشيء يقدر - كجلس وخرج وفرح - قدرة ومقدرة (بتثليث الدال) وقدرانا (بكسر أوله) وقدارا وقدارة (بفتح أولهما ، وقد يكسر أول الأول) وقدورا وقدورة (بضم أولهما) : قوى عليه وتمكن منه . وتمثيل المؤلف بالمأدبة في هذا الموضع غير صحيح لعدة وجوه : الوجه الأول أن المأدبة اسم لطعام يصنع لدعوة أو عرس وليس مصدرا . والوجه الثاني أنه ليس مثلث الدال ، حتى يسوغ له ذكره مع المثلاث . والوجه الثالث أنه غير مذهب كبار النحويين ، فان سيبويه قد نص في كتابه (٢٠ ص ٢٤٨) على أن المأدبة ليست مصدرا ولا مكانا ، وأنها كالمسربة التي هي اسم للغرفة ، والمسربة التي هي اسم لشعر الصدر . وقد كان خطر لنا أن هذه الكلمة محرفة عن المأربة بالراء المهملة فانها مثلثة الراء . ويقال : أرب الرجل احتاج ، فان كانت المأربة المثلثة أحد مصادر هذا الفعل صح هذا الذى خطر لنا ، وإن كانت اسما كالأرب بمعنى الحاجة لم يتم ، وليس في عبارة اللغويين نص على أحد الطريقتين (٢) تقول : كبر الرجل - كفرح - كبرا - كغنب - ومكبرا - كمنزل - ، إذا طعن في السن . وتقول : يسر الرجل ييسر - كضرب يضرب - أى لعب بالقداح ، والميسر : اللعب بالقداح ، أو هو الجزور التي كانوا يتقامرون عليها ، وعلى الثانى لا يصلح مثلا . وتقول : حاضت المرأة تحيض حيضا ومحیضا ومحاضا ، إذا سال دمها ، فقول المؤلف : إنه بالكسر وحده غير صحيح ، وتقول : قال القوم يقيلون قيلولاً وقيلاً وقائلة ومقيلاً ومقالاً ؛ إذا ناموا نصف النهار ، والمقيل مصدر عن سيبويه ، ومما ذكرنا تعلم أن تمثيل المؤلف به لما جاء بالكسر وحده غير مستقيم .

فدو التاء المفتوح العين شاذ من جهة ، وكذا المكسور العين أو المضمومها
بلا تاء ، وأما المكسورها أو المضمومها مع التاء فشاذا من وجهين
قوله « ومن غيره » أى : من غير الثلاثى المجرد فيصلح للمصدر والمفعول
والزمان والمكان كالمُدْحَرَجِ والمُقَاتِلِ والمُخْرَجِ كما يجيء

الميسور : اليُسْر ، والمعسور : العُسْر ، والمجلود : الجُلْد : أى الصبر ، والمفتون :
الفتنة ، قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونَ) أى : الفتنة ، على قول ، وخالف (١)

قال فى القاموس : « رجوع يرجع رجوعا ، ومرجعا - كمنزل - ومرجعة شاذان ، لأن
المصادر من فعل يفعل (كضرب يضرب) إنما تكون بالفتح ، ورجعى ورجعانا
بضمهما ، انصرف . ورجع الشيء عن الشيء وإليه رجعا - ومرجعا كقعد ومنزل -
صرفه ورده « اه . وتقول : جاء بجىء جيثا ومجيثا ، إذا أتى . قال فى اللسان : « والمجىء
شاذ ، لأن المصدر من فعل يفعل (كضرب يضرب) مفعل بفتح العين ، وقد شذت
منه حروف فجاءت على مفعل كالمجىء والمحيض والمكيل والمصير « اه . والعيب
والعاب والمعاب والمعابة والمعيب : أن تصم الرجل ، وفعله عاب يعيب ، وهو لازم
ومتعد ، ومن هذا تعلم أن اقتصار المؤلف على الكسر فيه غير مستقيم ، هذا ، وقد مثل
المؤلف نفسه بالمعذرة لما جاء فيه الضم والكسر ، فكيف مثل به هنا لما جاء بالكسر
وحده ، وتقول : أوى له بأوى - كروى يروى - أوية وأية وماوية وماواة ، إذ ارق
له ورئى ، قال زهير :

بَانَ الْخَلِيْطُ وَلَمْ يَأُوْا لِمَنْ تَرَ كُوَا

ومنه تعلم تقصير المؤلف فى التمثيل به لما جاء بالكسر وحده

(١) قد ذكر المؤلف كما ذكر غيره فى هذه الآية وجهين ، والحقيقة أن فيها ثلاثة
أوجه : الأول : أن الباء زائدة ، وأى مبتدأ ، والمفتون اسم مفعول بمعنى المجنون خبر
المبتدأ ، والثانى : أن الباء أصلية بمعنى فى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
والمفتون اسم مفعول أيضا بمعنى المجنون مبتدأ مؤخر . والثالث : أن الباء للملابسة
والجار والمجرور خبر مقدم والمفتون مصدر بمعنى الجنون مبتدأ مؤخر ، والمعنى الفتنة
ملابسة لأى الفريقين من المسلمين والكفار

سيبويه غيره في مجيء المصدر على وزن المفعول ، وجعل الميسور والمعسور صفة للزمان :
أى الزمان الذى يُوسر فيه و يُعسر فيه ، على حذف الجار ، كقولهم : المحصول :
أى المحصول عليه ، وكذا قال فى المرفوع والموضوع ، وهما نوعان من السير ، قال :
هو السير الذى ترفعه الفرس وتضعه : أى تقويه وتضعفه ، وكذا جعل المعقول
بمعنى المحبوس المشدود : أى العقل المشدود المقوى ، وجعل الباء فى (بأيكم
المفتون) زيادة ، وقيل : بأيكم الجنى ، وهو المفتون ، والمجلود : الصبر الذى يُجَلد
فيه : أى يستعمل الجلادة ، وأما المكروهة فالظاهر أنها ليست مصدرا ، بل هو
الشيء المكروه ، والهاء دليل الاسمية ، وكذا المصدوقة : يقال : بين لى مَصْدُوقَةٌ
حاله : أى حقيقتها ، من قولهم : صدَقَني^(١) سِنَّ بَكَرِهِ : أى بينَ حاله التى
صدَقَنيها .

قوله « وفاعلة كالعافية » تقول : عافانى الله مُعَافَاةً وَعَافِيَةً ، وأما العاقبة
فالظاهر أنه اسم فاعل لأنه بمعنى الآخر ، يقال : عقبَ الشيء [الشيء] أى :
خلفه ، والهاء دليل الاسمية ، أو يقال : إنها صفة النهاية فى^(٢) الأصل ، وأما

(١) هذا مثل من أمثال العرب . قال فى اللسان : « وفى المثل صدقنى سن بكره
وأصله أن رجلا أراد بيع بكره فقال للمشتري : إنه جمل ؛ فقال المشتري : بل هو بكر
فبينهما كذلك إذ ند البكر فصاح به صاحبه هدىع (بكسر أوله وفتح ثانيه وآخره
مبنى على السكون) . وهذه كلمة يسكن بها صغار الابل إذا نفرت ، وقيل : يسكن بها
البكارة خاصة ، فقال المشتري : صدقنى سن بكره » اهـ

(٢) كلام المؤلف فى هذه الكلمة مضطرب ، ولو كان نظم كلامه هكذا « وأما
العاقبة فالظاهر أنه اسم فاعل ؛ لأنه بمعنى الآخر . يقال : عقب الشيء الشيء : أى
خلفه ، والهاء للتأنيث . أو يقال : إنها صفة النهاية فى الأصل ثم صارت إسما لها .
والهاء دليل الاسمية ؛ لكان كلاما مستقيما ؛ فانه لا معنى لجعلها اسم فاعل مع كون
الهاء دليل الاسمية ؛ إذ الهاء التى فى اسم الفاعل للفرق بين صفتى المذكر والمؤنث ،
والهاء التى هى دليل الاسمية إنما يوتى بها فى الوصف بعد نقله من معناه الأصيل إلى

الباقية في قوله تعالى (فهل ترى لهم من باقية) فقيل : بمعنى بقاء ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية ، أو شيء باق ، والهاء للاسمية ، وكذا الفاضلة بمعنى الشيء الفاضل ، والهاء للاسمية ، أو العطية الفاضلة ، والكاذبة في قوله تعالى (ليس أوقعها كاذبة) قيل : بمعنى الكذب ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة : أى تسكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة ، والدالة : الدلال والغنج ، هذا كله مع التاء ، قيل : وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر ، نحو قم قائماً : أى قياماً ، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل ، نحو رجل عدل وصوم ، ويجوز أن يكون قائماً حالاً مؤكدة ، وكذا في قوله : —

٣٤ — * كَفَىٰ بِالنَّايِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافٍ (١) *

أى : كافياً ، كقوله : —

الاسم ، كقولهم : مقدمة وحقيقة . وبعد فاعلم أن كلمة العاقبة قد جاءت لثلاث معان : الأول المصدر . تقول : عقب الولد أباه يعقبه كنصره ينصره عقبا وعاقبة ، إذا خلفه . والثاني : اسم فاعل من هذا الفعل ، ومنه إطلاق العاقب على النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه خلف جميع الرسل ، ومن أجل هذا كان الأخفش يقول : إن الهاء في العاقبة للتأنيث . والثالث : أنها اسم لآخر الشيء مثل العقب - كتمر - والعقب - كفلس والعقبة والعقبى - بضم أولهما - والتاء حينئذ للنقل من الوصفية إلى الاسمية . ويدل على صحة ما ذهبنا إليه من اضطراب كلام المؤلف في هذه الكلمة أن عبارته مستقيمة على الأوجه التي ذكرناها في الكلمات التي بعد هذه الكلمة ، فقوله في كلمة «الباقية» « فقيل بمعنى بقاء » إشارة إلى أنها مصدر ، وقوله « ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية » إشارة إلى أنها وصف والهاء للتأنيث ، ولهذا قدر الموصوف مؤنثاً ، وقوله « أو شيء باق والهاء للاسمية » إشارة إلى أنها اسم .

(١) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم أحد شعراء الجاهلية . وعجزه : —

وَلَيْسَ لِنَائِيهَا إِذْ طَالَ شَأِي

واستشهد به على أن قوله « كافي » اسم فاعل من كفاه يكفيه ، وهو منصوب على

٢٥ — * فَلَوْ أَنْ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ (١) *

فكما أن اسم المفعول في قوله تعالى : « والنجوم مُسَخَّرَاتٍ » بنصبهما حال مؤكدة ، لا بمعنى المصدر ، فكذا اسم الفاعل فيما نحن فيه . وقوله : —

٢٦ — أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي * لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامٌ

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا * وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ (٢)

قال سيديويه : معناه لا أشتم شما ولا يخرج خروجا ، وقال عيسى بن عمر : هو حال معطوف على الحال الذي هو « لا أشتم » أي غير شاتم ولا خارج ، كقوله تعالى : « صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ » ولم يذكر ما عاهد الله عليه لدلالة الكلام ؛ لأنه كجواب القسم يحذف مع القرينة ، وعند سيديويه « لا أشتم » جواب « عاهد »

قال : « وَنَحْوُ دَحْرَجَ عَلَى دَحْرَجَةٍ وَدِحْرَاجٍ بِالْكَسْرِ ، وَنَحْوُ زَلْزَلٍ عَلَى زَلْزَالٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ »

مصدر
الرباعي

الحال من النأي الذي هو فاعل كفي ، وقد عامل الشاعر المنقوص في حالة النصب كما يعامله في حالة الرفع والجر فحذف الياء

(١) هذا صدر بيت لمجنون بن عامر المعروف بمجنون ليلي . وعجزه قوله :

* وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتٍ اهْتَدَى لِيَا *

واستشهد به على أن العرب قد تعامل المنقوص في حالة النصب كما تعامله في حالة الرفع والجر ، فتحذف ياءه ، وذلك أن قوله « واش » اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها إجماع المنصوب مجرى المرفوع .

(٢) هذان البيتان للفرزدق : همام بن غالب ، والشاهد فيه في قوله « خارجا » فإنه عند سيديويه مصدر حذف عامله ، وتقديره : لا أشتم مسلما الدهر ولا يخرج خروجا من في زور كلام ، وكان عيسى بن عمر يجعل خارجا اسم فاعل ، ويقول : إنما قوله « لا أشتم » حال ، فأراد عاهدت ربي في هذه الحال وأنا غير شاتم ولا خارج من في زور كلام . وأيد ابن هشام ما ذهب إليه سيديويه .

(١٢ - ١)

أقول : قال سيبويه : الهاء في دحرجة عوض من الألف الذي هو قياس
مصادر غير الثلاثي المجرد قبل الآخر ، وَالْفَعْلَمَّةُ هو المطرد دون الفِعْلَالِ ، لا يقال :
بَرَقَشَ ^(١) برقاشا ، وكذا الفِعْلَالِ مسموع في الملحق بدحرج غير مطرد ، نحو
حِقْقَالِ ، وكذا في المضاعف ، ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فِعْلَالِ ؛ وإنما
جاز ذلك في المضاعف — كَالْقَلْقَالِ ^(٢) وَالزَّلْزَالِ وَالخَلْخَالِ — قصداً للتخفيف ؛
لثقل التضعيف

ومصادر ما زيد فيه من الرباعي نحو تَدَحْرُجٍ وَاحِرٍ نَجْمٍ وَأَقْشَعْرَارٍ ، وأما
أَقْشَعْرٍ قَشَعْرِيْرَةٌ واطمأن طمأنينة فالمنصوبان فيهما اسمان واقعان مقام المصدر ، كما
في أَنْبَتَ نَبَاتًا وَأَعْطَى عَطَاءً .

اسم المرة قال : « وَالْمَرَّةُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجْرَدِ الَّذِي لَاتَاءٌ فِيهِ عَلَى فَعْلَةٍ ، نَحْوُ
ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ ، وَبِكْسْرِ الْفَاءِ لِلنَّوْعِ ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ ، وَمَا عَدَاهُ عَلَى
الْمُصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ ، نَحْوُ إِنَاخَةٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَاءٌ زِدْتَهَا ، وَنَحْوُ أَتَيْتُهُ
إِتْيَانَةً وَلَقَيْتُهُ لِقَاءَةً شَادُّ »

أقول : اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره ، والثلاثي
المجرد إما مجرد عن التاء أولاً

(١) ورد هذا الفعل لازماً ، ومتعدياً . تقول : برقش الرجل برقشة ، إذا ولى
هارباً . وتقول : برقش الرجل الشيء ، إذا نقشه بألوان شتى .

(٢) تقول : قلقلت الشيء قلقلة ، وقلقالا (بكسر أوله وفتحه ، وضمه نادر) ،
إذا حركته ، وقال في اللسان : « فاذا كسرتة فهو مصدر ، وإذا فتحتة فهو اسم مثل
الزلزال والزلزال » . والذي في القاموس : قلقل الشيء قلقلة وقلقالا (بالكسر
ويفتح) حركه ، أو بالفتح الاسم ، وتقول : خلخل العظم ، إذا أخذ ما عليه من اللحم .

فالمجرد عنها تجمله على فعلة بفتح الفاء وحذف الزوائد إن كانت فيه ، نحو
خرجت خرّجة ودخلت دخلة

وذو التاء تبقية على حاله ، نحو دريت دراية ونشدت^(١) نشدة ، ولا تقول
درية ونشدة ، كذا قال المصنف ؛ ولم أعر في مصنف على مقاله ، بل أطلق
المصنفون أن المرة من الثلاثي المجرد على فعلة ، قال سيبويه : إذا أردت الوحدة من
الفعل جئت بها أبدا على فعلة على الأصل ؛ لأن أصل المصادر فعل ، هذا قوله ؛
والذي أرى أنك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثي إلى فعلة ؛ فتقول : نشدت نشدة
بفتح النون

وغير الثلاثي المجرد تُخلّيه على حاله ، سواء كان رباعياً كد خرّجة أو ذا
زيادة كأنطلاق وإخراج وتدخّرج ، فإن لم تكن فيه التاء زدتها ، نحو أكرمته
إكرامة ، وإن كانت فيه تاء خليتها ، نحو عزّيته تعزية : أى واحدة ، والأكثر
الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس ؛ نحو عزّيته تعزية واحدة ، ولو قلنا بحذف
تلك التاء والمجىء بتاء الوحدة فلا بأس

واستدل سيبويه على أن أصل مصادر جميع الثلاثي متعديا كان أو لازما فعلاً
ببناء الوحدة ، قال : لاشك أن الجنس من نحو تمرّة وتفاحة بحذف التاء ، فكان
القياس أن يكون الجنس في نحو خرّجة ودخلة كذلك أيضاً ، ونعني بالجنس
المصدر المطلق ، نحو خرّج ودخّل ؛ إلا أنهم تصرفوا في مصادر الثلاثي بزيادة
الحروف وتغيير التركيب لخفته ، دون الرباعي وذى الزيادة

ثم اعلم أنه إن جاء للرباعي وذى الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوحدة على

(١) تقول : نشد الضالة نشداً ونشدة ونشداً (بكسر الأخيرين) إذا طلبها ، وإذا عرفها

ذلك الأشهر دون الغريب ، تقول : دحرج دحرجة واحدة ، ولا تقول دحرجة ،
وكذا لا تقول قاتلت قتالة ، ولا كذبت كذابة

وقد شد في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردا إلى بناء فعلة ، بل
ألحق بهما التاء كما هما ، وهما إتيانة ولقاءة ، وبجوز أثية ولقيية على القياس ،
قال أبو الطيب :

٢٧ — لَقِيْتُ بِدَرْبِ الْقَلَّةِ الْفَجْرَ لَقِيَّةً * شَفَّتْ كَمَدِي وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلٌ^(١)

قوله « وما عداه » أى : ما عدا الثلاثي المجرد الخالي من التاء ، وهو ثلاثة :
الرباعى ، وذو الزيادة ، والثلاثي ذو التاء ، على ما ذهب إليه المصنف
قوله « فان لم تكن تاء » أى : فيما عداه

وقوله « وبكسر الفاء للنوع نحو ضربة » أى : ضربا موصوفا بصفة ، وتلك
الصفة إما أن تذكر نحو « حَسَنُ الرَّكْبَةِ » و « سِيءُ الْمَيْتَةِ » و « جَلَسَتْ جِلْسَةً
حَسَنَةً » أو تكون معلومة بقرينة الحال ، كقوله : —

٢٨ — هَا إِنْ تَاعِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ * فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ^(٢)

(١) البيت من قصيدة طويلة لأبي الطيب المتنبي يمدح فيها سيف الدولة
الحمداني . وأولها :

لِيَالِيَّ بَعْدَ الظَّاعِنِينَ سُكُولُ طَوَالٍ ، وَلَيْلُ العَاشِقِينَ طَوِيلُ
والظاعنين : أى الراحلين . وسكول : أى متشاكلة متشابهة . ودرب القلة .
موضع وراء الفرات ، وأصل الدرب المضيق في الجبال ، واستعمل في كل مدخل إلى
بلاد الروم وفي كل باب طريق واسع . وأصل القلة أعلى الجبل ، وذكر المؤلف
لهذا البيت كذا لأنه لأمثاله من شعر المتنبي وأبي تمام والبحرئى وأبي العلاء ليس على
سبيل الاستشهاد ولكنه للتمثيل

(٢) هذا البيت من قصيدة طويلة للابغة اليباني ، ويروى عجزه هكذا :

* فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُحَالَفُ النَّكْدِ *

أى عذر بليغ : وقد لا تكون الفعل مرة والفعل نوعا كالرَّحمة والنَّشدة

أسماء
الزمان
والمكان

قال « أسماء الزَّمانِ وَالْمَكَانِ مِمَّا مُضَارَعُهُ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ أَوْ مَضْمُومُهَا وَمِنَ الْمَنْقُوصِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَرْمَى ، وَمِنَ مَكْسُورِهَا وَالْمِثَالِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَضْرَبٍ وَمَوْعِدٍ ، وَجَاءَ الْمَنَسِكُ وَالْمَجْزَرُ وَالْمَنْبِتُ وَالْمَطْلِعُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَفْرِقُ وَالْمَسْقَطُ وَالْمَسْكِنُ وَالْمَرْفِقُ وَالْمَسْجِدُ وَالْمَنْخِرُ ، وَأَمَّا مِنْخِرٌ فْفَرَعٌ كَمَنْتِنٍ وَلَا غَيْرُهُمَا ، وَنَحْوُ الْمَظِنَّةِ وَالْمَقْبَرَةِ فَتَحًا وَضَمًّا لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَمَا عَدَاهُ فَعَلَى لَفْظِ الْمَفْعُولِ »

أقول : اعلم أنهم [كأنهم] [كانوا] بنوا الزمان والمكان على المضارع ، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها ، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو يقتلُ وَيَنْصُرُ لأنه لم يأت في الكلام في غير هذا الباب مَفْعَلٌ إلا نادرا كَمَكْرُمٍ وَمَعُونٍ على ما ذكرنا ، فلم يحملوا ما أدَّى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب ، وعُدل إلى أحد اللفظين مَفْعَلٍ وَمَفْعِلٍ ، وكان الفتح أخفَّ فحمل عليه

وقد جاء من يفعل المضموم العين كلماتٌ على مَفْعِلٍ بالكسر لا غير ، وهى : الْمَشْرِقُ ، وَالْمَغْرِبُ ، وَالْمَرْفِقُ وهو مَوْصِلُ الذراع والعضد ، وهو أيضا كل ما يَنْتَفِعُ به ، والارتفاق : الانتفاع ، والاتكاء على الْمَرْفِقِ ، ويقال فيهما الْمَرْفِقُ على وزن المثقب أيضا ، لأنهما آلتا الرَّفْقِ الذى هو ضد الخرق ؛ إذ المتكسى على مَرْفِقِهِ ساكن مطمئن ، وكذا ذو المال المنتفع به على الأغلب ، ومعنى الموضع فيهما أبعد وذلك بتأويل أنهما مَظِنَّتَا الرَّفْقِ وَمَحَلَّاهُ ، ومنها الْمَنْبِتُ ، وَالْمَنْخِرُ ، وَالْمَجْزَرُ ، وَالْمَسْقَطُ ، وَالْمَظِنَّةُ

وقد جاء من يفعل المضموم العين أيضا كلماتٌ سمع في عينها الفتح والكسر ، وهى

الْمَفْرَقِ ، ، وَالْمَحْشَرِ ، وَالْمَسْجِدِ ، وَالْمَنْسِكِ ^(١) ، وَأَمَّا الْمَجَلُّ بِمَعْنَى الْمَنْزِلِ
فَلِكُونَ مِضَارَعَهُ عَلَى الْوَجْهِينِ ، قَرِءَ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَيَجِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)
عَلَى الْوَجْهِينِ

وَجَاءَ فِيهَا مِضَارَعُهُ يَفْعِلُ بِالْكَسْرِ أَمْثَلُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَهِيَ الْمَدْبُ ^(٣) ،

(١) النسيك - بالضم وبضمين - كل ما يتقرب به إلى الله تعالى ، وقد نسكت
أنسك - مثل نصر ينصر - نسكا - بفتح أوله وكسره وسكون ثانيه - قال في اللسان :
« والمنسك والمنسك (بفتح السين وكسرها) شرعة النسيك . وقيل : المنسك (بالفتح)
النسيك نفسه ، والمنسك (بكسر السين) الموضع الذي تذبح فيه النسيكة . وقال
الفراء : المنسك في كلام العرب (بكسر السين) الموضع المعتاد الذي تعتاده . ويقال :
إن لفلان منسكا يعتاده في خير كان أو غيره . . . قال ابن الأثير : قد تكرر ذكر
المناسك والنسيك والنسيكة في الحديث ، فالمناسك جمع منسك بفتح السين وكسرها
وهو المتعبد (مكان التعبد) ويقع على المصدر والزمان والمكان » اه ملخصاً .
وهذه أقوال لا يتلاقى بعضها مع بعض .

(٢) اعتبار المدب - بفتح الدال وكسرها - اسم مكان أحد تخريجين للعلماء في
هذه الكلمة ، ومنهم من جعل المفتوح مصدرأ والمكسور اسم مكان ، فيكون موافقاً
للقياس . قال في اللسان : « ومدب السيل ومدبه (بفتح الدال وكسرها) موضع
جريه . يقال : تنح عن مدب السيل ومدبه ، ومدب النمل ومدبه ، فالاسم مكسور
والمصدر مفتوح ، وكذلك المفعول من كل ما كان على فعل يفعل (كضرب يضرب)
قال في التهذيب : والمدب (بكسر الدال) موضع ديب النمل وغيره » اه ملخصاً .
وأنت ترى أنه لا يظهر وجه التفریع في قول صاحب اللسان « فالاسم مكسور
والمصدر مفتوح »

والمأوى : المنزل . قال الأزهري : سمعت الفصيح من بني كلاب يقول للمأوى
الابل « مأواة » بالهاء . وقال الجوهري : مأوى الابل - بكسر الواو - لغة في مأوى
الابل خاصة ، وهو شاذ . وقال الفراء : ذكر لي أن بعض العرب يسمي مأوى
الابل مأوى بكسر الواو . قال : وهو نادر ، لم يجيء في ذوات اليباء والواو مفعول بكسر

وَمَاوَى الْإِبِلِ ، وَالْمَزَلَةَ ، وَمَضْرِبَةَ السِّيفِ ، وَجَاءَ مَقْبُرَةٌ وَمَشْرُقَةٌ وَمَفْيَاةٌ
وَمَفْيُوءَةٌ وَمَقْنَأَةٌ وَمَقْنُوءَةٌ^(١) فَتَحًا وَضَمًّا ، وَكَذَا الْمَشْرُوبَةُ فِي الْغُرْفَةِ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا
بِشْرَبُونَ فِي الْغُرْفِ ، وَالْمَشْرُوقَةُ وَالْمَفْيَاةُ مِنْ ذَوَاتِ الزَّوَائِدِ ، إِذَا هُمَا مَوْضِعَانِ
لِلتَّشْرِيقِ وَالتَّفْيِئِ وَفَيْشِدَانِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا ، وَلِهَذَا لَمْ تَعَلِ الْمَفْيَاةُ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ
يُذْهَبَ بِهَا مَذْهَبَ الْفَعْلِ ، كَمَا يَجِيءُ ، وَالْمَسْرُوبَةُ لِشَعْرِ الصَّدْرِ مَضْمُومَةُ الْعَيْنِ
لَاغِيرٍ ، قَالَ سَيْبُويَه : لَمْ تَذْهَبْ بِالْمَسْجِدِ مَذْهَبَ الْفَعْلِ ، وَلَكِنَّكَ جَعَلْتَهُ اسْمًا
لِبَيْتٍ ، يَعْنِي أَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ عَمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَوْضِعِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَقُولُ : الْمَقْتَلُ
فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ الْقَتْلُ ، وَلَا تَقْصِدُ بِهِ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَسْجِدُ

العين ، إلا حرفين: مَأَى العين ، وَمَاوَى الْإِبِلِ ، وَهُمَا نَادِرَانِ ، وَاللُّغَةُ الْعَالِيَةُ فِيهِمَا
« مَاوَى وَمَوْقٌ وَمَأَى » اهـ . وَاعْتَبَرَهُ مَأَى الْعَيْنِ عَلَى مَفْعَلٍ كَلَامٍ غَيْرِ مَبْنِيٍّ عَلَى تَحْقِيقِ
وَلَا نَظَرَ ، لِأَنَّ قَوْلَهُمْ « مَوْقٌ وَمَأَى » بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمِيمَ مِنْ أَصْلِ
الْكَلِمَةِ ، فَإِذَا قَالُوا مَأَى مَعَ ذَلِكَ تَبَيَّنَا أَنَّ الْيَاءَ هِيَ الزَّائِدَةُ ، كَمَا كَانَ الْإِطْلُ دَلِيلًا
عَلَى أَنَّ الْيَاءَ زَائِدَةٌ فِي الْإِطْلِ ، فَوزن المأَى على هذا فعلى - بكسر اللام أو فتحها -

(١) زَلِيزِلٌ زَلَا - كَضْرَبَ يَضْرِبُ - : زَلَقٌ ، وَالْمَزَلَةُ - بَفَتْحِ الزَّايِ وَكَسْرِهَا - :
الْمَوْضِعُ الَّذِي تَزَلِقُ عَلَيْهِ الْأَقْدَامُ وَلَا تَثْبُتُ ، وَقَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَضْرِبَةُ السِّيفِ ،
وَمَضْرِبُهُ وَمَضْرِبُهُ وَمَضْرِبَتُهُ وَمَضْرِبَتُهُ - بَفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا فِيهِمَا - : حُدَّهُ ، وَحَكِي
الْأَخِيرَتَيْنِ سَيْبُويَه ، وَقَالَ : جَعَلُوهُ اسْمًا كَالْحَدِيدَةِ ، يَعْنِي أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى الْفَعْلِ ، وَقِيلَ : هُوَ
دُونَ الظُّبَّةِ ، وَقِيلَ : هُوَ نَحْوُ مَنْ شَبَرَ فِي طَرَفِهِ » اهـ وَالْمَشْرُوقَةُ : مَوْضِعُ الْقَعُودِ لِلشَّمْسِ ،
وَحَكِي ابْنُ سَيْدِهِ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : فَتَحِ الرَّاءِ ، وَضَمِّهَا ، وَكَسْرِهَا ، وَقَالَ : هِيَ
الْمَوْضِعُ الَّذِي تَشْرُقُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِالشِّتَاءِ . وَالْمَفْيُوءَةُ : مَوْضِعُ
النِّوَاءِ ، وَهُوَ ظِلُّ الْعَشِيِّ ، وَحَكِي الْفَارَسِيُّ عَنْ ثَعْلَبٍ فِيهَا الْمَفْيِئَةُ ، مِثْلُ الْمَعِيشَةِ ، وَحَكِي
الْمَجْدِيُّ فِي الْقَامُوسِ اللَّغَتَيْنِ اللَّتَيْنِ حَكَاهُمَا الْمُؤَلِّفُ . وَالْمَقْنَأَةُ - بَفَتْحِ النُّونِ وَضَمِّهَا -
الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا تَصِيبُهُ الشَّمْسُ فِي الشِّتَاءِ ، وَحَكِي فِيهَا الضَّمُّ وَالفَتْحُ ، مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ

فإنك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون مبتدأً على هيئة مخصوصة ، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في ساء أسماء المواضع ، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع ، قيل : ولو أردت موضع السجود وموقع الجهة من الأرض سواء كان في المسجد أو غيره فتحت العين ؛ لكونه إذن مبنياً على الفعل بكونه مطلقاً كالفعل ، وكذا يجوز أن يقال في المنسك ، إذ هو مكان نسك مخصوص ، وكذا المفرق ، لأنه مفرق الطريق ، أو الرأس ، وكذا مَضْرِبَةُ السيف مخصوصة برأس السيف قدر شبر ، وليس بمعنى موضع الضرب مطلقاً ، فلذا جاء فيه الفتح أيضاً : أى لكونه غير مبني على الفعل ، ولذا دخلته التاء التي لا تدخل الفعل ، وكذا المَقْبُرَةُ ، إذ ليست اسماً لكل ما يقبر فيه : أى يدفن ، إذ لا يقال لمدفن شخص واحد مقبرة فموضع الفعل إذن مقبر كما هو القياس ، وكذا المَشْرُوقَةُ اسم لموضع خاص لا لكل موضع يتشرق فيه من الأرض من جانب الغرب أو الشرق ^(١) وكذا المَقْنَةُ والمَقْيَاة ، وكذا المَنْخَرِ صار اسماً لثقب الأنف ، ولا يقصد فيه معنى النَخْر ، وكذا المَشْرُبَةُ ليست اسماً لكل موضع يشرب فيه الماء ويجرى ، قال سيديويه : وكذا المِطْبَخ والمِرْبَد بكسر الميم فهما اسمان لموضعين خاصين لا لموضع الطبخ مطلقاً ، ولا لكل موضع الربود : أى الإقامة ، بل المِطْبَخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له ، والمِرْبَد مَحْبَس الابل ، أو موضع يجعل فيه التمر ، ويجوز أن يقال في المِرْفَق بكسر الميم في المعنيين : إن أصله الموضع ، فلما اختص غير بكسر الميم عن وضع الفعل كما قال سيديويه في المِطْبَخ والمِرْبَد ؛ فكل ما جاء على مَفْعِل بكسر العين مما مضارعه يَفْعُل بالضم فهو شاذ من

(١) لم يبين المؤلف هذا الموضع الخاص أى شيء هو ، كما بين في المشربة مثلاً أنها صارت اسماً للغرفة ، ولم نعثر على ما يرشد إلى هذا المعنى الخاص في كتب اللغة التي بين أيدينا .

وجه ، وكذا مَفْعَلَةٌ بالتاء مع فتح العين ،^(١) ، وكذا مَفْعَلٌ بكسر اليم وفتح العين ، ومَفْعِلَةٌ كَالْمَظْنَةِ أَشَدُّ ، ومَفْعُلَةٌ بضم العين كَالْمَقْبُرَةِ أَشَدُّ ، إذ قياس الموضع إما فتح العين أو كسرهما ، وكذا كل ما جاء من يَفْعَلُ للمكسور العين على مَفْعَلٍ بالفتح شاذ من وجه ، وكذا مَفْعِلَةٌ بالتاء مع كسر العين ، ومَفْعَلَةٌ بفتحها أَشَدُّ ، لكن كل ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة الفعل فهو العذر في خروجه^(٢) عن القياس كما ذكرنا

قوله « ومن المنقوص » يعني نحو المَثْوَى وإن كان من يَفْعَلُ بكسر العين وإن كان أيضاً مثلاً واوياً كالمَوْلى لموضع الولاية ، وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام ألفاً ، وإنما كان المثال الواوياً على مَفْعَلٍ بالكسر وإن كان على يَفْعَلٍ كالمَوْجِلِ والمَوْجِلِ لما ذكرنا في باب المصدر ، وذكرنا هناك أن بعض العرب يقولون مَوْجِلٌ ومَوْحَلٌ فيطرد ذلك في الموضع والزمان أيضاً ، وحكى الكوفيون المَوْضِعَ ، وقد جاء على مَفْعَلٍ بالفتح من المثال بعض أسماء ليست بمصادر ولا أمكنة مبنية على الفعل ، كالمَوْجِدِ في العدد ، والمَوْهَبَةِ للغدير من الماء^(٣) ، وأما مَوْظَبٌ في اسم

(١) مع أن الأمثلة التي وردت مقترنة بالتاء كثيرة جداً قد نص كثير من العلماء على أن لحاق التاء شاذ يقتصر فيه على ماسمع ، والتمس بعضهم للحاق التاء لبعض الأسماء سبباً كالمبالغة أو إرادة البقعة . وهذا عجيب ، مامدخل التاء في الزنة !! ؟

(٢) هذا وجه ذكره المؤلف تبعاً لسيبويه ، ومن العلماء من يرى أن هذه الألفاظ أسماء أمكنة الأحداث المطلقة ، ولم يخرج بها عن مذهب الفعل ولكنها من حيث صيغتها شاذة عن القياس

(٣) الموهبة - بفتح الهاء وكسرهما - : غدير صغير من الماء ، وقيل : نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء . وفي التهذيب : وأما النقرة في الصخرة فهو هبة بفتح الهاء . جاء نادراً . قال :-

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ إِنْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

مكان ومَوْهَبٌ وَمَوْأَلَةٌ وَمَوْكَلٌ وَمَوْزِقٌ في أعلام رجال معينين منقولات من
المبنى على الفعل ، وفيها العدل كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف

والمثال اليأى بمنزلة الصحيح عندهم لخطته تقول في يَيْقِظُ مَيْقِظٌ في المصدر
والزمان والمكان ، ومنه قوله تعالى (فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) بفتح العين

قوله « ولا غيرهما » قال سيبويه : يقال في مُغِيرَةٍ مَغِيرَةٌ بكسر الميم
للاتباع .

قوله « فتحا وضا » يعني بهما المَقْبُرَةُ ، دون المِظَنَّةِ ؛ فانه لم يأت فيها إلا
الكسر ، وإنما كان الفتح في المقبرة شاذاً لكونها بالتاء ، والمَفْعَلُ في المكان
والزمان والمصدر قياسه التجرد عن التاء

قوله « وما عداه فعلى لفظ المفعول » يعني ما عدا الثلاثي المجرد ، وهو ذو
الزيادة والرباعي ، فالمصدر بالميم منه والمكان والزمان على وزن مفعوله ، قياساً
لا ينكسر ، كالمُخْرَجِ والمُسْتَخْرَجِ والمُقَاتِلِ والمدْحَرَجِ والمُتَدَحْرَجِ
والمُخْرَجِ نَجْمٌ يحتمل كل منها أربعة معان

قال : « الآلة عَلَى مِفْعَلٍ وَمِفْعَالٍ وَمِفْعَلَةٍ ، كَالْمِخْلَبِ وَالْمِفْتَاحِ وَالْمِكْسَحَةِ ،
وَنَحْوِ الْمُسْعَطِ وَالْمُنْخُلِ وَالْمُدُقِّ وَالْمُدْهِنِ وَالْمُكْحَلَةِ وَالْمُخْرُضَةِ لَيْسَ
بِقِيَاسٍ » .

الميم
الآلة

أقول : اعلم أن المِخْلَبَ ليس موضع الحلب ؛ لان موضعه هو المكان
الذي يقعد فيه الحالب للحلب ، بل هو آلة يحصل بها الحلب ، وكذا المِسْرَجَةُ
— بكسر الميم — كما قال سيبويه

قوله « ونحو المسعط والمنخل » هذا لفظ جار الله ، وهو موهوم أنه جاء من
هذا النوع غير الألفاظ المذكورة أيضاً ، وقال سيبويه : جاء خمسة أحرف بضم

الميم : المُكْحَلَةُ ، وَالْمُسْعُطُ ، وَالْمُنْخُلُ ، وَالْمُدُقُّ ، وَالْمُدْهُنُ ، هذا كلامه ،
 وجاء المُنْصَلُ ^(١) أيضاً ، لكنه ليس بآلة النصل ، بل هو بمعنى النصل ، وأما
 المُحْرَضَةُ فذكرها الزمخشري ، وفي الصحاح المُحْرَضَةُ بكسر الميم وفتح الراء ،
 وكذا قال ابن يعيش : لا أعرف الضم ^(٢) فيها ، قال سيبويه في الأحرف الخمسة :
 هي مثل المُغْفُورِ وَالْمُغْتُورِ ، وهما ضرب من الصمغ ، وَالْمُغْرُودُ : ضرب من
 الكهانة ، وَالْمُغْلُوقُ : المغلاق ، أربعة أحرف جاءت على مُفْعُولٍ ، لا نظير لها
 في كلام العرب ، وقال سيبويه في المكحلة وأخواتها : لم يذهبوا بها مذهب
 الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية ، يعني ان المكحلة ليست لكل
 ما يكون فيه الكحل ، ولكنها احتضت بالآلة المخصوصة ، وكذا أخواتها ، فلم
 تكن مثل المِكْسَحَةِ وَالْمِصْفَاةِ ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة كما قلنا
 في المسجد وأخواته ، وَالْمُسْعُطُ : ما يسعط به الصبي أو غيره ، أى يجعل به
 السعوط في أنفه ، وَالْمُدُقُّ : ما يدق به الشيء كفهز العطار ، والمدهن : ما يجعل
 فيه الدهن من زجاج ونحوه ، ولو قيل إن المُكْحَلَةَ وَالْمُدْهُنُ موضعان

(١) المنصل - بضم الميم ، وصاده مضمومة أو مفتوحة - السيف . قال ابن سيده :
 لا نعلم اسماً اشترك فيه هذان الوزنان إلا المنصل والمنخل « اه بمعناه . والنصل :
 حديدة السيف والرمح والسهم والسكين مالم يكن لها مقبض ، فان كان معها مقبض
 فهي سيف أو رمح أو سهم أو سكين

(٢) الذى ذكر صاحب القاموس وصاحب اللسان المحرصة - بكسر الميم وفتح
 الراء - كما نقل المؤلف عن الصحاح ، وقالوا : هي وعاء الحرص . والحرص كقفل
 وكعنق - : الأشنان وهو شجر يؤخذ ورقه رطبا ثم يحرق ويرش الماء على رماده
 فينقع ، ثم تغسل به الأيدي والثياب ، ولا يزال مستعملا في جزيرة العرب إلى يوم
 الناس هذا . وقرئ في قوله تعالى (حتى تكون حرصا أو تكون من الهالكين)
 بفتحين وبضمين وبضم فسكون

للكحل والدهن ، ولم يبنيا على مَفْعَلٍ كما هو بناء المواضع لأنهما لبسا موضعين ،
لما يفعل فيه الشيء كَأَلْمَقْتَلٍ حتى يبنيا على الفعل ، بل هما موضعان لاسم جامد ؛
لم يبعد ، فاذا جعلنا آلتين فهما بمعنى آلة الكحل والدهن — بفتح الكاف
والدال — كَأَلْمَقْتَبِ لآلة الثقب ، والمِحْرَضَةُ : وعاء الحُرْضُ : أى الأشنان ،
والظاهر أن مَضْرِبَةَ السيف آلة الضرب ، لا موضعه ، غَيَّرَتْ عما هو قياس بناء
الآلة لكونها غير مذهب بهامذهب الفعل

وجاء الفِعَالُ أيضا للآلة ؛ كَالْحِيَاظِ وَالنِّظَامِ

واعلم أن الشيء إذا كثرت بالمكان وكان اسمه جامدا فالباب فيه مَفْعَلَةٌ بفتح
العين ، كَأَلْمَأْسَدَةِ وَالْمَسْبَعَةِ وَالْمَذْأَبَةِ : أى الموضع الكثير الأُسْدِ وَالسَّبَاعِ وَالذَّنَابِ ،
وهو مع كثرتة ليس بقياس مطرد ، فلا يقال مَضْبَعَةٌ وَمَقْرَدَةٌ ، ولم يأتوا بمثل هذا
في الرباعي فما فوقه ، نحو الضَّفْدَعِ وَالْتَعْلَبِ ، بل استغنوا بقولهم : كثير الثعالب ،
أو تقول : مكان مُتَعْلَبٍ وَمَعْقَرِبٍ وَمُضْفَدِعٍ وَمُطَحَلِبٍ بكسر اللام الأولى
على أنها اسم فاعل ، قال [لبيد] : —

ما كثر
بالمكان
ينى على
مفعله

٢٩ — يَمْنَنَ أَعْدَادًا بِلُبْنَى أَوْ أَجَا * مُضْفَدِعَاتٍ كُلُّهَا مُطَحَلِبَةٌ (١)

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامري . كما ثبت في بعض نسخ الأصل . وقد أنشد
الجوهري والصاغاني في العباب هذا البيت لما ذكره المؤلف . ويمنن : قصدن .
والاعداد - بفتح الهمزة - : جمع عد بكسر العين مثل حمل وأحمال وقدر وأقداح
ووتر وأوتار ، والعد : الماء الذى له مادة لا تنقطع كماء العين وماء البئر ، ولبنى -
بضم إفسكون - : اسم جبل ، وأجا بوزن عصافى هذا البيت ، والآكثرون يهمزونه
مثل خطأ ، وهو أحد جبلي طيء ، ومضفدعات : كثيرة الضفادع ، وهى صفة لأعداد ،
ومطحلبة : كثيرة الطحلب . وتقول : ضفدع الماء وطحلب ، إذا كثرت ضفادعه
وطحالبه ، مثل قولك : رجست الدواء ، ولفلت الطعام وعبرته ، وزعفران الثوب ،
وعندمت الفتاة أناملها ، ومحو ذلك من كل فعل تأخذه على مثال دحرج من اسم
جنس رباعي الأصول أو منزل منزلته

ولو كانوا يقولون من الرباعي على قياس الثلاثي لقالوا مُثَعَلِبَةٌ وَمُعَقَّرَبَةٌ على وزن المفعول ؛ لأن نظير المَفْعَلِ فيما جاوز الثلاثة على وزن مفعوله ، نحو مُدَحَّرَجٍ وَمُقَاتِلٍ وَمُمَزَّقٍ ، كما ذكرنا في المكان والزمان والمصدر ، ولم يسمع مُثَعَلِبَةٌ وَمُعَقَّرَبَةٌ بفتح اللام ؛ فلا تظن أن معنى قول سيبويه « فقالوا على ذلك أرض مُثَعَلِبَةٌ وَمُعَقَّرَبَةٌ » أن ذلك مما سمع ، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرباعي لقالوا كذا ، قال : ومن قال ثعالة قال مَثَعَلَةٌ ؛ لأن ثعالة من الثلاثي ، قال الجوهري : وجاء مَعَقَّرَةٌ بحذف الباء : أى كثيرة العقارب ، وهو شاذ (١)

قال : « المُصَغَّرُ الْمَزِيدُ فِيهِ لِيَدُلَّ عَلَى تَقْلِيلٍ ؛ فَأَلْمَتَمَكَّنُ يُضْمُّ أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيَهُ وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي تَاءِ التَّأْنِيثِ وَالْفِيهِ وَالْأَفِ وَالثُّونِ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِمَا وَأَفِ أفعالٍ جَمْعًا » .

(١) لم يذكر المؤلف ولا صاحب الأصل تعريف اسم الآلة ، وسكتا عن بيان الفعل الذى يؤخذ منه ، وعبارة سيبويه فى تعريفه اسم الآلة : أنه ما يعالج به ، وعبارة المفصل وشرحه : اسم ما يعالج به وينقل ، واما أنه يؤخذ من أى الأفعال فانا رأينا العرب قد استعملت أسماء آلات من أفعال ثلاثية متعدية مثل المكسحة والمكلسة والمفتاح والمقراض والمقص ووجدناهم استعملوا أسماء آلات أفعالها الثلاثية المجردة لازمة كالمبضضة والمطهرة والمصفاة ، ووجدنا بعض أسماء الآلات مأخوذا على هذا القياس وليس له أفعال ثلاثية مجردة من معناها ، من ذلك المصباح فانا لم نجد له فعلا ثلاثيا من معناه ؛ بل المستعمل منه استصبح أى أشعل السراج ، ومن ذلك المسرجة فان فعلها أسرج ، ووجدناهم قد أخذوا بعض أسماء الآلات من أسماء الأجناس ، ومن ذلك لمخدة ، فاسم أخذوها من الخد ، والملحفة ، فانهم أخذوها من اللحاف ، ووجدنا كل ذلك فى كلام العرب ولكنارى الا يؤخذ اسم الآله من اسم جنس حتى يكون قد استعمل منه فعل ، فأما من الأفعال فيؤخذ من الثلاثي اللازم والمتعدى على إحدى هذه الصيغ التى ذكرها المؤلف والله أعلم

أقول : يعنى المصغر ما زيد فيه شئ حتى يدل على تقليل ؛ فيشمل المهمات كذِيَاكَ وَاللَّذِيَا وغيرهما ، والتقليل يشمل تقليل العدد كقولك : «عندي دُرَيْهَمَاتٌ» أى أعدادها قليلة ، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيما نحو كَلَيْبٍ وَرُجَيْلٍ ، ومن مجاز تقليل الذات التصغير المفيد للشفقة والتلطف كقولك يَا بُنَيَّ وَيَا أَخِيَّ وَأَنْتَ صُدَيْقِي ، وذلك لأن الصغَار يشفق عليهم ويتلطف بهم ، فكفى بالتصغير عن عزة المصغر على من أضيف إليه ، ومن ذلك التصغير المفيد للملاحة كقولك هو لَطِيفٌ مُلِيحٌ ومنه قوله : —

٣ — يَا مَأْمِيحَ غَزَالًا نَاشِدَنَّا لَنَا * (١) [مِنْ هُوَلِيَاءٍ كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرُ]

وذلك لأن الصغار فى الأغلب لطاف ملاح ، فاذا كبرت غلظت وجهت ؛ ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل وبعد فى نحو قولك خروجى قُبَيْلَ قِيَامِكَ ، أو بُعَيْدِهِ ، لأن القبل هو الزمان المتقدم على الشئ ، والبعء هو الزمان المتأخر عنه ، فعنى قبيل قيامك أى فى زمان متقدم على قيامك صغير المقدار ، والمراد أن الزمان الذى أوله مقترن بأخذى فى الخروج وآخره متصل بأخذك فى القيام صغير المقدار ؛ ومنه تصغير الجهات الست كقولك : دُوَيْنَ النهر ، وفُوَيْقَ الأرض ، على ما ذكرنا من التأويل فى قبيل وبعيد ، والغرض من تصغير مثل هذا الزمان والمكان

(١) هذا البيت قد اختلف فى نسبه إلى قائله فنسبه قوم إلى العرجى ونسبه جماعة إلى بدوى سموه كاملا الثقفى ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العرينى وأمىلح : تصغير أملىح ، وهو فعل تعجب من الملاحة وهى البهجة وحسن المنظر ، والفعل ككرم ، والغزلان جمع غزال . وشدن بتشديد النون : فعل ماض مسند إلى نون النسوة وتقول : شدن الغزال يشدن شدونا مثل خرج يخرج خروجا ، إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . وهولياء : تصغير هولاء . والضال : جمع ضالة وهو السدر البرى (والسدر شجر النبق) . والسمر - بفتح فضم - جمع سمرة ، وهى شجرة الطلح وسقط من الأصل الشطر الثانى من البيت

قربُ مظر وفهما مما أضيفا إليه من ذلك الجانب الذي أفاده الظرفان ، فعنى خروجي
قبيل قيامك قرب الخروج من القيام من جانب القلبية ، وكذا ما يماثله

وقيل : يجيء التصغير للتعظيم ، فيكون من باب الكناية ، يكنى بالصغر
عن بلوغ الغاية في العظم ، لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده ، وقريب منه
قول الشاعر : —

٣١ — دَاهِيَةٌ قَدْ صُفِّرَتْ مِنَ الْكِبَرِ صِلُ صَفَا مَا تَنْطَوِي مِنَ الْقَصْرِ^(١)

واستدل لجمي التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله : —

٣٢ — وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُؤَيْبِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٢)

ورد بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاوهم بها ، إذ المراد بها
الموت : أي يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفر منه الأنامل ، واستدل
أيضا بقوله :

(١) لم نعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم يشرحه البغدادي .
والداهية : المصيبة من مصائب الدهر ، وأصل اشتقاقها من الدهى - بفتح فسكون -
وهو النكر ، وذلك لأن كل أحد ينكرها . والصل : الحية التي تقتل إذا نهشت من
ساعتها ، والصفاء . الصخرة الملساء ، ويقال للحية : إنها لصل صفا ، وإنها لصل صفي
(كدلى) ، إذا كانت منكرة ، وهو يريد بهذا أنها ضخمة

(٢) هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري . وقوله دويهية هو تصغير داهية ،
ويروى في مكانه خويخية وهو مصغر خوخة - بفتح فسكون - وهي الباب الصغير
أي أنه سينفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر ، والمراد بالأنامل الأظفار وصفرتها تكون
بعد الموت . والشاهد في هذا البيت قوله دويهية فقد حقق المؤلف أن تصغيرها
للتحقير وحكى أنه قيل إن تصغيرها للإشارة إلى التعظيم

٣٣ — فَوْيُقَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَسْكُنْ لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تَسْكِلَ وَتَعْمَلَا (١)

ورد بتجويز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلا ، وإذا كان كذا فهو
أشد لصعوده

واعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك؛
إذ قولهم رُجَيْلٌ أَخْفَ مِنْ رَجُلٍ صَغِيرٍ ، وكوفي أَخْصَرَ مِنْ مَنْسُوبٍ إِلَى الْكُوفَةِ ،
وفيها معنى الصفة كما ترى ، لكن المنسوب يَعْمَلُ رَفْعًا بِخِلَافِ الْمَصْغَرِ ، لما مر
في شرح (٢) الكافية ، ولما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال

(١) هذا البيت من قصيدة لأوس بن حجر في وصف قوس : نصف امتناع
منبتها وتشمه الأهوال إليها ، والقواسون يطلبون العيدان العتاق من منابتها حيث
كانت في السهول والحزون ويستدلون عليها من الرعاء وقناص الوعول ؛ يجعلون فيها
الجعائل وربما أبصروا الشجرة منها بحيث لا يستطيعها راق فيتلون عليها بالحبائل
في المهاوى والمهالك . وفويق : تصغير فوق . وجليل : تصغير جبل . وتكل : تعب
وتعي ، وبابه ضرب . وتعمل : أراد تجتهد في العمل

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩) : « والوصف الذي يجمع
بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة ؛ إلا ما يستثنى ، والصفة
المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون ؛ إلا أن المصغر مخالف لسائر الصفات
من حيث لا يجري على الموصوف جريها ، وإنما لم يجر لأن جرى الصفات عليه
إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والصرى ؛
فإنها لا تدل على موصوف معين ، وأما المصغر فإنه دال على الصفة والموصوف
المعين معا ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ، فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما
على العدد والمعدود معا ؛ فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما كما تقدم ، وكل صفة تدل على
الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ، ويفارقها أيضا من حيث إنه
لا يعمل في الفاعل عملها ؛ لأن الصفات ترفع الفاعلية ما هو موصوفها معنى ،
والوصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله ؛ فلما لم يعمل

المصغر ، وهم إليه أحوج ؛ كَثُرُوا أبنية الجمع ووسَّعوها ليكون لهم في كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع ، إذ ربما يحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن فقَصَّرهم الجوع على أوزان قليلة كالتصغير مدعاة إلى الحرج ، بخلاف المصغر ، ثم لما كان أبنية المصغر قليلة واستعمالها في الكلام أيضاً قليلاً ، صاغوها على وزن ثقيل ، إذ التقل مع القلة محتمل ، فجلبوا لأولها أثقل الحركات ، وثالثها أوسط حروف المدثلاً ، وهو الياء ، لئلا يكون ثقيلاً بمره ، وجاءوا بين الثقيلين بأخف الحركات ، وهو الفتحة ، لتقاوم شيئاً من ثقلها ، والأولى أن يقال : إن الضم والفتح في عُنَيْقٍ وَجُمَيْلٍ وَصُرَيْدٍ غيرهما في عُنُقٍ وَجَمَلٍ وَصُرْدٍ ، كما قيل في فُلْكَ وَهَبْجَانَ قوله « فالمتمكن يضم أوله » إنما خص المتمكن لأن المهمات تصغر على غير هذا النمط ، كما يجيء في آخر الباب

قوله « في الأربعة » احتراز من الثلاثي ، لأن ما بعد الياء فيه حرف الإعراب فلا يجوز أن يلزم الكسر ، وكان ينبغي أن يقول « في غير الثلاثي » ليعم نحو عَصِيفِيرٍ^(١) وَسُفَيْرِجٍ ، وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلان أدغم أحدهما في الآخر فيزول الكسر بالادغام ، نحو أَصِيمٍ وَمُدَيْقٍ ، ويعد هذا من باب التقاء الساكنين على حده ، كما يجيء في بابه ، وهو أن يكون الساكن الأول حرف مدأى ألفاً أو واواً أو ياء ما قبلها من الحركة من جنسها ، إذ ما قبل ياء التصغير وإن لم يكن من جنسها لكن لما لزمها السكون أجريت مجرى المدغم أن في مثل هذا الياء والواو أي الساكن المفتوح ما قبله شيئاً من المد ، وإن لم يكن تاماً ، ألا ترى أن الشاعر إذا

في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك » اهـ وسيأتي لهذا الموضوع مزيد بحث في أول باب النسب

(١) عَصِيفِيرٍ : تصغير عصفور ، وفي بعض النسخ عَصِيفِرٍ - بمهملتين - فتكون

تصغير عصفور وهو نبات يصبغ به

قال قصيدة قبل رَوِيَّهَا ياء أو واو سا كنة مفتوح ما قبلها فهي مردفة ولزمه أن يأتي بها في جميع القصيدة كما في قوله : —

٣٤ — وَمَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ * ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ^(٢)

قوله « إلا في تاء التأنيث » لأنها كلمة مركبة مع الأولى وإن صارت كبعض حروف الأولى من حيث دوران الاعراب عليها ، وآخر أولى الكلمتين المركبتين مفتوح ، فصار حكم التاء في فتح ما قبلها في المصغر والمكبر سواء

قوله « وألف التأنيث » أي المقصورة والمدودة ، نحو حُبَيْلَى وَحُمَيْرَاءَ ، وإنما لم يكسر ما قبلهما إبقاء عليهما من أن ينقلبا ياء ، وهما علامتا التأنيث ، والعلامة لا تغير ما أمكن ، أما لزوم انقلاب علامة التأنيث ياء في المقصورة فظاهر ، وأما في المدودة فالعلامة وإن كانت هي الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث ، والألف التي قبلها المد كما في حمار ، لكن لما كان قلب ألف التأنيث همزة لاواو ولا ياء للألف التي قبلها ، كما ذكرنا في باب التأنيث ، استلزم قلب الأولى ياء قلب الثانية ياء أيضا كما في قوله :

٣٥ — * لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرٍ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّاءَ^(١) *

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لخطام بن نصر بن عياض بن يربوع المجاشعي الدارمي . ومهمهين : تثنية مهمه وهو القفر المخوف . وقدفين : تثنية قدف - بفتححتين كبطل - وهو البعيد من الأرض . ومرتين : تثنية مرت - بفتح فسكون - وهو الأرض التي لا ماء بها ولا نبات . والظهر : ما ارتفع من الأرض ، شبهه بظهر الترس في ارتفاعه وتعريه من النبات

(٢) هذا البيت للويد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وأراد بالأشقر الفرس الذي لونه الشقرة ، وهي حمرة صفية بخلاف الشقرة في الإنسان ، فإنها فيه حمرة يعلوها بياض . ويغتيال : يهلك ، واستعاره لقطع المسافة بسرعة سريعة . والصحاري

وقد تغير علامة التأنيث إذا اضطروا إليه ، وذلك إذا وقعت قبل ألف التثنية نحو حُبْلَيَان ، أو ألف الجمع نحو حُبْلِيَّات ، وإنما جاز تغييرها بلا ضرورة في نحو حَمْرَاوَان و حَمْرَاوَات إجراء لألفي التأنيث الممدودة والمقصورة مجرى واحدا في قلبهما قبل ألفي التثنية والجمع .

وقد يجيء أسماء في آخرها ألف للعرب فيها مذهبان : منهم من يجعل تلك الألف للتأنيث فلا يقلبها في التصغير ياء ؛ ومنهم من يجعلها لغير التأنيث فيكسر ما قبلها ويقلبها ياء ، وذلك نحو عَلَّقِي وَذِفْرِي وَتَتْرِي ، فمن نونها قال عَلِّيقِ وَذُفَيْرِ وَتَتِيرِ ، ومن لم يبنونها قال عَلِّيقِي وَذُفَيْرِي وَتَتِيرِي ^(١) وكذا يجيء في الممدودة ما لم فيه مذهبان كغَوْغَاء ^(٢) من نونه وجعله فعلاً لا كزلزال قال في التصغير

- بتشديد الياء - جمع صحراء وهي البرية وتشديد الياء في صحارى هو الأصل في جمع ما مفردة مثل صحراء كعداره ولكنهم كثيرا ما يخففون بحذف الياء الأولى لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى مع بقاء كسر ما قبلها ، وقد يخففون بعد ذلك بفتح هذه الكسرة وقلب الياء ألفا كما قالوا عذارى وصحارى ومدارى . وسيأتى لذلك مزيد بحث في باب جمع التكسير

(١) علقي : شجر تدوم خضرته في القيظ وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف اختلف في ألفها فبعضهم يجعلها للتأنيث فلا يبنونها . وبعضهم يجعلها للالحاق بجعفر وينونها والذفري : العظم الشاخص خلف الأذن ، اختلف في ألفها أيضا على النحو السابق . وتترى : أصلها وترى من المواتره وهي المتابعة ، فالتاء بدل من الواو بدلا غير قياسي اختلف في ألفها أيضا فمنهم من جعلها للالحاق بمنزلة أرطى ومعزى ، ومنهم من يجعلها للتأنيث بمنزلة سكرى وغضبي .

(٢) غوغاء : الأصل في الغوغاء الجراد حين يخف للطيران ، ثم استعير للسفلة من الناس والمتسرعين إلى الشر ، ويجوز أن يكون من الغوغاء الذي هو الصوت والجلبة لكثرة لغتهم وصياحهم

غَوَيْغِيٌّ ، ومن لم ينوبه وجعله كحمراء قال غَوَيْغَاءُ ، وكذا في قُوبَاءِ (١) من فتح
الواو فالألف للتأنيث لا غير ، وتصغيره قُوبِيَاءُ ، ومن سكنها وجعله ملحقاً بقُرطاس
فتصغيره قُوبِيِيٌّ

وإنما لم تقلب الألف التي قبل النون الزائدة ياء تشبيهاً لها بألف حمراء ، وليس
كل ألف ونون زائدتين في آخر الاسم تشبهان بألف التأنيث الممدودة فيمتنع
قلب ألفه في التصغير ياء ؛

فإذا أرادت تمييز ما يقلب ألفه ياء مما لا تقلب فاعلم أنهما إذا كانا في علم مرتجل
نحو عُثْمَانَ وَعِمْرَانَ وَسَعْدَانَ وَعَطْفَانَ وَسَلْمَانَ وَمَرْوَانَ شابهتاها ، لأن
تاء التأنيث لا تلحقهما لا قبل العلمية ولا معها ، أما قبلها فل فرضنا ارتجالها ، وأما
معها فلأن العلمية مانعة كما مر فيما لا ينصرف (٢) ؛ فعلى هذا تقول عُثْمَانُ

(١) قُوبَاءُ - بضم القاف والواو مفتوحة أو ساكنة - : الذي يظهر في الجسد
ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق . قال الفراء :
« القوباء تؤنث وتذكر ، وتحرك وتسكن ، فيقال هذه قوباء - بالتحريك - فلا
تصرف في معرفة ولا نكرة ، ويلحق بياب فقهاء ، وهو نادر ، وتقول في التخفيف
هذه قوباء ، فلا تصرف في المعرفة وتصرف في النكرة » اهـ ومراده بالتخفيف سكون
الواو ، وإنما كانت محتملة للصرف وعدمه حينئذ لكون الألف للحاق ، ولو
كانت للتأنيث لم تنصرف معرفة ولا نكرة ؛ لأن ألف التأنيث تستقل وحدها
بالمنع من الصرف

(٢) قال في شرح الكافية (ج ١ ص ٤٣) : « وأما الزيادة في الأعلام فنقول :
إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالألف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث
في نحو غرفة وألف الحاق في نحو معزى لم يجز زيادته ؛ لأن مثل ذلك لا يكون
إلا حال الوضع ، وكلامنا فيما يزداد على العلم بعد وضعه إذا استعمل
على وضعه العلمي ، وكذا الحكم إن لم تفد الزيادة ؛ إلا ما أفاد العلم كتاء الوحدة
ولام التعريف ، من غير اشتراك العلم ، وإن أفادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع
لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له أولاً لم يجز ، لزوال الوضع العلمي ؛ فلا تزيد

عَمَيْرَانِ وَسَعِيدَانِ وَغَطِيفَانِ وَسُلَيْمَانَ وَمُرَيَّانَ ؛ وَأَمَّا عُثْمَانُ فِي فِرْحِ الْخُبَارِيِّ
عَلَى مَاقِيلِ وَسَعْدَانَ فِي نَبْتِ فَتَصْغِيرِهِمَا عُثَيْمِينَ وَسَعِيدِينَ ، وَلَيْسَا أَصْلِيَيْنِ لِسَعْدَانَ
وَعُثْمَانَ عِلْمِيَيْنِ ، بَلْ اتَّفَقَ الْعِلْمُ الْمُرْتَجَلُ وَالْجِنْسُ ، كَمَا اتَّفَقَ الْأَعْجَمِيُّ وَالْعَرَبِيُّ
فِي يَعْقُوبَ وَأَزَرَ ، وَسَعْدَانَ اسْمَ مُرْتَجَلٍ مِنَ السَّعَادَةِ كَسَعَادَ مِنْهَا ، وَعُثْمَانَ مُرْتَجَلٍ
مِنَ الْعِثْمِ^(١) ، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ فِي صِنْفَةٍ مَمْتَنَعَةٍ مِنَ التَّاءِ كَجَوْعَانَ وَسُكْرَانَ تَشَابَهَانِيهَا
بِانْتِفَاءِ التَّاءِ ، فَتَقُولُ : سُكْرَانٌ وَجَوْعَانٌ ؛ وَإِنْ كَانَتْ فِي صِنْفَةٍ لَا تَمْتَنَعُ مِنَ التَّاءِ
كَالْعُرْيَانَ وَالنَّدْمَانَ وَالصَّمِيَانَ لِلشَّجَاعِ وَالْقَطَوَانَ لِلْبَطِيءِ ، شَبِهْتَا بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي
بَابِ سُكْرَانَ ؛ لِسُكْرَانِهَا صِفَاتٌ مِثْلُهُ وَإِنْ لَحِقَتْهَا التَّاءُ ، فَتَقِيلُ : عُرْيَانٌ وَنَدِيمَانٌ
وَصُمِيَانٌ وَقُطَيَانٌ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَسْمِ الصَّرِيحِ غَيْرِ الْعِلْمِ فَانْهَمَا لَا تَشْبَهُانِ بِالْأَلْفِ
وَالنُّونِ فِي بَابِ سُكْرَانَ مُطْلَقًا ؛ إِذْ لَا يَجْمَعُهُمَا الْوَصْفُ كَمَا جَمَعَ عُرْيَانًا وَسُكْرَانَ ، بَلْ
يَنْظُرُ هَلْ الْأَلْفُ رَابِعَةٌ أَوْ فَوْقَهَا ، فَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً نَظَرَ ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ الَّذِي هُمَا
فِي آخِرِهِ مَسَاوِيًا لِأَسْمِ آخِرِهِ لَمْ قَبْلَهَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ فِي عِدَدِ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ
وَإِنْ لَمْ يَسَاوِهِ وَزَنَا حَقِيقِيًّا قَلِبَ أَلْفُهُ فِي التَّصْغِيرِ يَاءً تَشْبِيهًا لَهَا بِذَلِكَ الْأَلْفِ الَّذِي
قَبْلَ اللَّامِ ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَوْزَانٍ فَقَطْ : فَعْلَانٌ ، وَفَعْلَانٌ ، وَفَعْلَانٌ ، كَحُومَانَ
وَسُلْطَانَ وَسِرْحَانَ ، فَإِنْ نُونُ حُومَانَ مَوْقِعُهُمَا مَوْقِعُ اللَّامِ فِي جَبَّارٍ وَزَلْزَالَ ، وَمَوْقِعُ نُونِ

عَلَيْهِ التَّاءُ الْمَفِيدَةُ لِمَعْنَى التَّائِيثِ ، وَإِنْ بَقِيَ لَفْظُ الْعِلْمِ مَعَ تِلْكَ الزِّيَادَةِ وَاقْعَا عَلَى مَا كَانَ
مَوْضُوعًا لَهُ جَازَتْ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْعِلْمُ بِهَا عَنِ التَّعْيِينِ كَمَا نَسَبَةُ وَيَاءُ التَّصْغِيرِ
وَتَنْوِينِ التَّمَكُّنِ نَحْوِ هَاشِمِيٍّ وَطَلِيحَةٍ ، وَإِنْ خَرَجَ بِهَا عَنِ التَّعْيِينِ جَازَتْ بِشَرَطِ
جَبْرَانِ التَّعْيِينِ بِعِلَامَتِهِ كَمَا فِي الزَّيْدَانَ وَالزَّبْدُونَ عَلَى مَا يَجِيءُ فِي بَابِ الْأَعْلَامِ اهـ

(١) الْعِثْمُ - بَفَتْحٍ فَسُكُونٍ - : جَبْرُ الْعِظْمِ الْمَكْسُورِ عَلَى غَيْرِ اسْتِقَامَتِهِ ، وَتَقُولُ
عَثْمَتُ الْمِرَاةِ الْمَزَادَةَ - مِنْ بَابِ نَصَرَ - إِذَا خَرَزْتَهَا خَرَزًا غَيْرَ مُحْكَمٍ ، وَفِي الْمَثَلِ «إِلَّا
أَكُنْ صِنْعًا فَإِنِّي أَعْتِشُمُ» أَي : إِنْ لَمْ أَكُنْ حَازِقًا فَإِنِّي أَعْمَلُ عَلَى قَدْرِ مَعْرِفَتِي ، وَالصَّنْعُ
بِفَتْحَتَيْنِ - الْمَاهِرُ الْحَازِقُ

سلطان كلام قرطاس وَزَنَارٌ ^(١) وطومار، وموقع نون سِرْحَانِ كلام سِرْبَالٍ ^(٢)
ومفتاح وإصباح، فتقول: حُوَيْمِينَ وَسُلَيْطِينَ وَسُرِيحِينَ، كزليزيل وقريطيس
ومفيتيح، وإن لم يكن الاسم المذكور مساويا لما ذكرنا فيما ذكرنا كالظَرْبَانَ
وَالسَّبْعَانَ ^(٣) وَفِعْلَانَ وَفِعْلَانَ وَفِعْلَانَ إن جاءت في كلامهم لم يشبه ألفها
بالألف التي قبل اللام، إذ لا يقع موقع الألف والنون فيها ألف زائدة بعدها لام،
بل تُشَبَّه الألف والنون فيها بالألف والنون في باب سكران، فلانتقاب الألف ياء،
نحو ظَرْبَانَ وَسُبَيْعَانَ في تصغير ظَرْبَانَ وَسُبْعَانَ، وإما جاز تشبيهما بها ههنا في
التصغير ولم يجز ذلك في الجمع فلم يُقَلَّ ظَرَابَانَ بل ظَرَايِينَ لتمام بنية التصغير قبل
الألف والنون، وهى فُعَيْلٌ، بخلاف بنية الجمع الأقصى، وإذا جاز لهم لاقامة بنية
الجمع الأقصى قلب ألف التأنيت وهى أصل الألف والنون كما في الدَعَاوِيَّ وَالْفَتَاوِيَّ
وَالْحَبَائِلِيَّ في المقصورة والصحاري في الممدودة كما يجيء في باب الجمع فكيف
بالألف والنون

-
- (١) الزنار - كرمان - ومثله الزنارة: ما يلبسه الذمي يشده على وسطه.
والطومار ومثله الطامور كالحابور: الصحيفة، قال ابن سيده: «قيل هو دخيل وأراه
عربيا محضا، لأن سيويوه قداعتد به في الأبنية فقال: هو ملحق بفسطاط وإن كانت
الواو بعد الضمة، فإما كان ذلك لأن موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاوره
كألف عماد وياه عميد وواو عمود، فأما واو طومار فليست للمد؛ لأنها لم تجاور
الطرف؛ فلما تقدمت الواو فيه ولم تجاور طرفه قال إنه ملحق» اهـ
- (٢) السربال: القميص، والدرع، وقيل: كل ما لبس فهو سربال
- (٣) الظربان - بفتح فكسر - والظرباء كذلك ممدودا: دابة تشبه القرد على قدر
الهر، وقيل: تشبه الكلب طويلة الخراطوم سوداء الظهر بيضاء البطن كثيرة الفصومنتنة
الرائحة تفسو في جحر الضب فيخرج من خبث رائحتها فتأكله، وتزعم الأعراب
أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحتها حتى يبلى الثوب. والسبعان: بفتح
السين وضم الباء - : موضع معروف في ديار قيس؛ قال ابن مقبل:

وكان قياس نحو وَرَشَانٍ وَكَرَوَانٍ^(١) أن يكون كظربان ، إذ لا يقع موقع نونه لام ، كما لم يقع موقع نون ظَرْبَانٍ وَسَبْعَانٍ ، لكنه لما جاءت على هذا الوزن الصفات أيضا كَالصَّمِيَانِ وَالْقَطَوَانِ^(٢) وشبهت ألفا بألف سكران فلم تقلب كما مر ؛ قصدوا الفرق بينهما ، فقلبت في الاسم فقيل : وَرَيْشِينِ وَكَرَيْوِينِ^(٣) ؛ لأن تشبيهه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيهه الاسم بها

وإن كانت الألف فوق الرابعة : فان كانت خامسة كزَعْفَرَانٍ وَعُقْرُبَانٍ وَأَفْعُوَانٍ^(٤) لم يجز تشبيهها بالألف التي قبل اللام وقلبها ياء ؛ إذ لا تقلب تلك الألف ياء في التضعير إلا رابعة كمفتاح ومصباح ، فلم يبق إلا تشبيهها بألف التأنيث

أَلَا يَأْدِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَا الْمَلَوَانِ

قال في اللسان : «ولا يعرف في كلامهم اسم على فعلان (بفتح الفاء وضم العين) غيره» اه
(١) الورشان - بفتحات - طائر شبه الحمامة ، والآثى ورشانة ، بجمع على ورشان - بالكسر - ووراشين ، والورشان أيضا : الجزء الذي يغطيه الجفن الأعلى من بياض المقلة . والكروان بالتحريك - طائر ، ويدعى الحجل والقبيج (الأول كبطل والثاني كفلس) وجمعه كروان (بكسر فسكون) وكراوين

(٢) الصميان - بفتحات - من الرجال : الشديد المحتنك السن ، والجرى الشجاع ، والصميان أيضا : التلفت والوثب : يقال رجل صميان ؛ إذا كان ذات وثب على الناس والقطوان - بفتحات - : مقارب الخطو في مشيه . يقال : قطا في مشيته يقطو واقطوطى فهو قطوان وقطوطى

(٣) كذا في جميع النسخ بتصحيح الواو ، والذي يقتضيه القياس كما يأتي في كلام المؤلف قريبا أن يقال : كرين بقلب الواو التي هي لام ياء وجوبا . اللهم إلا أن يكون أراد الاتيان بها حسب الاصل

(٤) العقربان - بضم أوله وثالته وسكون ثانيه مع تخفيف الباء وتشديدها - : المذكور من العقارب . والأفعوان - بضم أوله وثالته وسكون ثانيه كذلك - الذكر من الأفاعي

فقيل : زُعَيْفِرَانٌ وَعُقَيْرِبَانٌ وَأَفَيْعِيَانٌ وَفِي صِلْيَانٍ ^(١) صُلَيْلِيَانٌ ، وكان القياس أن يقال في أسطوانة أُسَيْطِيَانَةٌ ، لكنه حذف الواو فيها شاذاً ، فصارت الألف رابعة فقيل : أُسَيْطِينَةٌ ، كَثَعِيمِينَ ، وَ كَذَا قِيلَ فِي الْجَمْعِ أَسَاطِينُ ، وَ كَذَا قِيَاسُ إِنْسَانٍ أَنْ يُصَغَّرَ عَلَى أَنْيْسِينَ كَسْرِ يَحِينُ لَكِنَّهُ لَمَّا زِيدَ بَدَأَ قَبْلَ الْأَلْفِ شَاذًا فِي الْأَصْحَحِ كَمَا يَجِيءُ فِي ذِي الزِّيَادَةِ صَارَتِ الْأَلْفُ خَامِسَةً كَمَا فِي أَفْعَوَانٍ وَعَقْرِبَانٍ

وَإِنْ كَانَتِ الْأَلْفُ فَوْقَ الْخَامِسَةِ : فَانْ كَانَ فِي جُمْلَةِ الْأَحْرَفِ الْمَتَقَدِّمَةِ عَلَيْهَا مَا يَلِزِمُهُ حَذْفٌ بِحَيْثُ تَصِيرُ الْأَلْفُ بَعْدَ حَذْفِهِ خَامِسَةً بَقِيَتْ بِجَاهِهَا لِأَنَّهَا تَصِيرُ إِذْنُ كَمَا فِي عَقْرِبَانٍ ، وَذَلِكَ كَمَا تَقُولُ فِي عَبْوَثِرَانٍ ^(٢) عُبَيْثِرَانٍ ، لِأَنَّ الْوَاوَ زَائِدَةً ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ حَذَفَتِ الْأَلْفُ وَالنُّونُ كَمَا تَقُولُ فِي قَرَعِبْلَانَةٍ ^(٣) قَرَيْعِبَةٍ لِأَنَّكَ تَحْذِفُ الْأَصْلِيَّ قَبْلَهُمَا فَكَيْفَ تَحْلِيهِمَا ؟

(١) الصليان نبت له سنمة عظيمة كأنهار أس القصبة إذا خرجت أذناها تجذبها الأبل والعرب تسميه خبزة الأبل ، و اختلف علماء اللغة في وزنه فمنهم من قال إنه على وزن فعلان بكسر الفاء والعين المشددة — ، وقال بعضهم : هو فعليان — بكسر الفاء واللام وسكون العين —

(٢) قال في اللسان : « العبوثران والعيثران : نبات كالقيصوم في الغبرة ، إلا أنه طيب للأكل ، له قضبان دقاق طيب الريح ، وتفتح الثناء فيهما وتضم أربع لغات » اه
(٣) القرعبلانة : دوية عريضة مجنطة عظيمة البطن . قال ابن سيده : وهو مما فات الكتاب من الأبنية ، إلا أن ابن جنى قد قال : كأنه قرعبل ولا اعتداد بالألف والنون بعدها ، على أن هذه اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين . قال الجوهري : أصل القرعبلانة قرعبل فزيدت فيه ثلاثة حروف لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف وتصغيره قرعبة . قال الأزهرى : ما زاد على قرعبل فهو فضل ليس من حروفهم الأصلية . قال : ولم يأت اسم في كلام العرب زائدا على خمسة أحرف إلا بزيادات ليست من أصلها أو وصل بحكاية كقولهم

فَتَفْتَحُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تُجَيِّفُهُ فَتَسْمَعُ فِي الْحَائِلِينَ مِنْهُ جَلَنَ بَلَقًا

وأما العلم المنقول عن الشيء فحكمه حكم المنقول عنه ، تقول في سِرْحَانٍ ^(١)
وَوَرَّشَانٍ وَسُلْطَانٍ أعلاما : سريحين ووريشين وسليطين ، تكون قبل التصغير غير
منصرفة للعلمية والألف والنون ، وتنصرف بعد التصغير لزوال الألف بانقلابها ياء ،
وهذا كما لا ينصرف مِعْزَى علما لمشابهة ألفها لألف التأنيث فاذا صغرته صرفته
لانقلابها ياء نحو مَعْيَزٍ ، وتقول في ظربان وعقربان وسكران وندمان أعلاما :
ظربان وعقربان وسكيران ونديمان كما كانت قبل النقل إلى العلمية ، وهذا كما تقرل
في أجمال علما : أُجْمَالٍ ، بالألف على ما ذكره سيبويه

هذا ، ثم إن النحاة قالوا في تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث :
كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقبلها في التصغير أيضا ياء ، وما لم تقلب في التكسير
فلا تقلب في التصغير ، وهذا رد إلى الجهالة ، ولا يطرد ذلك في نحو ظربان لقولهم
ظربان وظرابين ، وما لم يعرف هل قلب ألفه في التكسير أو لا اختلفوا فيه : فقال
السيرا في وأبو علي : لا تقلب ألفه حملا على باب سكران ؛ لأنه هو الأكثر ، وقال
الأندلسي : يحتمل أن يقال : الأصل عدم التغيير ، وأن يقال : الأصل الحمل على
الأكثر تغيير والله أعلم ، وإمام تغير ألف أفعال إبقاء على علامة ما هو مستغرب
في التصغير ، أعني الجمع ، وذلك لأنهم — كما يجيء — لم يصغروا من ^(٢) صيغ
الجمع المكسر إلا الأربعة الأوزان التي للقلبة ، وهي : أَفْعُلٌ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعَلَةٌ وَفِعْلَةٌ ،

حكى صوت باب ضخم في حالتها فتحه وإسفاقه وهما حكايتان متباينتان جلن على حدة
وبلق على حدة ؛ إلا أنهما التزقا في اللفظ فظن غير المميز أنهما كلمة واحدة « اه

(١) السرحان : الذئب ، وقيل : الأسد بلغة هذيل . قال سيبويه : النون
زائدة وهو فعلان ، والجمع سراحين وسراحن وسراحي

(٢) إنما لم يصغروا جموع الكثرة لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد
فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة لكون ذلك
يشبه أن يكون تناقضا

فكان تصغير الجمع مستنكرا في الظاهر ، فلو لم يُبقوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بينهما في الظاهر ، وأما ألف نحو إخراج وإدخال فهي وإن كانت علامة المصدر إلا أنها تقلب في التصغير ياء ، إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع ، وإذا سميت بأجمال قلت أيضا أجيال كما ذكرنا .
قال : « وَلَا يَزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِيءَ فِي غَيْرِهَا إِلَّا فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ ، وَإِذَا صَغَّرَ الْخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَأَلَّوَلَى حَذْفُ الْخَامِسِ ، وَقِيلَ : مَا أَشْبَهَ الزَّائِدَ ، وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ سُفَيْرَ جَلٍّ »

أقول : قوله « ولا يزداد على أربعة » عبارة ركيكة ، مراده منها أنه لا يصغر الخماسي ، أي : لا يرتقى إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير ؛ لأن للأسماء ثلاث درجات : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ؛ فيصغر الثلاثي ، ويزاد عليه أن يرتقى منه إلى الرباعي أيضا ، فيصغر ، ولا يزداد على الرباعي : أي لا يزداد الارتقاء عليه ، بل يقتصر عليه ؛ فان صغرته على ضعفه فالحكم ما ذكر من حذف الخامس قوله « ولذلك » أي لأنه لا يرتقى من الرباعي لا تتجاوز أمثلة التصغير عن ثلاثة ، وذلك أنه إن كان ثلاثيا على أي وزن كان من الأوزان العشرة فتصغيره على فُعَيْلٍ ، وإن كان رباعيا فإما أن يكون مع الأربعة مدة رابعة أولا ، فتصغير الأول فُعَيْعِيلٍ ، وتصغير الثاني فُعَيْعِلٍ ، وحكى الأصمعي في عنكبوت عُنَيْكِبَيْتٍ وَعَنَاكِبَيْتٍ ، وهو شاذ

قوله « لم يجيء في غيرها » أي : في غير ذى تاء التأنيث ، وذى ألف التأنيث ، وذى الألف والنون المشبهتين بها ، وذى ألف أفعال ؛ وأما فيها فيجىء غير الأمثلة الثلاثة ويجىء الأمثلة الثلاثة قبل تاء التأنيث ، كقُدَيْرَةٍ وَسُلَيْمِيَّةٍ وَزُنَيْمِيَّةٍ (١)

(١) القدر - بكسر فسكون - : معروف وهي مؤنثة بغير تاء . قال في اللسان :

في زُبُورَة ، وكذا قبل ألف التأنيث الممدودة ، نحو حَمِيرَاءَ وَخُنَيْفَسَاءَ وَمُعَيَّرَاءَ ^(١) في مَعْيُورَاءَ ، وكذا قبل الألف والنون نحو سُلَيْمَانَ وَجُعَيْفِرَانَ وَعُبَيْثِرَانَ بابتدال الياء من الواو المحذوفة ، ولا يجيء قبل ألف الجمع إلا فُعَيْلٌ كَأَجْنِيَالٍ ، وكذا قبل ألف التأنيث المقصورة لا يجيء فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِيلٌ ، لأنها تحذف خامسة في التصغير كما يجيء .

وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضا نحو بُرَيْدِي في بُرْدِي ^(١) ومُشَيْدِي في مَشْهَدِي ومطيلقي في منطقي ، بابتدال الياء من النون ، فيقول : لم يجيء في غيرها وغير المنسوب بالياء إلا كذا

«وتصغيرها قدير بلا هاء على غير قياس . قال الأزهري : القدر مؤنثة عند جميع العرب بلا هاء فاذا صغرت قلت لها قديرة وقدير ، بالهاء وغير الهاء ، والسليبية تصغير السليبية والسليبية بفتح السين والهاء بينهما لام ساكنة الجسيمة من النساء ، ويقال فرس سلهب وسليبية للذكر إذا عظم وطال وطالت عظامه . وزنيبيرة تصغير زنبورة كما قال المؤلف والزنبورة والزنبور والزنبار (كقراطس) ضرب من الذباب لساع . قال الجوهري : الزنبور الدبر (النحل) وهي تؤنث ، والزنبار لغة فيه حكاه ابن السكيت ، ويجمع الزناير ، وأرض مزبرة كثيرة الزناير كأنهم ردوه إلى ثلاثة أحرف وحذفوا الزيادات ثم بنوا عليه كما قالوا أرض معقرة ومثعلة أن ذات عقارب وثعالب (١) المعبوراء : اسم لجمع العير ، قال الأزهري : المعبوراء : الحمير ، مقصور ، وقد يقال المعبوراء ممدودة مثل المعنوجاء والمشيوخاء والمأتوناء يمد ذلك كله ويقصر (٢) البردي - بضم الباء وسكون الراء - : ضرب من تمر الحجاز جيد معروف عند أهل الحجاز ، وفي الحديث أنه أمر أن يؤخذ البردي في الصدقة والبردي - بفتح الباء - نبت معروف ، واحدته بردية ، وهذه الياء التي في بردي على اختلاف ضبطه ليست ياء النسب ، وإنما هي ياء زيدت للدلالة على معنى كياء الكرسى وقد صرح بذلك المؤلف في أول باب النسب من هذا الكتاب ، فتسميته لها هنا ياء النسبة فيه تسامح ، والمراد أنها على صورة ياء النسبة

فان قال فُعَيْلِيُّ هو فعيل ، والياء زائدة

قلنا : لاشك في زيادتها إلا أنها صارت كجزء الكلمة ، مثل تاء التأنيث ،
بدليل دوران إعراب الكلمة عليها كما على التاء
وتصح المعارضة بنحو حُمَيْرَةٌ وَحُبَيْلِيٌّ وَحُمَيْرَاءُ ، فانها فُعَيْلٌ ، والتاء والألفان
زوائد .

وهلا ذكر المثنى والمجموع نحو العميران والعميرون ، فقال : ويكسر ما بعدها
إلا في تاء التأنيث وألفيه وياء النسبة وألف المثنى وياه وواو الجمع وألف جمع
المؤنث وألف أفعال والألف والنون المضارعتين وكذا في المركب نحو بعلبك
قوله « فالأولى حذف الخامس » لأن الكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول ،
فاذا زدت عليها ياء التصغير زادت ثقلا ، وسبب زيادة الثقل وإن كانت زيادة
الياء لكنه لا يمكن حذفها إذ هي علامة التصغير ، فحذف ما صارت به الكلمة
مؤدية إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها ؛ وذلك هو الخامس ، ألا ترى أن الرباعي
لا يستقل بزيادة الياء عليه ، فحذف الحرف الخامس مع أصالته

فان قيل : أليس في كلام العرب ما هو زائد على الخماسي نحو قَبَعَثْرِيٌّ
وسَلْسَبِيلٌ^(١) وغير ذلك ؟؟

قلت : بلى ؛ لكن تلك الزيادات ليست بقياسية فلا يكثر المزيد فيه بسببها
إذ كل واحد كالشاذ في زنته ، وأما زيادة ياء التصغير فقياس ؛ فلو سنوا قاعدة
زيادتها على الخماسي الأصلي حروفه لصارت قياسا ؛ فيؤدي إلى الكثرة ، إذ يصير
لهم قانون يقاس عليه

فان قيل : أليس مثل مستخرج قياساً ؟

(١) انظر كلمة قبعثرى (ص ٥٩٥) من هذا الجزء و(ص ٥٢ س ١) أيضا

وكلمة سلسبيل (ص ٥٠)

قلت : بلى ، لكنه مبنى على الفعل وجار مجراه ، وجاز ذلك في الفعل كثيرا غالبا قريبا من القياس ، نحو اسْتَخْرَجَ واحر نجم ؛ لكونه أقل أصولا من الاسم إذ لا يجيء منه الخماسي الأصلي حروفه ، والثقل بالحروف الأصول لرسوخها وتمكنها أشد وأقوى .

قوله «وقيل ما أشبه الزائد» اعلم أن من العرب من يحذف في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف «اليوم تنساه» وإن كان أصليا لكونه شبيه الزائد ، فإذا كان لابد من حذفٍ فحذفُ شبه الزائد أولى ، كما أنه إذا كان في كلمة على خمسة زائدٌ حذف الزائد أين كان نحو دُخِرَج في مدحرج ، لكن الفرق بين الزائد حقيقة وبين الأصلي المشبه له بكونه من حروف «اليوم تنساه» أن مثل ذلك الأصلي لا يحذف إلا إذا كان قريب الطرف بكونه رابعا ، بخلاف الزائد الصرف ؛ فإنه يحذف أين كان ، فلا يقال في جَحْمَرِش جُحَيْرِش لبعده الميم من الطرف ، كما يقال في مُدَحْرَج دَحِيرَج ، وقال الزمخشري : إن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان ، وهو وهم على مانص عليه السيرافي والأندلسي ؛ فان لم يكن مجاور الطرف شيئا من حروف «اليوم تنساه» لکن يشابه واحدا منها في المخرج حذف أيضا ، فيقال في فزردق : فُرَيْرِق ، لأن الدال من مخرج التاء

قوله «وسمع الأخص سفيرجل» يعني باثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصلي ، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت ، وحكى سيبويه عن بعض النحاة في التصغير والتكسير سُفَيْرِ جَلِّ وَسَفَارِ جَلِّ — بفتح الجيم فيهما — فقال الخليل لو كنت محقرا للخماسي بلا حذف شيء منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلت سُفَيْرِ جَلِّ قياسا على ما ثبت في كلامهم ، وهو نحو دُنَيْدِير ، لأن الياء ساكنة قال «وَيُرْدَمُحُو بَابٍ وَنَابٍ وَمِيزَانٍ وَمَوْقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ لِدَهَابِ الْمُقْتَضِي» بخلاف قَائِمٍ وَثَرَاتٍ وَأَدِيدٍ ، وَقَالُوا عَيْدُهُمْ لِقَوْلِهِمْ أَعْيَادٌ

أقول : اعلم أن الاسم إما أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب أو حذف
أولا : فان كان فيما أن يزيل التصغير ذلك السبب ، أولا ؛ فما يزيل التصغير
سبب القلب الذي كان فيه نحو باب وناب ، ونحو ميزان وموقظ ، ونحو طي ولى ،
ونحو عطاء وكساء ، ونحو ذوائب وماء وشاء عند المبرد ، وفم ، ونحو قائم وبائع ،
ونحو أدور والنور ، ونحو متلج ومتعد^(١) ؛ وما يزيل التصغير سبب الحذف الذي

(١) المعروف أن أول المصغر مضموم وثانيه مفتوح دائما وباب وناب المكبران
ألفهما مقلوبة عن الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فاذا صغرا زال فتح ما قبل
الواو والياء الذي هو شطر سبب القلب ، وميزان أصله موزان قلبت واوه ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فاذا صغر ضم أوله فزال سبب القلب . وموقظ أصله ميقظ
أبدلت ياؤه واوا لسكونها إثر ضمة فاذا صغر ضم أوله وفتح ثانيه فزال سبب قلب
الياء واوا . وظي ولى أصلهما طوى ولوى أبدلت واوهما ياء لاجتماعهما مع الياء وسبقها
بالسكون فاذا صغرا ضم أولهما وفتح ثانيهما فيزول سبب قلب الواو ياء . وعطاء
وكساء أصلهما عطا و وكساو أبدلت واوهما ألفا ثم همزة أو همزة من أول الأمر
على اختلاف العلماء في ذلك لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة فاذا صغرا أبدلت ألفهما
ياء لوقوعها بعد ياء التصغير فيزول سبب قلب الواو ألفا وهمزة . وذوائب أصلها ذائب
فكرهوا اكتناف همزتين للالف التي هي في حكم العدم فأبدلوا الهمزة الأولى واوا
إبدالاً إذا فاذا صغر ذوائب اسم رجل حذف الألف ، فتقع ياء التصغير فاصلة
بين الهمزتين فيزول سبب إبدال الهمزة الأولى واوا . وماء وشاء أصلهما موه وشوه
قلبت عينهما الفائم لا مهما همزة لأن الهاء عندهم من الجروف الخفية وكذلك الألف
فكرهوا وقوع حرف خفي بعد مثله فأبدلوا الهاء همزة لقربها منها في المخرج ، فاذا
صغرا ضم أولهما فيزول سبب قلب عينهما ألفا وسبب قلب لامهما همزة . وفم أصله
فوه حذف لامه اعتباراً ثم أبدلت واوه ميما لأن الاسم المعرب لا يكون على
حرفين ثانيهما لين ، فاذا صغر ردت لامه لتم بها بنية التصغير فيزول سبب قلب
الواو ميما . وقائم وبائع أصلهما قاوم وبابع قلبت عينهما ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها إذا لفت لزيادتها في حكم العدم ، فاذا صغرا زال سبب قلب عينهما ألفا ،

كان فيه نحو عَصًا وَفَتَى وَعَمٍّ^(١) والسبب هو اجتماع الساكنين ، وقريب منه ما لم يُزِيلِ التصغير سبب الحذف لكنه عرض في التصغير ما يمنع من اعتبار ذلك السبب ، كالثلاثي المحذوف منه حرفٌ إما لتقصيد التخفيف على غير قياس نحو سَهٍ وَعَدٍ ، ونحو ابن واسم و بنت وأخت وَحَمٍّ ؛ فان قصد التخفيف بالحذف لا يمكن اعتباره في التصغير ؛ إذ لا يتم الوزن بدون المحذوف ، وإما لإعلال قياسي كعِدَّة ووزنة ، وما لا يزال التصغير سبب القلب الذي كان في مكبره نحو تَرَاثٍ وَأَدَدٍ^(٢) وما لا يزال التصغير سبب الحذف الذي كان في مكبره كَمَيْتٍ

لوقوعها بعد ياء التصغير وهي سا كنة . وأدور جمع دار وأصله أدور قلبت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فإذا صغر وقعت العين بعد ياء التصغير في اسم زائد على الثلاثة فوجب أن تكون مكسورة فزال سبب قلب العين همزة والنوور بزنة صبور : النيلج ودخان الشحم ؛ وحصاة كالأمد تدق فتسفيها اللثة . والنوور أيضا المرأة النفور من الريبة ، وأصل النور النوور ، قلبت الواو همزة جوازا لكونها مضمومة ضما لازما ، فإذا صغر زال سبب قلبها همزة لأنها تقع ثانيا في المصغر ، وهو مفتوح على ما قدمنا . وأصل متلج ومتعد موتلج وموتعد (بوزان مفتعل) من الولوج والوعد فقلبت الواو فيهما تاء لوقوعها قبل تاء الافتعال ثم أدغمت في التاء ، فإذا صغرا حذفت تاء الافتعال لأنها تخل بصيغة التصغير فيزول بحذفها سبب قلب الواو تاء

(١) أصل عصا وفتى عصو وفتى قلبت لهما ألفا لتحر كهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين ، وكذا التنوين ، فإذا صغرا زال سبب قلب لهما ألفا لوقوعها بعد ياء التصغير التي هي سا كنة ، ومتى زال سبب القلب ألفا زال سبب الحذف . وأصل عم عمى استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى سا كنان الياء والتنوين فحذفت الياء ، فإذا صغر وقعت الياء بعد ياء التصغير السا كنة فلا تستثقل الحركة عليها كما لم تستثقل على نحو ظي ، فيزول سبب الحذف

(٢) التراث كغراب : المال الموروث ، أصله وراث استثقلوا الواو المضمومة في أول الكلمة فأبدلوها تاء إبدالا غير قياسي . وأدد : علم شخصي ؛ وأصله ودد فقلبت

وهارٍ وناسٍ ويَرَى وأرى ونَرَى وترى ويَضَع وتضع وخَيْرٍ وشرٍ^(١)
وإن لم يكن فيه قبل التصغير سبب قلب ولا حذف فإما أن يعرض في التصغير
ذلك كعروض سبب قلب ألف نحو ضارب وحمّار ، وواو جدّول وأسود وعُرْوَة ومزودٍ
وعصفور وعروض^(٢) ؛ وكعروض سبب حذف خامس نحو سفرجل ، وثالثة يآآت نحو
أحوى^(٣) ومعاوية وعطاء ، وألف نحو مساجد ، وما يحذف من نحو مستخرج
واستخراج ومنطلق وانطلاق ونحوها ، وإما أن لا يعرض فيه ذلك كما في
تصغير نحو رجل وجمعفر

الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فاذا صغر واحد من هذين اللفظين لم
يزل التصغير سبب القلب فيه لبقاء الضمة .

(١) المحذوف من ميت ياء ، والمحذوف من هار ياء أيضا كقاض ، والمحذوف
من ناس همزة ، وأصله أناس ، والمحذوف من يرى وأخواته همزة وأصلهن يرى
وأرأى ونرأى وترأى ، والمحذوف من يضع وتضع واو وهى فاء الكلمة وأصله
يوضع وتوضع ، والمحذوف من خير وشر همزة أفعل وأصلهما أخير وأشر ،
وسبب الحذف في جميع هذه الكلمات هو قصد التخفيف ، وهذا السبب لا يزول عند
التصغير ، بل تشتد الداعية إليه

(٢) العروة من الدلو والكوز : المقبض ، ومن الثوب أخت زره . والمزود —
كمنبر — : وعاء الزاد . والعروض : اسم مكة والمدينة وما حولهما ، والناقاة الصعبة
التي لم ترض ، وميزان الشعر ، واسم الجزء الأخير من النصف الأول من البيت ،
والطريق في عرض الجبل في مضيق

(٣) الأحوى : وصف من الحوة — بضم الحاء وتشديد الواو — وهو سواد
إلى الخضرة ، أو حمرة إلى السواد ، وفعله حوى كرضى . ومعاوية : أصله اسم
فاعل من عاوى ، وتقول : تعاوت الكلاب وعاوى الكلب الكلب ، إذا تصايحا ونبح
أحدهما الآخر وأطلقوا معاوية على الكلبة التي تصيح عند السفاد ، وأطلقوه أيضا
على جرو الثعلب ، وقالوا أبو معاوية للفهد ، ومن أسمائهم معاوية

فالقسم الذي أزال التصغير سبب القلب الذي كان فيه اختلف في بعضه :
هل ينتفي المسبب لزوال السبب أولا ؟ واتفق في بعضه على أنه ينتفي ذلك بانتفاء
سببه ؛ فما اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانية
لتحركها وانفتاح ما قبلها ، تقول في باب وناب : بُوَيْبٌ وَنَيْبٌ ؛ لزوال فتحة
ما قبلها ، وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء في مثله واوا أيضا حملا على
الأكثر ؛ فإن أكثر الألفات في الأجوف منقلبة عن الواو ، وهذا مع مناسبة
الضمة للواو بعدها ، وبعض العرب يكسر أول المصغر في ذوات الياء نحو
نَيْبٌ وَشَيْبٌ ، خوفا على الياء من انقلابها واواً لضمة ما قبلها ، وتَقْصِيًّا مِنْ
استتقال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك ، وهذا كما قيل في الجمع بِيُوتٌ وَشَيْوُخٌ
- بكسر الفاء - وقرئ به في الكتاب العزيز ، وإذا كان الألف في نحو باب
مجهول الأصل وجب قلبها في التصغير واوا عند سيبويه ؛ لأن الواو على ما مر
أقرب ؛ فتقول في تصغير صَابٍ وَآءٍ^(١) - وهما شجران - : صُوَيْبٌ وَأَوْيَاءَةٌ ،
والأخفش يحملها على الياء لخفتها فيقول : صُيَيْبٌ وَأُيَيْاءَةٌ ، وتقول في « رجلٌ
خافٌ » أي خائفٌ ، و« كبشٌ صافٌ » برفع لا ميهما : خُوَيْفٌ وَصُوَيْفٌ ،
بالواو لا غير ؛ لأنه يجوز أن يكون أصله خائفاً وصائفاً فحذفت العين ، فتسكون

(١) الصاب : شجر مر ، واحدته صابة ، قيل : هو عصارة الصبر ، وقيل :
هو شجر إذا اعتصر خرج منه كهيئة اللبن وربما نزلت منه نزية أي قطرة فتقع
في العين كأنها شهاب نار ، وربما أضعف البصر . قال أبو ذؤيب الهذلي : -

إِنِّي أَرِقْتُ فَبِتُّ اللَّيْلَ مُشْتَجِرًا كَأَنَّ عَيْنِي فِيهَا الصَّبَابُ مَذْبُوحٌ

والآء - بوزن عاع - : شجر واحدته آءة ، قال الليث : الآء شجر له ثمرها كله
النعام . قال : وتسمى الشجرة سرحة وثمرها الآء ، ومن كلامه الأخير قال المجدفي
القاموس : « الآء ثمر شجر ، لاشجر ، ووهم الجوهري »

الألف زائدة ، فوجب قلبها واوا كما في ضَوَّيرب ، وأن يكون خَوْفًا وِصَوْفًا
 كقولك : رجل مَالٌ ، من مال يمال كفزع يفزع ، فترد الألف إلى أصلها كما في
 بُوَّيب ؛ وكذا تقول : إن الألف في فتى ترد إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها ،
 وكذا في العصا ترد إلى الواو ، لكنها تقلب ياء لعروض علة قلبها في التصغير ياء
 ومن المتفق عليه رد الياء المنقلبة عن الواو لسكونها وانكسار ما قبلها إلى أصلها
 نحو مِيقَاتٍ وريح ، تقول في تصغيرها : مَوَيْقِيت ورُوَيْحَة ، لزوال الكسر والسكون ،
 وهذا كما تقول في الجمع مَوَاقِيت ، وحكى بعض الكوفيين أن من العرب من لا
 يردّها في الجمع إلى الواو ، قال : —

٣٦ - حَمَى لَا يُحَلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِأَمْرِنَا

وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمِيَاثِقِ (١)

(١) ورد هذا البيت في نوادر أبي زيد الأنصاري الثقة عند سيويه (ص ٦٤)
 منسوبا إلى عياض بن درة ، وهو شاعر جاهلي طائي ، وذكر قبله بيتا آخر ، وهو :
 وَكُنَّا إِذَا الدِّينُ الغُلْبِيُّ بَرَمَى لَنَا إِذَا مَا حَلَلْنَا مُصَابَ البَوَارِقِ
 وقال في شرحه « الدين : الطاعة ، والغلبى : المغالبة ، وبرى لنا : عرض لنا ،
 يبرى برى ، وانبرى ينبرى انبراء » اه ، ومثل هذا بنصه في شواهد العيني ، وتبعه
 البغدادي في شرح شواهد الشافية إلا أنه ضبط مصابا بفتح الميم ، وقال : هو اسم
 مكان من صابه المطر ، إذ امطر ، والصوب : نزول المطر ، والبوارق : جمع بارقة وهي
 سحابة ذات برق . والغلبى : ليس مصدرا للمفاعلة إنما هو أحد مصادر غلبه يغلبه
 غلبا بسكون اللام وغلبا بتحريكها وغلبه بالحق الهاء وغلاية كعلاية وغلبة
 كحذقة وغلبى ومغلبة بفتح اللام كذا في العباب ، والاستشهاد بالبيت عند المؤلف
 على أن من العرب من لا يرد الواو المنقلبة ياء في الجمع

وإنما قالوا عُمِيدٌ في تصغير عيد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود ، وكذلك فرقوا
 جمعيهما فقالوا أعياد في جمع عيد وأعواد في جميع عود^(١)
 وكذا اتفقوا على ردّ الأصل في قرير يبط ودينير لزوال الكسر الموجب لقلب
 أول المضعف ياء ، كما قيل قرّار يبط ودنانير .

وكذا اتفقوا على ردّ أصل الياء التي كانت أبدلت من الواو لاجتماعها مع الياء
 وسكون أولها ، كما تقول في تصغير طَيِّبٍ وَطَيِّبٌ : طُوَيْبٌ وِلُوَيْبٌ ؛ لتحرك الأولى
 في التصغير ، وكذا تقول : طُوَيْبَانٍ وِرُوَيْبَانٍ في تصغير طَيَّانٍ^(٢) وِرَيَّانٍ ، كما تقول
 في الجمع : طِوَاءٍ وِرِوَاءٍ ، وكذا إذا حقرت قِيًّا^(٣) وأصله قَوِيٌّ كحبر من الأرض
 القواء : أي القفر .

وكذا اتفقوا على ردّ أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف
 الزائدة ، نحو عطاء وقضاء ، فتقول : عَطَىٌّ ، تردها إلى الواو ، ثم تقلبها ياء لانكسار
 ما قبلها ، ثم تحذفها نَسِيًّا لاجتماع ثلاث يآآت كما يجيء ، وكذا تقلب همزة الإلحاق
 في حرّباء ياء ، فتقول : حرُّبِي ، لأن أصلها ياء كما يجيء في باب الاعلال

(١) هذا الذي ذكره المؤلف وجه غير الوجه الذي يتبادر من عبارة ابن
 الحاجب ، فحاصل ما ذكره ابن الحاجب أنهم لم يردوا الياء التي في عيد إلى أصلها
 وهو الواو عند التصغير حملا للتصغير على الجمع ، أما ما ذكره المؤلف فحاصله أنهم
 لم يردوها للفرق بين تصغير عيد وعود كما فرقوا بين جمعيهما

(٢) طيان : صفة مشبهة من طوى يطوى - كرضى يرضى - ومصدره الطوى -
 كالجوى وكالرضا - والطيان هو الذي لم يأكل شيئا

(٣) القى - بكسر أوله - والقواء - بفتح القاف ممدودا ومقصورا - الأرض
 القفر الخالية من الأهل . وفي حديث سلمان « من صلى بأرض قى فأذن وأقام الصلاة
 صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى قطره »

وإن كانت الهمزة أصلية خلتها كاليئة في تصغير الآلة (١) ، وإن لم تعرف هل الهمزة أصل أو بدل من الواو والياء خلت في التصغير بحاله ولم تقلبه ، إلى أن يقوم دليل على وجوب انقلابه ؛ لأن الهمزة موجودة ، ولا دليل على أنها كانت في الأصل شيئاً آخر ، وكذلك ترد أصل الياء الثانية في بَرِيَّة^(٢) وهو الهمزة عند من قال : إنها من برا أى خلق ؛ لأنها إنما قلبت ياء لكون الياء قبلها ساكنة حتى تدغم فيها ، ومن جعلها من البرى - وهو التراب - لم يهملها في التصغير ، وكذا النبي أصله عند سيبويه الهمز ، لقولهم تنبأ مسيماً (٣) تخففت بالإدغام كما في برية ؛ فكان قياس التصغير نُبِيَّء ، قال سيبويه : لكنك إذا صغرته أو جمعته على أفعلاء كأنبياء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمزة في النبي فتقول في التصغير نُبِيَّ بِيَاءِينَ على حذف الثالث كما في أُخَيَّ ، وقد جاء النُبَاءُ

(١) قال في القاموس : «الآلاء - كسحاب - ويقصر : شجر مردائم الخضرة واحده آلاءة وآلاء أيضاً»

(٢) قال في اللسان : «في التهذيب البرية أيضاً الخلق بلا همز . قال الفراء : هي من برا الله الخلق أى خلقهم ، وأصلها الهمز ، وقد تركت العرب همزها ونظيره النبي والذرية . وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهزون البريئة والنبي والذريئة من ذراً الله الخلق وذلك قليل . قال الفراء : وإذا أخذت البرية من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمزة . وقال اللحياني : أجمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة ولم يستثن أهل مكة»
(٣) قال سيبويه (ج ٢ ص ١٢٦) : فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه ، فمن قال النبأ قال كان مسيماً نبي سوء (مصغراً) وتقديره هانيع ، وقال العباس بن مرداس :

يَا خَاتِمَ النَّبِيَّاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا

ذا القياس ، لأنه بما لا يلزم ، ومن قال أنبياء قال نبي سوء (مصغراً) كما قال في عيد حين قالوا اعياد عييد» وبما نقلناه من عبارة سيبويه يتبين لك ما في عبارة المؤلف من قصور عن أداء المعنى الذى يؤخذ من عبارة سيبويه

وكذا اتفقوا على رد الألف في آدم إلى أصلها ، وهو الهمزة ، في التصغير والجمع ، لكنه يعرض للهمزة فيهما ما يوجب قلبها واوا ، وذلك اجتماع همزتين متحركتين لافي الآخر غير مكسورة إحداهما ، كما يجيء في باب تخفيف الهمز .

وكذا اتفقوا على أنك إذا صغرت ذَوَائِبِ اسم رجل قلت : ذُوَّيْبٌ بهمزتين مكتنفتين للياء ، لأن أصل ذَوَائِبِ ذَائِبِ بهمزتين ، إذ هي جمع ذُوَّابَةٍ^(١) فكره اكتناف همزتين للألف التي هي خلفتها كلا فصل ، فأبدلوا الأولى شاذاً لزوماً واوا ، وإنما لم يقلبوا الثانية لتعود الأولى إلى القلب في المفرد : أي في ذُوَّابَةٍ ، وإنما أبدلت واوا لأنها أبدلت في مفرده ذلك ، وليكون كأوادم وجوامع ، هذا ، وقال سيبويه في تصغير شاء : شَوَى ، قال : أصل شاء إما شَوَى أو شَوَوٌ قلبت العين ألفاً واللام همزة وكلاهما^(٢) شاذ ، وفيه جمع بين إعلايين ، والقياس قلب اللام

(١) الذُوَّابَةُ - بضم أوله - : الناصية أو منبتها من الرأس ، وشعر في أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شيء

(٢) أما شذوذ قلب العين ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها فلأن من شرط هذا القلب ألا تكون اللام حرف علة ، وأما شذوذ قلب اللام همزة فلأنها وقعت بعد ألف ليست زائدة . والإعلايان هما قلب العين ألفاً واللام همزة . وقد نقل المؤلف عبارة سيبويه بالمعنى والاستنتاج وزاد فيها ، وها نحن أولاء نسوقها إليك بنصها . قال (ج ٢ ص ١٢٦) : « وأما الشاء فإن العرب تقول فيه شوى ، وفي شاة شوية ، والقول فيه أن شاء من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات ، وشاة من بنات الواوات التي تكون عينات ولامهاها ، كما كانت سواسية ليس من لفظ سى ، كما كانت شاء من بنات الياءات التي هي لامات ، وشاة من بنات الواوات التي هي عينات ، والدليل على ذلك هذا شوى ، وإنما ذا ك امرأة ونسوة ، والنسوة ليست من لفظ امرأة ، ومثله رجل ونفر « اه ، وقول سيبويه « وإنما ذا ك امرأة ونسوة » يريد به أن شاء اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو شاة كما أن نسوة اسم جمع له واحد من معناه دون لفظه وهو امرأة

فقط ألفا ، قال : ليس لفظ شاء من شاة لأن أصلها شوّهة بدليل شويّهة ، بل هو بالنسبة إلى شاة كنسوة إلى امرأة ، واستدل على كون لامه حرف علة بقولهم في الجمع شويّ ككليب ، وقال المبرد : شويّ من غير لفظ (١) شاء ، وأصل شاء شوّه فهو من شاة كتمر من تمر ، قلبت العين ألفا على القياس ، كما في باب ، ثم قلبت الهاء همزة لخفائها بعد الألف الخافي أيضا ، وهذا كما أن أصل ماء موه ، قال : فتقول في تصغير شاء : شويه ، كما تقول في ماء : مويه ، لزوال الألف الخافي في التصغير ، فترد اللام إلى أصلها ، كما تقول في الجمع : شياه ، ومياه

وكذا اتفقوا على رد ميم « فم » إلى أصله ، وهو الواو ، لأنه إنما جعلت مما لثلا تحذف باجتماع الساكنين ، فيبقى الاسم على حرف

وما اختلف في هذا القسم في رجوع الحرف المقلوب فيه إلى أصله باب قائم ونائم ، و باب أدور والنور ، بالهمزة ، و باب مُتعد ، قال سيبويه في الجميع : لا ترد إلى أصولها في التصغير ، بل تقول : قويم ، وأديئر ، بالهمزة بعد الياء فيهما وكذا نُويّر ، بالهمزة قبل الياء ، ومُتيعِد ومُتيزن ، ولعل ذلك لأن قلب العين همزة في باب قائل ، وقلب الواو تاء في متعد — وإن كانا مطردّين — إلا أن العلة فيهما ليست بقوية ، إذ قلب العين ألفا في قائم ليس لحصول العلة في جوهره ، ألا ترى أن ما قبل العين أي الألف ساكن عريق في السكون ، بخلاف سكون

(١) المبرد يخالف سيبويه من وجوه : أحدها أنه جعل شويا اسم جمع له واحد من معناه وهو شاء ، الثاني : أنه جعل شاء اسم جنس جمعيا له واحد من لفظه يفرق بينهما بالتاء وهو شاة ، الثالث : أنه قلب العين ألفا قياسا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم اعتلال اللام ، وقلب اللام التي هي هاء همزة قلبا غير قياسي ، الرابع : أنه صغر شاء على شويه في حين أن سيبويه صغره على شوي ، وهذا الوجه نتيجة حتمية لوجوه السابقة

قاف أقوَمَ ، ومع هذا لم يكن حرف العلة في الطرف الذي هو محل التغيير كما كانت في رِداء ؛ فلا جرم ضعف علة القلب فيه ضعفا تاما حتى صارت كالعدم ، لكنه حمل في الإعلال على الفعل نحو قال ، فلما كانت علة القلب ضعيفة لم يُبالَ بزوال شرطها في التصغير بزوال الألف ، وإنما كان الألف شرط علة القلب لأنها قبل العين المتحركة كالفتحة ، أو نقول : هي لضعفها كالعدم فكان واو قاوم متحرك مفتوح ما قبلها ، وكذا نقول : إن علة قلب الواو في أو تعد تاء ضعيفة ، وذلك لأن الحامل عليه كراهة مخالفة الماضي للمضارع لو لم تقلب الواو تاء ، لكون الماضي بالياء والمضارع بالواو ، مع كون التاء في كثير من المواضع بدلا من الواو نحو تراث وتكلة وتقوى^(١) ، ونحو ذلك ، ومخالفة الماضي للمضارع غير عريضة كما في قال يقول وباع يبيع ، فظهر أن قلب الواو تاء وإن كان مطردا إلا أنه لضرب من الاستحسان ، ولقصد تخفيف الكلمة بالإدغام ما أمكن ، ولضعف العلة لم يقلبه بعض الحجازيين تاء ، بل قالوا ابتعد ياتعد ، كما يجيء في باب الاعلال ، فلما ضعفت علتنا قلب عين نحو قائم وفاء نحو متعد صار الحرفان كأنهما أبدا لا لعة ، فلم يُبالَ بزوال علتين في التصغير ، فقليل : قوئيم بالهمزة ، ومتيعد بالتاء وحذف تاء الافتعال ، كما في تصغير نحو مرتفع .

وخالف الجرمي في الأول ، فقال : قوئل وبويع بترك الهمزة لذهاب شرط العلة ، وهو وقوع العين بعد الألف ، وقد اشترط سيبويه أيضا في كتابه في قلب العين في اسم الفاعل ألفا ثم همزة وقوعها بعد الألف ، واتفق عليه النحاة ، فلا

(١) يقال : رجل وكل - بالتحريك - ووكلة - كهمة - وتكلة على البدل ، ومواكل ، كل ذلك معناه عاجز كثير الاتكال على غيره . والتقية والتقوى والاتقاء كله واحد ، وأصل تقوى وقيا ؛ لأنه من وقيت ، أبدلت واؤه تاء وياؤه واوا

وجه لقول المصنف في الشرح إن علة قلب العين ألفا فيه حاصلة ، وهي كونه اسم فاعل من فعل مُعل ؛ فان هذه العلة إنما تؤثر بشرط وقوع العين بسد الألف باتفاق مهم

وحالف الزجاج في نحو متعد فقال في تصغيره : مُوَيْعِد ، لذهاب العلة وهي وقوع الواو قبل التاء ، وذلك لأن التاء تحذف في التصغير كما في مُرْتَدِعٌ وَمُجْتَمِعٌ كما يجيء .

وأما نحو أدور وتور فان سبويه لم يبال بزوال علة قلب الواو همزة في التصغير وهي كونها واوا مضمومة ؛ لأنها وإن كانت مطردة في جواز قلب كل واو مضمومة ضمة لازمة همزة ، كما يجيء ، لكنها استحسانية غير لازمة ، نحو وجوه ونحوه ، فهي علة كلا علة ؛ وخالفه المبرد فقال : إنما همزت الواو لانضمامها ، وقد زالت في التصغير فتقول في أدور وتور المهموزين : أُدِيرُّ بالياء المشددة ونُوَيْرُّ بالواو انصريحة ، ولا كلام في نحو تخمة وتراث وثمة^(١) ؛ لأن قلب الواو تاء لأجل انضمامها في أول الكلمة ، فكرهوا الابتداء بحرف ثقيل متحرك بأثقل الحركات ، والضمة حاصلة في التصغير ، وهذا القلب غير مطرد ، بخلافه في نحو اتعد قوله « وأدَد »^(٢) هو أبو قبيلة من اليمن ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن

(١) التخمة - بضم ففتح : الثقل الذي يصيبك من الطعام ، تاؤه مبدلة من الواو والتهمة - بوزن تخمة - : ظن السوء ، وأصلها وهمة من الوهم أبدلت واوها تاء
(٢) قال في اللسان في مادة ودد : « الود بفتح الواو : صنم كان لقوم نوح ثم صار لكلب ، وكان بدومة الجندل ، وكان لقريش صنم يدعونه ودا (بضم الواو) ومنهم من يهمز فيقول أد ، ومنه سمي عبدود ، ومنه سمي أد بن طابخة ، وأدد جد معد بن عدنان » اه . وقال في مادة أد « وأدد : أبو قبيلة من اليمن ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير ، والعرب تقول أدا ، جعلوه بمنزلة ثقب ولم

سبأ بن حمير، وأدُّ أبو قبيلة، وهو أد بن طابجة بن الياس بن مضر، يعني أنه في الأصل وُدُّ بالواو المضمومة، واستثقل الابتداء بها فقلبت همزة كما في أجوه وأقتت، وإبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة في الأول كانت أو في الوسط قياساً مطرد لكن على سبيل الجواز لا الوجوب، ولا أدري أي شيء دعاهم إلى دعوى انقلاب همزة أدد عن الواو، وما المانع من كونه من تركيب « أدد » وقد جاء منه الإدُّ

بمعنى الأمر العظيم، وغير ذلك

قال: « فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةٌ ثَانِيَةً فَالْوَاوُ لَا زِمَةَ، نَحْوُ ضُوَيْرِبٍ فِي ضَارِبٍ وَضُوَيْرِبٍ فِي ضِيرَابٍ، وَالْأَسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحذُوفُهُ، تَقُولُ فِي عِدَّةٍ وَكُلُّ أَسْمَاءٍ وَعَيْدَةٍ وَأَكِيلٍ، وَفِي سَهٍ وَمُذَائِمًا سَتِيهَةً وَمُنَيْذٍ، وَفِي دَمٍ وَحَرِيٍّ وَحَرِيحٍ، وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنِ وَاسِمٍ وَأَخْتِ وَبِنْتِ وَهَنْتِ، بِخِلَافِ بَابِ مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ »

أقول: قد مر أن نحو ضويرب مما عرض فيه في التصغير علة القلب

اعلم أن كل مدة زائدة ثانية غير الواو تقلب في التصغير واواً لانضمام ما قبلها؛ فتقول في ضارب وضيراب وطومار: ضويرب وضويرب وطويمير^(١)، وأما إن لم تكن زائدة نحو القير^(٢) والناب فلا، بل تقول: قير ونيب

قوله « والاسم على حرفين يرد محذوفه » هذا من باب ما عرض فيه في التصغير مانع منع من اعتبار سبب الحذف الذي كان في المكبر كما ذكرنا اعلم أن كل اسم ثلاثي حذف فائوه أو عينه أو لامه وجب في التصغير ردها؛

يجعلوه بمنزلة عمر « اه وهذا الصنيع منه يشعر بوجود خلاف في همزة أدد، هل هي أصلية أو منقلبة عن واو، وأنه لم يرجح عنده أحد المذهبين

(١) الطومار: الصحيفة، والمؤلف أراد أن يمثل به لما كانت المدة الثانية فيه

واوا، وحكما أن تبقى في التصغير ولا تقلب

(٢) القير - بالكسر - والقار: شيء أسود يطل به السفن والأبل، أو هما الزفت

لأن أقل أوزان التصغير فُعَيْلٌ ، ولا يتم إلا بثلاثة أحرف ؛ فإذا كنت محتاجا إلى حرف ثالث فَرَدُّ الأَصْلِي المحذوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي ، وأما إن كانت الكلمة موضوعة على حرفين أو كُنْتَ لاتعرف أن الذاهب منها أي شيء هو ، زدتها في آخرها في التصغيرياء ، قياسا على الأكثر ، لأن أكثر ما يحذف من الثلاثي اللام دون الفاء والعين ، كدِمٍ وَيَدٍ وَفِيمٍ وَحِرِّ ، وأكثر ما يحذف من اللام حرف العلة ، وهي إما واو ، أو ياء ، ولو زدتها واوا وجب قلبها ياء لاجتماعها مع الباء الساكنة قبلها ، فجئت من أول الأمر بالياء ، فقلت في تصغير مَنَ وَمِنَ وَأَنَّ الناصبة للمضارع وإن الشرطية أعلاما : مَنِيَّ وَأُنِيَّ ، وأما إذا نسبت إلى مثل هذه فيجبيء حكمها في باب النسب ، وتقول في تصغير عدة : وَوَعِدَةٌ وهذه التاء وإن كانت كالعوض من الفاء ولذلك لا يتجمعان نحو وَوَعِدَةٌ وَوَعِدَةٌ ، لكنه لم يتم بنية تصغير الثلاثي - أي فُعَيْلٌ - بها ، لأن أصلها أن تكون كلمة مضمومة إلى كلمة ، فلماذا فتح ما قبلها كما فتح في نحو بَعْلَبَك ، فالتاء مثل كرب في معدى كرب ، من حيث إنه يدور إعراب المركب عليه ، ومن حيث انفتاح ما قبلها ، وأما إذا قامت التاء مقام اللام وصارت عوضا منه كما في أُخْتٍ وَبِنْتٍ فانها تخرج عما هو حدها من فتح ما قبلها ، بل تسكن ويوقف عليها تاء ، ولا يعتد بمثل هذه أيضا في البنية ، بل يقال أُخِيَّةٌ برد اللام حفظا لأصل التاء ، وهو الانفصال ، وكونها كلمة غير الكلمة الأولى ، فإذا لم يعتد بها في البنية في نحو بِنْتٍ مع كونها عوضا من اللام قائمة مقامها لما فيها من رائحة التأنيث فكيف يعتد بها فيها في نحو عِدَّةٍ مع عدم قيامها مقام العوض منه بدلالة فتح ما قبلها كما هو حقه في الأصل وكذا الوقف عليها هاء ، وتقول في كل اسما : أُكَيْلٌ ، ترد الهمزة التي هي فاء الكامة ، ولا ترد همزة الوصل ؛ لأنه إنما احتيج إليها لسكون الفاء ، وفي المصغر يتحرك ذلك

قوله « وفي مذ » هذا بناء على أن أصله منذ ، وقد ذكرنا في شرح (١)
الكافية أنه لم يقم دليل عليه

قوله « سه » أصله ستّه وفيه ثلاث لغات إحداها هذه ، وهي محذوفة العين ،
والثانية ستٌ بحذف اللام مع فتح السين ، والثالثة است بحذف اللام وإسكان
السين والمجىء بهمزة الوصل

فأما إذا سميت بقمٌ وبع فانك تقول في المكبر : قومٌ وبيع ، كما مر في باب
الأعلام (٢) فلا يكون من هذا الباب

قوله « وفي ديمٍ وحرٍ » لام دم ياء ، ولام حرٍ حاء ، حذفت لاستثقال الحاءين
بينهما حرف ساكن ، وحذف العين في سهٍ ومذ واللام من حر ودم ليس قياسا
بل القياس في نحو عمٍ وفتىً ، وحذف الفاء في كئلٌ شاذ ، وفي عدة قياس كما
يجيء في موضعه

قوله « وكذا باب ابن واسم وبنت وهنت » يعني إذا حذفت اللام وأبدلت
منها همزة الوصل في أول الكلمة أو التاء في موضعه فانه لا يتم بالبدلين بنية تصغير
الثلاثي ، بل لابد من رد اللام ، وإنما لم يتم بهمزة الوصل لأنها غير لازمة ، بل
لا تكون إلا في الابتداء ، فلو اعتد بهما لم تبقى البنية في حال الدرج إن سقطت

(١) قد سبق أن تكلمنا على هذه الكلمة فيما مضى من الكتاب (ص ٧)
(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢٤ ص ١٣٤) : « ولهذا يرد اللام أو
العين إذا سمي بفعل محذوف اللام أو العين جزما أو وقفا كيغز ويرم ويخش واغز
وارم واخش ويخف ويقل وبيع وخف وقل وبع ، فتقول : جاءني يغز ويرم
والتوين للعوض كما في قاض اسم امرأة ، ويخشى كيحي واغزو وارم واخشى
ويخاف ويقول وبييع وقول وبيع وخاف ، كما مر في غير المنصرف » اهـ

الهمزة وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها ؛ لأنها هي التي تسقط في
الدرج ، وإنما لم يعتد بالتاء في البنية لما فيها من راحة التأنيث لاختصاص
الإبدال بالمؤنث دون المذكر ، وإنما قلنا إن الهمزة والتاء بدلان من اللام
لأنهما لا تجامعانه ، ولم يجيء من الكلمات ما أبدل من لامه تاء فيكون ما قبلها
ساكناً ويوقف عليها تاء إلا سبع كلمات : أخت ، وبنت ، وهنت ، وكيت ،
وذيت ، وثنتان (١)

(١) أخت : أصلها أخو ، حذفت لامها اعتباراً وعوض عنها التاء مع قصد
الدلالة على المؤنث وغيرت الصيغة من فعل (كجبل) إلى فعل (بضم فسكون)
دلالة على أن التاء ليست متمحضة للتأنيث . وبنت : أصلها بنو ، فعل بها ما فعل
بأخت إلا أنهم كسروا فاء الكلمة منها . والهن والهنة والهنت : كناية عن الشيء
يستفحش ذكره . قال في اللسان : ويقال للمرأة ياهنة أقبل فأذا وقفت قلت : ياهنه
وقالوا : هنت بالتاء ساكنة النون فجعلوه بمنزلة بنت وأخت ، وهنتان وهنات ،
تصغيرها هنية وهنيهة ، فهنية على القياس وهنيهة على إبدال الهاء من الياء في هنية للقرب
الذي بين الهاء وحروف اللين ، والياء في هنية بدل من الواو في هنيوة ، والجمع هنات
على اللفظ وهنوات على الأصل . قال ابن جنى : أما هنت فبدل على أن التاء فيها
بدل من الواو قولهم هنوات قال :

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هِنَوَاتٍ شَأْنَهَا مُتَتَابِعٌ
أما كيت فقد قال في اللسان : « وكان من الأمر كيت وكيت ، يكنى بذلك
عن قولهم كذا وكذا ، وكان الأصل فيه كية وكية (بتشديد الياء) فأبدلت الياء الأخيرة تاء
وأجروها مجرى الأصل لأنه ملحق بفلس والملحق بالأصل . قال ابن سيده : قال ابن جنى :
أبدلوا التاء من الياء لآما وذلك في قولهم كيت وكيت وأصلها كية وكية ثم إنهم حذفوا
الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء كما فعلوا ذلك في قولهم ثنتان فقالوا كيت
فكما أن الهاء في كية علم تأنيث كذلك الصيغة في كيت علم تأنيث ، وفي كيت ثلاث
لغات ، منهم من يبننها على الفتح (طلباً للخفة) ومنهم من يبننها على الضم (تشبيهاً
لها بقيل وبعد) ومنهم من يبننها على الكسر (على أصل التخلص من التقاء الساكنين) .

وكلتا عند سيبويه (١) ، وقولهم منّت^٢ بسكون النون مثلها ، لكنهما

قال : وأصل التاء فيها هاء وإنما صارت تاء في الوصل « اه بتصرف . وأما ذيت . فالقول فيها كالقول في كيت تماما . وأما اثنتان فقد قال في اللسان : « والاثنتان ضعف الواحد ، والمؤنث الثنتان ، تاؤه مبدلة من ياء ، ويدل على أنه من الياء أنه من ثنيت لأن الاثنتين قد ثنى أحدهما إلى صاحبه ، وأصله ثنى (كجبل) يدل على ذلك جمعهم إياه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء ، فنقلوه من فعل (بفتح الفاء والعين) إلى فعل (بكسر الفاء وسكون العين) كما فعلوا ذلك في بنت ، وليس في الكلام تاء مبدلة من الياء في غير افتعل إلا ما حكاه سيبويه من قولهم : أستوتوا ، وما حكاه أبو علي من قولهم : ثنتان اه ، وقوله أستوتوا قال عنه ابن يعيش (١٠ : ٤٠) : « وقولهم أستوتوا أي أجدبوا ، وهو من لفظ السنة على قول من يرى أن لامها واو ، لقولهم سنة سنواء واستأجرته مساناة ، ومنهم من يقول التاء بدل من الواو ، ومنهم من يقول إنها بدل من الياء ، وذلك أن الواو إذا وقعت رابعة تنقلب ياء على حد أوعيت وأغزيت ثم أبدل من الياء التاء ، وهو أقيس » اه

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (ح ١ ص ٥٥) : « وقد اختلف العلماء في هذه التاء (يريد تاء كلتا) فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعلى كذكرى وحفري — وهو نبت — وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت في كلا ، والأوجه الأول ، وذلك لأمرين : أحدهما : ندرة البناء وأنه ليس في الأسماء فعتل (بكسر الفاء وسكون العين وفتح التاء) ، والثاني : أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة ، وكلتا اسم مفرد عندنا ، وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تاؤه للتأنيث مع أن تاء التأنيث لا تكون حشوا في كلمة ، فلو سميت رجلا بكلتا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لأن الألف للتأنيث ، وقياس مذهب أبي عمر الجرمي ألا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة ، لأنه كقائمة وقاعدة إذا سمي بهما فاعرفه « اه . ويؤخذ مما ذكره المؤلف في باب النسب أن من العلماء من ذهب إلى أن التاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة وليس فيها معنى التأنيث كالتاء في ست ، وأصله سدس ، و كالتاء في تكلة وترات وأصلها وكلة ووراث

(٢) منت : أصله من زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفا للدلالة على تأنيث المحكى

ليست بدلا من اللام ، إذ لا لام لمن وضعا ، وتقول في تصغيرها : أُخِيَّة ،
وَبُنِيَّة ، وَهْنِيَّة ، وَهْنِيَّة ، وَأَهْنِيَّة ، لأن لامها ذات وجهين كسنة ، وتصغير سنة
أيضا على سُنِيَّةٍ وَسُنِيَّةٍ ، وتقول في منت : مُنِيَّةٌ كما تصغر مَنْ على ما ذكرنا ،
وتقول في كَيْتٍ وَذَيْتٍ : كَيْيَّةٌ وَذَيْيَّةٌ ؛ لقولهم في المكبر ذِيَّةٌ وَكَيْيَّةٌ أيضا ،
ومن قال أصلهما كَوِيَّةٌ وَذَوِيَّةٌ لكون باب طَوِيٌّ أكثر من باب حَيٌّ قال :
كَوِيَّةٌ وَذَوِيَّةٌ ، وإنما فتحت ما قبلها في التصغير ووقفت عليها هاء لأنك إذا رددت
اللام لم يكن التاء بدلا منها ، وإذا سميت بَضْرَبَتْ قلت : ضَرْبَةٌ كما مر في العلم
وتصغيرها على ضَرْبِيَّةٍ ، وتقول في تصغير فُلٍ ^(١) فُلَيْنٍ ؛ لأن لامة نون من قولهم

والأفصح فيه أن يقال : منه ، بتحريك نونه وإبدال تائه هاء

(١) هذا الذي ذهب إليه المؤلف في هذه الكلمة هو مذهب الكوفيين في « فُلٍ »
التي تختص بالنداء في نحو قولهم يافل ويافلة وهو مذهب جميع النحاة في فُلٍ التي
تستعمل في غير النداء من مواقع الكلام نحو قول الشاعر

* فِي لَجَّةِ أُمْسِكِ فُلَانًا عَن فُلٍ *

ومذهب البصريين في المختص بالنداء أن لامة ياء وأنه يقال في تصغيره فُلِي . قال
أبو الحسن الأشموني : « لا يستعمل فُلٍ في غير النداء ويقال للثوثة : يافلة ،
واختلف فيهما ، فذهب سيويه أنهما كسائتان عن نكرتين فقل كناية
عن رجل و فلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان
وفلانة فرخما ، ورده الناظم ، لأنه لو كان مرخما لقليل فيه فلا ، ولما قيل في التأنيث
فلة ، وذهب الشلوين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فُلٍ و فلة كناية
عن العلم نحو زيد و هند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده . قال
الناظم في شرح التسهيل وغيره : إن يافل بمعنى يافلان ويافلة بمعنى يافلانة . قال :
وهما الأصل ، فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين
في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين
السابقين » اهـ . وقال بعد ذلك : « وجر في الشعر فُلٍ ، قال الراجز : في لجة . . . »

فلان ، وتقول في تصغير قطْ وَرُبَّ وَبَخٍ مخففات : قُطَيْطُ وَرُبَيْبٌ وَبُخَيْخٌ (١)
وتقول في تصغير ذِهْ مسكن الهاء ذِيٌّ لأن الهاء بدل من الياء ، والأصل ذى كما
مر في أسماء الإشارة

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

* دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِعِ فَأَبَانَ *

أى درس المنازل وليس هو فل المختص بالنداء ، إذ معنا هما مختلف على الصحيح
كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفتان ،
فالمختص مادته من ف ل ي فلو صغرته قلت فلى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت
فلىن « اه . وقال ابن منظور في اللسان : « قال ابن بزرج : يقول بعض بني أسد :
يافل أتبل ويافل أقبلا ويافل أقبلا وقالوا للمرأة فيمن قال يا فل يا فلان أقبلي
وبعض بني تميم يقول يا فلانة أقبلي ، وبعضهم يقول يا فلانة أقبلي ، وقال غيرهم : يقال
للرجل : يا فل أقبلي وللأثنين يا فلان ويا فلون للجميع أقبلا وللرأة يا فل (بفتح اللام)
أقبلي ويافلتان ويا فلانة أقبلي نصب في الواحد لأنه أراد يا فلانة فنصبوا الهاء . ثم قال
قال الخليل : فلان تقديره فعال (بضم الفاء) وتصغيره فلىن (بتشديد الياء) قال :
وبعض يقول : هو في الأصل فعلان (بضم الفاء وسكون العين) حذف منه واو . قال :
وتصغيره على هذا القول فلىان ، وروى عن الخليل أنه قال : فلان نقصانه ياء أو واو
من آخره والنون زائدة لانك تقول في تصغيره فلىان فيرجع إليه ما نقص وسقط
منه ولو كان فلان مثل دخان لكان تصغيره فلىن مثل دخين (بتشديد الياء فيهما)
ولكنهم زادوا ألفا ونونا على فل (بفتح اللام) « اه ملخصا

(١) قال ابن هشام : قط على ثلاثة أوجه — أحدها — أن تكون ظرف زمان
لاستغراق ماضى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات...
.. وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف
طاه مع ضمها أو إسكانها — والثاني : أن تكون بمعنى حسب ، وهذه مفتوحة
القاف ساكنة الطاء ، ويقال فيها : قطى وقطك... والثالث : أن تكون اسم
فعل بمعنى يكنى فيقال قطنى بنون الوقاية « اه ومثل هذا في شرح الكافية للمؤلف (ص ٢٠)

قوله « بخلاف ميت وهار وناس » الأصل مَيِّت وهَائِر^(١) وأناس ، حذفها لالعة موجبة ، بل للتخفيف ، وهذه الالة غير زائلة في حال التصغير ، ولا حاجة لضرورة إلى رد المحذوف ، كما كانت في القسم المتقدم ، إذ يتم بنية التصغير بدونها ، وكذا لا ترد المحذوف في تصغير يَرَى وترى وأرى ونرى ، ويضع وتضع ، وخير وشر ، بل تقول : يَرَىُّ وترَىُّ وأَرَىُّ ونَرَىُّ وَيُضَيِّعُ وتُضَيِّعُ وَخِيَيْرُ وشَرِيرُ ؛ وحكى يوس أن أبا عمرو كان يقول في مُرٍ : مُرَىُّ كمرِيع ، يهمز ويكسر كمعيط في مُعَطٍ ؛ فالزمه سيويوه أن يقول في مَيِّتٍ وناسٍ مَيِّتٌ وأنيس ، وكان المازني يرد نحو يَضَعُ وهَارٍ إلى أصله ، نحو يُوَضِّعُ وهو يَضَرُّ .

ص ١١٧) وزاد أنه يقال في قط الظرفية قط بضم القاف مع تخفيف الطاء مضمومة ومراد المؤلف هنا قط الظرفية المخففة على أى وجه من وجوهها . وقال صاحب المعنى : « وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث سا كنة أو محركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف » . وبخ : كلمة نقال عند تعظيم الشئ ، أو استحسانه وهي بسكون الخاء وبكسر ها منونة أو بغير تنوين وبتشديد ها مكسورة مع التنوين وبضمها مخففة مع التنوين ؛ فان كررتها سكتتھا أونونتها مع الكسر أونونت الأولى وسكنت الثانية

(١) قال في اللسان : « هار البناء هوراهدمه . وهار البناء والجرف يهور هورا وهؤورا فهوائر وهار على القلب » اه ، فالفعل لازم ومتعد ؛ وقوله وهار على القلب يريد أن أصله هاور ثم قدمت الراء على الواو فصار هاروا ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة فصار هاريا ثم أعلل إعلال قاض . وقال في اللسان أيضا : « الناس قد يكون من الانس ومن الجن ، وأصله أناس فخفف ، ولم يجعلوا الألف واللام فيه عوضا من الهمزة المحذوفة ، لأنه لو كان كذلك لما اجتمع مع المعوض منه في قول الشاعر :

« إِنَّ الْمُنَايَا يَطَّلُهُ نَ عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمِينَا » اه

قال السيرافي : فيلزمهم أن يقولوا : أُخَيْرٌ وَأَشْيَرٌ ، وقد حكى يونس عن جماعة هُوَيْثِرٌ ، فقال سيبويه : هذا تصغير هائر لا تصغير هار^(١) ، كما قالوا في تصغير بَنُونُ أُبَيْدُونُ ، وهو تصغير أُبْنِيٍّ مقدرًا كأضحى ، وإن لم يستعمل كما مر في شرح الكافية^(٢) في الجمع ، ولو كان تصغير بَنُونُ على لفظه قلت بُنْيُونُ

(١) يريد أنك إذا صغرت هائرًا الذي بقي على أصله من غير قلب مكاني قلت هويثر كما تقول سويثل ونويثل وصويثم في تصغير سائل ونائل وصائم ، وإذا أردت تصغير هار الذي قدمت لامة على عينه قلت هوير كما تقول قويض وغويز في تصغير قاض وغاز

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢ ص ١٧٠ ، ١٧١) : « الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها أينون ، قال :

زَعَمْتُ تَمَاضِرُ أُنْبِيٍّ إِمَامَتُهُ يَسُدُّ أُبَيْدُونُهَا الْأَصَاغِرُ خَلْتِي

وهو عند البصريين جمع أئين وهو تصغير أُبْنِيٍّ مقدرًا على وزن أفعال كأضحى فشذوذه عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره . وقال الكوفيون : هو جمع أئين ، وهو تصغير أُبْنِيٍّ مقدرًا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو ، فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعًا لمصغر لم يثبت مكبره ومجىء أفعال في فعل وهو شاذ كأجل وأزمن ، وقال الجوهري : شذوذه لكونه جمع أئين تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعًا ، وقال أبو عبيد : هو تصغير بنين على غير قياس » اهـ . قال البغدادي (ص ٤٠١) : « وقال ابن جنى في إعراب الحماسة : ذهب سيبويه إلى أن الواحد المكبر من هذا الجمع أُبْنِيٍّ على وزن أفعال مفتوح العين بوزن أعمى ثم حقر أيضا فصار أئين كأعيم ثم جمع بالواو والنون فصار أينون ثم حذف النون للأضافة فصار أينونها ، وذهب الفراء إلى أنه كسر ابنا على أفعال مضموم العين ككلب وأكلب ، ويذهب البغداديون في هذه المحذوفات إلى أنها كلها سوا كن العين فأبين عنده كأديل كما أن ابن ذلك المقدر عندهم كأدل وكان سيبويه إنما عدل إلى أن جعل الواحد من ذلك أفعال أسما واحدا مفردا غير مكسر لأمرين أحدهما أن مذهبه في ابن أنه فعل (بفتح العين) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، (١٥ - ١) »

قال « وَإِذَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَآوُ أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ قُلِبَتْ يَاءً ،
وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ بَعْدَهَا نَحْوُ عُرْيَةٍ وَعُصِيَّةٍ وَرُسَيْلَةٍ ، وَتَصْحِيحُهَا
فِي بَابِ أُسَيْدٍ وَجُدَيْلٍ قَائِلٌ ، فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَأَاتٍ حُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ
نَسِيًّا عَلَى الْأَفْصَحِ ، كَقَوْلِكَ فِي عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَغَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةٍ : عَطَى
وَأَدِيَّةٌ وَغُوِيَّةٌ وَمُعِيَّةٌ ، وَقِيَّاسُ أَحْوَى أَحَى غَيْرَ مُنْصَرَفٍ ، وَعَيْسَى يَصْرِفُهُ ،
وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : أَحَى ، وَعَلَى قِيَّاسِ أُسَيْوَدَ أَحْيَوُ »

أقول : قوله « وَإِذَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ » إلى قوله « وَجُدَيْلٍ قَائِلٌ » من باب

ما يعرض فيه للتصغير سبب القلب (١)

وليس من باب فعل (كقفل) أو فعل (كجذع) — والآخر — أنه لو كان
أفعل لكان لمثال القلة ولو كان له لقب جمع بالواو والنون وذلك أن هذا
الجمع موضوع للقلة فلا يجمع بينه وبين مثال القلة ، لئلا يكون ذلك كاجتماع
شيئين لمعنى واحد وذلك مرفوض في كلامهم « اه

(١) شملت هذه العبارة أربعة أنواع عرض فيها سبب القلب عند التصغير
— الأول — الواو التالية لياء التصغير سواء أكانت أصلية وهي لام كعروة ودلو
وحقو أم كانت زائدة كعجور ورسول وجزور . وهذا النوع تقلب
واوه ياء بسبب عرض وهو اجتماع الواو والياء في كلمة وسبق إحداهما
بالسكون — الثاني — الألف المسقلبة عن وار أو ياء ولا تكرون إلا لاما
كفتى وعصا ورحى . وهذا النوع ترد فيه الألف إلى أصلها إذ قد زال
بسبب التصغير سبب قلب الواو والياء ألفا وهو تحرك كل منهما مع انفتاح ما قبله ،
وعرض سبب آخر موجب للقلب في الواو وهو اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما
التي هي ياء التصغير بالسكون وللأدغام في الياء وهو اجتماع المثليين في كلمة وأولهما
ساكن ، والظاهر أن المؤلف رحمه الله لم يراع رد الألف إلى أصلها بل قلبها من
أول الأمر ياء — الثالث — الألف الزائدة التالية لياء التصغير كآلف رسالة وقلادة
وقضاعة وقحافة وسحابة وشهامة . وهذا النوع تقلب فيه الألف ياء لما قد تقرر
من أنه يجب كسر الحرف التالي لياء التصغير فيما زاد على الثلاثة والألف حرف

قوله « فان اتفق اجتماع — إلى آخر ما ذكر » من باب ما يزول فيه في التصغير سبب القلب الذي كان في المكبر ويعرض، في التصغير سبب الحذف قوله « قلبت ياء » ليس على إطلاقه ، بل بشرط أن لا يكون بعد الواو أو الألف حرفان يقعان في التصغير موقع العين واللام من فُعَيْلٍ ، فإنه إن كان بعدهما حرفان كذا وجب حذفهما ، وكذا كل ياء في مثل موقعهما ، تقول في تصغير مقاتل : مُقَيْتِلٌ ، بحذف الألف ، إذ مُفَيْعِلٌ - بتشديد الياء - ليس من أبنية التصغير ، وكذا تُقَيْتِلٌ في تصغير تقوتل علما بحذف الواو ، وكذا حَمَيْرٍ في تصغير حميرار بحذف الياء مع همزة الوصل ، كما يجيء ، وإنما تقلب الألف والواو ياء إذا وقعا إما مَوْقِعَ اللام من فُعَيْلٍ ، نحو أُذَى في تصغير إذا علما ، وعُرْيَةٌ في تصغير عُرْوَةٌ ، أو موقع العين من فُعَيْعِلٍ ، كُرْسِيَّةٌ في رسالة ، وعُجَيْرٌ في عَجُوز ، وإنما قلبتا ياءين لأنهما إذن لا بد من تحريكهما ، فإذا تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء ، وإذا قصدت تحريك الألف فجعلها ياء أولى ، لأنها إن جعلتها واوا وجب قلبها ياء لما ذكرنا ، وجعلها همزة بعيد ، لأن اعتبار التقارب في الصفة في حروف العلة أكثر من اعتبار التقارب في المخرج ، فلذلك لا تقلب الألف همزة إلا في موضع لو قلبت

لا يقبل الحركة ولم يجز قلبها إلى حرف آخر من غير حروف العلة لأن حروف العلة بعضها أنسب ببعض ، ولم يجز قلبها واوا لأنها لو قلبت واوا لاجتمعت مع الياء الساكنة السابقة عليها ، فكان ينبغي قلبها ياء فأثرنا الاختصار بقلبها ياء من أول الأمر - الرابع - الهمزة المنقلبة عن واو أو ياء التالية لألف زائدة مثل كساء وبناء وقضاء وسما وعواء وزها . وهذا النوع تقاب فيه الألف الزائدة ياء لما تقدم في النوع الثالث ، فيزول سبب قلب الواو أو الياء همزة ، فتعود كل منهما ، ثم تقلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، وكان المصنف والشارح لا يريان رجوع الهمزة إلى أصلها بل يقلبها ياء من أول الأمر ، ولهذا لم يفرقا بين الواوى واليائى . واعلم أن النوع الرابع كما عرض فيه سبب القلب قد عرض فيه سبب الحذف

فيه واوا أوياء لا تقلبت ألفا أيضا ، كألف التأنيث في حمراء^(١) والألف في نحو الضالين ودابة^(٢) ، وأما العالم والباز فنادران^(٣)

(١) أصل حمراء حمري كسرى ثم قصد مد الصوت فزيدت ألف قبل ألف التأنيث فاجتمع ألفان فلزم قلب الثانية همزة لأنه لو قلبت الأولى لفات الغرض المأتى بها لأجله ، ولو قلبت الثانية واوا أوياء رعاية للتقارب في الصفة بين حروف العلة لصارت حينئذ حمراى أو حمراو فتقع كل من الواو والياء متحركة مفتوحا ما قبلها إذ لا اعتداد بالألف لزيادتها فيجب انقلابهما ألفا فتعود الكلمة سيرتها الأولى .

(٢) يحكى عن أيوب السخيتاني في الشواذ (ولا الضالين) بهمزة مفتوحة - فرارا من التقاء الساكنين ، وحكى أبو زيد عنه دابة وشأبة - بهمزة مفتوحة أيضا - للعلة المتقدمة . وإنما قلب الألف همزة ولم يقلبها ياء ولا واوا لأنه لو قلبها إلى إحداهما لصارت كل واحدة منهما متحركة مفتوحا ما قبلها فيلزم قلبها ألفا . قال أبو البقاء العكبرى في كتابه وجوه القراءات (ج ١ ص ٥) : « وقرأ أيوب السخيتاني بهمزة مفتوحة : ، وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو ضال ودابة وجان والعلة في ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها لثلاثي جمع بين ساكنين ، اه وقال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره (ج ١ ص ١٣١) الأصل في الضالين الضالين ، حذفت حركة اللام الأولى ثم أدغمت اللام في اللام فاجتمع ساكنان مدة الألف واللام المدغمة . وقرأ أيوب السخيتاني ولا الضالين - بهمزة غير ممدودة - كأنه فر من التقاء الساكنين وهي لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان) فظننته أنه قد لحن حتى سمعت من العرب دابة وشأبة . قال أبو الفتح : وعلى هذه اللغة قول كثير :

* إِذَا مَا الْغَوَانِي بِالْعَبِيْطِ اِحْمَارَتْ * اه كلامه

(٣) إنما كان ذلك نادرا لأن الألف لو قلبت واوا أوياء لم يلزم قلبهما ألفا لعدم تحركهما . وقد قال المؤلف في باب الابدال : وعن العجاج أنه كان يهمز

ثم إن الواو الواقعة بعد ياء التصغير - أعنى التي لا تحذف - لا يخلو إما أن تكون لاما أو غير لام

فاللام تقلب ياء لا غير، تقول: غَزَىَّ وَغَزِيَّةً فِي غَزْوٍ وَغُرُوةً، وكذا غَزِيَّانَ وَعُشِيَّاءَ وَغُزِيَّةً بِياءين مشددين، في تصغير غَزَوَانِ وَعَشَوَاءَ (١) وَغَزُوِيَّةً منسوبة إلى الغزو

وأما غير اللام فإن كانت ساكنة في المكبر فلا بد من قلبها ياء، نحو عَجِيْزٍ

العالم والخاتم، و ليس ذلك فرارا من التقاء الساكنين ولكن لتقارب مخرجي الألف والهمزة « اه كلامه، نقول: ومن شواهد قلب الألف همزة في العالم قول العجاج .

يَا دَارَ سَيِّ يَا سَلَمِيَّ ثُمَّ اسَلَمِيَّ * نِخْنَدِفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالِمُ

ومن شواهد قلبها همزة في الباز قول الشاعر

كَأَنَّهُ بَأَزْدَجْنٍ فَوْقَ مَرَقَبَةٍ جَلِيَّ الْقَطَا وَسُطَّ قَاعِ سَمَلَقٍ سَلَقٍ

الجمع فقالوا: أبوز وبنزان كما استمر قلب الواو ياء

في عيد لسكونها إثر كسرة عند جمعه فقالوا أعياد

(١) سى الساس: « والغزو السير إلى قتال العدو وانتهاء به. غزاهم غزوا وغزوانا، عن سيبويه، صحت الواو فيه كراهية الإخلاق. وغزاة، اه وقوله. صحت الواو فيه كراهية الإخلاق، يريد به أن حق الواو في غزوان أن تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنها لم تقلب لأنها لو قلبت لاجتمع ألفان فكان يجب حذف إحداهما دفعا لالتقاء الساكنين فيصير غزان فيلتبس فعلان (بفتح العين) بفعال. والعشواء أنثى الأعمشى، قال في اللسان: « العشا مقصور سوء البصر بالليل والنهار يكون في الناس والدواب والابل والطير، وقيل: هو ذهاب البصر وقيل: هو ألا يبصر بالليل، وقد عشى يعشى عشى (كعمى يعمى عمى) وهو عش وأعشى والأثى عشواء، اه ملخصا

وجزير في عَجوز^(١) وجزور، وإن كانت فيه متحركة أصلية^(٢) كانت كأَسود
ومزود، أو زائدة كجدول فالأكثر القلب، ويجوز تركه كأسيود وجدول^(٣)،
لقوة الواو المتحركة، وعدم كونها في الآخر الذي هو محل التغيير، وكون ياء
التصغير عارضة غير لازمة؛ وقال بعضهم: إنما جاز ذلك حملا على التكسير، نحو
جداول وأساود، ولو كان حملا عليه لجاز في مقام ومقال مقيوم ومقيول كما
في مقال ومقاوم

قوله « وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها » أي: الهمزة المنقلبة عن الألف المنقلبة
عن واو أو ياء بعد الألف الزائدة التي تلي ياء التصغير يعرض فيه سبب قلب الألف
ياء كما مر، ويحول سبب قلب اللام ألفا؛ إذ من جملة الألف الزائدة والفتحة التي

(١) أجمعوا على أنه يقال للمرأة المسنة: عجوز - بلاتاء - واختلفوا في أنه هل
يقال لها عجوزة - بالتاء - وفي أنه هل يقال للرجل عجوز أيضا، وقد حكى صاحب
اللسان عن بعض أئمة اللغة أنه يقال للرجل عجوز، كما حكى أنه يقال للمرأة
عجوزة بالتاء مع القلة. والجزور: المجزور من الأبل، يقع على الذكر والأنثى وهو مؤنث
بلاتاء تقول: هذه جزور بنى فلان وجزور بنى فلان ذبحتها وإن عنيت بذلك المذكر
(٢) المزود: وعاء يجعل فيه الزاد. والأسود: أصله صفة من السواد، وقد
سمى به نوع من الحيات وهو العظيم الذي فيه سواد وقد قالوا في مؤنثه أسودة وقالوا
في مؤنث الصفة سوداء. ولم يفرق المؤلف رحمه الله بين الصفة والاسم في جواز الوجهين
- وهما التصحيح وقلب الواو ياء في التصغير -، والذي حكاه أبو الحسن الأشموني في
شرحه على الألفية في باب الإبدال أنه إن جمعت الكلمة على صيغة منتهى الجموع
جاز فيها الوجهان في التصغير، وذلك كأَسود الاسم وجدول فقد قيل في جمعها
أَسارد وجداول، وأما إن كانت الكلمة لم تجمع على هذه الزنة فليس فيها إلا
الاعلال وذلك كأَسود وأعور وأحول وأحور إذ جاء جمعها على فعل
- بضم فسكون - وإنما أجاز الوجهين: أما الاعلال فلأنه الأصل، وأما التصحيح
فحملا للتصغير على التكسير، وإنما لم يفرق المؤلف هذا الفرق لأنه جعل علة جواز
التصحيح قوة الواو بالحركة

قبلها ، ويعرض سبب آخر لقلب اللام ياء ، إن كان واوا ؛ ثم سبب آخر لحذف ذلك اللام ، وذلك أنه إذا اجتمع ثلاث ياءات والأخيرة متطرفة لفظاً كما في أحيى أو تقديراً كما في معية وثانيتها مكسورة مُدْغَمٌ فيها ، ولم يكن ذلك في الفعل كما في أحيى ويحيى ولا في الجارى عليه نحو الموحى ؛ وجب حذف الثالثة نسياناً ، كما يجىء في باب الاعلال تحقيقه

فاذا حقر نحو عطاء قلب ألفه ياء كما في حمار ؛ فيرجع لام الكلمة إلى أصلها من الواو لزوال الألف قبلها ، ثم تنقلب ياء لتطرفها مكسوراً ما قبلها ؛ فتجتمع ثلاث ياءات : الأولى للتصغير ، والثانية عوض من الألف الزائدة ، والثالثة عوض عن لام الكلمة ، فتحذف الثالثة نسياناً ، فيبقى عطي ، ويدور الأعراب على الثانية وكذا إداوة ، لافرق بينهما ، إلا أن لام إداوة لم تنقلب ألفاً ثم همزة ؛ لأنها لم تتطرف كما تطرف لام عطاء

وأما غاوية فانك تقلب ألفها واوا كما في ضارب ؛ فتجتمع ياء التصغير والواو التي هي عين الكلمة ، فتقلب ياء لسكون الأولى ، فيجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير ، وبعدها العين ، ثم اللام
وأما معاوية فانك تحذف ألفها كما في مقاتل ؛ فتزيد ياء التصغير ، وتنقلب العين ياء لما ذكرنا ؛ قال

٣٧ - وَقَاءٌ مَّا مَعِيَّةٌ مِنْ أَبِيهِ * لِمَنْ أَوْ فِي بَعْدِهِ أَوْ بَعْدِهِ (١)

(١) هذا البيت من كلام الصمة الأصغر - وهو معاوية بن الحارث ، وهو والد الدريد ابن الصمة الشاعر المعروف - وكان الصمة أسيراً هو وابنه معية ، فقتل الصمة ، فقال هذا البيت وهو بجود بنفسه ، يريد أن في ابنه الباقي بعده أحسن الخلف والعوض منه والوقاء - بكسر الواو وفتحها بعدها قاف - : ما حيت به شيئاً أو حفظته و « ما » زائدة وقوله معية مبتدأ مؤخر خبره وقاء ، و « من أبيه » متعلق بوقاء أو بحذوف حال من ضمير المبتدأ و « أو في » مثل وفي مخففة ، والعقد : إحكام العهد ، « والعهد » الأمان وقد

وكذا يجتمع في أَحْوَى^(١) ثلاثُ يآآتٍ بسبب قلب العين ياءً ، فبعد حذف

أنشد المؤلف هذا البيت دليلاً على أنه يقال في تصغير معاوية معية — بحذف الألف وقلب الواو ياء وإدغامها مع ياء التصغير وحذف الياء التالية لها لكونها ثالثة. قال في القاموس وشرحه : « تصغير معاوية معيوة على قول من يقول أسود ، ومعية وهذا قول أهل البصرة لأن كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أو لاهن ياء التصغير حذفت واحدة منهن فإن لم تكن أو لاهن ياء التصغير لم تحذف منه شيئاً ، تقول في تصغير مية مية ، وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئاً . يقولون في تصغير معاوية معيبة (يريد أنهم لم يحذفوا من الياءات شيئاً ولا شك أنهم حذفوا الألف) على قول من يقول أسيد . ومنهم من يقول معيوية » اه ومثله أيضاً في صحاح الجوهري

(١) الأحوى : وصف من الحوة بضم الحاء وتشديد الواو — وهي سواد إلى الخضرة أو حمرة تضرب إلى السواد . قال الجوهري : « تصغير أحوى أحيو في لغة من قال أسود . واختلفوا في لغة من أدغم . قال عيسى بن عمر : أحي فصرف . قال سيبويه قد أخطأ هو ، ولو جاز هذا لصرف أصم لأنه أخف من أحوى ولقالوا أصيم فصرفوا . وقال أبو عمرو بن العلاء أحي كما قالوا أحيو : قال سيبويه : ولو جاز هذا لقلت في عطاء عطى . وقال يونس أحي قال سيبويه : هذا هو القياس والصواب » اه كلام الجوهري . واليك ما ذكر سيبويه في هذا الموضوع بحرفه (> ٢ ص ١٣٢) قال : « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياء ان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فعيل ، ويجرى على وجوه العربية (يريد أنه يعرب بالحركات الظاهرة) وذلك قولك في عطاء عطى وقضاء قضى وسقاية سقية وإداوة أدية وفي شاوية شوية وفي غاوغوى إلا أن تقول شويوية وغوبو في قول من قال أسود وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت واستثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل فلما كانت كسرة في ياء قبل تلك الياء التحقير ازدادوا لها استنقا لا فحذفوا وكذلك أحوى ، إلا في قول من قال أسود ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلته يضع ، وأما عيسى فكان يقول : أحي ويصرفه وهذا خطأ ، لو جاز ذا لصرفت أصم

الياء الثالثة كان سيبويه يمنع صرفه ، لأنه وإن زال وزنُ الفعل لفظاً وتقديراً أيضاً بسبب حذف اللام نَسِيًّا ، لكن الهمزة في الأول ترشد إليه وتنبه عليه ، كما منع صرف نحو يَعِدُ وَيَرَى اتفاقاً ، وإن نقص عن وزن الفعل بحذف الفاء والعين وجوباً ، وكان عيسى بن عمر يصرفه ، نظراً إلى نقصان الكلمة عن وزن الفعل نقصاناً لازماً ، بخلاف نحو أَرَسَ في تخفيف أَرَأْسَ ، فإن النقص فيه غير لازم (١) وليس بشيء ، لأن الواجب والجائز كما ذكرنا في مثله سواء مع قيام حرف المشابهة وكان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة نَسِيًّا ، بل إنما يحذفها مع التنوين حَذَفَ ياء قاض ومع اللام والاضافة يردّها كالأُحْيَى ، قال الفارسي : إنما فعل ذلك لمشابهته في اللفظ الفعل ، فكأنه اسم جار عليه مثل المُحْيَى وكذا يلزمه أن يقول في تصغير يُحْيِي يُحْيَى ، ورد سيبويه على ابن العلاء بقولهم في عَطَاءَ : عَطَى ، بحذف الثالثة

لأنه أخف من أحمر و صرفت أَرَأْسَ إذا سميت به ولم تهمز فقلت أَرَسَ . وأما أبو عمرو فكان يقول : أحي (أى بالأدغام وحذف الثالثة معتداً بها فيعربه كقاض) ولو جاز إذا لقلت في عطاء عطى (كقاض) لأنها ياء كهذه الياء وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقاية سقية وشاوشوى . وأما يونس فقوله : هذا أحي (بمنع الصرف) كما ترى وهو القياس والصواب « اه . قال السيرافي : « ورأيت أبا العباس المبرد يبطل رد سيبويه بأصم قال : لأن أصم لم يذهب منه شيء لأن حركة الميم الأولى في أصم قد ألقيت على الصاد ، وليس هذا بشيء ؛ لأن سيبويه إنما أراد الخفة مع ثبوت الزائد ، والمانع من الصرف لا يوجب صرفه ، وأصم أخف من أصمم الذي هو الأصل ولم يجب صرفه وكذلك لو سميت رجلاً بيضع ويعد لم تصرفه وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل » اه

(١) الأَرَأْسُ العَظِيمُ الرَّأْسُ . والآثِي رَأْسِي ، وقد نَفَسَ الأَرَأْسُ بِالقَاءِ حَرَكَةَ الهمزة على الساكن قبلها ثم حذفها فيصير الأرس — بفتح الهمزة والراء — وهو قبل التخفيف وبعده غير منصرف للوصفية ووزن الفعل إجماعاً

إجماعاً ، ولا يلزمه ذلك على ما اعتذر له أبو علي وقد مر جميع هذا في باب غير المنصرف (١)

ومن قال أسويد قال في معاوية وعاوية : مُعَيَوِيَّة ، وَغُؤَيَوِيَّةُ ، وفي أحوى أحيو ، إذ لم يجتمع ثلاث يآت حتى تحذف الثالثة نسيا .
والكلام في صرف أحيٍ عند أبي عمرو ومنع صرفه ، وكذا في صرف أحيو ومنعه ، والبحث في أن التنوين فيهما للصراف أو للعرض كما مر في جوار في باب ما لا ينصرف سواء (٢) .

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (١ ص ٥٢) مانصه : « واعلم أنك إذا صغرت نحو أحوى قلت أحيٍ بحذف الياء الأخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل أو جار مجراه كأحيي والمحيي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يحيى في التصريف إن شاء الله تعالى ، فسيبويه بعد حذف الياء نسيا يمنع الصرف لأنه بقي في أوله زيادة دالة على وزن الفعل ، وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسيا ، بخلاف نحو جوار فإن الياء كالتأنيديت بدل كسرة الراء كما ذكرنا ، فلم يسقط عن وزن أقصى الجموع والأولى قول سيبويه ، ألا ترى أنك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل ، وأبو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو أحي نسيا بل يعله إعلال أعيل وذلك لأن في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجارى مجرى الفعل أعنى المحي في الإعلال فأحي عنده كأعيل سواء في الإعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا ، وبعضهم يقول أحيو في تصغير أحوى كأسيود في تصغير أسود كما يحيى في التصريف ؛ ويكون في الصرف وتركه كأعيل على الخلاف المذكور » اهـ

(٢) قد سبق لنا القول في نحو جوار وبيان أنه معل ممنوع من الصرف وبيان مذهب سيبويه في مثله (ص ٥٨ من هذا الكتاب) . وقال المؤلف في شرح الكافية (١ ص ٥١) ماملخصه : « اختلفوا في كون جوار رفعا وجرامنصرفا أو غير منصرف ، فقال الزجاج : إن تنوينه للصراف وإن الإعلال مقدم على منع

وقول المصنف « حذفت الأخيرة نسيا على الأفتح » يرمى إلى أنه لا تحذف على غير الأفتح، وليس كذلك، بل الواجب في الياء المقيدة بالقيود المذكورة الحذف اتفاقاً، إلا في نحو أحي ممافي أوله شبه حرف المضارعة، فان أباعمرو لا يحذفها نسياً كما مر، قال السيرافي: تقول في عطاء: عطى، وفي قضاء قضى، وفي سقاية سقى، وفي إداوة أدية، ثم قال: فهذا لا يجوز فيه غيره، وقال ابن خروف في مثله: إن القياس إعلاله إعلال قاض، لكن المسموع حذف الثالثة نسياً، بل قال الاندلسي والجوهرى: إن ترك الحذف مذهب الكوفيين، وأنا أرى ما نسبا إليهم وهما منها

وكذا تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة، إذا لم يكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت مرؤية اسم مفعول من روى قلت: مرية، والأصل مريية، وكذا تصغر أروية فيمن قال أنها أفعولة، وأما من قال ففعلية والياء

الصرف لقوة سبب الاعلال وسر ما ذهب إليه أن الاسم بعد الاعلال لم يبق على صيغة أقصى الجموع، ويمنع بأن الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء، وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي. وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء، ومنع الصرف مقدم على الاعلال، وقال سيديويه والخليل: إن التنوين عوض من الياء. واختلف في تفسير هذا القول ففسره بعضهم بأن منع الصرف مقدم على الاعلال وفسره السيرافي بأن الاعلال مقدم على منع الصرف فالتنوين عوض من الياء، بخلاف نحو أحوى وأشقى؛ فانه قدم الاعلال في مثلها أيضاً ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال خاصة؛ لأن ألف أحوى المنون ثابت تقديراً، فهو على وزن أفعل، فحذف تنوين الصرف، لكن لم يعوض التنوين من الألف المحذوفة ولا من حركة اللام، كما فعل في جوار؛ لأن أحوى بالألف أخف منه بالتنوين، وأما جوار فهو بالتنوين أخف منه بالياء، والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن، تنبيهاً بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفاً بالفرعين « اهـ

للنسبة فإنه يقول في تصغيرها (١) أَرِيَّةٌ بيائين مشددتين ، كما إذا صغر غَزَوِيٌّ
المنسوب إلى الغَزَوِ قِيلَ : غَزِيٌّ ، وكذا يصغر عَلَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ عَلَى عُلَيٍّ وَعُدَيٍّ
بياءين مشددتين

وإنما لم تحذف شيئا إذا طرأ التصغير على المنسوب كما في الأمثلة المذكورة وحذفت
ياء التصغير إذا طرأ النسب على المصغر في نحو أُمَوِيٌّ وَقُصَوِيٌّ المنسوبين إلى
أُمِيَّةٍ وَقُصَيٍّ لأن المنسوب في مصغر المنسوب هو العمدة إذ هو الموصوف ، ألا ترى
أن معنى عُلَيٍّ عَلَوِيٌّ مصغر فلم يجز إهدار علامته ، وكذا لا يهدر علامة المصغر

(١) قال في اللسان : « والأروية بضم الهمزة وعن اللحياني كسرهما : الأثني
من الوعول ، وثلاث أراوى — على أفاعيل — إلى العشر ؛ فإذا كثرت فهي
الأروى — على أفعل — على غير قياس ، قال ابن سيده : وذهب أبو العباس إلى
انها فعلى ، والصحيح أنها أفعل ، لكون أروية أفعولة . قال : والذي حكته من
أن أراوى لأدنى العدد وأروى للكثير قول أهل اللغة ، قال : والصحيح عندي أن
أراوى تكسير أروية ، كأرجوحة وأراجيح ، والأروى اسم للجمع ، اه . ثم
قال : « قال ابن بري : أروى تنون ولاتنون ، فمن نونها احتمل أفعلا مثل أرنب
وأن يكون فعلى مثل أرطى ملحق بجعفر ، فعلى هذا القول يكون أروية أفعولة ،
وعلى القول الثاني فعلية ، وتصغير أروى إذا جعلت وزنها أفعلا أريو (منقوصا
مثل قاض) على من قال أسود وأحيو ، وأرى (منقوصا أيضا) على من قال
أسيد وأحى ، وأما أروى فيمن لم ينون فوزنه فعلى (أى : والألف للتأنيث)
وتصغيرها أريا (مثل ثريا) ، وأما تصغير أروية إذا جعلتها أفعولة فأروية عند
من قال أسود ، ووزنها أفعيلة ، وأرية عند من قال أسيد ، ووزنها أفعلة ،
وأصلها أرييه : فالأولى ياء التصغير ، والثانية عين الفعل ، والثالثة واو أفعولة ،
والرابعة لام الكلمة ، فحذفت منها اثنتين ، ومن جعل أروية فعلية فتصغيرها أرية
ووزنها فعيلة ، وحذفت الياء المشددة . قال : وكون أروى أفعل أقيس ؛ لكثرة
زيادة الهمزة أولا ، وهو مذهب سيبويه لأنه جعل أروية أفعولة » اه

إذ هو الطاريء ، والطارىء إذا لم يبطل حكم المطرو عليه لمانع فلا أقل من أن لا يبطل حكمه بالمطرو عليه ، وأما المنسوب إلى المصغر فليس المصغر فيه عمدة ، إذ ليس موصوفاً ، بل هو من ذنابات المنسوب ، إذ معني قُصَوِيٌّ منسوب إلى قصي فجاز إهدار علامته إجابة لداعى الاستثقال ، وأما النسبة فطارئة فلا تهدر علامتها فعلى هذه القاعدة ينسب إلى جُهَيْنَةَ جُهَيٌّ بحذف الياء ، ثم إذا صغرت جُهَيْنِيًّا زدت الياء فقلت جُهَيْنِيٌّ

قال : « ويزاد في المُوْنَتِ الثُّلَاثِيِّ بغير تاء تاء كعُيْنَةَ وَأَذِيْنَةَ ، وَعُرَيْبٌ وَعُرَيْسٌ شَاذٌ ، بِخِلَافِ الرَّبَاعِيِّ كعُقَيْرِبٍ ، وَقَدِيْدِيْمَةٌ وَوَرِيْثَةٌ شَاذٌ ، وَتُحْذَفُ أَلْفُ التَّائِيْتِ الْمَقْصُوْرَةُ غَيْرَ الرَّابِعَةِ كَجُحَيْجِبٍ وَحُوَيْلِيٍّ فِي جَحْجَبِيٍّ وَحَوْلَايَا وَتَثْبُتُ الْمَمْدُوْدَةُ مُطْلَقًا ثُبُوْتِ الثَّانِي فِي بَعْلَبَكِّ »

أقول : أعلم أن التصغير يورد في الجامد معني الصفة ، ألا ترى أن معني رَجُلٍ رَجُلٌ صغير ، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته ، فكما أنك تقول : قَدَمٌ صغيرةٌ بِالْحَاقِ التاء في آخر الوصف ، قلت : قَدِيْمَةٌ ، بِالْحَاقِ التاء في آخر هذا الاسم الذي هو كآخر الوصف ، والدليل على عروض معني الوصف فيه أنك لا تقول رَجُلُونَ لعدم معني الوصف وتقول في تصغير رجال : رَجُلُونَ ، وإنما لم يرفع المصغر ^(١) لاضميراً ولا ظاهراً مع تضمنه معني الوصف كما ترفع سائر الأوصاف من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب لأنها إنما ترفع من الضمير والظاهر أصحابها المخصوصة التي لا تدل ألفاظ الوصف عليها إذ الصفات لم توضع لموصوفات معينة ، بل صالحة لكل موصوف ، فان حسنا في قولك « رجل حسن » لا يدل على رجل فرقع ضميره ، وكذا لا يدل على وجهه في قولك « رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » فرفعه ، والموصوف

(١) سبق القول في هذا الموضوع بما لا نحتاج معه إلى زياده

المخصوص في رُجَيْل مدلول عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف، فلا يحتاج إلى رفع ما هو موصوفه حقيقة، ولما رأى بعض النحاة أن التصغير يورد في الاسم معنى الوصف ورأوا أن العلم لا معنى للوصف فيه قالوا: تصغير الأعلام ليس بوجه، وليس ما توهموا بشيء؛ لأنك لا تجعل بالتصغير عين المكبر نعمتا حتى يردما قالوا، بل تصف بالتصغير المكبر، إلا أنك تجعل اللفظ الواحد - وهو المصغر - كالموصوف والصفة، ووصف الأعلام غير مستنكر، بل شائع كثير، وإنما لم يلحقوا التاء بآخر ما زاد على ثلاثة من الأسماء في التصغير لأنهم لما قصدوا فيه ذكر الموصوف مع صفته بلفظ واحد توخّوا من الاختصار ما يمكن، ألا ترى إلى حذفهم فيه كل ما زاد على أربعة من الزائد والأصلي، وهذا هو العلة في تخفيفات الملحق به ياء النسب، لأن المنسوب أيضا كالصفة مع الموصوف مع ثقل الياء المشددة في آخر الاسم الذي هو موضع الحفة، لكنك لم تحذف في النسب الزائد على الأربعة لكون علامة النسبة كالمفصل من المنسوب، بخلاف علامة التصغير، فالمقصود أنهم اجترؤا في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية - لما طرأ فيه معنى الوصف - على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوا إلى الرباعي وما فوقه والتاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لوزاد عليها أصلي طرحوه في التصغير، فقدروا الحرف الأخير كالتاء، إذ هي محتاج إليها لكون الاسم وصفا، فقالوا: عَقِيْبٌ وَعَقِيْرٌ (١)

(١) العقاب بزنة غراب - طائر من العتاق مؤنثة، وقيل: العقاب يقع على الذكر والأنثى، وتمييزه باسم الإشارة والضمير. والعقرب واحدة العقارب، وهي دويبة من الهوام تكون للذكر والأنثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث، وقد يقال للأنثى عقربة وعقرباء ممدود غير مصروف، وبصغر على عقيرب كما تصغر زينب على زينب، والذكر عقربان - بضم العين والراء - وهو دابة له أرجل طوال، وليس ذنبه كذنب العقارب

وإذا كان الاسم المؤنث على أكثر من ثلاثة لكنه يعرض فيه في حال التصغير ما يرجع به إلى الثلاثة وجب زيادة التاء فيه ، نحو سُمِّيَّة في سَمَاء ، لأنه يجتمع فيه ثلاث يآت فتحذف الأخيرة نسيماً كما ذكرنا

وكذا إذا صغرت الثلاثي المزيد فيه نحو عَنَاقٌ وَعُقَابٌ وَزَيْنَبٌ تصغير الترخيم
قلت : عُنَيْقَةٌ ، وَعُقَيْبَةٌ ، وَزُنَيْبَةٌ

وإن كان الثلاثي جنسا مذكرا في الأصل وصف به المؤنث - نحو امرأة عدل أو صوم أورضى - فانك تعتبر الأصل في التصغير ، وهو التذكير ، ولا تزيد فيه التاء نحو : امرأة رُضِيَّ وَعُدَيْلٌ وَصُؤَيْمٌ ، كما أن نحو حائض وطاق لفظ مذكر جعل صفة لمؤنث ، وإن كان معناه لا يمكن إلا في المؤنث ، فاذا سمي بمثله مذكر صرف ؛ لكونه الآن علم مذكر ليس فيه تاء ظاهرة ولا حرف قائم مقامها في الوضع ، كما كان في عقرب إذ وضع نحو لفظ حائض - كما مر في غير المنصرف على التذكير كضارب وقاتل^(١) ، فاذا صغرت نحوه تصغير الترخيم لم تزد

(١) قال سيبويه (٢٠ ص ٢٠) : «واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته ، وذلك أن تسمى رجلا بحائض أو طامث أو متمم فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكورة وصف بها المؤنث كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا للمذكر ، وذلك نحو قولهم : رجل نكحة ، ورجل ربعة ، ورجل خجاة ، فكأن هذا المؤنث وصف لسلة أولعين أو لنفس وما أشبه هذا ، وكان المذكر وصف لشيء ، فكأنك قلت هذا شيء حائض ، ثم وصف به المؤنث ، كما تقول هذا بكر ضامر ثم تقول ناقة ضامر»
٥٠٥ . وقال المؤلف في شرح الكافية (١ ص ٤٥) : «وهنا شروط آخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر تركها المصنف - أحدها - ألا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر ، فان ربابا اسم امرأة ، لكن إذا سميت به مذكرا انصرف ، لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغنيم ، وكذا لو سميت بنحو حائض وطاق

التاء ، لكونه مذكرا في الأصل ، فتقول : حَيْيُضٌ وَطَلِيْقٌ
وإذا سميت مؤنثا بثلاثي مذكرا نحو شَجَرٍ وَحَجَرٍ وَزَيْدٍ ثم صغرت زدت التاء
وكذا إذا سميت مؤنثا بمؤنث ثلاثي لم يكن تدخلُ التاء في تصغيره قبل العلمية
كحَرْفٍ وَنَابٍ وَدِرْعٍ

فان قلت : فكيف راعيت الأصل في نحو امرأة عَدْلٍ وَصَوْمٍ ، ولم تقل
عَدِيلَةً وَصُؤَيْمَةً ولم تراعي ذلك في العلم ؟؟

قلت : لأن الوصف غير مُخْرَجٍ عن أصله بالكلية ، إذ معنى « امرأة
عدل » كأنها من كثرة العدل تجسمت عدلا ، ومعنى « امرأة حائض » إنسان
حائض ، فقد قصدت فيهما المعنى الأصلي الذي وضع اللفظ باعتباره ، وأما في العلم
فلم تقصد ذلك ، لأنه منقول ووضِعَ ثَانٍ غير الوضع الأول وغرضه الأهم الابانة
عن المسمى ، لا معناه الأصلي ، فاذا سميت بالحجر فهو كما لو سميت بغطفان وغيره
من المرتجلات ، وقليل ما يراعى في العلم معنى المنقول منه

وكذا إذا سميت مذكرا بمؤنث مجرد عن التاء كأذُنٍ وَعَيْنٍ لم تلحق به التاء
في التصغير ، لأنه - كما ذكرنا - وضع مستأنف ، ويونس يدخل التاء فيه ، فيقول :
أذينةٌ وَعُيَيْنَةٌ ، استدلالا بأذينةٍ وَعُيَيْنَةٍ علمي رجلين ، وهذان عند النحاة إنما
سمى المذكوران بهما بعد التصغير ، فلا حجة فيه

وإذا سميت مذكرا بنحو أُخْتٍ وَبَدِيَّتٍ وصغرت حذفت التاء ، فتقول : أُخِيٌّ ، برد

مذكرا انصرف ، لأنه في الأصل لفظ مذكرو وصف به المؤنث ؛ إذ معناه في الأصل
شخص حائض ؛ لأن الأصل المطرد في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة
المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث ، فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة
للمذكر استعملت للمؤنث « اه

اللام المحذوفة المبدلة منها التاء ؛ إذ لا يتم بنية التصغير بالتاء كما ذكرنا ، ولا تأتي بعدها بالتاء لأنه مذكر إذن

واعلم أنه قد شذت من الثلاثي أسماء لم تلحقها التاء في التصغير : ذكر سيبويه منها ثلاثة ، وهي الناب بمعنى المسنة من الابل ، وإنما قالوا فيها نيب لأن الناب من الأسنان مذكر^(١) ، والمسنة من الابل قيل لها ناب لطول نابها كما يقال لعظيم البطن بطين بتصغير بطن ؛ فروعى أصل ناب في التذكير ، وكذا قال في الفرس فريس لوقوعه على المذكر والمؤنث فغلب^(٢) وكذا قال في الحرب - وهي مؤنثة - :
-

(١) الناب من الأسنان: هي السن التي خلف الرباعية . قال في اللسان : « والناب والنيوب الناقة المسنة ، سموها بذلك حين طال نابها وعظم ، مؤنثة ؛ وهو مما سمي فيه الكل باسم الجزء » اه ، والذي قاله المؤلف من أن الناب من الأسنان مذكر هو أحد قولين لأهل اللغة ، وابن سيده يذهب إلى أنها مؤنثة قال في المخصص (ص ١٧ ص ١١) : « الناب المسنة من النوق مؤنثة ، وجمعها نيب ، وتصغيرها نيب بغيرها... وأما الناب من الأسنان فذكر ، وكذلك ناب القوم سيدهم ؛ يقال : فلان ناب بني فلان : أي سيدهم »

(٢) قال صاحب الصحاح : « الفرس يقع على الذكر والأنثى ، ولا يقال للأنثى فرسة ، وتصغير الفرس فريس ، وإن أردت الأنثى خاصة لم تقل إلا فريسة بالهاء ؛ عن أبي بكر بن السراج » اه و أنت ترى أن ما ذكره الجوهري عن ابن السراج يخالف ما ذكره المؤلف

(٣) الذي ذكره المؤلف من أن الحرب مؤنثة هو المعروف عن أهل اللغة ؛ قال ابن سيده في المخصص (ص ١٧ ص ٩) : « الحرب أنثى ، يقال في تصغيرها حريب بغيرها فأما قولهم . فلان حرب لي : أي معاد ؛ فذكر » اه . وحكى صاحب اللسان عن ابن الأعرابي فيها التذكير ، ثم قال : وعندى أنه إنما حمل على معنى القتل أو الهرج

حُرَيْب ، لكونها في الأصل مصدراً ، تقول : نحن حَرَبٌ ، وأتم حَرَبٌ ،
وذكر الجرمي من الشواذ دِرْعَ الحديد (١) ، والعُرْسَ وهي مؤنثة (٢) ، قال : -

٣٨- إنا وجدنا عُرْسَ الحنَّاطِ لثِيمةً مذمومةً الحَوَّاطِ (٣)

(١) هذا الذي ذكره المؤلف في الدرع أنها مؤنثة - أحد رأيين لأهل اللغة ،
والثاني أنها تذكر وتؤنث قال ابن سيده (> ١٧ ص ٢٠) : « درع الحديد تذكر
وتؤنث ، والتأنيث الغالب المعروف ، والتذكير أقلهما ، أولاً ترى أن أسماءها
وصفاتها الجارية مجرى الأسماء مؤنثة ؟ كقولهم : لامة ، وفاضة ، ومفاضة ،
وجدلاء ، وحديباء ، وسابغة ، فأما ذائل فقد تكون على التذكير وقد تكون على
النسب ، وأما دلاص فبمنزلة كناز وضناك - بزنة كتاب - وإن كان قد
يجوز أن يكون نعنا غير مؤنث على تذكير الدرع » اه وقوله بمنزلة كناز وضناك
يريد به أنه لفظ يقع على الذكر والأنثى من غير تاء . والكناز والضناك كلاهما
بمعنى الضخمة الشديدة اللحم ، ويوصف بهما النساء والنوق . وقول المؤلف درع
الحديد احتراز من درع المرأة : أي قيصها ، فانه مذكر ليس غير عند بعض اللغويين
ومنهم اللحياني وعند الآخرين أنه يذكر ويؤنث

(٢) الذي ذهب إليه المؤلف من أن العرس مؤنثة أحد رأيين ، وذهب ابن
سيده كالجوهري إلى أنه يذكر ويؤنث ، قال (> ١٧ ص ١٩) : « العرس يذكر ويؤنث
ويصغرونها عريس وعريسة ، وجمعها في القبيلين عرسات ، وحقيقة العرس طعام
الزفاف » اه

(٣) هذا الرجز لداكين الراجز ، وبعده :

نُدْعَى مَعَ النَّسَاجِ وَالْحَيَّاطِ وَكُلُّ عِلْجٍ شَخِيمِ الْآبَاطِ

والعرس - كعناق وكقفل - مضى شرحه ، والحنَّاط - بائع الحنطة ، والصيغة
للنسب ، والحَوَّاط : جمع حائط وهو اسم فاعل من حاط يحوط إذا التف حول
الشيء ، والمراد هنا الذين يقومون بخدمة الناس في الدعوات ، لأنهم يحيطون بهم ،
وذكر صاحب اللسان أن الحَوَّاط مفرد ومعناه الحظيرة التي يكون الطعام فيها .

القوس (١) ، وذكر غيرها العرب والذؤد والضحي (٢) وقد شد في الرباعي
قدام ووراء (٣) فألحق بمصغرها الهاء والقياس تركها ، وحكى أبو حاتم أميمة في
أمام ، وقال : ليس بتبت ، قال السيرافي : إنما لحقتهما الهاء لأنهما ظرفان :
لا يخبر عنهما ، [ولا يوصفان] ولا يوصف بهما ، حتى يتبين تأنيدهما بشيء
من ذلك ، كما تقول : لسعت العقرب ، وعقرب لاسعة ، وهذه العقرب ؛ فأنثا

والعلاج - بكسر فسكون - : الرجل من كفار العجم وهو أيضا الشديد الغليظ .
وقيل كل ذى لحية ، والشخم - بفتح الشين وكسر الخاء - : المتن

(١) الذى ذكره المؤلف فى القوس أحد رأيين فيها ؛ قال ابن سيده : « القوس
التي يرمى عنها أنثى ، وتصغيرها قويس بغير هاء ، شذت عن القياس ، ولها نظائر
قد حكاها سيبويه » والرأى الثانى أنها تذكر وتؤنث ؛ قال الجوهري : « القوس يذكر
ويؤنث فمن أنث قال فى تصغيرها قويسة ، ومن ذكره قال قويس » اهـ

(٢) العرب - بفتحتين وكقفل - : خلاف العجم ، مؤنثة ، ولم يلحق تصغيرها
الهاء ، وقد قالوا : العرب العاربة ، وقال عبد المئذ من بن عبد القدوس فى تصغير العرب :

وَمَكَسُ الضَّبَابِ طَعَامُ الْعُرَيْبِ وَلَا تَشْتَهِيهِ نَفْسُ الْعَجَمِ

ولو جعلت وجه التذكير فى تصغير عرب أن أصله مصدر عرب كفرح كما
قاله المؤلف فى كلمة الحرب لم تعد الصواب . والذود : ما بين الثلاث إلى العشر من
إناث الابل ، قال ابن سيده (١٧ ص ٩) : « الذود أنثى ، وتصغيرها ذويد بغير هاء »
وقال فى اللسان عنه : « الذود مؤنث ، وتصغيره بغير هاء على غير قياس توهموا به
المصدر » . وأما الضحى فقد قال فى اللسان : « الضحو والضحوه والضحية : ارتفاع
النهار ، والضحى فويق ذلك أنثى ، وتصغيرها بغير هاء ، لئلا يلتبس بتصغير ضحوه » اهـ

(٨) أما قدام ووراء فقد قال اللسان : « قدام نقيض وراء ، وهما يؤنثان ،
ويصفران بالهاء ، قديمة وقديمة وورثة ، وهما شاذان لأن الهاء لا تلحق الرباعي فى
التصغير ، قال الكسائى : قدام مؤنثة ، وإن ذكرت جاز ، وقد قيل فى تصغيره قديم ،
وهذا يؤيد ما حكاه الكسائى من تذكيرها » اهـ

تينا لتأنيثهما ، وفي وراء قولان : أحدهما (٣) أن لامه همزة ، قالوا : يقال : ورأت بكذا : أى ساترت به ، ومنه الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا أراد سفراً ورأاً بغيره » وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فرووا « ورأى بغيره » ، وقال بعضهم : بل لامه واو أو ياء ، مثل كساء ورداء ، من ورأت بكذا ، وهو الأشهر ، فتصغيره على هذا ورية لا غير ، بحذف الياء الثالثة كما في سمية تصغير سماء

ومذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا كما يحىء أبدل منها تاء ، نحو حبييرة في حبارى ولغنيزة في لغيزى (٢) ، ولم يرد ذلك غيره من النحاة ، إلا ابن الأنبارى فإنه يحذف الممدودة أيضا خامسة فصاعدا ، ويبدل منها التاء كالمقصورة ، ولم يوافق أحد في حذف الممدودة

قوله « ويحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة » إنما تحذف خامسة

(١) قال في اللسان : « ووريت الخبر أوريه تورية إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان ، لأنه إذا قال وريته فكأنه يجعله وراءه حيث لا يظهر » اه ، فقد أشار إلى أن التورية من مادة وراء وإن لم يصرح بذلك ، فتكون الهمزة في وراء منقلبة عن ياء لتطرفها إثر ألف زائدة . ومثل الذى ذكره صاحب اللسان قول ابن الأثير في النهاية : « كان إذا أراد سفرا وري بغيره : أى ستره وكنى عنه وأوهم أنه يريد غيره ، وأصله من الوراء : أى ألقى البيان وراء ظهره » اه

(٢) الحبارى - بضم أوله وتخفيف ثانيه - : طائر يقع على الذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وهو على شكل الأوزة قال الجوهري : وألفه ليست للتأنيث ولا للألحاق ، وإنما بنى الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة : أى لا تنون « اه وهذا كلام ينقض آخره أوله لأن الألف التى ليست للتأنيث ينصرف الاسم معها سواء أكانت للألحاق أم لم تكن ، وعدم الصرف في المعرفة والنكرة دليل على أن الألف للتأنيث ، وقوله وإنما بنى الاسم عليها الخ كلام لا معنى له . واللغيزى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا - : مثل اللغز - كقفل

فصاعداً لأنها لازمة للكلمة ، وصائرة كالحروف التي زيدت لبنية الكلمة ، مثل ألف حمار ، مع أنها لاتفيد معنى التأنيث كما تفيده الرابعة نحو سكرى حتى تراعى لكونها علامة ، وإذا كانت الحروف الأصلية تحذف خامسة فكيف بالزائدة كالأصلية ، فاذا صغرت العَرْضَنِي (١) قلت عُرَيْضِنُ ، والنون لللاحق ، فهو بمنزلة أصلي رابع ، وكذا إذا صغرت العَبْدِي (٢) قلت عُبَيْدٌ ، بحذف الألف ؛ لأن إحدى الدالين وإن كانت زائدة إلا أنها تضعيف الحرف الأصلي ؛ فتحصنت من الحذف بذلك ، وبكونها ليست من حروف « اليوم تنساه » وبكونها ليست في الطرف ، بخلاف ألف التأنيث فانها عارية من الثلاثة ، وكذا تقول في لُغَيْزِي لُغَيْزِي بحذف الألف ، دون إحدى الغينين ، كما أنك لاتحذف في تصغير عَفَنْجَج (٣) غير النون ؛ لأن إحدى الجيمين تضعيف لحرف أصلي ، وليست من حروف « اليوم تنساه » ، ولاتحذف ياء لُغَيْزِي في التصغير ؛ لأنها لاتخل بينيته ، بل تصير مدا قبل الآخر كما في عَصِيفِي ، كما أنك لاتحذف من

وكرطب وكجبل - وهو ما عمى من الكلام وأخفى المراد منه ، وياه اللغيزي ليست للتصغير ، فإن ياء التصغير لا تكون رابعة ، وإنما ياءه بمنزلة الياء في خليطي والألف الأولى في شقاري وخبازي وخضاري

(١) يقال : عدت الفرس العرضني والعرضنة والعرضناة - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه في الثلاثة - : إذا كانت تمشي معترضة مرة من وجه ومرة من آخر بسبب نشاطها ، وهو ضرب من خيلاء الخيل

(٢) العبدى بكسر العين والباء وتشديد الدال مفتوحة بعدها ألف - ومثله العبداء بضبطه ممدودا والمعبوداء والمعبدة كمشيوخاء ومشيوخة : أسماء جمع العبد ، وخص بعضهم العبدى بالعبيد الذين يولدون في الملك

(٣) العفنججج : الضخم الأحمق

حَوَّلَايَا - وهو اسم رجل - غير ألف التانيث ، ولا تحذف الألف التي بعد اللام لأنها مدة رابعة لا تحذف في التصغير ، بل قد تجلب لتكون عوضا من زائد محذوف في موضع آخر ، نحو مُطِيلِيْق في منطلق ، فالإخلاق بالبنية في حَوَّلَايَا ولُغَيْزِي من ألف التانيث ، لامن الألف والياء المتوسطتين ؛ إذ لو حذفتهما وقلت لُغَيْزِي وَحَوَّلِيَا لوقعت ألف التانيث خامسة موقع اللام في سَفِيرِ جَل ، فاحتجت إلى حذفها أيضا ، وأما في نحو حُبَارِي فكل واحدة من ألف التانيث والألف المتوسطة متساويتان في الإخلاق ببنية التصغير ، وأيتهما حذفت تحصل البنية ، إذ لو حذفت المتوسطة لم تكن ألف التانيث خامسة ، بل تقول : حُبَيْرِي كحَبِيلِي ، ولو حذفت ألف التانيث قلت : حُبَيْرٌ كحَمَيْرٌ ؛ فالألفان إذن متساويتان كالألف والنون في حَبَنَطِي ، تقول : حَبِينِطٌ وَحَبِيِطٌ ، فان ترجحت الثانية - بكونها في الأصل علامة التانيث فلا تحذف - ترجحت الأولى بالتوسط ، فمن مَمَّ حازفيه حُبَيْرٌ وَحُبَيْرِي ؛ وإذا صغرت بَرَدْرَايَا^(١) حذفت الألفين والياء بينهما ، وقلت بَرِيدِرٌ ؛

لاخلاق الجميع بالبنية

هذا كله في ألف التانيث المقصورة ، وأما الممدودة في نحو خُنْفُسَاء ، والألف والنون في نحو زَعْفَرَان وَظَرَبَانَ ، وياء النسب في نحو سَلْهَبِي^(٢) ، والنون للمثنى ، والواو والنون في جمع المذكر ، والألف والتاء في جمع المؤنث ، نحو ضاربان وضاربون وضاربات ، جميعها - لكونها على حرفين - وكذا تاء التانيث لكونها

(١) بردرايا - بفتح اوله وسكون ثانيه بعده دال مهملة مفتوحة فراء مهملة كذلك فألف - : موضع . قال ياقوت في المعجم : أظنه بالنهروان من أعمال بغداد

(٢) سلهبي : كلمة منسوبة إلى سلهب ، وهو الطويل من كل شيء ، وقيل : من الرجال ، وقيل : من الخيل والناس

متحركة صارت كأنها اسم ضم إلى اسم ، كما في نحو بَعْلَبَكَّ ؛ تمت بنية التصغير دون هذه الزوائد ، ولم تخل بها ، بخلاف الألف المقصورة فإنها حرف واحد ساكنة خفية ميتة ، لا يصح أن تقدر ككلمة مستقلة ، بل هي كبعض الحروف الزائدة في البنية نحو مَدَّاتِ عِمَادٍ وَسَعِيدٍ وَعَجُوزٍ ، فَحَبِيلِي كسفيرج ، كما أن حَبَّالِي كسفارج ، لولا المحافظة في الموضعين على علامة التأنيث لكسر ما قبلها ، فلا تقول : إن بنية التصغير تمت قبل الألف في حبيلى وإنه كطليحة ، كما لا تقول : إن بنية الجمع تمت قبلها في حبالى

فعلى هذا إذا صغرت [نحو] ظريفان وظريفون وظريفات أجناسا قلت : ظُريفان وظُريفون وظُريفات ، بالياء المشددة قولاً واحداً ، وكذا عند المبرد إذا جعلتها أعلاماً ؛ لأن هذه الزيادات وإن لم تكن حال العلمية مفيدة لمعان غير معانى الكلمات المتصلة هي بها حتى تعدُّ كالكلمة المستأنفة بل صارت المدَّات بسبب العلمية كمدات عَمُودٍ وَحِمَارٍ وَكَرِيمٍ ؛ لكنها كانت قبل العلمية كالكلمة المستقلة ، مثل تاء التأنيث ، فروعى الأصل ولم تُغير ؛ وأما عند سيبويه فخالها أعلاماً بخلاف حالها أجناساً : هي فى حال العلمية بالنظر إلى أصلها [منفصلة] كالتاء ، وبالنظر إلى العلمية كأنها من تمام بنية الكلمة ، فلا جرم أنه أبقي هذه الزيادات بحالها فى حال العلمية إبقاءً ثانية ككلمتي بَعْلَبَكَّ وَثَنِيًّا عَشْرًا وَثَنِيًّا عَشْرَةً ، وَحَذَفَ المدات إن كانت قبلها نحو ياء ظريفان وظريفون وظريفات ، وألف نحو جداران وودجآجات ، وواو نحو عجوزات ، إذا كانت هذه الأسماء أعلاماً ؛ لجعل الزيادات اللاحقة كبعض حروف بنية الكلمة ؛ فتستقل معها ، ومن ثم قال يونس فى ثلاثون جنساً ثَلِيثُونَ بحذف الألف ؛ لأن الواو والنون كجزء الكلمة ؛ إذ ليس بجمع ثلاث ، وإلا كان أقل عدد يقع عليه تسعة كما مر فى أول شرح الكافية ، وكذا قال سيبويه فى بَرُوكَاءٍ وَبَرَّكَاءٍ

وَقَرِيثَاءَ^(١) إنه يحذف الواو والألف والياء ؛ لجعل الألف الممدودة كالجزء من وجه وغير الجزء من آخر ، على ما بينا . فقال : بُرِيكَاءَ وَقَرِيثَاءَ مخففين ، والمبرد يشدد نحوها ؛ لأنه لا يحذف شيئاً ؛ قال سيبويه : لو جاء في الكلام فعولاء بفتح الواو لم تحذفها حذف واو جُلُولاء^(٢) ، لأنها تكون إذن لللاحق بِحَرِّ مَلَاءَ^(٣) فتكون كالأصلية ، وأما واو بُرُوكاءَ وجُلُولاءَ فمدة ضعيفة فلا مبالاة بحذفها لاقتضاء القياس المذكور ذلك ؛ وإذا صغرت مَعْيُورَاءَ ومَعْلُوجَاءَ^(٤) لم يحذف الواو ؛ لأن لمثل هذه المدة حالا في الثبات ليست لغيرها ، كما قلنا في ألف حَوَلَا يَا التي قبل الياء ، وأما مع تاء التأنيث فلا خلاف أن المدة الثالثة لا تحذف ، نحو دَجَاجَة ودجاجة ،

(١) قال في اللسان : البروكاء (بفتح فضم) والبراكاء (بضم أولها) والبراكاء (بفتح أولها) : الثبات في الحرب والجد وأصله من البروك ، قال بشر بن أبي خازم

وَلَا يُنْجِي مِنَ الْغَمَرَاتِ إِلَّا بَرَكَاءُ الْقِتَالِ أَوْ الْفِرَارِ
والبراكاء (بفتح أولها) أيضا : ساحة القتال « اه بتصرف . والقريثاء (بفتح فكسر) : ضرب من التمر أسود ومثله الكريثاء ولا نظير لهما في البناء ، وكان الكاف في الثاني بدل من القاف في الأول

(٢) جلولاء - بفتح أوله وضم ثانيه آخره ألف ممدودة - : ناحية من نواحي سواد العراق في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ ، وهو نهر عظيم في العراق . وبها كانت الواقعة المشهورة على الفرس للمسلمين سنة ١٦ من الهجرة وجلولاء أيضا : مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا وكان فتحها على يدي عبد الملك بن مروان

(٣) حرملاء (بفتح فسكون ففتح) : اسم موضع كما في اللسان والقاموس ولم يذكره ياقوت

(٤) معيوراء : اسم جمع عير ، وهو الحمار وحشيا كان أو أهليا وقد غلب على الوحش . ومعلوجاء : اسم جمع لعلج وقد تقدم (ص ٢٤٣ هـ ٣٥)

علما كانت أولا؛ لأن أصل تاء التانيث على الانفصال ، تقول : دُجِيَّجَةٌ وَدُجِيَّجَتَانِ ،
قولا واحدا كَبُعَيْلِيكَ .

و إذا صغرت نحو حُبْلَوِي وَمَلْهَوِي وهو كَسَهْلِي كَسَرَتْ ما قبل الواو ؛
لأن ما بعد ياء التصغير في الرباعي مكسور لا غير ، فتقلب الواو ياء مكسورة ، ولا
يجوز فتح ما قبلها كما فتحته في المنسوب إلى مَلْهِي وَحُبْلِي ؛ لما ذكرنا ، فلم يبق
إلا حذف الياء المنقلبة من الواو ؛ كما حذف [في] غازی وقاضِي المنسوبين إلى
غازي وقاض ، ولم يمكن حذف ياء النسب لكونها علامة ولتقويها بالتشديد ، وإنما
كسر ما قبل واو حُبْلَوِي في التصغير وإن كانت بدلا من حرف لا يكون ما قبلها
في التصغير إلا مفتوحا - أعني ألف التانيث - نحو حُبَيْلِي ؛ لتغير صورة الألف ،
فلم يبق لها الحرمة الأصلية لزوال عين الألف ، هذا ، و جَحْجَبِي : قبيلة من الأنصار ،
وَحَوْلَايَا : اسم رجل .

قال : «والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء إن لم تكنها ،
نحو مُفَيْتِيحٍ وَكُرَيْدِيْسٍ ، وذو الزيادة تين غيرها من الثلاثي يُحذفُ أقْلَهُمَا
فائدة كَمُطَيِّقٍ وَمُغَيِّمٍ وَمُضَيِّرٍ وَمُقَيِّدٍ في مُنْطَلِقٍ وَمُغْتَلِمٍ وَمُضَارِبٍ
وَمُقَدِّمٍ ؛ فإن تساويا فمخير كَقَلْبَيْسِيَّةٍ وَكَقَلْبَيْسِيَّةٍ وَحَبِيْنِيَّةٍ وَحَبِيْنِيَّةٍ ، وذو
الثلاث غيرها تُبْقَى الْفُضْلَى مِنْهَا كَمُقَيْسِي فِي مُقَيْسِيْسٍ ، وَيُحذفُ زياداتُ
الرباعي كُلُّهَا مُطْلَقًا غَيْرَ الْمَدَّةِ كَقَشِيْرِي فِي مُقَشِيْرِي وَحَرِيْمِي فِي أَحْرِيْمِي
وَيَجُوزُ التَّعْوِيْضُ مِنْ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْكَسْرَةِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ
كَمُغَيِّمٍ فِي مُغْتَلِمٍ »

أقول : يعني بكسرة التصغير الكسرة التي تحدث في التصغير بعد يائه ،
والمدة إما واو كما في عصفور و كُرْدُوس - وهو جماعة الخيل - أو ألف كما في مفتاح

ومصباح ، ولا حاجة إلى التقييد بالمدة ^(١) ، بل كل حرف لين رابعة فانها في التصغير تصير ياء ساكنة مكسورا ما قبلها إن لم تكن كذلك ، إلا ألف أفعال وفعلان ، وألفي التأنيث ، وعلامات المثني والجمعين ، فيدخل فيه نحو جُلَيْلِيْنِ وَفُلَيْلِيْقٍ في تصغيرِ جَلُوْزٍ ^(٢) وَفُلَيْقٍ وإن لم تكن الواو والياء مدا ، وكذا الواو والياء المتحركتان كما في مُسْرُوْلٍ وَمُشْرِيْفٍ ، تقول : مُسْرِيْلٍ وَمُشْرِيْفٍ ^(٣) ، وكذا تقول في تَرْقُوَةِ : تَرْيَقِيَّةَ ^(٤) ، ويجب سكون كل ياء بعد كسرة التصغير ، إذا لم تكن حرف إعراب كما في رأيت أُرَيْطِيًّا إلا إذا كان

(١) المدة في عرفهم هي حرف اللين الساكن الذي قبله حركة من جنسه ، واللين حرف العلة الساكن تقدمته حركة مجانسة أم لم تتقدمه ؛ فاللين أعم من المد وحرف العلة يطلق على الألف والواو والياء ، سواء أكانت متحركة أم ساكنة وسواء أكانت مسبوقه بحركة أم لا ، وسواء أكانت الحركة السابقة مجانسة أم لا ؛ فهو أعم من المد واللين جميعا ، وعلى ذلك يكون واو عصفور وألف قرطاس وياه قنديل حروف علة ومد ولين ، ويكون واو يوم وياه بين وبيع حروف علة ولين وليست حروف مد ، ويكون ياء بيان وواو وعد ونزوان حروف علة وليست مدا ولا لينا . هذا أمر أثبت مقرر عندهم ، وإذا عرفت هذا علمت أن تعبير ابن الحاجب بالمدة فيه قصور لأنه لا يشمل واو فرعون وجلوز وياه غرنيق وفليق ، كما أن تعبير الرضى بحرف اللين كذلك لأنه لا يشمل واو مسرول ولا ياء مشريف اسمي مفعول ، والصواب التعبير بحرف العلة الرابع

(٢) الجلوز (بكسر الجيم وتشديد اللام مفتوحة) البندق الذي يؤكل له .
والفليق (بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة) أيضا : ضرب من خوخ يتفلق عن نواه

(٣) يقال : فرس مسرول ، إذا جاوز بياض تحجيله العضدين والفخذين ، وزرع مشريف ، إذا قطع شريافه : أي ورقه وذلك إذا طال حتى يخشى فساده
(٤) الترقوة (بفتح فسكون فضم) : مقدم الحلق في أعلى الصدر

بعدها تاء التأنيث كترُيقية ، أو الألف الممدودة كسُيُمياء في سيمياء^(١) ، أو الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث كعُنْفِيَان في عُنْفُوَان^(٢)

قوله « إن لم تكنها » أي : إن لم تكن ياء ؛ لأن الياء لا تقلب ياء

قوله « وذو الزيادتين غيرها » أي : غير المدة الرابعة ، والأولى أن يقال

غير حرف اللين الرابعة ؛ ليكون أعم

اعلم أن الثلاثي إذا كان ذا زيادة واحدة لم تحذفها : في الأول كانت كمقتل

وأسود ، أو في الوسط ككوثر وجدؤل وخاتم وعجوز وكبير وحمار أو في الآخر كحُبلى وزيدل

وإن كان ذا زيادتين غير المدة المذكورة لم يمكن بقاءهما ؛ إذ الخماسي يحذف

حرفه الأصلي ، فكيف بذى الزيادة ؟ فإذا لم يكن بد من الحذف اقتصر على

(١) السيمياء والسياء : العلامة يعرف بها الخير والشر ، ويقصران ؛ قال أبو بكر : « قولهم عليه سيما حسنة معناه علامة ، وهي مأخوذة من وسمت أسم ، قال : والأصل في سيما وسمى ؛ فحولت الواو من موضع الفاء فوضعت في موضع العين ، كما قالوا ما أطيبه وأيطبه ؛ فصار سومي ، وجعلت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها » اهـ وعلى هذا يكون وزن سيما عفلاء وسيماء عفلاء وسيمياء عفلياء (بكسر العين وسكون الفاء في الجميع) ، ولكن مجيء سومة (بضم أوله) وسيمة (بكسره) بمعنى العلامة كالسيماء والسيمياء واشتقاق أفعال من هذه المادة على هذا الترتيب نحو سوم ، وصفات كما في قوله تعالى «والخيل المسومة» وقوله تعالى «من الملائكة مسومين» كل ذلك يدل على أن وزن سيماء وسيمياء فعلاء وفعلياء ، ويؤكدده صنيع القاموس واللسان والصحاح حيث أطبقوا على ذكرها في مادة (س وم)

(٢) عنفوان الشيء وعنفوه (بضم العين والفاء وسكون النون بينهما وتشديد

الواو في الثانية) : أوله أو أرل بهجته

حذف إحداهما، إذ هو قدر الضرورة، وتصير الكلمة بذلك على بنية التصغير، فلا يرتكب حذفهما معا

فالزيادتان إما أن تكونا متساويتين، أو تكون إحداهما الفضلى، فإن فضلت إحداهما الأخرى حذفت المفضولة والفضل يكون بأنواع:

منها: أن تكون الزيادة في الأول كميم مُنْطَلِقٌ وَمُقْتَدِرٌ وَمُقَدَّمٌ وَمُحْمَرٌ وَكَهْمَزَةٌ أَلْنَدَدٌ (١) وَأَرْنَدَجٌ وَكِيَاءٌ يَلْنَدَدٌ وَيَرْنَدَجٌ، فالأولى بالبقاء أولى لأن الأواخر محل التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها، ثم بعد ذلك الأوساط أولى، وأما الأوائل فهي أقوى وأمكن منهما، وهي مصنونة عن الحذف إلا في القليل النادر، إذ الكلمة لا تنقل بأول حروفها ولیم نحو منطلق ومقتدر فضيلتان أخريان: كونها ألزم من الزائد المتأخر، إذ هي مطردة في جميع اسمى الفاعل والمفعول من الثلاثي المزيد فيه ومن الرباعي، وكونها طارئة على الزائد المتأخر، والحكم للطاريء.

ومن أنواع الفضل أن يكون أحد الزائدين مكرراً الحرف الأصلي دون الآخر؛ فالمكرر بالإبقاء أولى؛ لكونه كالحرف الأصلي، فجيم عَفَنْجَجٍ ودال غَدَوْدَنٍ (٢) أولى بالإبقاء من الباقيين، وكذا المضعف في خَفَيْدَدٍ وَحَمَارَةٌ وَصَبَارَةٌ (٣) أفضل

(١) الألندد واليلندد: الشديد الخصومة مثل الألد. والأرندج واليرندج: السواد يسود به الخف

(٢) العفنجج: تقدم ذكره في (ص ٥٢٤٥ ٣). أما الغدودن فانه يقال: شاب غدودن: أي ناعم، وشعر غدودن: أي كثير ملتف طويل

(٣) الخفيدد: السريع، والظليم الخفيف. والحجارة (بفتح الحاء والميم مخففة وتشديد الراء): شدة الحر. والصبارة: شدة البرد، وهي بزنة الحجارة

من الباقي ، هذا مع أن النون والواو والياء والألف أبعد من الطرف ، إلا أنها ضعفت بالسكون ، وأما قَطَوَطَى — وهو البطيء المشى — فعند سيبويه فَعَوَّعَلَ كَغَدَوَدَنٍ ، فتقول : قُطَيْطِ ، أو قُطَيْطِيُّ بابتدال الياء من الواو المحذوفة ، وقال المبرد : بل هو فَعَلَعَلَ ، وأصله قَطَوَطَوَ كَصَمَحَمَحَ ، وقال : فَعَلَعَلَ أكثر من فَعَوَّعَلَ ؛ فأحد المضعفين — أعنى الطاء والواو الأولين أو الثانيين — زائد كما في صَمَحَمَحَ وَبَرَهْرَهَةَ (١) ، قال سيبويه : جاء منه اقَطَوَطَى إذا أبطأ في مشيه ، وهو افعول كَاغَدَوَدَنٍ ، وَاقَعَلَعَلَ لم يأت في كلامهم ، ولو كان أيضا فَعَلَعَلًا كما قال المبرد كان القياس حذف الواو الأولى ، على ما ذكرنا في شرح معنى الإلحاق أن صمحمحا وَبَرَهْرَهَةَ يُجْمَعَانِ على صامح وبراره

وإذا صغرت عَطَوَدًا (٢) فعند سيبويه تحذف الواو الأولى ، لانهما وإن كانتا زائدتين لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى ، فتقول : عَطِيْدٌ ؛ وبالابدال عَطِيْدٌ ، وقال المبرد : لا يجوز حذف إحدى الواوين ، لأن عَطَوَدًا كَمُسْرَوَلٍ ، والواو الرابعة ساكنة كانت أو متحركة لا تحذف كما ذكرنا ، فكما قلت هناك مُسْرِيْلٌ تقول هنا : عَطِيْدٌ ، بالمد لا غير

وإذا حقر (٣) عَثَوَلٌ — وهو ملحق بِمَجْرَدَحَلٍ — بزيادة الواو وإحدى اللامين — فذهب سيبويه ، وحكاه عن الخليل ، وقال : هو قول العرب ، أنك

(١) الصمحمح (كسفرجل) : الشديد القوى . والبرهرة : المرأة البيضاء الشابة أو التي ترعد نعومة

(٢) العطود (كسفرجل) : الشديد الشاق من كل شيء ، وهو أيضا السريع من المشى ؛ قال الراجز

* إِلَيْكَ أَشْكُو عَنَقًا عَطَوَدًا *

(٣) العثول (بكسر فسكون ففتح فلام مشددة) : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضا الكثير شعر الجسد والرأس

تحذف آخر اللامين دون الواو ، وإن كان تضعيف الحرف الأصلي ، لكونه طرفامع
تحرك الواو ، بخلاف ياء خَفِيدٍ ، وأيضاً للقياس على الخماسي الملحق هو به ، وقال
المبرد ، وحكاه عن المازني : إنك تقول عُثَيْلٌ نظراً إلى كون اللام مضعف الحرف
الأصلي دون الواو ، وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده
قياساً ما فلاوجه لما قال المبرد لمجرد القياس

وإذا صغرت أَلَدَدًا فانك تحذف النون قولاً واحداً؛ لأن الدالين أصليان ،
إذ هو من اللدد ، والهمزة لتصدرها تحصنت من الحذف فاذا حذفها قال سيبويه
أَلَيْدٌ بالإدغام كأَصِيمٍ ، وقال المبرد : بل أَلَيْدٌ بفك الإدغام لموافقة أصله ، وقول
سيبويه أولى ، لأنه كان ملحقا بالخماسي لابلر بأعي ، فلما سقطت النون لم يبق ملحقا
بالخماسي ، ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرابعي حتى يقال أَلَيْدٌ كَفَرَيْدٍ ، فتقول
على هذا في عَفَنْجَجٍ عَفَيْجٌ^(١) بالإدغام أيضاً كأَصِيمٍ

وإذا صغرت أَلْبَبًا وَحَيَوَةً^(٢) وفك الإدغام فيهما شاذ ، قلت : أَلْبَبٌ وَحَيَوَةٌ
بالإدغام فيهما ؛ لأن هذا الشذوذ مسموع في المكبر لافي المصغر ، فلا تقيسهما
في الشذوذ على مكبريهما ، بل يرجعان إلى أصل الإدغام
وإن كانت الزيادتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لإحداها على
الأخرى فانت مخير في حذف أيتهما شئت ، كالنون والواو في القَلَنْسُوَّةِ ، ولوقيل
إن حذف الواو لتطرفها أولى لم يبعد

(١) وقع في الأصل سفنجج ولم نجد له معنى في كتب اللغة التي بين أيدينا
فأصلحناه إلى عفنجج وهو كما تقدم الضخم الأحمق

(٢) قال في اللسان : « بنات ألبب : عروق في القلب يكون منها الرقة ، وقيل
لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ قالت : تأتي له ذلك بنات ألببي ،
قال الأصمعي : كان أعرابي عنده امرأة فبرم بها فألقاها في بئر فمر بها نفر فسمعوا

قيل : وكذلك الخيار في حذف النون أو الألف في (١) حَبْنَطِي ؛ إذ هما لللاحق
وليس أحدهما أفضل ، ولو قيل في الموضعين حذف الأخير لتطرفه أولى مع جواز
حذف الأول ؛ لكان قولاً

وكذا قيل بالتخيير بين ألف عَفَرَنِي (٢) ونونه ؛ إذ هما لللاحق ، بدليل
عَفَرَنَاءَ .

هممتهما من البئر فاستخرجوها وقالوا : من فعل هذا بك ؟ فقالت : زوجي ، فقالوا :
ادعى الله عليه ؛ فقالت : لا تطاوعني بنات ألبى ، فإن جمعت ألبيا قلت : ألابب ،
والتصغير ألبب ، وهو أولى من قول من أعلاها « اه ملخصا ، وهو يريد من الاعلال
هنا الأدغام فهو مخالف لما ذكر المؤلف كما ترى . وحيوة (بفتح فسكون) : اسم
رجل قلبت الياء واوا فيه لضرب من التوسع وكرهه لتضعيف الياء ، قال في اللسان :
« وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير في حاجيت
وهايت كان إبدال اللام في حيوة ليختلف الحرفان أخرى وانضاف إلى ذلك أنه علم
والاعلام قد يعرض فيها مالا يوجد في غيرها نحو مورق وموهب وموظب ؛ قال
الجوهري : حيوة اسم رجل ، وإنما لم يدغم كما أدغم هين وميت لأنه اسم موضوع
لا على وجه الفعل » اه

(١) الحبنطي : الممتلى . غيظاً ر بطنه ، ويقال فيه : حبنطا وحنطأة ؛ قال في
اللسان : « فإن حقرت فأنت بالخيار ؛ إن شئت حذف النون وأبدلت من الألف
ياء وقلت حبيط بكسر الطاء منونا ؛ لأن الألف ليست للتأنيث فيفتح ما قبلها كما
تفتح في تصغير حبلى وبشرى ، وإن بقيت النون وحذفت الألف قلت : حبينط ،
وإن شئت أيضا عوضت من المحذوف في الموضعين ، وإن شئت لم تعوض ، فإن
عوضت في الأول قلت حبيطي (ياء مشددة آخره) وفي الثاني تقول : حبينيط »
اه بتصرف وإصلاح في التصغير مع التعويض على الوجه الأول

(٢) العفرني (بفتحيتين بعدهما فسكون) : الشديد ، وتقول : رجل عفر (ككبر)

وأما العِرضَى فالألف فيه للتأنيث ، فحذفها واجب ؛ لكونها خامسة في
الطرف ، دون النون ، كما مر
وحذف الألف الأولى في مَهَارَى (١) علما أرجح من جهة مشابهة الأخيرة
للأصلي ، بانقلابها ، وحذف الثانية أرجح من جهة كونها أخيرة قساوتنا
وأنت مخير في حِنظًاو (٢) بين حذف الواو والنون ، والواو أولى ، وأما
الهمزة فبعيد زيادتها في الوسط ، كما يجي في باب ذى الزيادة ، قال سيبويه : أنت
مخير في حذف واو كَوَأَلَل (٣) أو إحدى اللامين ، وأما الهمزة فأصلية لبعدها زيادتها
في الوسط ، فإن رجحنا حذف اللام بكونها في الطرف ووقوعها كشين جَحْمَرِش
ترجح حذف الواو بسبب كون اللام مضعف الحرف الأصلي

وعفرية (بكسرتين بينهما سكون) وعفريت وعفر (كطمر) وعفري
(بزيادة الياء المشددة عليه) وعفربية (كقذعملة) وعفارية (بضم أوله) ، إذا
كان خبيثاً منكراً ، وتقول : أسد عفر وعفري ، وتقول : لبؤة عفراة (كسفرجلة) ،
فدل لحوق التاء على أن الألف في عفري ليست للتأنيث

(١) المهارى - بزنة الصحارى - جمع مهريه ، وهى إبل منسوبة إلى مهرة (بفتح
الميم وسكون الهاء وصوب ياقوت فتحها) وهو ابن حيدان أبو قبيلة ، ويقال فى الجمع أيضا :
مهاري ككراسى ومهار كجوار ، وقد روى ياقوت عن العمرانى أن مهرة بلاد تنسب
إليها الإبل ، ثم قال : « هذا خطأ إنما مهرة قبيلة ، وهى مهرة بن حيدان بن عمرو بن
الحاف بن قضاة تنسب إليهم الإبل المهرية ، وبالين لهم مخلاف يقال باسقاط المضاف
إليه » اه وبعد ذلك لا محل لتخطئة العمرانى ما دام مخلاف هذه القبيلة يسمى مهرة ،
وهذا معنى قوله باسقاط المضاف إليه

(٢) الحنظأو (كجردحل) وهو بالطاء المهملة وبالظاء المشالة أيضا كما فى
القاموس وإن لم يذكره فى اللسان ولا فى الصحاح إلا بالمهملة ، وهو القصير .
والحنظأو (بالمهملة) : العظيم البطن أيضا

(٣) الكوألل (كسفرجل) : القصير مع غاظ وشدة

وكذا كان ينبغي أن يكون مذهبه التخيير في زيادتي عثول^(١)
ومما أنت مخير فيه نحو جُمَادَى وَسُمَانِي وَحُبَارِي^(٢) كما مر
وقال سيديويه: وايس مهاري وصحاري علمين كحُبَارِي؛ فإن الألف الأخيرة في
حُبَارِي للتأنيث؛ فصار لها وإن كانت في الآخر ثبات قدم، بخلاف الألف الأخيرة
في مَهَارِي وَصَحَارِي؛ فإنها ليست للتأنيث؛ بل هي بدل من الياء التي هي بدل من
ألف التأنيث كما يجيء في الجمع، فهي بال حذف أولى
وفي ثَمَانِيَّةٍ وَعِلَانِيَّةٍ وَعُقْفَارِيَّةٍ^(٣) رجح سيديويه حذف الألف لضعفها
وقوة الياء، ولكون الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة وعذافرة^(٤)
فهي لللاحق دون الألف؛ قال: وبعض العرب يقول: مُمَيِّنَةٌ وَعُقْفِيرَةٌ، بحذف
الأخير؛ لكونه في الطرف الذي هو محل التغيير

(١) لعل السرف في أن سيديويه خير في تصغير كوالل بين حذف الواو وإحدى اللامين
وأوجب في تصغير عثول حذف آخر اللامين أنه قدر في عثول زيادة الواو أولا
للا لحاق بالرباعي ثم زيادة اللام لللاحق بمجرد حل، فلما أريد التصغير حذف منه ما
ألحق بالخماسي وهو اللام الأخيرة، كما أن الخماسي يحذف منه حرفه الأخير، وأما
كوالل فالحرفان زيدا معا للا لحاق بسفرجل، فلما أريد تصغيره وكان لسكل من
اللام والواو مزية بدون رجحان لأحدهما خير في حذف أي واحد منهما

(٢) جمادى (كجباري) : من أسماء الشهور، معرفة مؤنثة، ويقال: ظلت
العين جمادى (بالتنوين) : أي جامدة لا تدمع. والسمانى (كجباري أيضا) :
طائر، يطلق على الواحد والجمع. وقد تقدم ذكر الجباري قريبا

(٣) علقن الأمر (كنخرج وجلس وفرح وكرم) علنا (مثل الفرع) وعلانية
(مثل طواعية) واعتلن أيضا: أي ظهر. والعقارية: الجريء الشديد، وقد تقدم
مع العفرنى

(٤) لعذافر (كعلاط): الأسد والعظيم الشديد من الابل، والأثى عذافرة

وأما نحو قبائل وعجائز علماً فسيبويه والخليل اختارا حذف الألف لضعفها .
ويونس اختار حذف الهمزة لقربها من الطرف ، فإذا صغرت على هذا مطايا قلت :
مُطَيٌّ ، بياء مشددة على القولين : أما الخليل فإنه يحذف الألف التي بعد الطاء
فيصير مطيا فتدخل ياء التصغير قبل هذه الياء وتكسر هذه الياء فتقلب الألف
لكسرة ما قبلها ياء ، فيجتمع ثلاث ياءات كما في تصغير عطاء ، فتحذف الثالثة
نَسِيًّا ، وأما يونس فيحذف الياء التي هي بدل من الهمزة فيبقى ألفان بعد الطاء
فتدخل ياء التصغير قبل الأولى ، فتقلب الأولى ياء مكسورة كما في حمار ، فتقلب
الثانية أيضا ياء لكسرة ما قبلها ؛ فيصير مثل تصغير عطاء ، فيحذف ثالثة الياءات ؛
ولا يقال ههنا مُطَيٌّ بالهمزة كما قال الخليل في رسائل رُسَيْئِل ؛ لأن هذه الهمزة
لم تثبت قط في الجمع ثوت همزة رسائل ، بل تجعل الياء الزائدة همزة وتقلب الهمزة
بلا فصل ياء مفتوحة كما يجيء في موضعه

ولو صغرت خطأ قلت : خُطَيٌّ ، بالهمزة أخيراً ، لأنك إن حذف الألف التي
بعد الطاء على قول الخليل وسيبويه ؛ فعند سيبويه يرجع ياء خطايا إلى أصلها من الهمزة
لأنها إنما أبدلت ياء لكونها في باب مساجد بعد الألف ، وترجع في الحال الهمزة إلى أصلها
من الياء الزائدة التي كانت بعد الطاء في خطيئة ؛ فترجع الهمزة التي هي لام إلى
أصلها (١) ؛ لأنها إنما انقلبت ياء لاجتماع همزتين مكسورة أولاهما ، وعند الخليل

(١) إن قلت : فلماذا قالوا في تصغير رسائل وقبائل وعجائز أعلاما : رسيئلا
وعجائزا وقبيئلا ، مع أنه بعد حذف الألف الثالثة قد زال سبب قلب حرف المد
الذي في الواحد ألفا ثم همزة ولم يقولوا في قضايا ومطايا وزوايا ونحوهن أعلاما
بالهمزة أيضا مع أنه إذا حذف الألف الثالثة زال سبب انقلاب هذه الهمزة ياء
فالجواب أن نقول : إن سبب قلب اللين همزة في نحو رسائل ضعيف ، لأنهم إنما
قلبه لتحركه وانفتاح ما قبله ، إذ لم يعتدوا بالألف حاجزا ، أو لأنهم شبهوا

إنما قلبت الهمزة إلى موضع الياء خوفا من اجتماع همزتين ؛ فإذا لم تنقلب الأولى همزةً بسبب زوال ألف الجمع لم تقلب الهمزة إلى موضع الياء ، بل تبقى في موضعها وإن حذفت ياء خطايا على قول يونس رجعت الهمزة أيضا إلى أصلها ، لعدم اجتماع همزتين ، فتقول أيضا: خَطِيءٌ ، كَحَمِيرٍ .

قوله « وذو الثلاث غيرها » أى : الثلاثى ذو الزوائد الثلاث غير المدة المذكورة تبقى الفضلى من زوائده الثلاث ، على ما قلنا فى ذى الزوائد الثلاث ، وتُحذف الثنتان فى نحو مقعنس ، قال سيبويه : تحذف النون وإحدى السينين ؛ لسكون الميم أفضل منهما ، وقال المبرد : بل تحذف الميم كما تحذف فى نحو محرّجيم ؛ لأن السين للحاق بحرف أصلى ؛ وقول سيبويه أولى ، لأن السين وإن كانت للحاق بالحرف الأصلى وتضعيف الحرف الأصلى ، لكنها طرف إن كانت الزائدة هى الثانية ، أو قريبة من الطرف إن كانت هى ^(١) الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة فى

الألف بالفتحة ، فلما كان سبب ذلك ضعيفا لم يبالوا بفقدانه ، فان وجود الضعيف كلا وجود ، ولذلك يقولون فى تصغير قائم وبائع : قويم وبويش بالهمزة . أما علة قلب الهمزة ياء فى مطايا ونحوها فقوية ؛ لأنها إما أن تكون الهرب من اجتماع همزتين أو من اجتماع شبه ثلاث ألفات ، فلما كان السبب قويا اعتبروا زوال سببه زوالا له (١) اعلم أنهم اختلفوا فى الحرف المكرر لحرف أصلى سواء أكان الزائد للالحاق كما فى جلب ومهدد واقعنس ومقعنس ، أم كان لغير الالحاق ، نحو قطع واسطر ومكفر ومحر ، وما أشبه ذلك ، هل الزائد أول الحرفين المتجانسين أو ثانيهما ؟ فقال الخليل : الزائد هو الأول ، وقال غيره : الزائد هو الثانى واختاره ابن الحاجب ، وقال سيبويه : إن شئت اعتبرته الأول هو الزائد ، وإن شئت اعتبرته الثانى هو الزائد ، وسيأتى مزيد بحث لهذه المسألة بذكر آراء العلماء ودليل كل واحد منهم فى باب ذى الزيادة ، وإنما قصدنا هنا إلى أن نبين لك أن ترديد المؤلف إشارة إلى هذا الاختلاف

معنى، كما ذكرنا قبل، وإن حذف في مُغْدَوِدِ الدال الأولى فلا بد من حذف الواو أيضا فيبقى مُغَيْدِن، وإن حذف الثانية وقعت الواو رابعة فلا يحتاج إلى حذفها لأنها تصير مدة نحو مُغَيْدِين، وإن كانت إحدى الزوائد حرف اللين المذكورة — أعنى الرابعة — لم تحذفها قطعا، وتكون المعاملة مع الزائدين الباقيتين، وكان ذلك اللين ليس فيه، تقول في تَمَلَّاق^(١) تَمَيَّلِيْقُ، بالمد؛ وإنما حذف إحدى اللامين وإن كانت من تضعيف الأصلي لأن التاء أفضل منهما بالتصدير، ومجيئها في مصادر كثيرة بلا تضعيف، كالتفعُّل والتفاعُل والتفعُّيل والتفَوُّعُل، ويسقط جميع همزات الوصل، في الرباعي كانت أو في الثلاثي، تقول في افتقار وانطلاق: فُتَيْقِرُ ونُطَيَّلِيْقُ، وفي احرنجام: حُرَيْجِيْمُ لأنك تضم أول حروف الكلمة في التصغير، فلو لم تحذف الهمزة ضممتها، فكانت تسقط في الدرج فتتكسر بنية التصغير، وتقول في الثلاثي ذي أربعة الزوائد مع المد نحو استخراج: تُخَيَّرِيْجُ، وإنما كان سقوط السين أولى من سقوط التاء إذ لا تزداد السين في أول الكلمة إلا مشفوعة بالتاء، فلو قلنا سُخَيَّرِيْجُ لكان سفيعيلا وليس له نظير؛ وأما تَفَيِّعِيْلُ فهو كالتَجَيِّفِيْفِ^(٢) والتاء تزداد في الأول بلا سين، وتقول

(١) التملاق - بكسر التاء والميم وتشديد اللام - : مصدر قولك تملقه وتملق له كالتملق، ومعناه تودد إليه وتلطف له، وقال الشاعر:

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عَلاَقَةٍ وَحُبُّ تَمَلَّاقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

(٢) التجفيف: تصغير التجفاف - بكسر تائه أو فتحها - وهو آلة للحرب يلبسها الانسان والفرس ليتقى بها، والتاء مزيدة فيه للالحاق بقرطاس أو زلزال، والآلف زائدة أيضا. قال في اللسان: « ذهبوا فيه إلى معنى الصلابة والجفوف، قال ابن سيده: ولولا ذلك لوجب القضاء على تائها بأنها أصل، لأنها بازاء قاف قرطاس، قال ابن جنى: سألت أبا علي عن تجفاف: أتأوه للالحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الآلف معها « اه، والتجفاف بفتح التاء - مصدر جرف الثوب ونحوه كالتجفيف والتاء زائدة للمصدر لالالحاق

في اشهيباب واغديدان واقعنسأس : شهيب وغددين وقعيسيس ، وحذف
 الهمزة لا بد منه لما ذكرنا ، ثم حذف الياء والنون أولى من حذف مضعف
 الأصلي ، وتقول في اعلواط علييط^(١) ، بحذف الهمزة وإحدى الواوين ،
 وأصله عليويط ، وتقول في اضطراب : ضتيريب ، برد الطاء إلى أصلها من
 التاء ؛ لأن جعلها طاء إنما كان لسكون الضاد ؛ فيكون التجاور إذن بين المطبقين ،
 أما إذا تحركت الضاد والحركة بعد الحرف ، كما ذكرنا ، فهي فاصلة بينهما ، ألا ترى
 أنك تقول حبببت بالتاء^(٢) بعد الطاء لا غير ؛ فإذا أسكنت الطاء مع تاء المتكلم جاز
 عند بعض العرب أن تقلب التاء طاء فيقال : حببب كما يجيء في باب الإدغام
 قوله « وتحذف زيادات الرباعي كلها مطلقا غير المدة » إنما وجب حذفها إلا
 المدة ليم بنية التصغير ، وإذا لم يكن من الحذف بد فالزائد [إن وجد] كان أولى
 بالحذف من الأصلي ، تقول في مدحرج وفيه زائد واحد : دحرج ، وفي محرجم وفيه
 اثنان : حرجم ، وفي أحرنبام وفيه ثلاثة : حرجيم ، بحذف الجميع ، إلا المدة ،
 وتقول في قمحدوة وسلحفاة : قمحدة وسلحفة^(٣) وفي منجنيق : مجنيق ،

-
- (١) اعلواط : مصدر اعلوط البعير إذا تعلق بعنقه وعلاه أوركه بلا خطام
 أر عريا ، واعلوط فلانا : أخذه وحبسه ولزمه
- (٢) حببب : جاء هذا الفعل من بابي سمع وضرب بمعنى بطل أو أعرض ،
 تقول : حببب عمله بحبب حبطا وحبوطا ، ومنه قوله تعالى « لن أشركت ليحبطن
 عملك » وتقول : حببب فلان عن فلان : أي أعرض ، وجاء من باب فرح ليس غير
 بمعنى انتفخ ؛ تقول : حببب البعير ، إذا أكل كلاً فأكثر منه فانتفخ بطنه ، ومنه
 قوله صلى الله عليه وسلم « وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم »
- (٣) القمحدوة - بفتحيتين فسكون فضم - العظم الناقية فوق القفا خلف الرأس
 والسلحفاة - بضم أو كسر ففتح فسكون - ويقال سلحفية وسلحفاء ويقصر

بناء على زيادة النون الأولى بدليل ^(١) مجانيق ، وفي عَنَتْرَيْس - وهو الشديد -
عُتَيْرَيْس بحذف النون ؛ لأنه من ^(٢) العَتْرَسَة ، وهي الأخذ بشدة ، وفي
خَنْشَلِيل ^(٣) : خَنْشِيل ، لزيادة إحدى اللامين وعدم قيام دليل على زيادة
النون ، وفي مَنجَنِين ^(٤) مُنَجِين ؛ لأن إحدى النونين الأخيرتين زائدة

وتسكن لامه : دابة من دواب الماء وتعيش في البر يحيط بها من أعلى غطاء صدفى
سميك لها أرجل قصار تسير بها على الأرض زحفا

(١) المنجنيق - بفتح الميم أو كسرهما وسكون النون بعدها جيم مفتوحة ونون
مكسورة - : أداة من أدوات الحرب ترمى بها الحجارة

(٢) العترسة الأخذ بالشدة وبالجماء والعنف والغلظة ، والعتريس (كقنديل)
الجبار الغضبان والغول الذكر والداهية ، والعترس (كجعفر) : العظيم الحسيم ،
والعتريس : الداهية أيضا ، والناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم ، وقد
يوصف به الفرس ، قال في اللسان « قال سيبويه : هو من العترسة التي هي الشدة ،
لم يحك ذلك غيره » اه

(٣) الخنشليل - بفتحيتين بينهما سكون ثم لام مكسورة - : السريع الماضى
الجيد الضرب بالسيف ، والمسمن من الناس والابل ، ويقال : ناقة خنشليل : أى
طويلة ، قال صاحب اللسان : « جعل سيبويه الخنشليل مرة ثلاثيا وأخرى رباعيا
فإن كان ثلاثيا فخنشل مثله ، وإن كان رباعيا فهو كذلك » اه ، يريد أنك إن جعلته
ثلاثيا فأصوله الخاء والشين واللام وتكون النون والياء وإحدى اللامين زوائد
ويكون الخنشل من الثلاثي زيدت فيه النون للأحق بجعفر (كعنبس وعنسل) ،
وإن جعلته رباعيا فأصوله الخاء والنون والشين واللام ، والياء وإحدى اللامين زائدتان
ويكون الخنشل كجعفر لا ملحقا به ، ويؤيد هذا أن صاحب القاموس ذكر
الخنشليل مرتين : الأولى فى مادة خ ش ل على أنه من مزيد الثلاثي ، والثانية عقد له
ترجمة خاصة خ ن ش ل على أنه من مزيد الرباعي

(٤) المنجنين ومثله المنجنون - بفتح فسكون ففتح - : السانية أى الدولاب

لتكررها ، فحذفت الأولى دون الثانية ؛ لأنك لو حذفت الثانية أحوجت إلى حذف الياء أيضاً ، وأيضاً المسموع في جمعه مناجين ، وكذلك تحذف الأولى من طمانينة وقشعريرة ؛ فتقول : طُمَيْئِنَةٌ وَقُشَيْعِيرَةٌ ، وتقول في عنكبوت : عُنَيْكِبٌ ، وسمع الأصمى عنكبوت ، وهو شاذ ، وفي عَيْضُمُوزٍ وَجَحْنَفَلٍ (١) وَعَجْنَسٌ : عَضِيمِيزٌ ، وَجَحْنِفَلٌ ، وَعُجَيْنَسٌ

قال سيبويه في تصغير إسماعيل وإبراهيم : سُمَيْعِيلٌ وَبُرَيْهِيمٌ ، تحذف الهمزة ، ورد عليه المبرد بأن بعد الهمزة أربعة أصول ؛ فلا تكون الهمزة زائدة كما في إصْطَبَلٌ على مايجىء في باب ذى الزيادة ، فاذن هما خامسيان ، فتحذف الحرف الأخير ؛ فتقول : أُبَيْرِيهِ وَأُسَيْمِيْعٌ كَسْمَيْرِيْحٍ (٢) ، والقياس يقتضى مقاله المبرد ، إلا أن المسموع من العرب مقاله سيبويه ، كما روى أبو زيد وغيره عن العرب ، وحكى سيبويه عن العرب في تصغيرهما تصغير الترخيم بُرِيَهُ وَسُمَيْعٌ ،

التي يستقى بها ، قال ابن بري : « هو رباعي الاصول ، ميمه أصلية وكذا النون التي تليها ، وهي مؤنثة وجمعها مناجين » اه ، وعلى هذا فوزن منجنون فعلمول (كعصرفوط) والنون الأخيرة للتكرير ، ووزن منجنين فعليل (كجعفليق) والنون الأخيرة للتكرير أيضاً

(١) العيضموز - بفتح فسكون ففتح - : العجوز والناقة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة ، وقد وقع في بعض النسخ « عضموز » بزة عصفور وهو بضاد معجمة أو صاد مهملة ، وهو الدولاب أو دلوه ، ولاكن لا محل لذكره في هذا الموضوع لان ليس مما اجتمع فيه زيادتان ، بل ولا هو مما فيه زيادة واحدة تحذف . وإنما زيادته تقلب ياء لكونها مدمية قبل الآخر . والجحنفل - كسفرجل - الغليظ الشفة . والعجنس كسفرجل أيضاً - : الجمل الضخم الصلب الشديد مع ثقل وبطء .

(٢) شميرىخ : تصغير شمراخ كقراطس أو شمروخ كعصفور ، وهو الغصن الذى عليه البسر . وهو فى النخل ، ينزله العنقود من الكرم

وهو دليل على زيادة الميم في إبراهيم واللام في إسماعيل ؛ فتكون الهمزة في الأول وبعدها ثلاثة أصول كما مر ؛ ولولا السماع في تصغير الترخيم لم نحكم بزيادة الميم واللام ؛ لأنهما ليستا مما يغلب زيادته في الآخر

وأما إِسْتَبْرَقُ^(١) فأصله أيضا أعجمي فعرب ، وهو بالفارسية إِسْتَبْرَقُ [ه] ؛ فلما عرب حمل على ما يناسبه في الأبنية العربية ، ولا يناسب من أبنية الاسم شيئا ، بل يناسب نحو اسْتَخْرَجَ ، أو تقول : يناسب نحو اسْتَخْرَجَ من أبنية الأسماء باجتماع الألف والسين والتاء في الأول ، فحكمتنا بزيادة الأحرف الثلاثة حملا له على نظيره ، ولا بد من حذف اثنتين من الحروف الزائدة ، فبقينا الهمزة لفضلها بالتصدر ، وليست بهمزة وصل كما كانت في استخراج حتى تحذف ، فحذفنا السين والتاء ، وكذا تحذف الزيادة في الخماسي مع الخامس الأصلي ، تقول في قَرَعَبْلَانَةَ وَقِرْطَبُوسَ^(٢) : قُرَيْعِبَةَ وَقُرَيْطِبَ

قوله « ويجوز التعويض عن حذف الزائد » قال سيبويه : التعويض قول يونس ؛ فكل ما حذف في التصغير ، سواء كان أصليا كما في سفرجل أو زائدا كما في مُقَدَّم ، يجوز لك التعويض منه بياء ساكنة قبل الآخر ، إن لم يكن في المكبر حرف علة في ذلك الموضع ، وإن كان كما في احرنجام فلا تقدر على التعويض ؛ لاشتغال المحل بمثله

(١) الاستبرق : ما غلظ من الحرير . قال ابن الأثير : « وقد ذكرها الجوهري في برق على أن الهمزة والسين والتاء زوائد . وذكرها الأزهرى في خماسى القاف على أن همزتها وحدها زائدة . وقال أصلها بالفارسية استفره ، وقال أيضا إنها وأمثالها من الألفاظ حروف عربية وقع فيها وفاق بين العجمية والعربية ، وقال : هذا عندي هو الصواب » اه قال الزجاج : هو اسم أعجمي أصله بالفارسية استفره ونقل من العجمية إلى العربية ، وفي القاموس أنه معرب استروه

(٢) القرطوبس - بفتح القاف أو كسرهما ثم راء ساكنة فطاء مهملة مفتوحة - : الداهية والناقة العظيمة الشديدة . والقرعبلانة : دويبه (انظر ص ١٠ هـ)

قال «وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لِأَسْمِ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعِ قَلَّتِهِ؛ فَيُصَغَّرُ نَحْوُ
غُلَيْمَةٍ فِي غُلَمَانٍ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ؛ فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ، نَحْوُ
غُلَيْمُونَ وَدَوِيرَاتٍ»

أقول : قوله « لا اسم الجمع » قد عرفت في شرح الكافية معنى اسم
الجمع (١)

فاذا كان لفظ يفيد الجمعية : فان كان لفظه مفردا ، كاسم الجمع واسم الجنس ؛
فانه يصغر على لفظه ، سواء جاء من تركيبه واحد كراكب وركب ومسافر
وسفر وراجل (٢) ورجل ، تقول : ركب ، ورجيل ، وسفير ؛ أو لم يجيء ،
نحو قوم ونفير ، في تصغير قوم ونفر .
وكذا في الجنس تقول : تمير وتفييح .

(١) سيأتي ذكر الفروق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي في آخر
باب جمع التكسير فلا محل لذكرها هنا
(٢) يقال : رجل سفر وقوم سفر - بفتح السين وسكون الفاء - وسافرة وأسفار
وسفار - بضم السين وتشديد الفاء - أي : ذوو سفر ، والسافر والمسافر واحد سفر
من قولهم قوم سفر . ويقال : رجل الرجل رجلا (كفرح فرحا) فهو راجل ورجل
(كعضد) ورجل (ككتف) ورجيل (كشهيد) ورجل (كضخم) ورجلان (كغضبان) ،
إذا لم يكن له ظهر يركبه في سفر ، وكما جاء الرجل (بسكون الجيم) وصفا للواحد
جاء للدكتور أيضا ، واختلف العلماء فيه حينئذ : فذهب سيويوه إلى أنه اسم جمع واحد
راجل ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه جمع راجل ، ورجح الفارسي قول
سيويوه ، وقال : لو كان جمعا ثم صغر لرد إلى واحد ثم جمع ، ونحن نجد مصغرا
على لفظه ، وأنشد :

بَنِيَّتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا وَرُجَيْلًا عَادِيَا

ومذهب الأخفش - وهو أن ركبا جمع را كـب ، وسفرا جمع مسافر -
يقتضى رد مثلهما إلى الواحد ، نحو رَوَيْكَبُونَ وَمُسَيِّفِرُونَ ، وكذا يفعل .

وإن كان لفظه جمعا : فإما أن يكون جمع سلامة ؛ فهو يصغر على لفظه ، سواء
كان للمذكر ، نحو ضَوَيْتِرِبُونَ ، أو للمؤنث ، نحو ضَوَيْتِرِبَات ؛ وإما أن يكون
جمع تكسير ، وهو إما للقلّة ، وهو أربعة : أَفْعُل ، وَأَفْعَال ، وَأَفْعِلَة ، وَفِعْلَة ،
فتصغر على لفظها ، نحو أَكَيْبٍ وَأَجِيمَالٍ وَأَقِيْفِرَة وَغَلِيمَة ؛ وإما للكثرة ،
وهو ماعدا الأربعة ، ولا يخلو إما أن يكون له من لفظه جمع قلة كِكِلَابٍ
وَأَكْلُبٍ وَفُلُوسٍ وَأَفْلُسٍ ، أولا كدارهم ودنانير ورجال ؛ فالثاني يرد إلى واحده
ويصغر ذلك الواحد ، ثم ينظر ، فإن كان ذلك الواحد عاقلا مذكرا للفظ والمعنى
جمعه بالواو والنون لحصول العقل فيه أولا وعروض الوصف بالتصغير ، كَرُجَيْلُونَ
في تصغير رجال ، وإن لم يكن عاقلا جمعه بالألف والتاء مذكرا كان كَكُتَيْبَاتٍ
في كُتُبٍ ، أو مؤنثا ككُدَيْرَاتٍ في قُدُورٍ ، وكذا إن اتفق أن يكون عاقلا مؤنث
اللفظ مذكرا المعنى ، أو عاقلا مذكرا اللفظ مؤنث المعنى ، فتقول في جَرَحِيٍّ وَحَمِيٍّ
وَحُمْرٍ وَعِطَاشٍ في المذكر : جُرَيْيْحُونَ وَأَحِيْمِقُونَ وَأَحِيْمِرُونَ وَعَطِيْشَانُونَ ، وفي
المؤنث : جُرَيْيْحَاتٍ وَحَمِيْقَاوَاتٍ وَحَمِيْرَاوَاتٍ وَعَطِيْشِيَّاتٍ ، بجمع المصغرات جمع
السلامة ، وإن لم يجز ذلك في المكبرات ، وكذا تقول في حوائض جمع حائض :
حَوَيْيْضَاتٍ ، وإن لم تجمع حائضاً جمع السلامة .

وأما في القسم الأول - أي الذي له جمع قلة مع جمع الكثرة - فلك
التخيير بين رد جمع كثرته إلى جمع قلته وتصغيره ، كتصغيرك كلابا وفلوسا على
أكيلب وأفيلس ، وبين رد جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثم جمعه
إما بالواو والنون أو بالألف والتاء ، كما في ذلك القسم سواء .

وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد ؛
فمعى عندى غليمة أى عدد منهم قليل ، وليس المقصود تقليل ذواتهم ، فلم يجمعوا
بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بابقاء لفظ جمع الكثرة ، لكونه تناقضاً ، وأما
أسماء الجموع فمشاركة بين القلة والكثرة ، وكذا جمع السلامة على الصحيح
كما مضى ^(١) فى شرح الكافية ، فيصغر جميعها نظراً إلى القلة ، فلا يلزم
التناقض ، ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصلان جمع أصيل ^(٢)

(١) الذى قاله فى شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٧) هو « قالوا : مطلق الجمع على ضربين
قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة ، والحدان داخلان ، وبالكثير ما فوق
العشرة ، قالوا : وجمع القلة من المكسر أربعة : أفعال ، وأفعال ، وأفعلة ، وفعلة ،
وزاد الفراء فعلة (بفتح الفاء والعين) كقولهم : هم أكلة رأس : أى قليلون يكفهم
ويشبعهم رأس واحد ، وليس بشيء ، إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس
واحد لا من إطلاق فعلة ، ونقل التبريزى أن منها أفعلاء كأصدقاء ، وجمعا السلامة
عندهم منها أيضا ، استدلالاً بمشابهتهما للتثنية فى سلامة الواحد ، وليس بشيء ، إذ
مشابهة شيء لشيء لفظاً لا تقتضى مشابهته له معنى أيضا ، ولو ثبت ما نقل أن
النابعة قال لحسان لما أنشده قوله :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ مَجْدَةٍ دَمًا

قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة ،
وقال ابن خروف : جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة ، والظاهر أنهما
لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما « اه كلامه . وقد ذهب
بعضهم إلى أن الاسم إن كان له جمع تكسير وجمع سلامة كالجفان والجفنات فجمع
السلامة للقلة وجمع التكسير للكثرة ، وإن لم يكن له إلا جمع سلامة فجمع السلامة
مشترك بين القلة والكثرة

(٢) الأصيل : العشى ، وهو ما بعد الزوال إلى الغروب ، وقيل : من زوال الشمس
إلى الصباح . يجمع على أصل كرسل ، وأصلان كبعير وبعران ، وأصال وأصائل .

تشبيهاً بَعْثَمَانَ ، فيقال : أُصَيِّلَانِ ، وقد يعوض من نونه اللام فيقال أُصَيِّلَالِ ، وهو شاذ على شاذ .

واجاز الكسائي والفراء تصغير نحو شُقْرَانِ وسُودَانِ جمع اشْقَرِ وأسود على لفظه ، نحو شُقَيْرَانِ وسُوَيْدَانِ .

وإن اتفق جمع كثرة ولم يستعمل واحده كعباديد وعبايد ، بمعنى متفرقات ، حقرته على واحده القياسي المقدر ثم جمعته جمع السلامة ، نحو عُبَيْدِ يَدُونِ ، وعُبَيْبِيْدُونِ ، لأن فعاليل جمع فُعْلُولٍ أو فَعْلِيلٍ أو فَعْلَالٍ (١)

قال السيرافي : إن كان أصيِّلَانِ تصغير أصلان جمع أصيل فتصغيره نادر ، لأنه إنما يصغر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد ، وأبنية أدنى العدد أربعة أفعال وأفعال وأفعلة وفعله وليست أصلان واحده منها ، فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ ، وإن كان أصلان واحداً كرمان وقربان فتصغيره على بابه

(١) اختلفت كلمة سيوبه في تصغير هذا الجمع (وهو جمع الكثرة الذي لم يستعمل واحده) ، والنسب إليه ، فذهب في النسب إلى أنه ينسب إليه على لفظه مخافة أن يحدث في لغة العرب شيئاً لم يقولوه وذلك بأن يجيء بالواحد المقدر ، وذهب في التصغير إلى أنه يجاء بالواحد المقدر ثم يصغر ويجمع جمع السلامة ، والفرق بين البابين مشكل مادام الذي منعه من الرد إلى الواحد هو أن لا يقول على العرب ما لم يقولوه قال في باب النسب (> ٢ ص ٨٩) : « وإن أضفت إلى عباديد قلت عباديدي ، لأنه ليس له واحد ، وواحد يكون على فعلول أو فعليل أو فعللال ، فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم ، فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب ، اه . وقال في باب التصغير (> ٢ ص ١٤٢) : « وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياساً ولا غير ذلك فتحقيقه على واحد هو بناؤه إذا جمع في القياس ، وذلك نحو عباديد ، فإذا حقرتها قلت : عبيدودون ، لأن عباديد إنما هو جمع فعلول أو فعليل أو فعللال ، فإذا قلت : عبيدودات فأبأما كان واحداً فهذا

وإن جاء بعض الجموع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسي رد في التصغير إلى المستعمل ، لا إلى المهمل القياسي ، يقال في محاسن ومشابهة : حُسَيْنَات وشُبُهَات ، وفي العاقل المذكر : حُسَيْنُون وشُبُهَيُون ، وكان أبو زيد يردده إلى المهمل ^(١) القياسي ، نحو مُحَيِّسِنُون وَمُشَيِّبُهَيُون وَمُحَيِّسِنَات وَمُشَيِّبَهَات ، قال يونس : إن من العرب من يقول في تصغير سَرَ أويل : سُرَيَّيَلَات ^(٢) اعتقادا منه أنها

تحقيقه ، اه . ولعل الفرق بين البابين أنك في باب النسب تحافظ على لفظ الواحد الذي قدرته مفردا لهذا الجمع فكنت تقول عبداً أو عبدي أو عبودي ، فأما في التصغير فانك لا تحافظ على هذا المفرد . بل تنطق بجمع التصحيح مصغرا بصورة واحدة فتقول عبيدون وعبيدات مهما فرضت المفرد ، ألا ترى أن تصغير عبداً أو عبوداً أو عبيداً هو عبيد على كل حال ، هذا ، والعباد والعبايد كما في القاموس الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه ، والآكام ، والطرق البعيدة . وفي اللسان « قال الأصمعي : يقال : صاروا عبداً وعبايد : أي متفرقين ، وذهبوا عبداً كذلك إذا ذهبوا متفرقين ، ولا يقال : أقبوا عبداً » اه ، وعلى هذا يكون عبيدون للفرق من الناس وعبيدات للفرق من الخيل أو للطرق أو الآكام .

(١) أبو زيد ينسب إلى الجمع الذي له واحد من لفظه غير قياسي على لفظه فيقول في محاسن محاسني ، وفي ملاح ومشابهة ومذا كير وأباطيل وأحاديث : ملاح ومشابهة ومذا كير وأباطيل وأحاديث ، فأى فرق بين التصغير والنسب ، وهلا صغر على لفظه هنا كما نسب إلى لفظه إذا كان يريد ألا يحدث في كلام العرب ما لم يقوله

(٢) لا خلاف بين العلماء في أن سَ أويل كلمة أعجمية عربية ، وإنما الخلاف بينهم في أنها مفرد أو جمع ، فذهب سيدييه إلى أنها مفرد ، وذهب قوم إلى أنها جمع من قبل أن هذه الصيغة خاصة بالجمع في العربية فمثلها مثل سراييل فالواحد سر وال أو سر والة كما كان الواحد السراييل سرنالا ، والذي يظهر من كلام المؤلف أنه فهم من كلام يونس أنه يذهب إلى أن سراييل جمع في اللفظ وإن كان مسماها واحداً

جمع سرّوالة ، لأن هذه الصيغة مختصة بالجمع ، فجعل كل قطعة منها سرّوالة ، قال :

٣٩ — عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سرّوالة (١)

ومن جعلها مفردا — وهو الأولى — قال : سرّيل أو سرّيول ،

وقد شدّ عن القياس بعض الجموع ، وذلك كما في قوله : —

٤٠ — قَدْ رَوَيْتُ إِلَّا الدُّهَيْدِ هِينَا * قَلِيصَاتٍ وَأَبْيَكِرِينَا (٢)

والدهداه صغار الإبل ، وجمعه دهاده ، والأبيكر مصغر الأ بكر جمع البكر

فكان القياس دُهَيْدَاتٍ وَأَبْيَكِرَاتٍ

(١) هذا صدر بيت من المتقارب لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه

مصنوع ، وعجزه : —

* فَلَيْسَ يَرِقُّ مُسْتَعْظِفٍ *

واللؤم : الشح ودناءة الآباء ، ويرق : مضارع من الرقة ، وهي انعطاف القلب .

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلا على أن السراويل جمع واحده مستعمل وهو سرّوالة

(٢) هذا بيت من الرجز لم يعرف قائله ، وقد أنشده أبو عبيد في الغريب المصنف وقبله .

يا وهبُ فابدأ بِنَبِيٍّ أَيْنَا مُمَّتَ ثَنِّ بِنَبِيٍّ أُخِينَا

وَجِيْرَةَ الْبَيْتِ الْمُجَاوِرِينَا قَدْ رَوَيْتُ الخ

إِلَّا ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ قَلِيصَاتٍ الخ

ومنه تعلم أن الشاهد الذي ذكره المؤلف ليس مرتبا على ما ذكر . وقد أنشد

البيت شاهدا على أن قوله الدهيد هين وقوله أبيكرين شاذان من قبل أن الأول تصغير

دهاده ، وهو جمع ما لا يعقل ، فكان قياسه دهيدات على ما قال ، وأن الثاني تصغير

أبكر وهو جمع بكر فكان حقه أبيكرات على ما قال ، وقوله «فكان القياس دهيدات»

ليس بصواب ، والقياس دهيدات لأن الدهاده جمع دهاده ، وهو على خمسة أحرف

وإذا حقرت السنين والأرضين قلت : سُنَيَّاتٍ وَأَرِيضَاتٍ ؛ لأن الواو والنون
فيهما عوض من اللام الذاهبة في السنة والتاء المقدرة في أرض ، فترجمان في التصغير ،
فلا يبدل منهما ، بل يرجع جمعهما إلى القياس ، وهو الجمع بالألف والتاء ، وإذا جعلت
نون سنين معتقب الإعراب من غير علمية صغرته على سُنَيْنٍ ، إذ هو كالواحد في
اللفظ ، وكان الزجاج يرده إلى الأصل فيقول سُنَيَّاتٍ أيضا ، نظرا إلى المعنى ، إذ
هو مع كون النون معتقب الإعراب جمع من حيث المعنى ، ولا يجوز جعل نون
أرضين من دون العلمية معتقب الإعراب ، لأنها إنما تجعل كذلك في الشائع ؛ إما
في الذاهب اللام ، أو في العلم ، كما تبين في شرح الكافية في باب الجمع^(١)
وإذا سميت رجلا أو امرأة بأرضين فإن جعلت النون معتقب الإعراب فتصغيره

رابعها مد ، فالقياس في مثله أن تقلب المدة ياء ولا تحذف ، وقوله « وأبيكرات »
ليس بصواب أيضا ، لأن الأ بكر جمع القلة لبكر كنهرو وأنهر ، والقياس في مثله أن
يصغر على لفظه ولا تلحق به علامة جمع التصحيح ، فيقال : أبيكر ، كما يقال أنهر وأفيلس ،
ولهذا الذي لاحظناه على عبارته تجده قد ذكر في شرح الكافية عن البصريين غير
ما ذكره هنا ، قال (ج ٢ ص ١٧١) : « وأبيكرون جمع أبيكر تصغير أبكر
مقدرا كأضحى عند البصريين ، فهو شاذ من وجهين : أحدهما : كونه بالواو والنون
من غير العقلاء ، والثاني : كونه جمع مصغر لمكبر مقدر ، وهو عند الكوفيين
جمع تصغير أبكر جمع بكر ، فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدمين اه
فالذي ذكره هنا هو مذهب الكوفيين وقد عرفت ملاحظتنا عليه

(١) هذا الذي ذكره المؤلف من الاقتصار في لزوم الياء وجعل الإعراب بحركات
على النون على جمع محذوف اللام كسنين وبنين وثنين وعلى ما صار علما من الجموع
كفلسطين وما ألحق بها كأربعين هو مذهب جمهور النحاة وهو الذي قرره المؤلف
في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٢) وقد ذهب الفراء إلى أن جعل الإعراب بحركات على

كتصغير حمصيصة^(١). تقول : أريضين ؛ منصرفا في المذكر غير منصرف في المؤنث ، وإن لم يجعله معتقب الإعراب لم ترده أيضا في التحقير إلى الواحد ، إذ ليس جمعاً وإن أعرب بأعرابه ، كما أنك إذا صغرت مساجد علما قلت : مسيجد ، ولا ترده إلى الواحد ثم تجمعها ، فلا تقول : مُسَيِّجَات ؛ فتقول : أَرِيضُونَ رفعا ؛ وأريضين نصبا وجرأ .

وأما إن سميت بسنين رجلا أو امرأة ولم تجعل النون معتقب الإعراب رددته إلى واحده ؛ لأن علامة الجمع إذن باقية متصلة باسم ثنائي ، ولا يتم بها بنية التصغير كما تمت في أريضون ، فترد اللام المحذوفة ، ولا تحذف الواو والنون لأنهما وإن كانتا عوضا من اللام المحذوفة في الأصل إلا أنهما صارتا بالوضع العلمي جزءا من العلم ، فتقول : سُنِّيُونَ رفعا ، وسنين نصبا وجرأ .

وإن جعلتها مع العلمية معتقب الإعراب قلت سُنِّيِينَ منصرفا في المذكر غير منصرف في المؤنث ، ولا يخالف الزجاج هنا كما خالف حين جعلت النون معتقب الإعراب بلا علمية ؛ لأن اللفظ والمعنى في حال العلمية كالمفرد مع جعل النون معتقب الإعراب فكيف يرد إلى الواحد؟! .

النون مع لزوم الباء مطرد في جمع المذكر السالم وما حمل عليه وعلى هذا جاء قول الشاعر :

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقُبَابِ

وعلى هذا يصح أن تجعل النون معتقب الإعراب في أريضين كما كان ذلك جائزا في سنين .

(١) الحمصيصة (بفتح أوله وثانيه وكسر ثالثه) : بقلة رملية حامضة وقد تشدد ميمها وهي واحدة الحمصيص

قوله « إلى جمع قلته » ، يعني إن كان له جمع قلة فأنت مخير بين الرد إليه والرد إلى واحده ، وإن لم يكن له ذلك تعين الرد إلى واحده
قوله « غليمون » أي في العاقل ، « ودويرات » أي في غيره ، وغلیمون تصغير غلمان ، ودويرات تصغير دور ، وكلاهما مما جاء له جمع قلة وهو غلمة وأدور .
والمركب يصغر صدره ، مضافا كان أولا ، نحو أبي بكر ، وأميمة عمرو ، ومُعِيدِ كَرَب ، وخمسة عشر ، وذهب الفراء في المضاف إذا كان كنية إلى تصغير المضاف إليه ، احتاجا بنحو أم حَبِين وأبي الحَصِين ^(١) ، وقوله : -

٤١ - أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانَ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ ^(٢)
قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَأَنْبَسِيَّانٍ وَعُشَيْشِيَّةٍ وَأَغِيلِمَةَ وَأَصَيْبِيَّةٍ شَاذٌ »

(١) أم حبين : دوية على خلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن ، وقيل : هي أنثى الحرباء ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى بلالا وقد عظم بطنه فقال له مازحا : « أم حبين » يريد تشبيهه بها في عظم بطنه . وأبو الحصين : كنية الثعلب ، ويقال له أيضا : أبو الحصن ، كما قالوا : أم عوف وأم عوف لدوية (٢) هذا البيت نسبة في اللسان للمرار الأسدي ، ويقال هو للمرار الفقعي .
والعلاقة : الحب . وأم الوليد (بضم الواو وفتح اللام وتشديد الپاء) تصغير أم الوليد وهو محل الشاهد حيث صغر العجز ، ولو صغر الصدر لقال : أميمة الوليد . والأفنان : جمع فن وأصله الغصن من الشجرة ، وأراد به هنا خصل شعر الرأس . والثغام (بزنة سحاب) قال أبو عبيد : هو نبت أبيض الثمر والزهر يشبهه بياض الشيب به ، قال حسان بن ثابت :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

والمخلس : اسم فاعل من أخلص النبات ، إذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض وكذلك يقال : أخلص رأسه ، إذا خالط سواده بياضه

قِيَاسُ إِنْسَانٍ أَنْيَسِينَ كَسْرِيْحَيْنِ فِي سِرْحَانٍ ؛ فزَادُوا الْيَاءَ فِي التَّصْغِيرِ شَاذًا
فصار كَعَقَيْرِبَانَ كما ذكرنا في أول الباب ، ومن قال إن إنسانا إفعان من نسي -
كما يجيء في باب ذى الزيادة - فَأَنْيَسِيَانٌ قِيَاسٌ عِنْدَهُ (۱)

(۱) قال في اللسان : «الانسان أصله إنسيان (بكسر الهمزة) ، لأن العرب قاطبة قالوا في تصغيره: أنيسيان ، فدلّت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره ، إلا أنهم حذفوها لما كثر الناس في كلامهم ، وفي حديث ابن صياد قال النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم : انطلقوا بنا إلى أنيسيان قد رابنا شأنه ؛ وهو تصغير إنسان جاء شاذًا على غير قياس ، وقياسه أنيسان . قال : وإذا قالوا : أناسين فهو جمع بين مثل بستان وبساتين ، وإذا قالوا أناسي كثيرا خففوا الياء أسقطوا الياء التي تكون فيما بين عين الفعل ولامه ، مثل قراقر ، وقراقر ، وبين جواز أناسي بالتخفيف قول العرب أناسية كثيرة ، والواحد إنسي ، وأناسي إن شئت ، وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : إنما سمي الانسان إنسانا لأنه عهد إليه فنسي ؛ قال أبو منصور : إذا كان الانسان في الأصل إنسيانا فهو إفعلان من النسيان ، وقول ابن عباس حجة قوية له ، وهو مثل ليل إضحيان من ضحى يضحى (كرضى يرضى) وقد حذفت الياء فليل إنسان قال الأزهري : وإنسان في الأصل إنسيان وهو فعليان من الأانس والألف فيه فاء الفعل وعلى مثاله حرصيان : وهو الجلد الذى يلي الجلد الأعلى من الحيوان ؛ سمي حرصيانا لأنه يحرص : أى يقشر ، ومنه أخذت الحارصة من الشجاج ، يقال : رجل حذريان إذا كان حذرا . قال الجوهري : وتقدير إنسان فعلان ، وإنما زيد في تصغيره ياء كما زيد في تصغير رجل فليل رويجل . وقال قوم : أصله إنسيان على إفعلان فحذفت الياء استخفافا لكثرة ما يجرى على ألسنتهم ، فاذا صغروه ردوها لأن التصغير لا يكثر » اه . قال ابن سيده في المخصص (ج ۱ ص ۱۶) : « إنسان عندي مشتق من أنس ، وذلك أن أنس الأرض وتجملها وبهاها إنما هو بهذا النوع الشريف اللطيف المعتمر لها والمعنى بها ؛ فوزنه على هذا فعلان (بكسر فسكون) . وقد ذهب بعضهم إلى أنه إفعلان من نسي ؛ لقوله تعالى

وعُشَيْشِيَّهِ تصغير عَشِيَّةٍ ، والقياس عَشِيَّةٌ ، محذف نالته الياءات كما في مُعِيَّةٌ ،
 وكان مكبر عُشَيْشِيَّةِ عَشَاةٌ ، تجعل أولى ياءى عَشِيَّةٍ شينا مفتوحة فتدغم الشين في
 الشين وتنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكذا قالوا في تصغير عَشِيَّةٍ :
 عُشَيْشِيَّانِ ، وكأنه تصغير عَشِيَّانِ ، وقد صغروا عَشِيَّةً أيضاً على عُشِيَّانَاتٍ ، كأن
 كل جزء منها عشي ؛ فَعَشِيَّانَاتٍ جمع عُشَيْشِيَّانِ على غير القياس ، كما أن
 عَشِيَّانَا تصغير عشي على غير القياس (١)

(ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنى) ولو كان كذلك لكان إنسيانا ولم تحذف الياء
 منه لأنه ليس هنالك ما يسقطها ، فأما قولهم : أناسى فجمع إنسان ، شابهت النون
 الألف لما فيها من الخفاء ، فخرج جمع إنسان على شكل جمع حرباء ، وأصلها أناسين
 وليس أناسى جمع إنسى كما ذهب إليه بعضهم لدلالة ماورد عنهم من قول رويشد .
 أنشده أبو الفتح عثمان بن جنى : -

أَهْلًا بِأَهْلٍ وَبَيْتًا مِثْلَ بَيْتِكُمْ وَبِالْأَنَاسِيْنَ أَبْدَالَ الْأَنَاسِيْنَ

قال : ياء أناسى الثانية بدل من هذه النون ، ولا تكون نون أناسين هذه بدلا
 من ياء أناسى كما كانت نون أثانين بدلا من ياء أثانى جمع أثناء التى هى جمع الأثن
 بمعنى الاثنين لأن معنى الأثنانين ولفظها من باب ثنيت والياء هنا لام
 البتة فهى ثم ثابتة وليست أناسين مما لامة حرف علة ، وإنما الواحد إنسان فهو
 إذن كضبعان وضباعين وسرحان وسراحين اه

(١) العشى والعشية : ما بين زوال الشمس إلى وقت غروبها ، وقيل من زوال الشمس
 إلى الصباح ، وقيل آخر النهار ، وقال الليث : العشى بغير هاء ، آخر النهار ، فإذا قلت
 عشية فهو ليوم واحد ، يقال : لقيته عشية يوم كذا وكذا ، ولقيته عشية من العشيات
 وقيل العشى والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة . قال فى اللسان : « وتصغير العشى
 عَشِيَّانِ على غير القياس ، وذلك عند شنى وهو آخر ساعة من النهار ، وقيل تصغير
 العشى عَشِيَّانِ على غير قياس مكبره كأنهم صغروا عَشِيَّانَا (بفتح فسكون) والجمع
 عَشِيَّانَاتٍ ، ولقيته عَشِيَّانِيَّةً ، وعَشِيَّانِيَّاتٍ ، وعَشِيَّانَاتٍ ، وعَشِيَّانَاتٍ ، كل ذلك

وكذا قالوا في تصغير مغرب: مُغْرِبان، ثم جمعوا فقالوا: مُغَيْرِ بَانَات، وهذا جمع قياسي لتصغير غير قياسي، وكانهم جعلوا كل جزء منه مَغْرِبًا، كقولهم: بغير أَصْهَبِ الْعَثَانِينَ (١)

نادر، ولقيته مغربان الشمس. ومغربانات الشمس، وفي حديث جندب الجهني فأتينا بطن الكديد فنزلنا عشيشية. قال: هي تصغير عشية على غير قياس أبدل من الياء الوسطى شين كأن أصله عشية (بثلاث ياءات) وحكى عن ثعلب أتيته عشيشية وعشيشيانا وعشيانا. قال: ويجوز في تصغير عشية عشية وعشيشية، قال الأزهري: كلام العرب في تصغير عشية عشيشية جاء نادرا على غير قياس، ولم أسمع عشية في تصغير عشية، وذلك أن عشية تصغير العشوة وهو أول ظلمة الليل فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العشية وبين تصغير العشوة « اه »، وقول المؤلف: « وكان مكبر عشيشية عشاة » بفتح العين وتشديد الشين - وهذا الذي ذكره هو قول النحاة، قال ابن يعيش: « وأما عشيشية فكأنه تصغير عشاة، فلما صغر وقعت ياء التصغير بين الشينين ثم قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فصار عشيشية » اه وقد سمعت في كلام صاحب اللسان ما يخالف هذا، وفي كل من الوجهين شذوذ، فما ذكره المؤلف فيه تقدير مكبر غير مسموع في اللغة، وما ذكره صاحب اللسان فيه إبدال الياء شينا وهو إبدال شاذ في اللغة. ومثل هذا تماما ما ذكره المؤلف في تصغير عشى على عشيشيان. وقول المؤلف: « وقد صغروا عشيا أيضا على عشيانات » غير مستقيم وذلك لأنه يفيد أن عشيانات تصغير العشى الواحد بتقدير أن كل جزء منه عشى، وقد سمعت عن اللسان أن عشيانات جمع عشيان الذي هو مصغر عشى، وهو كلام واضح، ومنه تعلم أيضا أن قول المؤلف « فعشيانات جمع عشيشيان على غير القياس » كلام غير مستقيم أيضا، بل العشيانات جمع العشيان الذي هو تصغير عشى، فالتصغير شاذ واجمع مطابق للقياس فافهم

(١) العثانين جمع عثنون (كعصفور) : وهو شعيرات طوال تحت حنك البعير جعلوا كل واحدة منها عثنونا فجمعوها على عثانين . وصهبتها أن يحمر ظاهرها وباطنها أسود

وَأَصْيَلَانٌ شَاذٌ أَيْضًا ، لِكَوْنِهِ تَصْغِيرُ جَمْعِ الْكَثْرَةِ عَلَى لَفْظِهِ ، كَمَا ذَكَرْنَا ،
كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزْءٍ مِنْهُ أَصِيلاً ، وَأَصْيَلَالٌ شَاذٌ عَلَى شَاذٍ ، وَالْقِيَاسُ أُصْيَلَاتٌ
وَقَالُوا فِي بَنُونٍ : أُبَيْدُونُ ، وَالْقِيَاسُ بُدَيْوُنٌ كَمَا مَرَّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ فِي
بَابِ الْجَمْعِ (١)

وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِ لَيْلَةٍ لِيَيْلِيَةٍ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ كَمَا فِي أُبَيْسِيَانٍ ، وَكَأَنَّهُ تَصْغِيرُ لَيْلَاةٍ ، قَالَ :
٤٢ — * فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلَّ لَيْلَاةً * (٢)
وَعَلِيَّةُ بِنْتُ اللَّيَالِي

(١) قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (ص ٢٠ ص ١٧٠) : « الشاذ من جمع المذكر بالواو
والنون كثير ، منها أيبون ، قال :

زَعَمْتُ تَمَاضِرُ أَنْتِي إِمَّا أُمَّتُ يَسْدُدُ أُبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خُلَّتِي

وَهُوَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ جَمْعُ أُبَيْنٍ وَهُوَ تَصْغِيرُ أُبْنِي مَقْدَرًا عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ . بِأَضْحَى
فَشَدُوذُهُ عِنْدَهُمْ لِأَنَّهُ جَمْعُ لِمَصْغَرٍ لَمْ يَثْبُتْ مَكْبَرُهُ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هُوَ جَمْعُ أُبَيْنٍ ،
وَهُوَ تَصْغِيرُ أُبْنٍ مَقْدَرًا ، وَهُوَ جَمْعُ ابْنٍ ، كَأَدَلٍ فِي جَمْعِ دَلْوٍ ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ شَاذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :
كَوْنُهُ جَمْعًا لِمَصْغَرٍ لَمْ يَثْبُتْ مَكْبَرُهُ ، وَجِيءَ أَفْعَلٌ فِي فِعْلٍ ، وَهُوَ شَاذٌ كَأَجْبَلٍ
وَأَزْمِنٍ . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : شَدُوذُهُ لِكَوْنِهِ جَمْعُ أُبَيْنٍ تَصْغِيرُ ابْنٍ بِجَعْلِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ
قَطْعًا . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : هُوَ تَصْغِيرُ بَنِينَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ » اهـ

(٢) هَذَا بَيْتٌ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجَزِ لَمْ نَعَثِرْ عَلَى قَائِلِهِ ، وَبَعْدَهُ :

حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَأٍ إِذْ رَأَهُ يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهُ

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ يَعْمَلُ جَمْلَهُ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ وَكُلِّ
لَيْلَةٍ حَتَّى يَرْتِي لَهُ كُلُّ مَنْ رَأَاهُ وَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ قَائِلًا وَيَحْهَ مَا أَشْقَاهُ ، وَ« مَا » فِي قَوْلِهِ « فِي
كُلِّ يَوْمٍ مَا » زَائِدَةٌ ، وَقَدْ أَنْشَدَ الْمُؤَلِّفُ الْبَيْتَ شَاهِدًا عَلَى وَجُودِ لَيْلَاةٍ الَّتِي مَعْنَى
لَيْلَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي صَغُرَتْ عَلَى لَيْلِيَةٍ بِقَلْبِ الْفَهَاءِ يَاءٍ لَوْ قَوَعَهَا بَعْدَ الْكَسْرِ ، فَلَمَّا أَرَادُوا
تَصْغِيرَ لَيْلَةٍ اسْتَعْنَوْا عَنْهُ بِتَصْغِيرِ لَيْلَاةٍ لِكَوْنِهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَمَا أَنَّهُمْ حِينَمَا أَرَادُوا

وقالوا في تصغير رَجُلٍ : رُؤَيْجِلٌ ، قيل : إن رجلا جاء بمعنى راجل ، قال : -
٤٣ - أَمَا أُقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي وَهَكَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِ (١)
أى : راجلا ، فرويجل في الأصل تصغير راجل الذي جاء بمعناه رجل ، فكأنه
تصغير رجل بمعنى راجل ، ثم استعمل في تصغير رجل مطلقا ، راجلا كان أولا
فان سميت بشيء من مكبرات هذه الشواذ ثم صغرته جرى على القياس المحض ،
فتقول في إنسان وَلَيْلَةٌ وَرَجُلٌ أَعْلَامًا : أُنَيْسِينَ وَرُجَيْلٌ وَكَيْلَةٌ ، إذ العلم وَضَعُ ثَانٍ
وَأَغْيَلَمَةٌ وَأَصْيَبِيَّةٌ فِي تَصْغِيرِ (٢) غِلْمَةٍ وَصَبِيَّةٍ شَاذَانِ أَيْضًا ، وَالْقِيَاسُ
غُلَيْمَةٌ وَصَبِيَّةٌ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجِيءُ بِهِمَا عَلَى الْقِيَاسِ

تكسير ليلة استغنوا بتكسير ليلة فقالوا : ليال ، كما في قوله تعالى (والفجر وليال
عشر) وهذا كقولهم أهال في تكسير أهل ، وإنما هو تكسير أهلات
(١) هذا بيت من البسيط قائله حبي بن وائل ، وكان قد أدرك قطري بن
الفجاءة الخارجي أحد بني مازن ، وقد رواه أبو زيد في نوادره (ص ٥) وذكر
بعده بيتا آخر ، وهو قوله :

لَقَدْ لَقِيتُ إِذَا شَرًّا وَأَذَرَ كَنِي مَا كُنْتُ أَزْعُمُ فِي خَصْمِي مِنَ الْعَابِ
وقد وقع في النوادر رواية عجز بيت الشاهد * ولا كذا رجلا إلا بأصحابي *
وروى عن أبي الحسن رواية صدر البيت :

* أَمَا أُقَاتِلُهُمْ إِلَّا عَلَى فَرَسٍ *

وأما بتخفيف الميم وفتح الألف . ورجلا معناه راجلا ، كما يقول العرب : جاءنا
فلان حافيا رجلا : أى راجلا ، كأنه قال : أما أقاتل فارسا ولا كما أنا راجلا
إلا ومعى أصحابي ، فلقد لقيت إذن شرا : أى إنى أقاتل وحدى ، يريد أنه يقاتل عن
دينه وعن حسبه وليس تحته فرس ولا معه أصحاب . والعباب : العيب
(٢) في جميع النسخ التي رأيناها المخطوطة منها والمطبوعة قوله (في جمع غلثة
وصبية) وهو تحريف ظاهر ، والصواب ما أثبتناه

قال: « وَقَوْلُهُمْ أَصْيَغِرُ مِنْكَ وَدُوَيْنَ هَذَا وَفَوْقَهُ لِتَقْلِيلِ مَا بَيْنَهُمَا »
أقول: قوله « أصيغر منك » اعلم أن المقصود من تحقير النعوت ليس تحقير
الذات المنعوت غالبا، بل تحقير ما قام بها من الوصف الذي يدل عليه لفظ النعت،
فمعنى ضويرب ذو ضرب حقير، وقولهم أسيود وأحيمر وأصيفر أى ليست هذه
الألوان فيه تامة، وكذا بزيز وعطيير^(١) أى الصنعتان فيهما ليستا كاملتين،
وربما كانا كاملين فى أشياء أخرى، وقولك « هو مثيل عمرو »: أى المماثلة بينهما
قليلة، فعلى هذا معنى « أصيغر منك » أى زيادته فى الصغر عليك قليلة، وكذا
« أعيلم منك » و « أفيض منك » ونحوه، لأن أفعال التفضيل ما وضع لموصوف
بزيادة على غيره فى المعنى المشتق هو منه، وقد تجيء لتحقير الذات كما فى قول
على « يَا عَدِيَّ تَفْسَهُ »

وأما تحقير العلم نحو زيد وعمرو فمطلق التحقير، وكذا فى الجنس الذى ليس
بوصف كرجل وفرس، ولادليل فيه على أن التحقير إلى أى شىء يرجع إلى الذات
أو الصفة أو إليهما

قوله « وَدُوَيْنَ هَذَا ، وَفَوْقَهُ » ، قد ذكرنا حقيقة مثله فى أول باب التحقير
قال: « وَنَحْوُ مَا أَحْسِنَهُ شَاذٌ ، وَالْمُرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ »

أقول: عند الكوفيين أفعال التعجب اسم؛ فتصغره قياس؛ وعند البصريين
هو فعل كما تقدم فى بابه فى شرح للكافية، وإنما جرّ أهم عليه تجرده عن معنى
الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال، ومشابهته معنى لأفعال التفضيل؛
ومن ثم يُبْنَيَانِ من أصل واحد؛ فصار أفعال التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة

(١) بزيز: تصغير بزاز وهو صيغة نسب لمن يبيع البز وهى الثياب، وقيل
ضرب منها. وعطيير: تصغير عطار وهو صيغة نسب أيضا لمن يبيع العطر

كَأَسْوَدٍ وَأُحْمَرٍ، وَالصِّفَةُ - كَمَا ذَكَرْنَا - إِذَا صَغُرَتْ فَالتَّصْغِيرُ رَاجِعٌ إِلَى ذَلِكَ الوَصْفِ
المُضْمُونِ، لَا إِلَى المَوْصُوفِ؛ فَالتَّصْغِيرُ فِي « مَا أَحْسِنَهُ » رَاجِعٌ إِلَى الحَسَنِ، وَهُوَ
تَصْغِيرُ التَّلَطُّفِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي نَحْوِ بُنَيٍّ وَأَخِي، كَأَنَّكَ قُلْتَ هُوَ حُسَيْنٌ، وَقَوْلُهُ
٣٠ - يَا مَآ أَمِيلِحَ غِرَّةً لَانَاً (١)

أى : هُنَّ مُلَيِّحَاتٌ،

وَمَا كَانَ أَفْعَلُ التَّعْجِبِ فَعَلًا عَلَى الصَّحِيحِ لَمْ يَمْنَعَهُ تَصْغِيرُهُ عَنِ العَمَلِ، كَمَا يَمْنَعُ
فِي نَحْوِ ضَوِيَ رَبِّ عَلَى مَا يَجِيءُ .

قَوْلُهُ « وَالمَرَادُ المَتَّعِجُ مِنْهُ » أَيْ : مَفْعُولُ أَحْسِنَ؛ فَإِذَا قُلْتَ « مَا أَحْسِنَ
زَيْدًا » فَالمَرَادُ تَصْغِيرُ زَيْدٍ، لَكِنْ لَوْ صَغُرَتْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ تَصْغِيرَهُ مِنْ أَى وَجْهٍ هُوَ؛
أَمِنْ جِهَةِ الحَسَنِ، أَمْ مِنْ جِهَةِ غَيْرِهِ؟ فَصَغُرَتْ أَحْسَنُ تَصْغِيرِ الشَّفَقَةِ وَالتَّلَطُّفِ؛
لِيَبَانَ أَنَّ تَصْغِيرُ زَيْدٍ رَاجِعٌ إِلَى حَسَنِهِ؛ لَا إِلَى سَائِرِ صِفَاتِهِ .

قَالَ : « وَنَحْوُ جَمِيلٍ وَكُعَيْتٍ لِطَائِرَيْنِ وَكُمَيْتٍ لِلْفَرَسِ مَوْضُوعٌ عَلَى
التَّصْغِيرِ » .

أَقُولُ : جَمِيلٌ طَائِرٌ صَغِيرٌ شَبِيهِه بِالعَصْفُورِ (٢)، وَأَمَّا كُعَيْتٌ فَفَقِيلٌ هُوَ البَلْبَلُ،

وَقَالَ المَبْرَدُ : هُوَ شَبِيهِه بِالبَلْبَلِ وَليس بِهِ .

وَإِنَّمَا نَطَقُوا بِهَذِهِ الأَشْيَاءِ مَصْغُورَةً لِأَنَّهَا مُسْتَصْغِرَةٌ عِنْدَهُمْ، وَالصَّغِيرُ مِنْ لَوَازِمِهَا
فَوَضَعُوا الأَلْفَافِظَ عَلَى التَّصْغِيرِ، وَلَمْ تَسْتَعْمَلْ مَكْبَرَاتُهَا، وَقَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ جَمِيلٍ

(١) سَبَقَ فِي أَوَّلِ هَذَا البَابِ القَوْلُ فِي شَرْحِ هَذَا البَيْتِ (أَنْظُرْ ص ١٩٠ ١٥)

(٢) فِي اللِّسَانِ : « قَالَ سَيَبَوِيهِ : الجَمِيلُ البَلْبَلُ، لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ إِلَّا مَصْغُورًا فَإِذَا

جَمَعُوهُ قَالُوا : جَمْلَانُ »

وَكُعَيْتُ جَمْلَانَ وَكِعْتَانُ كِصْرِدَانُ ^(١) وَنِعْرَانُ ^(٢) تَكْسِيرٌ لِمَكْبَرِيهِمَا الْمُقَدَّرِينَ
 وَهِيَ الْجُمْلَةُ وَالْكَعْتَةُ، وَإِنَّمَا قَدَّرَا عَلَى هَذَا الْوِزْنِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَزْنٌ مَكْبَرٌ مِنْ
 صِيغَةِ الْمَصْغَرِ؛ فَلَمَّا لَمْ يَسْمَعْ مَكْبَرَاهَا قَدَّرَا عَلَى أَقْرَبِ الْأَوْزَانِ مِنْ وَزْنِ الْمَصْغَرِ،
 وَإِنَّمَا قَلْنَا إِنْ جَمْلَانَا وَكِعْتَانَا جَمْعَانِ لِلْمَكْبَرِ الْمُقَدَّرِ لِأَنَّ الْمَصْغَرَ لِأَنَّهُ جَرَتْ عَادَتُهُمْ أَنْ
 لَا يَجْمَعُوا الْمَصْغَرَ إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ إِمَّا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ أَوْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، قِيلَ: وَذَلِكَ
 لِمُضَارَعَةِ التَّصْغِيرِ لِلْجَمْعِ الْأَقْصَى بِزِيَادَةِ حَرْفِ لَيْنٍ ثَلَاثَةً، وَلَا يَجْمَعُ الْجَمْعُ الْأَقْصَى
 إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ كَالصَّرَادِينَ وَالصَّوَّاحِبَاتِ، وَلَا مَنَعُ أَنْ نَقُولَ: إِنْ كُعَيْتَا
 وَجُمَيْتَا لَمَّا وَضَعْنَا عَلَى التَّصْغِيرِ نَظْرًا إِلَى اسْتِصْغَارِهِمَا فِي الْأَصْلِ ثُمَّ اسْتِعْمَالًا بَعْدَ ذَلِكَ
 مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِيهِمَا لِأَنَّ الْكَعَيْتَ كَالْبَلْبَلِ مَعْنَى، وَلَا يَقْصَدُ
 فِي الْبَلْبَلِ مَعْنَى التَّصْغِيرِ، وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ صَغِيرًا — أَمَحَى عَنْهُمَا مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِي
 الِاسْتِعْمَالِ، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعَيْنِ عَلَيْهِ، وَصَارَا كَلْفَظَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ عَلَى التَّكْبِيرِ، فَجَمَعَا
 كَمَا يَجْمَعُ الْمَكْبَرُ، وَأَقْرَبُ الْمَكْبَرَاتِ إِلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ فَعَلَ كَنَعْرَ وَصُرِدَ فَجَمَعَا جَمْعَهُمَا؛
 فَعَلَى هَذَا كِعْتَانُ وَجَمْلَانُ جَمْعَانِ لِلْفِظَى كُعَيْتُ وَجُمَيْتُ، لَا لِلْمَكْبَرِيهِمَا الْمُقَدَّرِينَ
 وَأَمَّا كَمَيْتُ فَهُوَ تَصْغِيرُ أَكْمَتُ وَكَمْتَاءُ تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ ^(٣)، وَقَدْ ذَكَرْنَا

(١) الصردان (بكسر فسكون) جمع صرد — بضم ففتح — وهو طائر فوق العصفور، وقيل هو طائر أبقع ضخيم الرأس يكون في الشجر نصفه أبيض ونصفه أسود ضخيم المنقار. قال الأزهري: يصيد العصافير، وفي الحديث الشريف: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع: النملة، والنحلة، والصدرد، والهدهد.

(٢) النغران: جمع نغر - كصدرد - وهو طير كالعصافير حمر المناقير، ومؤنثه نغرة (كهمزة)، وأهل المدينة يسمونه بالبلبل؛ وبتصغيره جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لبي كان لأبي طلحة الأنصاري وكان له نغر يلعب به فمات «فما فعل النغري يا أبا عمير»

(٣) قال في اللسان: «قال ابن سيده: الكمته لون بين السواد والحمره يكون»

أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون ، لاتصغير ما قام به ذلك المعنى ،
والكمة : لون يلزمه الصغر ، إذ هي لون ينقصُ عن سواد الأدهم ويزيد على
حمرة الأشقر ، فهي بين الحمرة والسواد ، فوضعوا كَمَيْتًا على صيغة التصغير لصغر
معناه المضمون ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ، وجمعه كَمْتٌ ، وهو جمع مكبره
المقدر ، وهذا يقوى أن جَمَلَانَا وَكَيْتَانَا جمعان للمكبر أيضا

وَسُكَيْتٌ بالتخفيف مصغر سُكَيْتٌ — بالتشديد — تصغير الترخيم (١)

في الخيل والابل وغيرهما ، وقد كمت ككرم ، كمتا و كمتة وكامة واكيات (كاحمار)
والكميت من الخيل يستوى فيه المذكر والمؤنث . قال سيبويه : سألت الخليل عن
كميت فقال هو بمنزلة جميل يعنى الذى هو البليل . وقال : إنما هي حمرة يخالطها
سواد ولم تخلص ، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ولم تخلص لواحد منهما
فيقال له أسود أو أحمر فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب ، وإنما هذا كقولك
هودوين ذلك ، والجمع كمت ، كسروه على مكبره المتوهم ، وإن لم يلفظه ، لأن قياس
الأوصاف من الألوان هو أفعل كأحمر وأشقر وأسود وقياس جمعها على فعل كحمر
وخضر وسود . وقد جاء جمع الكميت على كمت في قول طفيل :

وَ كَمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبٍ

والكميت أيضا : الخمر التي فيها سواد وحمرة» اه ملخصا من اللسان

(١) قال في اللسان : «والسكيت والسكيت بالتشديد والتخفيف : الذى يجيء في
آخر الحلبة آخر الخيل ، قال الليث السكيت مثل الكميت خفيف : العاشر الذى
يجيء في آخر الخيل إذا أجريت بقى مسكتا ، وفي الصحاح آخر ما يجيء من الخيل في
الحلبة من العشر المعدودات ، وقد يشدد فيقال السكيت وهو القاسور والفسكل
أيضا ، وما جاء بعده لا يعتد به . قال سيبويه : سكيت بالتخفيف ترخيم سكيت
(بالتشديد) يعنى أن تصغير سكيت إنما هو سكيكيت ، فاذا رخم حذف زائداته» اه

وإذا صغرت مُبَيَّطراً ومُسَيَّطراً كان التصغير بلفظ المكبر ؛ لأنك تحذف الياء كما تحذف النون في منطلق ، وتجيء بياء التصغير في مكانه ، ولو صغرتيها تصغير الترخيم لقلت : بَطِير ، وسُطِير

قال : « وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أَنْ تَحْذِفَ كُلَّ الزَّوَائِدِ ثُمَّ تُصَغِّرَ كَحَمِيدِ ^{تصغير} _{الترخيم} فِي أَحْمَدَ »

أقول : اعلم أن مذهب الفراء أنه لا يصغر تصغير الترخيم إلا العلم ؛ لأن ما أتى منه دليلٌ على ما ألقى لشهرته ، وأجاز البصرية في غير العلم أيضاً ، وقد ورد في المثل « عَرَفَ حَمِيقٌ جَمَلَهُ » ^(١) تصغير أحق

وإذا صغرت مُدَحَّرَجَاتِ تصغير الترخيم قلت : دُحِيرَج ، وما قال بعض العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل — أعنى بُرِيَهُ وَسُمَيْعِ — فإما أن يكون جعل الميم واللام زائدتين ، وإن لم يكونا من الغوالب في الزيادة في الكلم العربية في مثل مواضعها ، كما يجيء في باب ذى الزيادة ، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلي شاذاً ؛ لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمي غريب شاذ في كلامهم ، فشبها الميم واللام الأصليتين ؛ لكونهما من حروف « اليوم تنساه » بحروف الزيادة ، وحذفوها حذفاً شاذاً ؛ لإتباع الشذوذ للشذوذ ؛ فعلى هذا يكون الهمزة أصلاً كما في إصطبل ؛ فيكون تصغيرها على بُرِيَهُمِ وَسُمَيْعِيْلِ ؛ بحذف الهمزة وهما المشهوران ، شاذاً أيضاً ، والقياس

(١) قال العلامة الميداني في مجمع الأمثال (ج ١ ص ٤٠١ طبع بولاق) « عرف حميق جملة : أى عرف هذا القدر وإن كان أحق ، ويروى عرف حميقاً جملة : أى أن جملة عرفه فاجترأ عليه . يضرب في الإفراط في مؤانسة الناس . ويقال : معناه عرف قدره . ويقال : يضرب لمن يستضعف إنساناً ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه »

ما قال المبرد : أى أبيريه وأسيميع ، وقد مر ، وتصغير الترخيم شاذ قليل
قال : « وَخُولِفَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَأُلْحِقَ قَبْلَ آخِرِهِمَا يَاءٌ ،
وَزِيدَتْ بَعْدَ آخِرِهِمَا أَلِفٌ ؛ فَقِيلَ : ذِيًّا وَتِيًّا وَأُولِيًّا وَاللَّذِيًّا وَاللَّتِيًّا
وَاللَّذِيَّانِ وَاللَّتِيَّانِ وَاللَّذِيُّونَ وَاللَّتِيَّاتِ »

تصغير
المبنيات

أقول : كان حق اسم الإشارة أن لا يصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليه ، ولأن
أصله وهو « ذا » على حرفين ، لكنه لما تصرف تصرف الأسماء المتمكنة
فوصف [ووصف] به وثني وجمع وأنت أجرى مجراها في التصغير ، وكذا
كان حق الموصولات أن لا تصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليها ، لكن لما جاء
بعضها على ثلاثة أحرف كالذى والتى وتُصرف فيه تصرف المتمكنة فوصف به
وأنت وثني وجمع جاز تصغيره وتصغير ماتصرف منه ، دون غيرهما من
الموصولات ، كمن وما

قيل : لما كان تصغيرها على خلاف الأصل خولف بتصغيرها تصغير الأسماء
المتمكنة ، فلم تُضم أوائلهما ، بل زيد في الآخر ألف بدل الضمة بعد أن كملوا
لفظ « ذا » ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره ، كما تقدم أنه يقال في تصغير
من : مُنِيٌّ ؛ فصار ذايا ؛ فأدخلوا ياء التصغير ثلاثة بعد الألف كما هو حقها ، فوجب
فتح ما قبلها كما في سائر الأسماء المتمكنة ، فقلبت الألف ياء ، لا واوا ، ليخالف
بها الألفات التي لأصل لها في المتمكنة ؛ فانها تقلب في مثل هذا الموضع واوا ؛
لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في ضويرب ، فصار ذِيًّا

أو تقول : كان أصل « ذا » ذِيٌّ أو ذَوِيٌّ ، قلبت اللام ألفا ، وحذفت العين
شاذًا كما في سَهٍ ، وردت في التصغير كما هو الواجب ، وزيد ياء التصغير بعد العين ؛
فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما في الفتى إذا صغر ؛ فصار ذِيًّا ، أو ذَوِيًّا ، وكون

عينه واوا في الأصل أولى^(١)؛ لسكون، باب طوى أكثر من باب حي، وأما

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٨) : « قال الأَخْفَش : هو — يريد ذا اسم الإشارة — من مضاعف الياء لأن سيبويه حكى فيه الامالة ، وليس في كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه أيضا ياء ، وأصله ذى بلا تنوين لبنائه ، محرك العين ، بدليل قلبها ألفا ، وإنما حذفت اللام اعتباطا أولا كما في يد ودم ثم قلبت العين ألفا ، لأن المحذوف اعتباطا كالعدم ، ولولم يكن كذلك لم تقلب العين ، ألا ترى إلى نحو مرتو . فان قيل : فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة ، قلت : قيل ذلك ، لكن الأولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ، ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه ، وكثر المحذوف اللام كدم ، ويد ، وغد ، ونحوها . وقيل : أصله ذوى ، لأن باب طويت أكثر من باب حيث ، ثم إما أن نقول : حذفت اللام فقلبت العين ألفا ، والامالة تمنعه ، وإما أن نقول : حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حيث أولى . وقال الكوفيون : الاسم الذال وحدها والألف زائدة ، لأن تثنيته ذان بحذفها ، والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لامن الثنائية غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه كوصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وجمعه ، وتحقيره ، ويضعف بذلك قول الكوفيين ، والجواب عن حذف الألف في التثنية أنه لاجتماع الألفين ، ولم يرد إلى أصله فرقا بين المتمكن وغيره ، نحو فتان وغيره ، كما حذف الياء في اللذان . قال ابن يعيش : لأبأس بأن نقول هو ثنائي كما ، وذلك أنك إذا سميت به قلت : ذاء ، فتزيد ألفا أخرى ثم قلبها همزة ، كما تقول : لاء ، إذا سميت بـ«لا» وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعا إذا كان ثانيا حرف ابن وسمى بها ، ولو كان أصله ثلاثة قلت : ذاي ، رداله إلى أصله » اه كلام المؤلف في شرح الكافية . وأنت إذا تدبرته وجدته يرجح فيه غير ما رجحه هنا ، فهو هنا يرجح أن أصل «ذا» ذوى ويدفع ما اعترض به على ذلك من حكاية سيبويه فيها الامالة الدالة على كون العين ياء بأن المحذوف هو العين وهذه الألف بدل من اللام التي هي ياء ، مع أنه يرجح فيما نقلناه أن المحذوف هو اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا أكثر من حذف العين كذلك ،

إمالة ذا فلكون الألف لآما فى ذوى والعين محذوفة ، ثم حذفوا العين شاذاً
لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل كما مر ، فجرأهم الشذوذ على الشذوذ ؛
ألا ترى أنهم لم يحذفوا شيئاً من الياآت فى مُحَيِّىَّ وطُوِّىَّ تصغيرى حَىَّ وطَىَّ ،
ولا يجوز أن يكون المحذوفة ياء التصغير لكونها علامة ، ولا لام الكلمة للزوم
تحرك ياء التصغير بحذفها ، فصار ذياً .

ولم يصغر فى المؤنث إلا تاوتى ، دون ذى ؛ لئلا يلتبس بالمذكر ، وأما ذى ؛
فأصله ذى كما يجىء فى باب الوقف (١) .

وهذه الألف بدل من الياء التى هى عين (ثم انظر ج ٣ ص ١٢٦ من شرح
ابن يعىش للفصل)

(١) ذكر فى باب الوقف أن بنى تميم يقبلون ياء هذى فى الوقف هاء ، فيقولون
هذه بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء لخفض الياء بعد الكسرة فى الوقف ، والهاء
بعدها أظهرتها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التى هى أخت الياء فى المد ،
فاذا وصل هؤلاء ردرها ياء ، فقالوا : هذى هند ؛ لأن ما بعد الياء بينها ، وقيس
وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء الح ، وقال ابن يعىش : (ج ٣ ص
١٣١) : « وأما ذى فهى ذى والهاء فيها بدل من الياء وليست للتأنيث أيضاً ، فان قيل :
فلم قلت إن الهاء بدل من الياء فى ذى ، وهلا كان الأمر فيهما بالعكس ؟ قيل : إنما قلنا إن
الياء هى الأصل لقولهم فى تصغير ذا ذيا ، وذى إنما هو تأنيث ذى فكأن الهاء ليس لها
أصل فى المذكر فكذلك هى فى المؤنث لأنها من لفظه ، فان قيل : فما كانت الهاء للتأنيث
على حدها فى قائمة وقاعدة ؟ فالجواب أنها لو كانت للتأنيث على حدها فى قائمة وقاعدة
لكانت زائدة وكان يؤدى إلى أن يكون الاسم على حرف واحد ، وقد بينا ضعف
مذهب الكوفيين فى ذلك ، وأمر آخر أنك لا تجد الهاء علامة للتأنيث
فى موضع من المواضع ، والياء قد تكون علامة للتأنيث فى قولك اضربى ، فاما قائمة
وقاعدة فانما التأنيث بالتاء ، والهاء من تغيير الوقف ، الأتراك تجدها تاء فى الوصل نحو
طلحتان ، وهذه طلحة يافتى ، وقائمة يارجل ، فاذا وقفت كانت هاء ، والهاء

وحذفوا في المثني الألف المزيد عوضاً من الضمة ، ا كتفاء بياء التصغير ،
وذلك لاجتماع ألفي المثني والعوض ، والقياس في اجتماع الساكنين حذف الأول ،
إذا كان مداً ، كما يجيء في بابه

وقالوا في «أولى» المقصور وهو مثل هُدَى : أوليًّا ، والضمة في أوليَّا هي التي كانت في أولى
وليست للتصغير ، فلذا زيد الألف بدلًا من الضمة ، وأما «أولاء» بالمد فتصغيره أوليًّا ،
قال المبرد : زيد ألف العوض قبل الآخر ، إذ لو زيدت في الآخر كما
في أخواته لالتبس تصغير أولاء الممدود بتصغير أولى المقصور . وذلك أن أولاء
كقضاء لما صرفته وجعلته كالأسماء المتمكنة قدّرت همزته التي بعد الألف منقلبة
عن الواو أو الياء كما في رداء وكساء ، فكما تقول في تصغير رداء : رُدَى ،
بحذف ثلاثة الياءات ، فكذا كنت تقول أولى ثم زيد الألف على آخره فيصير
أوليًّا فيلتبس بتصغير المقصور ؛ فلذا زدت ألف العوض قبل الهمزة بعد الألف ،
فانقلبت ألف «أولاء» ياء كالف حمار إذا قلت حميرٌ ، لكنه لم يكسر
الياء كما كسرت في نحو حميرٌ لتسلم ألف العوض ؛ فصار أوليًّا
وأما الزجاج فإنه يزيد ألف العوض في آخر أولاء كما في أخواته ، لكنه
يقدر همزة «أولاء» في الأصل ألفًا ، ولا دليل عليه ، قال : فإذا دخلت ياء
التصغير اجتمع بعدها ثلاث ألفات : الأولى الذي كان بعد لام أولاء ، والثاني
أصل الهمزة على ما دعى ، والثالث ألف العوض ؛ فينقلب الأول ياء كما في حمار

في «ذه» ثابتة وصلًا ووقفًا ، والكلام إنما هو في حقيقة ما يندرج عليه ، ألا ترى أننا
نبدل من التنوين ألفًا في النصب وهو في الحقيقة تنوين على ما يندرج عليه الكلام .
ويؤيد ذلك أن قوما من العرب وهم طيء يقفون على هذا بالتاء فيقولون شجرت ،
وجحفت ، فثبت بما ذكرناه أن الهاء في «ذه» ليست كالهاء في قائمة فلا تفيد فائدتها من
التأنيث « اه

ويبقى الأخيران ؛ فيجعل الأخير همزة كما في حمراء وصفراء ، فتكسر كما كانت في المكبر

وتقول في الذى والى : اللَّذَيَّاتِ وَاللَّتِيَّاتِ بِزِيَادَةِ يَاءِ التَّصْغِيرِ ثَلَاثَةَ وَفَتْحَ مَا قَبْلَهَا ، وَفَتْحَ الْيَاءِ الَّتِي بَعْدِ يَاءِ التَّصْغِيرِ ؛ لِتَسْلَمَ أَلِفُ الْعَوْضِ ، وَقَدْ حَكَى اللَّذَيَّاتِ وَاللَّتِيَّاتِ بِضَمِّ الْأَوَّلِ جَمْعًا بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوُضِ مِنْهُ

وتقول في المثني : اللَّذَيَّانِ وَاللَّتِيَّانِ ، وَاللَّذَيَّيْنِ وَاللَّتِيَّيْنِ ، بِحَذْفِ أَلِفِ الْعَوْضِ قَبْلَ عِلَامَتِيِ الْمَثْنِيِّ ؛ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ ؛ فَسَبَّوْهُ بِحَذْفِهَا نَسِيًّا فَيَقُولُ فِي الْجَمْعِ : اللَّذَيُّونَ وَاللَّتِيَّيْنَ ؛ بِضَمِّ الْيَاءِ وَكسرها ، يَحْذِفُ أَلِفَ الْعَوْضِ فِي الْمَثْنِيِّ وَالْجَمْعِ نَسِيًّا ، كَمَا حَذَفَ يَاءَ الذِي فِي الْمَثْنِيِّ ، وَالْأَخْفَشُ لَا يَحْذِفُهَا نَسِيًّا ، لِأَنَّ الْمَثْنِيَّ وَلَا فِي الْجَمْعِ ، فَيَقُولُ فِي الْجَمْعِ : اللَّذَيُّونَ وَاللَّذَيَّيْنَ [بِفَتْحِ الْيَاءِ] كَالْمَصْطَفُونَ وَالْمَصْطَفَيْنِ فَيَكُونُ الْفَرْقُ عِنْدَهُ بَيْنَ الْمَثْنِيِّ وَالْجَمْعِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ بِفَتْحِ النُّونِ وَكسرها ، وَالْمَسْمُوعُ فِي الْجَمْعِ ضَمُّ الْيَاءِ وَكسرها كَمَا هُوَ مَذْهَبُ سَبَّوْهُ وَإِنَّمَا أُطْرِدُ فِي الْمَصْغَرِ اللَّذَيُّونَ رَفْعًا وَاللَّذَيَّيْنَ نَصْبًا وَحِرَاوَشْدُ فِي الْمَكْبَرِ

اللَّذُونُ رَفْعًا لِأَنَّهُ لَمَّا صَغُرَ شَابَهُ الْمَتَمَكَّنُ فَجَرَى جَمْعُهُ فِي الْإِعْرَابِ مَجْرَى جَمْعِهِ وَعِنْدَ سَبَّوْهُ اسْتَعْنُوا بِاللَّتِيَّاتِ جَمْعَ سَلَامَةِ اللَّتِيَّاتِ بِحَذْفِ أَلِفِ الْعَوْضِ لِلْسَّاكِنِينَ عَنِ التَّصْغِيرِ اللَّاتِيِّ وَاللَّائِي ، وَقَدْ صَغُرَ هُمَا الْأَخْفَشُ عَلَى لَفْظِهِمَا ، قِيَاسًا لِأَسْمَاعًا ، وَكَانَ لَا يَبَالِي بِالْقِيَاسِ فِي غَيْرِ الْمَسْمُوعِ فَقَالَ فِي تَصْغِيرِ اللَّاتِيِّ : اللَّوَيْتَا ، بِقَلْبِ الْأَلْفِ وَأَوَا كَمَا فِي الْجَمْعِ : أَيُّ اللَّوَاتِي ، وَحَذَفَ يَاءَ اللَّائِي لِثَلَاثَةِ مَجْتَمِعٍ مَعَ أَلِفِ الْعَوْضِ خَمْسَةَ أَحْرَفٍ سِوَى الْيَاءِ ، وَقَالَ فِي تَصْغِيرِ اللَّائِي : اللَّوَيْتَا ، بِفَتْحِ اللَّامِ فِيهِمَا ، وَقَالَ الْمَازِنِيُّ : إِذَا كَانَ لِأَبْدٍ مِنَ الْحَذْفِ فَحَذَفَ الزَّائِدَ أَوَّلِي ، يَعْنِي الْأَلْفَ الَّتِي بَعْدَ اللَّامِ فَتَصْنِيرُ اللَّائِي كَتَصْغِيرِ الَّتِي سِوَاهُ ، قَالَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ : اللَّوَيْتِيَّاتُ

وَاللَّوْ يَتِيًّا ، من غير حذف شيء ، وكل لك هَوَسٌ وتجاوز عن المسموع بمجرد القياس ، ولا يجوز ، هذا ما قيل

وأنا أرى أنه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل ، كما ذكرنا ، جعل عوض الضمة ياء ، وأدغم فيها ياء التصغير ، لئلا يستثقل الياء آن ، ولم يدغم في ياء التصغير لئلا يتحرك ياء التصغير التي لم تجر عاداتها بالتحرك ، فحصل في تصغير جميع المبهمات ياء مشددة : أولاهما ياء التصغير ، والثانية عوض من الضمة ، فاضطر إلى تحريك ياء العوض ، فالزم تحريكها بالفتح ؛ قصدا للخفة ، فان كان الحرف الثاني في الاسم ساكنا كما في « ذا » و « تا » و « ذان » و « تان » جعلت هذه الياء المشددة بعد الحرف الأول ؛ لأنها إن جعلت بعد الثاني - كما هو حق ياء التصغير - لزم التقاء الساكنين ، فألف ذَيَاوَتِيًّا ، على هذا ، هي التي كانت في المكبر ، وإن كان ثاني الكلمة حرفا متحركا كأولى وأولاء جعلت ياء التصغير في موضعها بعد الثاني ، فعلى هذا كان حق الذي والتي اللذِيَّ واللَّتِيَّ بياء ساكنة في الآخر بعد ياء مفتوحة مشددة ، لكنه خفف ذلك بقلب الثالثة ألفا كراهة لاجتماع الياءات ، ويأحق بذيًا وتيًا ومثنيهما وجمعيهما من هاء التنبيه وكاف الخطاب ما لحقها قبل التصغير ، نحو هَذَا ذِيَاوَذَا لِكَ ، قال

٣٠ - * مِنْ هُوَ لِيَّا بُكُنُّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ * (١)

قال : « وَرَفَضُوا تَصْغِيرَ الضَّمَائِرِ ، وَنَحْوِ مَتَى وَأَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَحَيْثُ وَمَنْذُ وَمَعَ وَغَيْرِ وَحَسْبُكَ ، وَالْإِسْمِ عَامِلًا عَمَلِ الْفِعْلِ ؛ فَمِنْ ثَمَّ جَارَ ضَوْيَرِبُ زَيْدٍ وَامْتَنَعَ ضَوْيَرِبُ زَيْدًا »

أقول : إنما امتنع تصغير الضمائر لغلابة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها ، إذ

(١) انظر (ص ١٩٠ ١٥)

لا تقع لأصفة ولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة ، ومثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط ؛ فإنها تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات وأما من ° وما الموصولتان فأوغل في شبه الحرف من «الذي» لكونهما على حرفين ولعدم وقوعهما صفة كالذي

وحيث وإذا وإذا ومنذ مثل الضمائر في مشابهة الحرف ، وأقل تصرفا منها ؛ لأنها مع كونها لا تقع صفات ولا موصوفات تلزم في الأغلب نوعا من الإعراب وأما مع فإنه وإن كان معربا لكنه غير متصرف في الإعراب ، ولا يقع صفة ولا موصوفا ، مع كونه على حرفين

وكذا عند لا يتصرف ^(١) وإن كان معربا على ثلاثة ، وكذا لم يصغر لذن لعدم تصرفه

وإنما لم يصغر غير كما صغر مثل وإن كانت المغايرة قابلة للقلّة والكثرة كالمثالة ، لقصوره في التمكن ، لأنه لا يدخله اللام ولا يثنى ولا يجمع بخلاف مثل ولا يصغر سوى ^(٢) وسواء بمعنى غير أيضا ، ولا يصغر حسبك لتضمنه معنى

(١) قال سيبويه (٢٠ ص ١٣٦) : « ولا تحقر عندك تحقر قبل وبعد ونحوهما لأنك إذا قلت عند فقد قلت ما بينهما وليس يراد من التقليل أقل من ذا ، فصار ذا كقولك قبيل ذلك إذا أردت أن تقلل ما بينهما » اهـ . وهذا وجه من التعليل لعدم تصغير عند حاصله أنه لما كان مصغرا بمعناه الأصلي لم يحتج إلى التصغير لأن المصغر لا يصغر ، وهو وجه حسن

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف في هذه الكلمة هو ما ذكره سيبويه في الكتاب (٢٠ ص ١٣٥) حيث قال : « ولا يحقر غير لأنها ليست بمنزلة مثل ، وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقرا مثله ، كما لا يكون كل شيء مثل الحقير حقيرا ، وإنما معنى مررت برجل غيرك معنى مررت برجل سواك ، وسواك لا يحقر ، لأنه ليس اسما متمكنا ، وإنما هو كقولك مررت برجل ليس بك ، فكما قبح تحقير

الفعل ، لأنه بمعنى اکتف ، وكذا ما هو بمعناه من شرعك (١) وكفیک
ولا يصغر شيء من أسماء الأفعال ، وكذا لا يصغر الاسم (٢) العامل عمل الفعل ،
سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، لأن الاسم إذا صغر صار

ليس قبح تحقير سوى ، وغير أيضاً ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا
نكرة ، ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام « اه . والذي نريد أن ننبهك إليه
هو أن عدم التمكن في سوى الذي علل به سيويه عدم تصغيرها ليس بمعناه عدم
التصرف أي ملازمة هذه الكلمة للنصب على الظرفية كما هو المعروف من مذهب
سيويه ، بل معناه أنها ليست كسائر الأسماء المتمكنة كما أشار إليه ، مع أن القائلين
بمخروجها عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى سائر مواقع الأعراب قد ذهبوا
أيضاً إلى أنها لا تصغر ، ومنهم من علل عدم تصغيرها بأنها غير متمكنة ، فوجب أن
يكون التمكن في هذا الموضع بمعنى آخر ، ويشير إلى ذلك المعنى تعليل بعضهم عدم
جواز التصغير بشدة شبه هذه الكلمة بالحرف ودالاتها على معناه وهو إلا الاستثنائية
(١) تقول : هذا رجل شرعك من رجل فتصف به النكرة ولا تثنيه ولا
تجمعه ولا تؤنثه ، ومعناه كافيك من رجل ، وقد ورد في المثل شرعك ما بلغك
المحل أي حسبك من الزاد ما بلغك مقصدك (انظر مجمع الأمثال - ص ٣١٩ طبع بولاق)
قال في اللسان : « قال أبو زيد : هذا رجل كافيك من رجل ، وناهيك ، وجازيك
من رجل ، وشرعك من رجل ، كله بمعنى واحد » اه وفي القاموس : « وكافيك
من رجل ، وكفیک من رجل مثلثة الكاف : حسبك » اه زاد في اللسان أنك تقول :
هذا رجل كفاك به ، وكفاك به ، بكسر الكاف أو ضمها مع القصر ، لا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث

(٢) قد أطلق الشارح القول هنا كما أطلقه المصنف ، وفي المسألة تفصيل خلاصته
أنك لو قلت : هذا ضارب زيد ، فأعملت اسم الفاعل فيما بعده النصب لم يجز تصغيره
بحال ، وإذا قلت هذا ضارب زيد ، فأضفت اسم الفاعل إلى ما بعده فإن أردت به
الحال أو الاستقبال لم يجز أن تصغره ؛ لأنه حينئذ كالعامل ، وإن أردت به الماضي
جاز تصغيره . قال سيويه (ح ٢ ص ١٣٦) : « واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان

موصوفا بالصغر ، كما تكررت الإشارة إليه ، فيكون معنى « مُضَوِّبٌ » مثلا ضارب صغير ، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل ، فلا تقول : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَظِيمٌ عَمْرًا وَلَا أَضَارِبٌ عَظِيمٌ الزَّيْدَانِ ، وذلك لبعدها إِذْنَ عن مشابهة الفعل ؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه ، والموصوف يسند إليه الصفة ، هذا في الصفات ، أعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسندا إليه ؛ لقوة معنى الفعل فيه ، إذ لا يعمل الفعل الذى هو الأصل فى الفاعل ولا فى المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر ، كما ذكرنا فى شرح الكافية فى باب المصدر ، فيجوز على هذا أن تقول أعجبني ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْدًا ، وَضَرْبُكَ زَيْدًا (١)

وقيل : إنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه إِذْنَ ، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه ، ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل

بمنزلة الفعل ألا ترى أنه قبيح هو ضوئرب زيدا وهو ضوئرب زيد إذا أردت بضارب زيد التنوين ، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد » اه
(١) هذا الذى ذكره المؤلف ههنا من أن المصدر يعمل مصغرا ويعمل موصوفا فى المفعول به أيضا غير المعروف عن النجاة ، أما المصغرة فقد قال ابن هشام فى شرح القطر : « ويشترط (أى فى إعمال المصدر عمل الفعل) ألا يكون مصغرا ، فلا يجوز أعجبني ضربك زيدا ، ولا يختلف النحويون فى ذلك » اه . بل الذى ذكره المؤلف نفسه فى شرح الكافية يناقض مقاله هنا ويوافق مقاله ابن هشام فيما سمعت . قال فى شرح الكافية (ح ٢ ص ١٨٣) « والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الأفعال ، ومن ثم يمنع الوصف ثلاثتها عن العمل » اه وأما ما ذكره فى المصدر المنعوت فهو رأى ضعيف من ثلاثة آراء وحاصله جواز إعمال المصدر المنعوت مطلقا : أى سواء

ويصغر الزمان المحدود من الجانبين ، كالشهر واليوم والليلة والسنة ، وإنما
تصغر باعتبار اشتغالها على أشياء يستقصر الزمان لأجلها من المسار^(١)

وأما غير المحدود كالوقت والزمان والحين فقد يصغر لذلك ، وقد يصغر لتقليله
في نفسه

وأما أمس وغد فانهما لم يصغرا وإن كانا محدودين كيوم وليلة لأن الغرض
الأهم منهما كون أحد اليومين قبل يومك بلا فصل والآخر بعد يومك ، وهما من
هذه الجهة لا يقبلان التحقير ، كما يقبله قبل وبعده ، كما ذكرنا في أول باب
التصغير ، ولم يصغرا [أيضا] باعتبار مظروفيهما وإن أمكن ذلك كما لم يصغرا
باعتبار تقليلهما في أنفسهما لما كان الغرض الأهم منهما ما لا يقبل التحقير

ومثل أمس وغد عند سيبويه كل زمان يعتبر كونه أولا وثانيا وثالثا ونحو
ذلك ، فلا تصغر عنده أيام الأسابيع كالسبت والأحد والاثنين إلى الجمعة ، وكذا
أسماء الشهور كالمحرم وصفر إلى ذي الحجة ، إذ معناها الشهر الأول والثاني ونحو
ذلك ، وجوز الجرمي والملازني تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور ، وقال بعض

أ كان نعتة سابقا على المعمول أم متأخرا عنه ، والرأي الثاني المنع مطلقا ، والثالث
إن تقدم المعمول عن النعت جاز وإلا فلا وهذا اختيار ابن هشام . قال في شرح
القطر : « ويشترط ألا يكون موصوفا قبل العمل ، فلا يقال : أعجبنى ضربك الشديد
زيدا ، فإن أخرت الشديد جاز ، قال الشاعر :

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهَدْتُ عَذُولًا

فأخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى »

(١) المسار : جمع مسرة ، ووقع في النسخ التي بين أيدينا كفاة « من المساد »
بدال مهملة ، وهو تحريف

النحاة : إنك إذا قلت اليوم الجمعة أو السبت بنصب اليوم فلا تصغر الجمعة والسبت
إذ هما مصدران بمعنى الاجتماع والراحة ، وليس الغرض تصغيرها ، وقال : ولا يجوز
تحقير اليوم المنتصب أيضا لقيامه مقام وقع أو يقع ، والفعل لا يصغر ، وإذا رفعت
اليوم فالجمعة والسبت بمعنى اليوم فيجوز تصغيرها ، وحكى عن بعضهم عكس هذا
القول ؛ وهو جواز تصغير الجمعة والسبت مع نصب اليوم وعدم جوازه مع رفعه
واعلم أنك إذا حقرت كلمة فيها قلب لم ترد الحروف إلى أما كنها تقول في لاثٍ
وأصله لائث وشاكٍ وأصله شائك وفي قسي علما وأينق وأصلهما قووس وأنوق :
لُوَيْثٍ وشُوَيْكٍ — بكسر التاء والكاف — وقسَىُّ بحذف تالفة الياءات نسياً ،
وأَيِّنِقُ ، وذلك لأن الحامل على القلب سعة الكلام ولم يزلها التصغير حتى ترد
الحروف إلى أما كنها .

والحمد لله ، وصلى الله على رسوله وآله

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه قد انتهينا من مراجعة الجزء الأول من شرح
شافية ابن الحاجب الذي ألفه العلامة المحقق رضى الدين الاسترأبادى ، فى أثناء
سبعة أشهر آخرها يوم الأثنين المبارك الثالث عشر من شهر ذى الحجة أحد شهور عام
١٣٥٦ ست وخمسين وثلثمائة وألف من الهجرة . ويليه الجزء الثانى مفتتحا بباب
« النسب » نسال الله الذى جلت قدرته أن يعين على إكماله .



شرح

شافية ابن الجوزي

الف

الشيخ رفيع الدين شريف ابن الجوزي ٧٨٦ هـ

مع شرح شيخنا

للمعلم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب
المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

مقتبهاً وضمماً في بيانها وشرحها في الأمانة

مؤلفه: **ميرزا محمد باقر**
مترجمه: **ميرزا محمد باقر**

توزيع
دار البنان للنشر والتوزيع
عماد أحمد الباز
مكة المكرمة